كتاب جماعي؛ اشراف وتنسيق

د. عبلة مزوزي

الحرب الباردة الثانية تغير الجغرافيا وتعدد الفواعل

رقم التسجيل: VR.33705.B

الحرب الباردة الثانية

تغير الجغرافيا وتعدد الفواعل

المؤلف: مجموعة من المؤلفين.

عنوان الكتاب:

الحرب الباردة الثانية تغير الجغرافيا وتعدد الفواعل

The second cold war : the change of geography and the multiplicity of actors

رقم تسجيل الكتاب:

VR 33705.B

الطبعة الاولى **(2019)**

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية

برلين– ألمانيا

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال،؛ دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة للمركز الديمقراطي العربي

All rights reserved No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany:

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail: book@democraticac.de

رئيس المركز:

أ. عمار شرعان

تحرير وإشراف:

الدكتورة عبلة مزوزي

المؤلفون:

1- د. عبد القادر دندن (الجزائر).

2- د. عبلة مزوزي. (الجزائر).

3- د. إسراء إسماعيل (مصر).

4- د. فاطمة صفراوي (تونس).

5- أ. آسيا قبلي (الجزائر).

6- أ. وفاء بوكابوس (تونس).

7- أ. محمد بلعيشة (الجزائر).

8- أ. قروشي مريم (الجزائر).

9- أ. حفيظة طالب (الجزائر).

10- أ. بوعزة فاطمة الزهراء (الجزائر).

11- أ. هيبة غربي (الجزائر).

12- أ. فاطمة الزهراء زايدي (الجزائر).

13- أ. مروان حج محمد (سوريا)

شكر وتقدير

من المهم جدا قبل الانطلاق في قراءة هذا الكتاب توجيه كل الشكر والتقدير والاحترام إلى السيد رئيس المركز الديمقراطي العربي "أ. عمار شرعان"، وكل أعضاء اللجنة المحترمين من كل الدول العربية الذين سهروا معنا على إخراج هذا العمل، عبر تحكيم المساهمات البحثية والتصويب على كل الاخطاء، وبقراتهم المتأنية والجدية لكل عمل مقدم، فلكم منا كل الاحترام والتقدير على مجهوداتكم التي ماهي الا دليل على شرف الرسالة التي تقدمونها بصفتكم نخب وكوادر المجتمع، كما لايفوتنا أن نوجه الشكر إلى كل الباحثين الذين ساهموا من خلال مشاركتهم ليرى هذا الكتاب النور ونزود بذلك المكتبة العربية وغيرها بالإضافة العلمية.

أعضاء اللجنة العلمية:

1- د. فاطمة بودرهم أستاذة العلوم السياسية جامعة المسيلة الجزائر.

2- د. حارث قحطان عبد الله أستاذ مساعد قسم الدراسات الاستراتيجية والدولية بغداد العراق.

3- د. ابتسام محمد العامري مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بغداد العراق.

4- د. نورهان الشيخ أستاذة العلوم السياسية جامعة القاهرة مصر.

5- د. حسام الدين بوعيسي رئيس قسم العلوم السياسية جامعة المسيلة الجزائر.

6- أ. أحمدي بوإعلي بوجلطية أستاذ العلوم السياسية جامعة الشلف الجزائر.

7- محمد بلعيشة باحث في الدراسات الاسيوية جامعة الجزائر 3.

8- وفاء بوكابوس باحثة في العلوم السياسية جامعة المنار تونس.

الفهرس

الفهرس

❖ شكر

❖ الفهرس

❖ تقديم

	المحور الأول: التحديات التي فرضتها تحولات ما بعد نهاية الحرب الباردة على الأطراف المتنافسة	
01	تحول القوة في العلاقات الدولية: دراسة في انتقال القوة من التقليدية الى الحديثة.(أ. وفاء بوكابوس/جامعة تونس المنار)	ص 3
02	نظرية المجال الحيوي كمحدد لإستراتيجية الطاقة القومية الأمريكية بعد2001. (أ.حفيظة طالب/ جامعة بومرداس)	ص 15
03	صعود روسيا الاتحادية وتحولات النظام الدولي. (أ.مروان حج محمد/ باحث في العلوم السياسية سوريا)	ص 35
	المحور الثاني : الشرق الاوسط كجغرافية جديدة للحرب الباردة الثانية	
04	الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط في ظل التجاذبات الدولية للقوى الكبرى. (أ.بوعزة فاطمة الزهراء/ جامعة الجيلالي بونعامة الجزائر)	ص 48
05	التدخل الروسي في منطقة الشرق الأوسط: التحديات والأفاق. (د. فاطمة صفراوي/ الجزائر)	ص 69
06	صدام المصالح الروسية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة. (أ.هيبة غربي/ جامعة قسنطينة 3 الجزائر).	ص 91
07	مكانة منطقة الشرق الأوسط في مبادرة الحزام والطريق الصينية (دراسة مقارنة بين المبادرة والمشروع الروسي والأمريكي في المنطقة).(أ. آسيا قبلي/ المدرسة العليا للعلوم السياسية الجزائر)	ص 118
	المحور الثالث: القوى الصغرى في مواجهة القوى الكبرى	
08	معايير تصنيف الدول الصغرى والكبرى في ميزان القوى الدولي.(أ.فاطمة الزهراء زايدي/الجزائر)	ص 135
09	معايير توظيف مقومات القوى الصغرى لمواجهة القوى الكبرى-ايران نموذجا- (د. عبلة مزوزي/ جامعة المسيلة الجزائر)	ص 149
10	التصعيد الكوري الشمالي: استراتيجية شد الانتباه ام اعلان حرب؟ (أ. محمد بلعيشة/ جامعة الجزائر3)	ص 159
	المحور الرابع: مستقبل العالم في ظل الحرب الباردة الثانية	
11	المثلث الإستراتيجي الروسي- الصيني- الهندي و مستقبل التوازنات العالمية: فرص التغيير و حدود التأثير. (د. عبد القادر دندن/ جامعة عنابة الجزائر).	ص 171

12	السياقات الاستراتيجية لما بعد الحرب الباردة: قراءة تحليلية مستقبلية. (أ. قروشي مريم/ جامعة باتنة 1 الجزائر).	ص 198
13	معالم نظام دولي جديد (د.إسراء إسماعيل/ جامعة القاهرة–مصر)	ص 213
الخاتمة		ص 240

المقدمة

تقديم

طرحت التغيرات التي عرفتها بيئة ما بعد نهاية الحرب الباردة تحولات كبيرة على مستوى القوى المؤثرة في السياسة الدولية وحتى على مستوى الجغرافيا التي تدور حولها جل الازمات، حيث دفع التوجه الامريكي لزعامة العالم الكثير من القوى لمحاولة اعادة هندسة البيئة الدولية عن طريق فرض ادوارها عالميا ما ساهم في بروز بيئة دولية جديدة متعددة الفواعل ومختلفة عن سابقتها لا تتوزع لا على معسكرين ولا على ايديولوجيتين.

إن الاستناد الى حقائق موجودة في واقع العلاقات بين الدول هو الذي دفعنا لاقتراح العمل على هذا الكتاب، خاصة مع التغيرات التي عرفتها اشكال القوى وانهيار دول وبروز دول اخرى، كلها عوامل تجعل الباحث في العلاقات الدولية يتساءل هل فعلا انتهت الحروب أم ان هناك استمرارية لها بشكل أخر؟، والمقصود هنا بتحول الجغرافيا وتغير الفواعل هو نوعية الحرب الباردة بين القوى والتي مزجت بين قوى تقليدية معروفة وقوى صغرى لم تكن بهذا الحجم من القوة غير مألوفة في العهود السابقة، وباتت اليوم القوى الصغرى تفرض نفسها في تلك المعادلة التي طالما كانت حكرا على قوتيين أساسيتين هي الولايات المتحدة الامريكية وروسيا، أما تغير الجغرافيا لا يحاكي واقع المناطق الاكثر تأثرا بالتجاذبات الدولية فقط ولكن يحاكي التغير في مفهوم القوة وتحول جغرافية الصراع من الواقع الى المجال الالكتروني لتتشكل جغرافية اخرى شملتها هذه الحرب.

لطالما اعتبرت روسيا والولايات المتحدة الامريكية احد اهم الأطراف الدولية خلال الحرب الباردة لكن سقوط الاتحاد السوفياتي اسس لظهور مفهوم القوة العظمى، والذي حاولت من خلاله الولايات المتحدة الامريكية بسط هيمنتها وتوجهاتها والتفرد بصناعة القرار العالمي، مما أدى إلى اعادة ذلك الصراع القديم خاصة ان روسيا اليوم ليست هي نفسها الاتحاد السوفياتي سابقا فقد تغيرت جغرافيتها، وكذا اقتصادها وتوجهها السياسي رغم محافظتها على المخزون الاستراتيجي العسكري والذي يجعلها محط أنظار العديد من المنافسين، ويدفعها لمعارضة أي هيمنة دولية تخسر فيها دورها الاستراتيجي ويعمق من ضعفها الدولي بعد التفكك، والفوضى التي تعرفها البيئة الدولية، وتعتبر اجتماعات مجلس الامن واحدة من اهم النقاط التي يمكن القراءة عبرها حجم التوتر الذي تعرفه علاقات الولايات المتحد وروسيا.

في المقابل هناك تطورات حدثت بعد نهاية الحرب الباردة بظهور قوى جديدة تنافس القوى الكبرى في توجهاتها واستراتيجياتها الاقليمية والدولية، مما أعادنا الى نقطة التحالفات ومحاولة منافسة الآخر بمعايير ووسائل مختلفة فرضتها كل التحولات الجديدة، وتقلصت حدة التوترات بين القوى المتنافسة لتشمل رقعة جغرافية محدودة

المعالم وهي منطقة الشرق الاوسط التي باتت مسرحا لكل أنواع التنافس الاقليمي والدولي ولا تكاد تخلو هذه المنطقة من التفاعلات والظواهر التي اسست الى بروز العديد من المفاهيم والتصورات النظرية.

المشكلة البحثية لموضوع الكتاب

إن تطور الاحداث في منطقة الشرق الاوسط التي اضحت منطقة تجاذبات للعديد من القوى المتنافسة يضعنا امام العودة الى خوض غمار حرب باردة ثانية تتقلص فيها جغرافية الصراع، وتتعدد فيها الفواعل وتتوسع فيها الأزمات لتشمل كل الشرق الاوسط، فلا تكاد اليوم دول المنطقة تعيش نوعا من الاستقرار خاصة بعد التدخل الروسي في سوريا والذي جاء ليؤكد فرضية الحرب الباردة الثانية، لتأتي محاولات الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا في توجيه ضربات لسوريا لتؤكد على بدايتها، وتطرح بذلك عدة سيناريوهات حول طبيعة التحالفات بين القوى الاقليمية وأحد اهم القوى المتنافسة الممثلة في روسيا والولايات المتحدة الامريكية وما يمكن أن ينتهي به الوضع مستقبلا خاصة في ظل ضعف وتوتر العلاقات الروسية–الامريكية المتواصل.

لذا يحاول الكتاب معالجة اشكالية رئيسية تتمثل في:

الى أي مدى يمكن الحديث عن امكانية الدخول في حرب باردة ثانية في ظل التجاذبات الدولية الجديدة؟

الدكتورة عبلة مزوزي.

المحور الأول: التحديات التي فرضتها تحولات ما بعد نهاية الحرب الباردة على الأطراف المتنافسة

تحول القوة في العلاقات الدولية

دراسة في انتقال القوة من التقليدية الى الحديثة

The transformation of power in international relations

Study the transmission of power from traditional to modern

أ.وفاء بوكابوس[1]

الملخص:

تسعى هذه الدراسة الى رصد أهم محطات القوة التاريخية وتعاقباتها الزمانية وحتى المكانية، لفهم سياقاتها وطرق تحولها، ومعرفة فواعلها، فالإلمام بالقوة في العلاقات الدولية أمر ضروري لادراك عالم اليوم وما يجري فيه، لذلك أصبحت الدول اليوم تسعى بشكل واقعي الى جمع أكبر رصيد من القوة لتحسين تصنيفها العالمي في ميزان القوة الدولي، و للضغط اكثر على الفواعل القائدة فيه لجعل هذه الدول تستفيد من مؤهلات القوة لديها. وتحصل على امتيازات منه.

الكلمات المفتاحية: القوة، القدرة، الفواعل، الولايات المتحدة الامريكية، ايران، كوريا الشمالية.

***Abstract** :*

This study seeks to monitor the most important historical power stations and their temporal and even spatial stratagems, to understand their contexts and ways of transforming them, and to know what they are doing. Knowledge of force in international relations is necessary to realize today's world and what is happening in it. Its global ranking in the international balance of power, and to put more pressure on its leaders to make these countries benefit from their own strengths. And you get privileges from it

[1] باحثة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة تونس المنار .

Keywords:

power, capability, actor, USA, Iran, North Korea.

مقدمة:

تعرف العلاقة بين التجمعات البشرية منذ القدم؛ انماطا في الغالب ما تكون تنافسية- صراعية في معناها الاوسع، و تحاورية- تعاونية في معناها الضيق، هذه الأنماط تحدد وفق مقياس متفق عليه بين كل الاطراف وهو القوة، إذ يعتبر حجم هذه الاخيرة هو العملة التي تضبط نوع العلاقات بين الشعوب، ويتم بالاستناد اليها بناء هيراركية نظام التي تتفاعل فيه هذه الفواعل، وتوزيعها في صورة تدرجية تراتبية، حسب رصيدها المتوفر من القوة.

الاجماع على ان القوة هي المتغير الرئيس التي يتم تصنيف الفواعل حسبه، ليس كفيلا بتحديد بمعرفة أي الامم أقوى، فيجب ان يكون هناك وعي و إدراك جمعي بشان نمط القوة و المقدرات التي تنتجها، فعلى سبيل المثال معايير القوة في وقت الامبراطورية الرومانية تختلف عن معايير القوة في زمن الاسلام، إذ يخضع مفهوم القوة الى عامل نمط الادراك وكذلك الزمن، فالقوة قبل اكتشاف النفط غير القوة بعد اكتشافه، و القوة قبل اكتشاف البحار ليس ذاتها بعد تطوير القوة البحرية، تظهر هنا جليا العلاقة التفاعلية بين الادراك و الزمن و القوة كمحدد لاي الفواعل اقوى، مع ضرورة الاتفاق الكلاني للفواعل حول معايير القوة.

عرفت القوة عبر التاريخ انتقالات في الشكل و الفواعل يصاحبها في ذلك الانتشار، فقديما كانت برية بسيطة تخضع لعامل القوة البرية ومن يسيطر على البر مع الاخذ في الحسبان البعد العسكري الذي كان هو المحدد الوحيد للقوة، و مع التطور الفكري و المعرفي وانطلاق الكشوفات الجغرافية طرحت القوة البحرية كمحدد جديد للقوة ومن يسيطر في البحر يكون المسيطر على البر مع بقاء العامل العسكري كمتغير حاسم في تحديد الاقوى، بقي العلم مصاحبا لتطور القوة فاخترعت الطائرة واصبحت المعادلة تعرف تغيرا جديد وطريقة جديد لاقتصاد و الوقت و القدرات فأصبحت القوة الجوية نمطا جديدا للقوة، عرف بعدها العالم حروبا طاحنة جعلت من الدول تتبنى طرحا للتفاعل غير الطرح العسكري، فاصبح الاقتصاد النمط السائد في التفاعلات الدولية واخذت القوة الاقتصادية بالتجلي في السياسة الدولية، لكن لم تقصي هذه الانتقالات الحالات السابقة وإنما صقلتها في سياق وطيف واحد تعتمده الدولة في سياساتها حسب الحالة، بقي العلم ملازما لمفهوم القوة، وبوصوله الى الفضاء و تطويره تكنولوجيا المعلومات ظهر نوع جديد يعتبر ضربا من ضروب القوة ايضا وهو "القوة الالكترونية".

الاشكالية:

وعليه تناقش هذه الورقة البحثية مفهوم القوة و انتقالتها بالانطلاق من الاشكالية التالية:

"كيف يمكن تحديد القوة ومقاييسها بالاستناد الى التطورات العالمية الراهنة؟"

مناهج البحث:

تعتمد الدراسة على مجموعة من المناهج التي نستعملها في الاجابة عن الاشكالية، اذ استعملنا المنهج التاريخي للوقوف على المسيرة التاريخية لمفهوم القوة ومعرفة اهم تعاقباتها الزمنية، و المنهج المقارن للمقارنة بين الفترات الزمنية التي مرت بها القوة وانتقالاتها كما نعالج به الانتشار بالمقارنة بين الفواعل التي تمتلك القوة، اما المنهج الاستقرائي فاستعمل لدراسة القوة كجزء لفهم السياسة الدولة ككل.

مخطط الدراسة:

هذه الورقة محاولة جادة للوقوف على مفهوم القوة ، و السعي الى تبيينه و تحديد اهم المحطات التي مر بها هذا المفهوم، وما هي الاشكال التي يتخذها في كل مرحلة زمنية، مشددين في ذلك على طريقة الانتشار وكذا الانتقال، و لذلك قمنا برصد الخطة التالية:

- مقدمة.
- **المحور الاول:** مفهوم القوة.
- **المحور الثاني:** السياق التاريخي للقوة و اشكالها.
- **المحور الثالث:** انتقال القوة التاريخي الى مفهوم القوة الحديثة..
- خاتمة.

المحور الاول: مفهوم القوة

1. تعريف القوة:

تعتبر القوة العملة التي يتعامل بها في السياسة الدولية، ولطالما كانت المقياس الذي بموجبه يتم تصنيف القوى، لذلك نجد الفواعل الدولية تخوض مسار جمع وحشد القوة بكل السبل و الاستثمار في ماهو متاح، هذه الفكرة

لم تكن عصرية بل كانت خصلة انسانية في الاصل امتزجت بالفكر السياسي لتأخذ أبعادا و اشكال عبر مختلف فترات التاريخ، ولذلك قدم المتخصصين عدة تعاريف كمحاولة لضبط و تعريف القوة، إذ يعرفها "أرسطو" في كتابه "السياسة" بأنها تلك الامكانية التي تتوفر لبعض أفراد المجتمع السياسي المنقسم بالطبع الى حكام و رعايا لجعل الاخرين يفعلون ما لم يكونو فاعليه من تلقاء انفسهم، أما "توماس هوبز" فيعرفها بأنها الوسائل المتاحة في وقت معين للحصول على خير مستقبلي واضح[1].

كما يعرفها "مارشال تشارلز" بأنها إمكانية التوصل الى الغايات المطلوبة، في حين عرفها "أوستن ريني" بأنها علاقة التبعية و الطاعة من جانب وعلاقة السلطة و السيطرة من الجانب الاخر، وعرفها "هانز مرجانثو" بانها قدرة الانسان على التحكم في تفكير و افعال الاخرين، أما "فون ديك فيعرفها بقوله المعنى الواسع لهذه الكلمة تكون القوة تعبيرا على استطاعة دولة أن تجعل لارادتها الغلبة وفي معناها الواسع تكون القوة تعبيرا عن استطاعة تأكيد الاحترام و فرض الطاعة.[2]

اما "ماكس فيبر" فيعرفها بانها احتمال قيام شخص ما في علاقات اجتماعية بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الاخرين بغض النظر عن الاساس الذي يقوم عليه ذلك الاحتمال.[3]

2. إدراك القوة:

اشتركت التعاريف في نقطة معينة ومشتركة وهي ان القوة هي تلك القدرة على تعديل رغبات الاخرين وفق رغبة صاحب القوة، فمن اهم شروط توفر القوة هو اقتناع الاطراف الاخرى بانه توجد هنالك قوة، إذ يرى "جوزيف ناي" بأن ارغام الاشخاص على القيام بفعل معين ليس بالضرورة مفهوم سليم لتواجد القوة، فقد يكون هذا الارغام يتناغم ورغبات الاخرين، كأن يقوم دكتاتور بالحكم بالاعدام على معارض سياسي ظاهريا تتجلى القوة في معانيها الا انه وفي حال كانت نية المعارض السياسي هي الاستشهاد في معنى القوة يتهاوى وتصبح غير ذي معنى، نفس الشيء عندما استدل "ناي" بمثال جعل الطفل يقفز وفي نفس الوقت القفز من الهوايات المفضلة لديه فان منظور القوة و قياسها سيعرف التضليل و المغالطة.[4]

وفي نفس السياق يضع "روبرت دال" معادلة لقياس القوة و ادراكها وهي كالتالي:

{القوة= قدرة (أ) على دفع (ب) للقيام بالعمل (س) – احتمال قيام (ب) بالعمل (س) بغض النظر عن مافعله (أ)}[5]

وعليه وبموجب هذه المعادلة فان القوة مقرونة بمدركها، بحيث على صاحب القوة ان يقنع الاخرين بانه الاقوى.

إدراك القوة يعنى أيضا بوعي صاحب و مريد القوة، بحيث يشترط ان يكون هذا الطرف واعيا بشكل عام بالبيئة المحيطة به و بمصادر القوة التي يمتلكها وكذلك المعرفة التامة بالميادين و المجالات التي سيستعمل فيها قوته، فمثلا يقول " ناي" بأن امتلاك الاوراق الرابحة في لعبة "البوكر" لا يعني بانك الرابح و الاقوى فربما تكون اللعبة ليست "بوكر" وانما هي لعبة "البريدج" مثلا، كما أنه بامتلاك الاوراق الرابحة فهذا لا يعني الانتصار في اللعبة، فقد يتم قراءة الاوراق و توظيفها بشكل خاطئ ما يعطي الفرصة الى الطرف الآخر الذي من المؤكد بأنه المنتصر، و التاريخ حافل بهكذا حالات فقد كانت المانيا و اليابان قوتين استثنائيتين في 1941 م و النظام العراقي 1990 م كذلك لكن هذه القوى زالت بسوء ادراك جغرافية القوة و سوء توظيف القدرات، فالنفط لم يكن موردا للقوة قبل العصر الصناعي، ولم يكن اليورانيوم ذا شأن قبل العصر النووي.[6]

وعليه فان القوة لا تحتاج الى الإرغام فقط، بل تحتاج الى اقناع و تعريف الاطراف الأخرى بها، إذ يجب توفر فكر جمعي حول مفهوم القوة و شكلها ليتم وفقه معرفة وكشف أي الفواعل و الأطراف أكثر قوة و سيطرة.

المحور الثاني:السياق التاريخي للقوة و اشكالها

عرفت القوة عدة تعاقبات زمانية و تاريخية، ما جعلها تخضع لظروف مختلفة و متباينة كان لها الاثر في تحديد نمطها و شكلها، فالقوة كانت قيمة انسانية منذ الوجود حيث ان الانسان احتاج الى رصيد من القوة لضمان امنه و أكله وشربه، لتتطور بعد ذلك الى أطياف و اشكال أخرى عديدة بتطور الوعي و العقل البشري، وعليه فان القوة تعرف عدة أشكال يمكن ايجازها كالتالي:

أ- القوة الجيوبوليتيكية:

تعتبر الجغرافيا و المجال الذي تشغله الدولة محددا للقوة ومفسرا لسلوكاتها، لذلك تسعى الدول الى التأقلم مع موقعها الجغرافي و توظيفه كمصدر للقوتها، ولذلك وجدت عدة إسهامات لمفكري الجيوبوليتيك الذين قدموا نظريات التي تفسر وضعيات الدول و سلوكاتهم، والتي بناءا عليها يمكن ادراك القوى و فهمها.

- نظرية "راتسيل" العضوية:

يعتبر "راتسيل" الدولة كائن حي ينبع من التربة، حيث تعتبر الدول كائنات عضوية لها دورة حياتية تنتهي بالضمور و الموت، هذه الدورة تشمل حالة التمدد و و الانتشار و التوسع، حيث ان عضوية هذه الدولة ستسمع لها بالانتشار وابتلاع المواقع المحاذية الادنى قوة و حضارة وثقافة،[7] وهذا ما يفسر طموحات الدول في التوسع و الاستعمار و الاحتلال وذلك بغية تحقيق اكبر قدر من القوة و التمكن، و ضمان الموارد، إذ ان تنامي حجم الدولة له تكاليف يعجز الحيز الحالي عن سدادها فتنتقل بذلك الى الاقاليم المجاورة.

- نظرية ماكيندر (قلب العالم):

تتمحور نظرية "ماكيندر" هلى فرضيات منها من يسيطر على اوروبا الشرقية يستطيع السيطرة على العالم، ومن يسيطر على قلب العالم يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم، ومن هنا نشب الصراع الثنائي بين قوى البر المتمثلة في المانيا و روسيا و قوى البحر المتمثلة في امريكا الشمالية و بريطانيا و اليابان، كما انه اعتقد وقتها ان قلب العالم بعيد عن تهديد القوى البحرية وبذلك لن تستطيع القوى البحرية ان تسيطر على العالم، لكن التطور الذي عرفه العالم وظهور الاسلحة الحديثة جعل المنطقة رخوة وستهدفة من اي منطقة في العالم.[8]

- نظرية ماهان (القوة البحرية):

يعطي "الفريد ماهان" الاولوية للتجارة أما القوة العسكرية فدورها تأمين سير هذه التجارة، كما يرى بأن قوة الدولة تستمد من الموقع الجغرافي و مدى انفتاحه على البحر و التواصل البحري مع باقي الدول، كذلك يرى بان الهيئة الفيزيائية للدولة بخصوص صلاحية سطئانها و موانئها تلعب دورا مهما في حشد قوة الدولة دون نسيان دور البعد الديمغرافي في تجهيز الاساطيل و السفن و المشاركة في العملية التجارية، إذ أن مفهوم القوة البحرية عند ماهان، يعتمد على حرية التجارة البحرية و أن الاسطول البحري الحربي لا دور له سوى ضمان تحقيق هذه التجارة، ويذهب بعيدا "ماهان في طرحه للقوة البحرية اذ يعتبرها ضربا من ضروب الحضارة.[9]

- نظرية سبيكمان:

يرى "سبيكمان" في طرحه بان من يسيطر على الهلال الداخلي فانه يسيطر على الجزيرة العالمية ومن يسيطر على الجزيرة العالمية فانه يسيطر على العالم، والجدير بالذكر ان الهلال الداخلي هو الان يشهد ازمات على غرار القضية الفلسطينية و الازمة السورية و الليبية و ملفات التسلح النووي و قضايا الارهاب و التهديدات الامنية

الجديدة، اضافة الى ان نظرية سبيكمات تؤكد على وجوب ايجاد مؤسسة عالمية تحكم العالم مثل الامم المتحدة، وهو ما يجعل السياسة العالمية لحد الان تتناغم وتتفق الى حد بعيد مع هذه النظرية.[10]

ب- القوة الصلبة:

تعتبر القوة الصلبة مزيجا من أشكال متعددة من القوة، كالقوة العسكرية و القوة الاقتصادية[11] و الموارد و الارصدة المالية وغيرها ولذلك نجد القوة الصلبة تتكون مما يلي:

- القوة العسكرية:

عندما يتناول الناس القوة العسكرية، فانهم يتوجهون الى التفكير فيما يختص بالموارد التي تشكل أساس القوة للحرب أو التهديد بالحرب، أي بالقوات و الدبابات و السفن، وفي حال تحول هذا الزخم الى قوة للدفع يكون لهذه الموارد العسكرية اهميتها[12]، اذ تعتبر هذه القدرات محصلة للقدرات العقلية و البشرية، ودرجة التطور الاقتصادي و التقني في المجتمع[13]، إذن فالبعد العسكري يعتبر عنصرا رئيسا في القوة الصلبة إذ يعمل على توفير القوة الناتجة اما عن الانتصار بالحروب او عن تحقيق الردع، كما ويمكن للقوة العسكرية ان تكون مصدرا للقوة الناعمة و ذلك في حال قامت دولة ما بدعم دولة أخرى عسكريا سواء بالاسلحة او التحالف فانه من الطبيعي ان ينتج عن ذلك رصيد من القوة الناعمة.[14]

- القوة الاقتصادية:

يمكن القول بانها سليلة الهيكل الاقتصادي المتوازن في القطاع الزراعي و الصناعي، ومجال التكنولوجياو درجة تطوره، و القطاع الخدمي ودرجة نضجه في المجتمع، كل ذلك ينعكس على الدولة ودرجة قدرتها على المواجهة[15]، لذلك فالقوة الاقتصادية وفي وقت اصبح الاقتصاد عماد التفاعلات السياسية ومحددا لها تعتبر من اهم مصادر القوة و اشكالها، خاصة وان النظام العالمي الحالي اصبح يعرف صعودا لاقطاب تعديلية في ميزان القوى الدولي معتمدة في ذلك النمط الاقتصادي.

ت- القوة الناعمة:

تعتبر القوة الناعمة الوجه الاخر للقوة الصلبة، فإذا كانت القوة الصلبة تجبر الاخرين على فعل ما نريد عن طريق الاكراه بالتهديد او الاغراء، فان الاساس الذي تعتمده القوة الناعمة في تحقيق اهدافها هي جعل الاخرين يريدون

مانريده نحن، بطريقة اخرى وكأن صاحب القوة يصبح قدوة يقتدي بها الاخرون،[16] وتعني جاذبية النموذج و القيم و القدرة على الاقناع إذ بامكان دولة ما ان تنال النتائج التي تسعى لتحقيقها، وذلك لان الدول الاخرى تريد ان تتبعها وتعجب بقيمها وتتشبه بها وتطمح للوصول الى مستواها[17] وبالتالي فان طريقة السيطرة عليهم تكون اسهل واقل تكلفة و انجع في النتائج.

ث- القوة السيرانية:

يعرفها "ناي" بأنها القدرة على الحصول على النتائج المرجوة من خلال استخدام مصادر المعلومات المرتبطة بالفضاء الالكتروني، اي انها القدرة على استخدام الفضاء الالكتروني لايجاد مزايا الدولة، و التاثير على الاحداث المتعلقة بالبيئات التشغيلية الاخرى و ذلك عبر ادوات الكترونية، ويوضح ايضا بانها مجموعة الموارد المتعلقة بالتحكم و السيطرة على اجهزة الحاسبات و المعلومات و الشبكات الالكترونية و البنية التحتية المعلوماتية و المهارات البشرية المدربة للتعامل مع هذه الوسائل.[18]

ج- القوة الذكية:

يمكن القول أن القوة الذكية هي نتاج المزاوجة بين القوتين الصلبة و الناعمة، و ذلك باعتبار كلا القوتين السابقتين تعرف جوانب قصور، فهناك مساحات لايمكن للقوة الصلبة الوصول اليها بمثل ما هنالك مساحات لا تستطيع القوة الناعمة الوصول اليها، فمثلا قضية الارهاب لايمكن التعامل معها بالقوة الناعمة، كما ان قضية الديمقراطية لايمكن التعامل معها بالقوة الصلبة، ولذلك نجد بعض الدول تعمل على تطوير هذه القوة الهجينة مثل النرويج التي سعت الى تعزيز قوتها على الاجتذاب بشرعنة سياساتها في الحفاظ على السلام و النشاط الايجابي في حلف الشمال الاطلسي، و الصين هي الاخرى التي تمتلك كل مقدرات القوة الصلبة وتسعى الان الى العمل تطوير و انتاج قوتها الناعمة[19]، لا نعني بالقوة الذكية هنا التخلي عن القوتين السابقتين بل بالعكس، المقصود بها استعمالهما في المكان و الزمان الصحيحين مع احترام نوعيتيهما.

المحور الثالث: انتقال القوة التاريخي الى مفهوم القوة الحديثة.

عرفت القوة عدة محطات تاريخية كان اول ميادينها الارض او مايعرف بالقوة البرية، ومع توسع في القوة البرية انتقل المفهوم الى ميدان اخر وهو القوة البحرية، تعززت القوتين البرية و البحرية بفعل اختراع الانسان لوسائل النقل كالدبابات و السيارات و الشاحنات و السفن و البوارج و الغواصات، ليستمر هذا التطور حتى قفز المصطلح الى

القوة الجوية باختراع الطائرة و المناطيد، ليتعمق التطور بغزو الفضاء[20]، وبعد التوازي في القوة و الانسداد فيها ظهرت مفهوم القوة الاقتصادية و اصبحت المعاملات المالية و الموارد شكلا جديدا من اشكال القوة، تعمق تطور القوة بدخول التكنولوجيا في الذروة و ظهور القوية السيبرانية التي هي موضوع المحاور القادمة.

وباستعراض هذه الأنواع من القوة فان الراجح بانه ليس كل من يمتلك مقومات القوة قويا إذا لم يحسن استخدامها، كما أن هناك دول تمتلك مقومات القوة لكنها ليست قوية، كما ان هناك دول لا تمتلك مقومات القوة لكنها قوية، وبالتالي فان القوة هي فن حسن استخدام مقومات القوة، إذ يذهب "زبيغنيو بريجينسكي" الى أنماط القوى و الأدوار الاستراتيجية الى نوعين، النوع الأول هو اللاعبون الجيوستراتيجيون والنوع الثاني هو المحاور الجيوبوليتيكية، فاللاعب الجيوستراتيجي هو الدولة التي تملك القدرة و الإرادة القومية لممارسة القوة و النفوذ، حيث يقول "روبرت براوننغز" في عبارته "قدرة الانسان يجب ان تتجاوز قبضته و إلا لم هي السماء؟"، أما المحور الجيوبوليتيكي (على سبيل المثال كلمة الجيوبوليتيك و ليس الحصر فقد تكون اقتصادية) فهي الدول التي تستمد أهميتها ليس من قوتها ودوافعها بل على الاغلب من موقعها الحساس ومن عواقب ظرفها الذي تكون فيه على نحو محتمل عرضة لسلوك اللاعبين الجيوستراتيجيين.[21]

وباستنباط طرح "بريجينسكي" فاننا نجد العالم حاليا معادلة جديدة للقوة و فواعلها، إذ لم يعد ذلك الفصل الجامد بين مستويات الفواعل من حيث القوة، بل أصبحت القوة هلامية و مطاطة وليست حصريا على الفواعل التقليدية فقط، فأصبحت في عالم اليوم دول لا تضاهي القوة الامريكية او الروسية او الصينية، إلا أنها تمكنت من فرض نفسها على الساحة الدولية، فمثلا كوريا الشمالية كانت محور جيوبوليتيكي ممتاز، فصحيح انها دولة ذات اقتصاد ضعيف و الدخل قومي منخفض وأوضاع معيشية صعبة وانتشار معدلات الفساد، الا انها تمكنت من شد اهتمام القوة الامريكية، وذلك لاستثمارها في موقعها الجغرافي المتوسط لحلفاء الولايات المتحدة الامريكية التقليديين في الشرق الاسيوي ونقصد هنا اليابان و كوريا الجنوبية و امتداداها الجغرافي مع حلفاءها مثل الصين التي تراهم الولايات المتحدة خصوما لها، لذلك فان كوريا الشمالية لا تسعى الى معادات أمريكا بل تسعى الى الاستفادة قدر الإمكان من تموضعها الجيوبوليتيكي و الذي تراه اليوم مصدر او مورد يدر عليها عائدات جديدة.

إيران أخرى نموذج عن محور جيوبوليتيكي يسعى الى الاستثمار في تموضعه الجغرافي المشرف على مضيق هرمز، و الذي يعتبر نقطة ضغط على الشريان الطاقة الأمريكي القادم من دول الخليج، وأيضا امتلاكها منظومة باليستية

يمكنها استهداه كل حلفاء الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الأوسط، الامر الذي جعلها تناور القوة الأكبر في العالم بل وتنافسها في بعض الأحيان وتضغط عليها.

العالم العربي او النظام الإقليمي العربي نموذج عن محور جيوبوليتيكي معطل، اذ يعتبر ذو عمق جغرافي ممتاز، إضافة الى الزخم الطاقوي الذي يتوفر عليه، علاوة عن مؤشرات القوة السكانية و الاقتصادية، الا انه مثال الفاعل الذي لا يجيد الاستثمار في مقومات القوة لديه وعلى هذا فان القوة ليست فقط امتلاق القوة بل الاستخدام الجيد و المناسب للقوة.

شكل يوضح محاولة قوى صغرى مزاحمة قوى كبرى

المصدر: من اعداد الباحثة

الخاتمة:

نافلة القول و نتاجا للعرض السابق يمكننا ان نخلص الى اهم النقاط التالية:

1. القوة ليست حكرا على دولة دون الدول الأخرى.
2. تختلف موارد القوة من دولة الى أخرى، فهناك عدة أنواع للقوة تم التفصيل فيها في البحث، لذلك فان أي نوع يتفوق على الأنواع الأخرى فانه يصب بصورة تلقائية في مفهوم أن الدولة أ أقوى من الدولة ب.

3. اصبح مفهوم القوة الحديثة لا يحترم منطق النظام الدولي وليد الحرب الباردة الأولى، وانما اصبح يجعل ميدان العلاقات الدولية مضمارا مفتوحا امام أي مرشح لامتلاك القوة ولا يخضع لاعتبارات تاريخية او ادراكية.
4. هناك محاولة اكاديمية أمريكية للتسويق الى فكرة ان القوة في العالم هي من حق الأمريكيين، وتنشر أفكار تثبيطية نمطية لافشار أي محاولة صعود جديد.
5. ان مفهوم القوة كلما كان جديدا فانه لا يلغي القوة التي كانت تسبقه، فمثلا القوة الجوية جاءت بعد القوة البحرية ان هذا لا يعني الاستغناء عن القوة البحرية.
6. ان التحولات السريعة للقوة تجعل الدولة الأقوى هي التي تتفاعل بصورة ديناميكية معها وتكتسب نمط القوة الجديد.
7. ميزان قوى دولي جديد يخضع لمعايير اخرى، بحيث يستطيع فيه فرد ان يهدد امن دولة و تستطيع دولة صغيرة ان تهدد دولة عظمى.
8. يعرف العالم اليوم حربا ضمنيا لقوى تقليدية وقوى جديدة، في عدة مجالات ما يعني اننا في اطار حرب باردة ثانية في العالم تنتج عنها أزمات اكبر من أزمات الحرب الباردة السابقة، كما انها عصفت بعدة مفاهيم وأنظمة سابقة واظهرت فواعل جديدة في العلاقات الدولية، وهذا يعادل ان لم نقل يفوق ما فعلته الحرب الباردة الأولى.

---

[1] خالد الحراري، **مفهوم القوة في العلاقات الدولية**، مصر: مطابع الاهرام، 2015، ص 12.

[2] حامد بن عبد العزيز محمد النوري، **أثر القوة في العلاقات الدولية: المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الاوسط: 1954–1990**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، السودان، جامعة الخرطوم ،كلية العلوم الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية، قسم العلوم السياسية، 2006، ص 28.

[3] خالد الحراري، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

[4] ايهاب خليفة، **القوة الالكترونية و ابعاد التحول في خصائص القوة**، مكتبة الاسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، سلسلة أوراق، العدد (12)، 2014، ص 16.

[5] خالد الحراري، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

[6] جوزيف . س. ناي، **القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة: محمد توفيق البجيمي،ط1،مكتبة العبيكان، 2007، ص ص 21، 22.

[7] الكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، ترجمة: عماد حاتم، ط1، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004، ص ص 78–79.

[8] جاسم سلطان، **جيوبوليتيك: عندما تتحدث الجغرافيا**، ط1، بيروت: دار تمكين للابحاث و النشر، 2013، ص ص 63، 64.

[9] الكسندر دوغين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 95–98.

[10] جاسم سلطان، **مرجع سبق ذكره**، ص 66.

[11] ايهاب خليفة، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

[12] جوزيف. س. ناي، **مستقبل القوة** ، ترجمة:أحمد عبد الحميد نافع، ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015، ص47.

[13] جاسم سلطان، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

[14] جوزيف.س. ناي،**مستقبل القوة**، **مرجع سبق ذكره**، ص 47.

[15] جاسم سلطان، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

[16] أنظر، جوزيف.س.ناي، **القوة الناعمة**، مرجع سبق ذكره.

[17] ايهاب خليفة، **مرجع سبق ذكره**، ص14.

[18] ايهاب خليفة، **cyber power نمط جديد لممارسة التاثيرات غير التقليدية في العلاقات الدولية**، مجلة مفاهيم المستقبل، مركز المستقبل للابحاث و الدراسات المتقدمة، العدد (6) ، يناير 2015، ص 3.

[19] جوزيف.س.ناي، **مستقبل القوة**، **مرجع سبق ذكره**، ص 44.

[20] ايهاب خليفة، **مرجع سبق ذكره**، ص 7.

[21] زبيغنيو بريجينسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: التفوق الأمريكي و ضروراته الجيوستراتيجية الملحة"**، ترجمة: سليم ابراهام، ط4، دمشق: دار علاء الدين للنشر و التوزيع و الترجمة، 2008، ص ص 49، 50.

نظرية المجال الحيوي كمحدد لإستراتيجية الطاقة القومية الأمريكية بعد 2001

Living Space theory as a determinant of the USA ional energy strategy after 2001

أ.حفيظة طالب[1]

الملخص:

تملك الولايات المتحدة الأمريكية فكرا توسعيا لا ينحصر في مجال حيوي معين بل يتجاوزه ليشمل كل الفضاءات الحيوية، فمنذ زوال الاتحاد السوفياتي وهي تبحث عن ملئ الفراغ الذي تركه في الساحة الدولية، وهذا من خلال توسيع نفوذها ليكون الفكر اللبرالي آخر محطات التاريخ. وبذلك اشتمل نشاطها الإمبريالي على توظيف نظرية المجال الحيوي للمفكر الجغرافي فريديريك راتزل، عبر تطبيق أهم قوانين النمو للمحافظة على– مركز القيادة العالمية.

ويعود سبب الاهتمام الأمريكي بالمجالات الحيوية القريبة والبعيدة تحديدا إلى البحث عن مصادر الطاقة وتأمين تدفقها هذا من جهة، ومن جهة ثانية لتقويض الأدوار المنافسة لها وعلى رأسها الصين، وهو ما أدى إلى إعادة تكييف الإستراتيجية الطاقوية القومية الأمريكية وفق ما يتناسب و متغيرات المراحل المتتالية، وفي الآن ذاته حسب التوجه السياسي والشخصي لصانع القرار الأمريكي.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة الأمريكية – المجال الحيوي – الطاقة – الإستراتيجية – المصالح.

***Abstract** :*

The United States of America has an expansionist mindset that is not limited to a certain vital area but extends to all Living Space. Since the demise of the Soviet Union, the USA has sought to fill the vacuum left in the international arena by the Soviet Union, by expanding its influence and the liberal thought asthe last milestones.Thus, its imperialist activities included the use of the critical field theory of the geographer Frederic Ratzel by applying the most important laws of growth to maintain a global leadership position.

[1] **باحثة دكتوراه جامعة بومرداس/ الجزائر**

The reason for the American interest in the Living Spaces is to search for energy sources and to secure this flow on the one hand, and to undermine the competing roles, especially China, on the other hand. This is what led to the re-adaptation of the American national energy strategy as appropriate to the changes of successive stages, and at the same time according to the political and personal orientation of the US decision-maker.

***Key words**: **USA– Living Space – Energy – Strategy – Interests**.*

مقدمة:

منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، والولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى التحول من مرحلة القيادة العالمية إلى مرحلة الإدارة العالمية، عبر التحكم في مصادر الطاقة وضمان تدفقها بما يحقق أمنها الطاقوي، وطموحها لتولي مهمة توزيع الحصص الطاقوية على الفواعل الدولية بما لا يخل بميزان القوة السائد؛ وسعيا منها لتحجيم أي دور منافس لها على الساحة الدولية.

فاللافت للنظر أنه منذ زوال الاتحاد السوفياتي وانتهاء الصراع الأيديولوجي بين الشيوعية والليبرالية، ظهر عدو جديد ممثلا في الإسلام ليملأ الفراغ الحاصل في البيئة الدولية. فقد يظهر للعيان أنه برز صراع أيديولوجي جديد في بداية الألفية، لكن مع مرور الوقت وانطلاق تجسيد السياسة التدخلية الأمريكية في عدة مناطق من العالم بمسميات جديدة أهمها "الحرب على الإرهاب"، خاصة في المجالات الحيوية التي يزخر باطنها بثروات طاقوية هائلة، كشف اللبس عن تحول طبيعة الإستراتيجية الأمريكية الطاقوية القومية، والتي أصبحت مرتبطة نظريا برؤية جيوبوليتيكية مستوحاة من نظرية المجال الحيوي التي لا تعترف بالحدود وإنما بالمصالح. وعلى هذا الأساس تبلورت فكرة أن امتداد المصالح يصحبها امتداد للجغرافيا، وهذا ما يعكس التواجد الأمريكي في فضاءات عدة كانت متجاهلة أثناء الحرب الباردة على غرار آسيا الباسيفيك وأفريقيا.

وفي ضوء ما تقدم تنطلق هذه الورقة البحثية من **الإشكالية** التالية:

كيف تنظر الولايات المتحدة الأمريكية لجغرافية العالم في ظل الحاجة الطاقوية ووضوح أدوات الإستراتيجية الأمريكية بعد 2001؟.

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من **التساؤلات الفرعية**:

- فيما تتمثل أسس نظرية المجال الحيوي؟
- لماذا عددت الولايات المتحدة الأمريكية من تواجدها الجغرافي؟
- ما هي ملامح الاستراتيجية الطاقوية القومية الأمريكية بعد 2001؟

وللإجابة على هذه الإشكالية والتساؤلات المتفرعة منها تم تبني **الفرضية** التالية:

- تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على وضع كل المقدرات الطاقوية في العالم تحت إدارتها، مما يدفعها إلى ضمان تواجدها في المجالات الجغرافية القريبة والبعيدة.

وللتأكد من هذه الفرضية تم تقسيم الورقة إلى **المحاور** التالية:

- **المحور الاول:** لمحة عن نظرية المجال الحيوي
- **المحور الثاني:** امتداد المصالح القومية امتداد الحدود الجغرافية الأمريكية
- **المحور الثالث:** إستراتيجية الطاقة القومية الأمريكية بعد 2001

المحور الأول: لمحة عن نظرية المجال الحيوي (*Living Space*)

لقد تعددت النظريات الجيوبوليتيكية المعالجة لأهداف الدولة وطموحها في المحيط الخارجي، ومن بينها نظرية المجال الحيوي، التي مزجت بين الجغرافيا والبيولوجيا في مركب تحليلي واحد، يدرس نمو الدولة وتوسعها بغية السيطرة والهيمنة على الفضاءات الإقليمية المتعددة. وقد استفاد فريديريك راتزل Friedrich Ratzel كثيرا من إسهامات سابقيه في بناء منظوره التحليلي.

حيث يرى راتزل أن ما يجعلنا نستطيع أن نميز بيولوجيا بين الكائنات الحية هي ظاهرة النمو، فهذه الأخيرة تتم من خلال وظائف معينة تحدث لأجزاء عدة من الكائن الحي، نظرا لوجود مجموعة من الوظائف الحيوية التي يقوم بها كل عضو على حدى. وهو ما يمكن إسقاطه عمليا على الجغرافيا السياسية، فعملية النمو تحدث عندما يتسع الحيز المكاني للدولة. وبالتالي مفهوم راتزل للمجال الحيوي Ratzel Lebensroum، قد جمع ما بين علم البيولوجيا، وعلم الجغرافيا، والظروف الأنثروبولوجية في الآن ذاته[1].

وقد تحول التوسع إلى شرط لا غنى عنه لتحقيق الرخاء واستمرار البقاء، فراتزل انطلق من نظرية داروين التي ترى بأن القوانين التي تحكم المجال العضوي الطبيعي ينطبق عليها مبدأ المساواة، وهذا التطور والنمو المستمر لجميع الكائنات الحية يكون قائم جنبا إلى جنب مع مبدأ البقاء القائم على الصراع. وبالإسقاط على الدولة كوحدة سياسية تصبح هذه الأخيرة وحدة أنثروبولوجية Anthropological Unit تشبه طبيعيا

الكائن الحي، ونموها مرتبط بالتوسع المادي، وبذلك تحولت الساحة الدولية إلى غابة من الوحدات الأنثروبولوجية المتنافسة، والتي تكافح كل منها الأخرى من أجل البقاء[2]. على اعتبار أن كل دولة تسعى إلى بسط نفوذها وتعظيم قوتها في ظل منطق الفوضى الذي يميز البيئة الدولية، والحدود المصطنعة؛ مما يجعل الدولة تطمح إلى التوسع دون الاهتمام بالدولة الأخرى، فالأهم هو تعظيم المصلحة الذاتية، حتى وإن كانت على حساب الشعوب الأخرى.

ومفهوم المجال الحيوي في حد ذاته قد ظهر لأول مرة في إحدى مؤلفات فريديرك راتزل التي تبحث في موضوع الجغرافيا السياسية، حيث توصل من خلالها إلى أن حدود الدولة قابلة للتغيير والزحزحة، وهذا ما من شأنه أن يولد الصراع الذي قد يصل إلى درجة الحرب فيما بين الدول، جراء تصادم المصالح سواء في الجوار الجغرافي، أو في مناطق أخرى بعيدة[3]. وهو ما يعكس نشوب العديد من النزاعات الحدودية بين الدول، ونزاعات مائية أيضا، ففي غالب الأحيان تكون المناطق المتنازع عليها ذات حيوية، وتحوي ثروات هائلة في باطنها، أو حتى تنوعا إثنيا، فالتمكن من الاستيلاء عليها يجعل الدولة في موقع أمثل لممارسة مجموعة من الضغوطات التي توجه الدول الأخرى حسب أهدافها المصلحية.

وقد وضع راتزل **سبع قوانين لنمو الدولة** وهي ممثلة في الآتي[4]:

1- يرتبط النمو بمدى انتشار حضارة الدولة وثقافتها.
2- يتعلق نمو الدولة بنمو أنشطة سكانها على مختلف الأصعدة.
3- دمج واستيعاب الوحدات الدولية الصغرى.
4- الحدود الاصطناعية للدولة هي الغلاف الخارجي لها، بقدر اتساعه يزداد حجم الدولة وقوتها.
5- يقترن نمو الدولة من الناحية السياسية بضم أقاليم وسواحل غنية بالثروات والموارد الطبيعية.
6- الهدف نحو التوسع يبدأ من الخارج بالتأثر بالدولة الأكثر مدنية.
7- الميل إلى التوسع ينشأ أيضا بفعل ثقافة التقليد، فمبادرة دولة بالتوسع يفتح الشهية لباقي الدول الأخرى.

وعليه توسع الدولة ونموها حسب راتزل مرتبط بعوامل مادية وأخرى قيمية معيارية، منها ما هو متعلق بضم أقاليم مجاورة، وفرض السيطرة على الدول المجهرية، ومنها ما هو مرتبط بمدى انتشار حضارة الدولة وثقافتها، وهنا يصبح للقوة الناعمة Soft Power دورا في التأثير على الوحدات السياسية الأخرى. ومن جانب آخر قد يرتبط الفكر التوسعي بهدف تحجيم أدوار أخرى يرى فيها على أنها تهديد لأمنها القومي ومصالحها الحيوية.

والمجال الحيوي كمفهوم جيوبوليتيكي يتضمن في ثناياه مدلول استعماري، حيث قبل تبلوره كمصطلح قائم بذاته، طبقته ميدانيا الإمبراطوريات القديمة، وبعد تشكله كمفهوم شائع على لسان الجغرافي راتزل، تحول إلى نظرية من نظريات الجيوبوليتيك[5]• التي تستخدمها الدول الاستعمارية الكبرى للتوسع على حساب الدول الصغيرة، ومتجاهلة في الآن ذاته حاجات الشعوب المستعمرة، إلا ما يتناسب ومصالحها في المنطق،ة وأجندات سياستها الخارجية[6]. فالهدف الواضح لهذه النظرية عموما هو بناء القوة الذاتية للدول وضمان بقائها، وهذا من خلال تعظيم المصالح القومية الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية؛ والأهم من ذلك منع قيام أي قوة من شأنها أن تهدد الوضع القائم في إقليم معين، أو تنافس على لعب دور حيوي من جانب آخر[7].

ويمكن إرجاع سبب أهمية المجالات الجغرافية الحيوية إلى زيادة حجم العلاقات الاقتصادية الدولية البينية، والذي أدى بدوره إلى اهتمام الدول بمناطق جغرافية بعيدة كالصين وحرصها على التواجد في الشرق الأوسط، والولايات المتحدة الأمريكية واهتمامها بالاقتصاد الياباني، وعليه امتداد التواجد مرتبط بامتداد المصالح. وأيضا بالحاجة إلى الموارد الطاقوية، والثروات الطبيعية، والسيطرة على المنافذ والممرات البحرية، فقد شكلت هي الأخرى دافعا نحو اجتذاب القوى الدولية لوضع موضع قدم لها في المجالات الحيوية، وتوسيع دائرة تأثيرها ونفوذها الدولي[8].

فالاقتصاد والبحث عن موارد الطاقة، في عالم ما بعد الحرب الباردة أصبح الهدف الرئيسي الذي يتحكم في تحديد العلاقات الدولية، خاصة وأن نفوذ الدول وتحديد مناطق التواجد والتوسع يحتكم إلى مجموعة من المعايير المادية القائمة على مقدرات المجالات الحيوية ومواقعها الجيو إستراتيجية. وعلى هذا النحو فإن نمو الدول لم يعد مقتصر على التوسع في الجوار الإقليمي فحسب وإنما عن طريق التواجد في كل المناطق اقتصاديا، سياسيا، وعسكريا.

المحور الثاني: امتداد المصالح القومية امتداد الحدود الجغرافية الأمريكية

أدت نهاية الحرب الباردة وزوال نظام الثنائية القطبية إلى خلق بيئة دولية جديدة بقيادة القطب المنتصر "الولايات المتحدة الأمريكية"، فمثلما سيطر على المنظور الفكري مفهوم "نهاية التاريخ"، ساد توجه جديد تحدث أيضا عن نهاية الجغرافيا، واضمحلال سيادة الدولة الأمة؛ وعليه تبلورت ثلاث تحولات رئيسية، **الأولى**: مست الجانب الجيو إستراتيجي بإثارة مسألة الحدود. و**الثانية**: أخذت بعدا اقتصاديا بظهور مصطلح العولمة وما اصطحبه من تغييرات عدة، كبروز الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية التي تتجاوز سيادة الدولة.

و**الثالثة:** تمثلت في المعطى الأيديولوجي، الذي انطوى على خلق عدو جديد، يكمل الصراع الثنائي غرب – شرق، لكن هذه المرة العدو هو الإسلام وليس أحد عناصر الشيوعية[9].

فهذه المتغيرات الثلاث أسهمت في تغيير بنية النظام الدولي ومكوناته، نتيجة ظهور فواعل من غير الدولة، وتغير المفاهيم خاصة ما تعلق بالحدود والمصالح في ظل عالم معولم؛ يخضع لقيم الأمركة تحديدا.

كما قد أصبح بقاء الولايات المتحدة الأمريكية وتوسيع هيمنتها متوقف على ضرورة قيامها بتقويض وتحجيم أدوار الأقطاب الدولية الأخرى، على غرار الصين، اليابان، الاتحاد الأوروبي. وفي الآن ذاته القيام بنشر المنظومة الفكرية والقيمية الخاصة بها، لتتفوق على باقي الحضارات الأخرى وعلى رأسها الإسلامية، وأن تواصل اهتمامها بقدراتها العسكرية، ومنع قيام أي قوة منافسة لحلف الناتو ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية[10]. فمن صالح الأخيرة عدم قيام أي تكتل أو تحالف عسكري أمني يفوق القدرات الأمنية الأمريكية، بل تسعى للإبقاء على تبعية الدول الأوروبية أمنيا لها حتى لا تتمكن من التصرف باستقلالية وبعيدا عن المظلة الأمريكية. وبالعودة إلى فكرة التفوق الحضاري فهي مبدأ مستوحى من أطروحة صدام الحضارات لصامويل هنتيجتون الذي يرى أن الحضارة الإسلامية تشكل خطرا على الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في حال التقارب مع الحضارة الكونفوشيوسية، وهو ما أدخلها في مواجهة مباشرة مع الإسلام في الألفية الأولى، وفي الوقت ذاته دفعها نحو التحكم في أدوار الأقطاب الأخرى كالصين للحفاظ على الوضع القائم خاصة في ظل تزايد أنشطة الصين الاقتصادية.

ولقد ارتكزت الولايات المتحدة الأمريكية على مجموعة من الأسس لبسط نفوذها على العالم بعد نهاية الحرب الباردة، حيث يمكن عرض أبرزها في النقاط التالية[11]:

- زيادة القوة العسكرية، وتعزيز التواجد الأمريكي عبر قواعدها العسكرية في كل المجالات الحيوية.
- الاستفادة من منظمة الأمم المتحدة لشرعنة سياساتها وقراراتها الدولية.
- تبني أسلوب القوة الناعمة من خلال تسويق قيمها الثقافية وتوجيه الرأي العام الدولي إعلاميا.
- احتكار دور شرطي العالم نتيجة تنفيذ التدخلات الإنسانية بمسميات عدة.
- الحرص على إبقاء دول الاتحاد الأوروبي تحت المظلة الأمنية الأمريكية (حلف الناتو)، وتعزيز سيطرته على المتوسط.
- السيطرة الأمريكية على مصادر الطاقة العالمية.
- التحكم المباشر في المنظمة العالمية للتجارة، والمنظومة النقدية الدولية.

واللافت للنظر أن هذه الأسس تعددت مصادرها بين عسكرية، وأخرى سياسية، واقتصادية أيضا، بغرض تكييف البيئة الدولية على مقاس مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، فأغلب المفاهيم التي روجت بعد الحرب الباردة هي من صنع مراكز الفكر الأمريكية، على غرار التدخلات الإنسانية، مسؤولية الحماية وغيرها، إضافة إلى المنظمات الدولية الحكومية التي تحولت هي الأخرى إلى أداة لتنفيذ أجندة السياسة الخارجية الأمريكية.

فالولايات المتحدة الأمريكية حسب بريجينسكي Zbigniew Brzezinski تمثل القوة الإمبريالية المثلى، التي بإمكانها الهيمنة على العالم، بفضل مضمون ثقافتها الحداثية، وقيمها الديمقراطية، فهي تعد مقياس ونموذج للحكم الديمقراطي في العالم، إلى جانب موقعها الجيوبوليتيكي الهام في قارة أمريكا الشمالية، وإضافة إلى قدرتها على حشد مواطنيها بطريقة تجعل من السهل تحقيق سيادتها على العالم[12].

وقصارى القول مما تطرقنا له سابقا وبإسقاط القوانين السبع لنمو الدولة عند راتزل على مشروع الولايات المتحدة الأمريكية لتوسيع نفوذها في العالم، نجد أنها فعلا تحاول نشر الثقافة الأمريكية في كل ربوع العالم عبر المفاهيم المختلفة التي تنتجها مراكزها الفكرية، إلى جانب الحرص الشديد على تنمية الأنشطة الاقتصادية وتحقيق الرخاء للفرد الأمريكي، وزيادة التواجد الأمريكي في كل المجالات الحيوية وخاصة في المناطق التي لم تكن ضمن اهتماماتها في السابق، ومحاولة لعب دور الدولة المدنية المتحضرة. وفي ما يلي سنتطرق إلى أهم المجالات الحيوية التي تهتم بها:

أولا: منطقة الشرق الأوسط

رغم مرور السنوات وتغير التوجه السياسي للإدارات الأمريكية، إلا أن منطقة الشرق الأوسط لا تزال تعتبر مجالا حيويا، وفضاءا جيو سياسيا فائق الأهمية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، فالتدخلات الأمريكية العسكرية في كل من العراق وأفغانستان تعد جزءا من نظرية القوة الجغرافية للمفكر ماكيندر Halford Mackinder، والتي تربط السيطرة على قلب العالم أوراسيا من جهة، والسيطرة على العالم بأكمله من جهة ثانية في علاقة سببية حتمية. فالشرق الأوسط يعد نقطة الارتكاز للتحكم في أوراسيا ومنه على العالم أجمع، هذه السيطرة ليست في جانبها السياسي والأمني فحسب، وإنما في جانبها الاقتصادي الطاقوي أيضا، نظرا لتمتع المنطقة بمخزون نفطي هائل[13].

حيث قدر احتياطي المنطقة من النفط حسب إحصائيات العام 2018، بـ 47.6 % بنسبة إنتاج تصل إلى 70 %، كما قد بلغ احتياطيها من الغاز ما يقارب 40.9 %، مشاركة في ذلك بنسبة 119.9 % من الإنتاج العالمي[14]. وهو ما يعكس حجم الاهتمام الأمريكي والدولي بها، فهي تعد فضاء جيو إستراتيجي

يستقطب العديد من القوى الدولية الأخرى بما في ذلك روسيا والصين. كون أن مصادر الطاقة أصبحت المحدد الرئيسي للتوجهات الاقتصادية الدولية.

كما أن التعريف التقليدي للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط يتمحور حول ضمان استمرار تدفق الموارد الطاقوية، والحفاظ على مصالحها الإستراتيجية في إطار علاقاتها الجيدة مع حلفائها التقليديين على غرار إسرائيل، وتركيا، ودول الخليج، وأيضا تسهيل عملياتها العسكرية في المنطقة لمحاربة الإرهاب[15]. فالمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط تتمحور حول خمس مجالات رئيسية[16]:

- ضمان استمرار تدفق النفط وتأمين عبوره.
- منع انتشار السلاح النووي.
- الحفاظ على أمن إسرائيل.
- تعزيز الديمقراطية وعرقلة المشروع الإسلامي الإيراني.
- محاربة الإرهاب (تنظيم القاعدة وبعدها تنظيم داعش).

فالهدف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط هو ضمان حصتها من الطاقة وعرقلة امتلاك أي دولة للسلاح النووي، فهذا الأخير من شأنه أن يخل بميزان القوة السائد في الشرق الأوسط ويهدد بالدرجة الأولى أمن الحليف التقليدي إسرائيل؛ وهو ما يعكس قيامها بغزو العراق حتى وإن كان السلاح النووي ذريعة فقط لإشباع حاجاتها من النفط العراقي. إضافة إلى قيامها بفرض العقوبات الاقتصادية على إيران، والوصول إلى درجة الانسحاب من اتفاق 5+1 بعد تولي ترامب السلطة، ضف إلى ذلك دعم المشروع الديمقراطي التركي بقيادة حزب العدالة والتنمية ذو الخلفية الإسلامية عام 2002، والترويج له كنموذج إسلامي يتعايش مع القيم اللبرالية الديمقراطية الأمريكية على عكس النظام الإسلامي في إيران. كما أنها استمرت في محاربة الإرهاب خاصة بعد دخول تنظيم داعش في حرب مع النظامين السوري والعراقي بدءا من العام 2014.

ثانيا: منطقة آسيا الوسطى

المتعارف عليه أن الشركات النفطية الأمريكية لها دور كبير جدا في تحديد توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، وهي من بين الأدوات التي استخدمتها إدارة بوش أيضا للتواجد في جنوب القوقاز وآسيا الوسطى للعب دور ريادي في المنطقة، والاستفادة من النفط، والقضاء على إرهاب القاعدة، والأفغان العرب• الذين شكلوا خطرا على المصالح الأمريكية[17].

فبعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وبداية استقلال جمهورياته في آسيا الوسطى عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي في المنطقة، وبناء خطوط وأنابيب جديدة لنقل البترول بعيدا عن روسيا لفك الارتباط التاريخي بين الطرفين، وهذا لضمان سيادة الجمهوريات المستقلة حديثا. لكن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر انصب الاهتمام الأمريكي في المنطقة على شقه الأمني بالدرجة الأولى، إذ تحولت آسيا الوسطى إلى الخلفية الإستراتيجية للعمليات العسكرية الأمريكية في حربها العالمية ضد ما يسمى بالإرهاب[18].

ويعود سبب الاهتمام الأمريكي بمنطقة آسيا الوسطى إلى قربها من روسيا والصين، فالغرض من التواجد هو ذو طابع استراتيجي أكثر منه متعلق بالطاقة ونشر قيم الديمقراطية، فهذه المنطقة لها تأثير كبير جدا على تطور المصالح الأمنية الأمريكية في أوراسيا، وتحجيم الأدوار المنافسة لها. وهو ما دفع نائب وزير الخارجية الأسبق لين باسكو Lynn Pascoe إلى القول أن "الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في آسيا الوسطى هو رؤية معايير الديمقراطية، والاستقرار في دولها المستقلة، فهذه الطريقة الوحيدة لتحسين رفاهية المنطقة وتنويع مصادر الطاقة العالمية، وتسهيل اندماج هذه الدول في الاقتصاد العالمي. وهذا ما من شأنه إلغاء الاحتكار الروسي والصيني على موارد واقتصاديات دول المنطقة"[19].

فالنشاط الاقتصادي المتزايد للصين في مطلع الألفية وعودة روسيا إلى المنافسة بقيادة بوتين أشعر الولايات المتحدة الأمريكية بالقلق، مما دفعها إلى تعزيز تواجدها في آسيا الوسطى من ناحية، ومن ناحية ثانية إلى اعتماد الشراكات مع دولها في مختلف الجوانب، لسد الطريق أمام الصين التي تمتلك هي الأخرى القدرة على التأثير اقتصاديا بفعل الامتيازات التي تمنحها في صيغ الشراكة؛ والأمر نفسه بالنسبة لروسيا التي تنظر إلى المنطقة باعتبارها إرث سابق لا بد من تثبيت تواجدها فيه أيضا.

ثالثا: منطقة آسيا الباسيفيك

أصبحت منطقة آسيا الباسيفيك مركزا للجذب بفضل وارداتها الوفيرة، وبالتالي أصبحت محل اهتمام واستقطاب دولي، حيث قد تم الإشارة من قبل العديد من الأكاديميين إلى أن القرن الحالي سيكون قرن آسيا الباسيفيك، فالمنطقة تضم ثلث سكان العالم، وهي بذلك تستحوذ على ربع الإنتاج العالمي، إضافة إلى حيوية المنطقة التي تجعل من السهل جدا توقيع اتفاقيات التجارة الحرة. فحسب توقعات صندوق النقد الدولي حول اقتصاديات الدول تم التنبؤ بأن أكبر اقتصاديات العالم في المستقبل ستكون من آسيا الباسيفيك وهي الصين، واليابان، والهند[20].

فالأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة آسيا الباسيفيك بوقوعها في مفترق الطرق بين شرق آسيا، وأمريكا الشمالية، والشرق الأوسط، وأوروبا، فإنها تصبح مركز التجارة الدولية، إضافة إلى احتواء المنطقة على خمس مضايق بحرية (ملقا، لومبوك، أومباي – ويتار، ماكسار، بحر الصين الجنوبي)[21]. هذا الموقع المميز والحيوي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تنفتح على آسيا الباسيفيك، كما أن هنالك العديد من يرى أنها منذ العام 2013 قد دخلت مرحلة التحول والاستدارة الإستراتيجية Pivot Strategy تجاه آسيا الباسيفيك، قصد إعادة تصحيح التوازن الاستراتيجي في المنطقة؛ فوزيرة الخارجية السابقة هلاري كلينتون Clinton Hillary قد أكدت على أن الجغرافيا السياسية ستتحدد في آسيا الباسيفيك وليس في العراق أو أفغانستان[22].

ومن هنا يتضح أن الفكر الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية يتسع باتساع المصالح واتضاح الأهداف، فالاهتمام بآسيا الباسيفيك بدأ بعدما تأكدت من وجود تهديد فعلي لها، ذي طابع اقتصادي لا علاقة له بالإرهاب، وأن المنطقة ستمنح لدولها فرصا للبروز وحجز مكانة لها في عالم جديد لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على التحكم في اقتصاده، وبالتالي أصبح كل الاهتمام منصب على منطقة آسيا الباسيفيك لإعادة النظر في طبيعة التوازن الاستراتيجي الذي منح للصين فرص اقتصادية هائلة، والعمل على تصحيح الوضع بما لا يمس بمكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم.

وقد تمحور الاهتمام الأمريكي بمنطقة آسيا الباسيفيك في: تعزيز التحالفات الأمنية، تعميق التحالفات مع القوى الناشئة، إشراك مؤسسات إقليمية متعددة الأطراف، توسيع التجارة والاستثمار، توسيع الوجود العسكري، وتعزيز معايير الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان[23]. وبالتالي ما يمكن قوله حول هذه السياسات الأمريكية الموجهة إلى دول أسيا الباسيفيك، بأنها جزء من إستراتيجية الحضور الزائد Presence Plus، للتأكيد على أن المصلحة الأمريكية تتجاوز كل القيود والحدود إذا تعلق الأمر بحماية الأمن القومي الأمريكي.

ويعود الغرض الرئيسي من التواجد الأمريكي في منطقة آسيا الباسيفيك هو تطويق الصين واحتوائها، حيث تعد هذه الخطوة من بين الأولويات الأمريكية، وهو ما دفعها إلى توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية عبر المحيط الهادي مع كل من: أستراليا، بروناي، كندا، الشيلي، اليابان، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلاندا، بيرو، سنغافورة، فيتنام، بغرض تحرير اقتصاديات هذه الدول، في محاولة من الولايات المتحدة الأمريكية بعدم السماح للصين أو اليابان من كتابة قواعد الاقتصاد العالمي[24]. فالنجاح الصيني أو الياباني في توسيع تعاملاتهم الاقتصادية مع دول المنطقة سيتيح الفرص لهما لتعظيم قوتهما الاقتصادية، وبالتالي الإسهام في إدخال العالم إلى مرحلة التعددية الاقتصادية، ومنه المشاركة في صنع معايير التعاملات الاقتصادية الدولية.

رابعا: منطقة خليج غينيا

إن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة خليج غينيا يعود إلى بروزها كملعب استراتيجي استقطب العديد من القوى التنافسية الدولية على غرار الصين، روسيا، اليابان، الهند؛ والتي تريد إثبات تواجدها في المنطقة، خاصة على الصعيد الاقتصادي، فزيادة المنافسة العالمية بين الدول الناشئة والدول العظمى في ظل الحاجة إلى الموارد النفطية، أدى إلى عدم الاستقرار في تدفق النفط التقليدي من جهة، وإلى تزايد احتكار الدول المصدرة للنفط من جهة أخرى، وفي هذا الصدد بدأ اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بخليج غينيا مباشرة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وبداية التوسع الأمني الأمريكي لمحاربة الإرهاب؛ وفي الآن ذاته رغبة منها في إيجاد مصادر نفطية بديلة عن ضغوطات وأزمات الشرق الأوسط والخليج العربي[25].

فالملاحظ للأولويات الإستراتيجية الأمريكية يجد أن القارة الأفريقية تحديدا لم تكن ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، لكن زيادة التنافس الدولي على منطقة الشرق الأوسط وكذا تعقد أزماته، أسهم في توسيع رؤية الولايات المتحدة الأمريكية الطاقوية، خاصة وأن إستراتيجيتها القائمة على الحرب على الإرهاب ليست حكرا على منطقة معينة، بل هي إستراتيجية عالمية تتوافق وتعريف الإرهاب الذي لا حدود له. وأفريقيا هي من بين المناطق التي تشهد العديد من الاضطرابات الأمنية التي تضفي هي الأخرى الشرعية على التواجد العسكري الأمريكي، وبالتالي تمهد الطريق نحو تحقيق المصالح الطاقوية المرجوة.

وإلى جانب ذلك نجد أيضا قرب ساحل خليج غينيا من الأسواق الأمريكية، وتوفر المياه العميقة على احتياطي ضخم من النفط؛ والأهم من ذلك محاولة الولايات المتحدة الأمريكية الاستفادة من اختلاف طبيعة الاتفاقيات النفطية بين الشركات النفطية الأجنبية ودول خليج غينيا، فهذه الشركات تنتج النفط وتضخه وتبيعه لنفسها نظرا لقلة إمكانيات الدول الأفريقية، عكس ما هو سائد في مجالات جغرافية أخرى أين تقوم الشركات المحلية بالإنتاج والتوزيع على المستهلكين. لهذا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للتحكم في نفط خليج غينيا[26].

وفي هذا الصدد تركز الحكومة الأمريكية على تنمية قدرات الدول الأفريقية الواقعة في خليج غينيا لتمكينها من التعامل مع مختلف التهديدات الأمنية، عن طريق تحسين دوريات مراقبة المياه الإقليمية، إضافة إلى التركيز على التعاون الإقليمي، من خلال دفعهم نحو الاستجابة للتحديات الأمنية، لحماية مصالحها النفطية والاقتصادية في المنطقة، بالحرص على تحقيق الاستقرار في دلتا النيجر الذي يعتبر منبع الإجرام الذي يهدد أمن خليج غينيا[27].

وكخلاصة لهذا المحور يكن القول أن الحرص الأمريكي على التواجد في كل الأقاليم الدولية هو جزء من الإستراتيجية الأمريكية القومية الطاقوية، والتي تستند إلى فكرة أن المصالح لا تعترف بالحدود والمسافات ما دامت الأدوات والوسائل موجودة. وهو ما يعكس رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في التحول من مرحلة القيادة إلى مرحلة الإدارة العالمية، للإبقاء على الهيمنة وعدم فسح المجال أمام أي قوة منافسة لها.

المحور الثالث: إستراتيجية الطاقة القومية الأمريكية بعد 2001

المتعارف عليه في الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، أنه يتطلب من كل رئيس بعد وصوله إلى السلطة تحديد أدوات وأهداف الإستراتيجية الأمريكية، فهي بمثابة الإطار النظري الموجه لخدمة لسياسة الداخلية والخارجية. وفي هذا السياق تعد إستراتيجية الطاقة القومية الأمريكية الجزء الهام والأبرز في هذه الإستراتيجية الشاملة، أو بعبارة أخرى هي الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن القومي الأمريكي. وقد اختلفت هذه الإستراتيجية في مضامينها من حيث الوسائل من رئيس إلى آخر، باختلاف التوجه السياسي والحزبي، لكن دون التغيير في طبيعة الأهداف.

أولا: إدارة جورج بوش الإبن George W. Bush

بعد أسبوع من تولي جورج بوش الإبن زمام السلطة في الو م أ قام بتشكيل المجموعة الوطنية لتطوير السياسة الطاقوية، National Energy Policy Development Group وأوكلها مهمة وضع سياسة وطنية للطاقة للنهوض بالقطاع الخاص، وتطوير الولايات المحلية، والحكومة المركزية[28]. تتألف هذه اللجنة من كبار المسئولين في الولايات المتحدة الأمريكية لأنها تتعلق بوضع خطة طويلة المدى لتلبية متطلبات الطاقة في البلاد؛ وقد اختار الرئيس بوش للإشراف على هذه المجموعة الوطنية أقرب مستشاريه وهو ديك تشيني Dick Cheney الذي شغل في السابق منصب وزير الدفاع، كما أنه ترأس شركة هاليبرتون النفطية[29]. وهذا الاختيار في حد ذاته يعود إلى ثقة الرئيس في شخص تشيني لأنه من نفس التيار الحزبي (الجمهوريين)، وكذا لخبرته في إدارة الشركة النفطية، فأغلب المسئولين بعد إنهاء مهامهم يتم توجيههم نحو العمل في مراكز البحث والدراسات، أو للإشراف على كبريات الشركات الأمريكية الصناعية.

ويشير التقرير في فصله الأول إلى أولوية تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي، والتخلص من تبعية الولايات المتحدة الأمريكية للدول المنتجة للنفط؛ مشيرا في هذا السياق إلى ضرورة استغلال حقول الآلسكا التي يطلق عليها تسمية Arctic National Wildlife Refuge. كما قد تطرق التقرير في فصله الثاني إلى

أن الطاقة البديلة ليست الحل الأمثل للاقتصاد، أما محور الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية فقد نص عليه الفصل الثالث من خلال التأكيد على أن أولوية الولايات المتحدة الأمريكية مع بداية الألفية ليست تحقيق الاكتفاء الذاتي فقط، وإنما أيضا الحرص على ضمان إمدادات الطاقة باستمرار، وهو ما يستدعي تعزيز التحالفات الشاملة Strengthening Global Alliances، أما الفصل الثامن فقد أعلن عن سعي صانع القرار الأمريكي إلى مواجهة كل القيود الإستراتيجية، والسياسية، والاقتصادية، للحصول على حصة الولايات المتحدة الأمريكية من النفط، والمقدرة بـ 7.5 مليون برميل في اليوم، وسيستمر ذلك إلى غاية العام 2020. لكن في ظل الظروف الأمنية غير المستقرة لدى الدول المنتجة فإن الإدارة الأمريكية ستضطر إلى تحريك جيشها لتأمين حصصها المطلوبة من الطاقة[30]. وهنا يتضح التلميح الأمريكي على أن تأمين تدفق الطاقة يعتبر من بين أولويات الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن الواحد والعشرين، حتى ولو تطلب ذلك استخدام القوة العسكرية.

وعليه فإن الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية في الولاية الثانية لجورج بوش الإبن ركزت على عاملين اثنين:

1- عامل الشمولية: من خلال العمل على تنويع مصادر الطاقة وعدم الاكتفاء بثروات الشرق الأوسط وفنزويلا، حيث أكدت على ضرورة تعديد المصادر والتواجد، بالتركيز أيضا على نفط بحر قزوين والقارة الأفريقية، وتحديدا منطقة خليج غينيا، وهو ما دفع بالرئيس بوش إلى تبني إستراتيجية التمركز الطاقوي الجديد، عن طريق تشجيع الاستثمار في المناطق الجديدة، وتوسيع أسواق الطاقة، لأن الاعتماد على مصدر واحد سيترك حسبه الولايات المتحدة الأمريكية عرضة لتقلبات الأسعار، والعرض والانقطاع[31].

2- التواجد العسكري لتأمين مصادر الطاقة: وهذا بواسطة الاعتماد على وضع القواعد العسكرية في مناطق الطاقة، حيث منطقة الخليج لوحدها تستضيف عدد كبير من القواعد والجنود الأمريكان، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 1؛ يوضح توزيع القواعد العسكرية في منطقة الخليج العربي

الدولة	التسهيلات العسكرية المقدمة للولايات المتحدة
قطر	• يوجد فوق أراضيها مقر القيادة المركزية للقوات الأمريكية منذ عام ٢٠٠٣ • معسكر السيلية لتخزين مواد الجيش الأمريكي/ قرية ميلينيوم لسكن أفراد القوات الأمريكية • قاعدة العديد الجوية: المركز الرئيس للعمليات الجوية الأمريكية في الخليج، وتضم (٤٠٠٠) جندي
الإمارات	• قاعدة الظفرة الجوية: وتضم الفرقة الجوية الأمريكية رقم 380 • توجد على أراضيها منصات إنطلاق طائرات الإستطلاع يو . 2 ، وطائرات إعادة التزود بالوقود • ميناء زايد وميناءي رشيد وجبل علي لإستقبال السفن الأمريكية في أراضيها
الكويت	• قاعدة علي السالم الجوية: وتضم الفرقة الجوية الأمريكية رقم 386 لدعم العمليات العسكرية في العراق • معسكر الدوحة: ويضم أفراد الفرقة الثالثة الأمريكية(مشاة)، وناقلات الدروع • معسكر عريفجان: تتمركز فيه القوات الأمريكية الداعمة للعمليات العسكرية في العراق
عُمان	• يتمركز فيها أكثر من (٣٠٠٠) جندي أمريكي، والقاذفات من b1 • قاعدة بصيرة: وتضم تجهيزات الجيش الأمريكي من التموين والنقل والأجهزة الألكترونية
البحرين	• ميناء المنامة: يستضيف المقر الرئيس للإسطول الأمريكي الخامس، ويضم(٢٠) سفينة • قاعدة الشيخ عيسى: تتمركز فيها طائرات f-16 المقاتلة الأمريكية • ميناء سلمان: تتمركز فيه المركبات الحربية الصغيرة • مطار المحرق: تتمركز فيه الطائرات الإستطلاعية التابعة للقوات البحرية الأمريكية
السعودية	• يوجد (٥٠٠) فرد من القوات الأمريكية للقيام بتدريب القوات السعودية والحرس الوطني
العراق	• يتمركز فيه أكثر من (١٥٠،٠٠٠) جندي أمريكي منذ عام ٢٠٠٣ • توجد فوق أراضيه كما تشير بعض التقديرات حوالي (٧٥) قاعدة للجيش الأمريكي

المصدر: سليم كاطع علي، "التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي (الدوافع الرئيسية)، **مجلة دراسات دولية**، العدد 45، د س ن، 144.

يتضح من خلال الجدول أن منطقة الخليج العربي أصبحت مركزا هاما للتواجد الأمريكي عسكريا، حيث تستضيف دولها أعدادا هائلة من الجنود الأمريكان في إطار قواعدها العسكرية الأمريكية المقامة على أراضيها، فالعراق على سبيل المثال يستضيف 75 قاعدة عسكرية أمريكية، تضم أكثر من 1500000 جندي أمريكي، كما أن قطر تعتبر مقر القيادة الأمريكية منذ غزو العراق عام 2003، إلى جانب توزع المعسكرات الأمريكية على باقي دول الخليج العربي.

وحتى على مستوى القارة الأفريقية فقد تم تعزيز التواجد العسكري الأمريكي بعد انطلاق إستراتيجية الحرب على الإرهاب؛ حيث شكلت ما يعرف بقاعدة أفريكوم في فيفري 2007، بغية "تحقيق الأمن والاستقرار لشعوب أفريقيا، ودفع الدول الأفريقية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية عبر الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية"، هذه الشراكة في الأصل هي شراكة عسكرية – عسكرية لتطوير كفاءة الجيوش الأفريقية وتمكينهم من محاربة الإرهاب وكل أشكال الإجرام[32]. لكن في مقابل ذلك قد أفادت دراسة نشرتها كلية الدراسات العليا البحرية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية أن سياسة الأخيرة في أفريقيا عموما ترتكز على محاربة الإرهاب الدولي، ولكنها تهدف أساسا للحصول على النفط، خاصة في منطقة خليج غينيا؛ وأيضا لتقليص الدور المتنامي للصين

في المنطقة، وهو الغرض الرئيسي وراء تأسيس الأفريكوم وإقامة قواعد لها في دول غرب أفريقيا، في أوغندا تحديدا، إضافة إلى مساعدة الجيش النيجيري تقنيا وتدريبه لمحاربة جماعة بوكو حرام الإرهابية، وأيضا التعاون العسكري الثنائي مع الدول الأخرى الواقعة في خليج غينيا وباقي مناطق القارة الأفريقية[33].

وقد تميزت الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية في فترة حكم بوش الإبن بالطابع العسكري، نتيجة تحريك الجيش الأمريكي خارج الحدود، وتبني قواعد عسكرية في كل المجالات الحيوية، وهذا من خلال شرعنة التواجد طبعا تحت ذرائع ومسميات عدة أبرزها الحرب على الإرهاب، لكنها تنطوي على غاية رئيسية وهي ضمان تدفق إمدادات الطاقة وتأمين عبورها.

ثانيا: إدارة باراك أوباما Barack Hussein Obama

لا طالما اقتنع الرئيس أوباما بفكرة أن الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط (أفغانستان والعراق) قد استنزفت قدراتها وأبعدتها عن الاهتمام بمجالات حيوية بارزة كمنطقة آسيا الباسيفيك، وعليه تمت إعادة توجيه الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية وفق الحقائق الجيو سياسية المتغيرة في القرن الواحد والعشرين إلى[34]:

- عدم الاكتفاء بالتركيز على الجوانب العسكرية فحسب، بل الاهتمام بالمجالات الاقتصادية، والأمنية، وتعزيز التحالفات التقليدية، وعلاقات الشراكة والتعاون مع القوى الصاعدة وعلى رأسها الصين، إضافة إلى تنويع تواجد القواعد العسكرية.
- هدف الولايات المتحدة الأمريكية ليس خلق قوة إقليمية منافسة للصين آسيويا، وإنما العمل على خلق نظام آسيوي يحتكم إلى مجموعة من القواعد وأسس الحوار الإستراتيجي، والاقتصادي الأمريكي – الصيني التي تعود بالفائدة على كلا الطرفين.

فالولايات المتحدة الأمريكية تحاول تقييد الصين في إطار مجموعة من الشراكات الإستراتيجية لكي لا تخرج عن تأطير الإدارة الأمريكية، خاصة وأن صعودها أصبح يهدد بشكل ملحوظ على الساحة الاقتصادية الولايات المتحدة الأمريكية، فمنطقة آسيا الباسيفيك كمجال حيوي في حال تفرد الصين بقيادتها فإنها ستصبح القوة الأولى في العالم الاقتصادي، وهو ما يفرض على واشنطن حصر النفوذ الصيني في إطار المشروطيات المتعلقة بالديمقراطية والاقتصاد وغيرها،،،

فإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في عهد أوباما كشفت عن رغبتها في التراجع عن التواجد في الشرق الأوسط، من خلال العمل على تصحيح مسار الاقتصاد الأمريكي الداخلي، وتقليص النفقات

ومراجعة الالتزامات الأمريكية في الخارج (الحروب). في إشارة منها لاحتواء الصعود الصيني، ومواصلة ترسيخ الزعامة الأمريكية على العالم[35].

وهو ما جعل الإستراتيجية الطاقوية الأمريكية تتمحور حول إعادة رسم "remap" خريطة آسيا الباسيفيك، عبر مجموعة من المبادرات الأمنية والاقتصادية والدبلوماسية، وبناء نظام المصالح، على سبيل المثال تعزيز الشراكة مع الهند، ووضع الأخيرة ضمن المخطط الأمني الأمريكي في المنطقة، إضافة إلى التركيز على استمرار التواجد العسكري البحري الأمريكي على طول الساحل الأسيوي الشاسع[36]. وفي هذا الصدد تحديدا أعلن الرئيس باراك أوباما على أن هدف الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الواحد والعشرين هو الحفاظ على الريادة العالمية، وهو ما دفع بإدارته إلى إرسال ما يقارب 2500 جندي من مشاة البحرية الأمريكية في أستراليا، للقاعدة العسكرية التدريبية[37].

وفي سياق آخر قد اهتمت الإدارة الأمريكية بشكل كبير جدا باستخراج وإنتاج الغاز الصخري منذ العام 2008، كما أن هنالك إمكانية لتصديره عام 2020. وفي مقابل ذلك توجهت أيضا إلى إنتاج النفط الصخري، وهو ما أتاح للولايات المتحدة الأمريكية إنتاج كميات هائلة من النفط، وهذا بفضل الابتكارات الجديدة التي مست تقنيات التنقيب والاستخراج، حيث يتوقع العديد من الخبراء في هذا الشأن انخفاض استيراد الولايات المتحدة الأمريكية للنفط إلى 3.4 مليون برميل في العام 2025[38].

فالتكنولوجيا المتطورة التي تحوز عليها الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التنقيب والاستخراج، أسهمت في مضاعفة الإنتاج المحلي من الغاز والنفط الصخريين، وكما هو ملاحظ قد أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية حملة تشجيعية لتحفيز الدول على مثل هذا النوع من الأنشطة الطاقوية. التي بإمكانها أن تسد النقص وتشكل بديلا عن النفط السائل. وبالتالي حاول الرئيس أوباما التقليل من التدخلات العسكرية المباشرة التي استنزفت القدرات الأمريكية، حتى وإن كان الغرض منها أساسا تحصيل الطاقة واستمرار تدفقها، فحسب أوباما فإن تشجيع استخراج النفط الصخري سيجنب الولايات المتحدة الأمريكية الانغماس أكثر في الشرق الأوسط ومشاكله هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن التوجه نحو آسيا الباسيفيك سيقدم فرص جديدة للاقتصاد الأمريكي.

ثالثا: إدارة دونالد ترامب Donald John Trump

إن الإستراتيجية الأمريكية الطاقوية القومية التي أعلن عليها الرئيس ترامب بعد أحد عشر شهرا من تنصيبه كرئيس للوم أ، تختلف اختلافا جوهريا عن الاستراتيجيات السابقة كونها تنطلق أساسا من مبدأ "أمريكا

أولا"، حيث يختلف مع سابقه أوباما حول مسائل عدة منها تغير المناخ وأضراره على الأمن القومي الأمريكي، فترامب يرى أن "**القيادة الأمريكية لا غني عنها لمواجهة أجندة أعمال الطاقة المناهضة للنمو، والتي تضر بالمصالح الاقتصادية وأمن الطاقة للولايات المتحدة،**"[39]. وبالتالي تتمحور خطة الطاقة الأمريكية لإدارة ترامب حول ثلاث عناصر رئيسية[40]:

1- توسيع وتسهيل عمليات استخراج الوقود الأحفوري في الولايات المتحدة الأمريكية بأقل التكاليف، وبالتالي خلق فرص العمل، وتحقيق استقلالية البلاد في مجال الطاقة.

2- إحياء صناعة الفحم المتراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية، وإعادة فتح المناجم والمعامل.

3- التراجع عن سياسات إدارة أوباما المتعلقة بالمناخ، وإنهاء خطة العمل المناخي.

حيث يبدو وكأن الرئيس ترامب يريد العودة إلى سياسة العزلة التي مارستها الإدارة الأمريكية سابقا، فوفق منطق ترامب الذي ينادي بأمريكا أولا، نلحظ التراجع الأمريكي عن السياسة العسكرية، وعن الحضور الدائم في مناطق الصراع، فاسحة بذلك المجال لقوى أخرى كروسيا مثلا في سوريا، وهذا مرده إلى رغبة ترامب في الانكفاء على الذات للاهتمام بالشأن المحلي وتحقيق الاستقلالية الطاقوية بعيدا عن بؤر التوتر، وهو ما اضطره إلى تشجيع الصناعات المحلية، غير مكترث بعواقبها على البيئة والإنسان معا.

وأوضحت إستراتيجية الأمن القومي في هذا السياق، أن دونالد ترامب قد حول التوسع في صناعة الوقود الأحفوري وتصديره، إلى مكون رئيسي في السياسة المحلية والأمنية الأمريكية، فخبير الطاقة والمؤلف ميشال ت. كلير Michael T. Klare رأى أن كل من سيقف في طريق الاستغلال الأمريكي لموارد النفط، والغاز، والفحم، حسب ترامب سيُنظر إليه على أنه عائق للمصلحة الوطنية[41]. فالرئيس دونالد ترامب من خلال هذه الإستراتيجية الطاقوية يريد أن يطور موارد الطاقة الأمريكية المحلية، كوسيلة لتجنب الانخراط في الحروب الخارجية، أو الاضطرار إلى مساعدة الحلفاء الأوروبيين لتقويض الاحتكار الروسي للموارد[42]. فروسيا لا طالما استخدمت الغاز كورقة للضغط على أوروبا الغربية لتكييف مواقفها تجاه سياسات روسيا، خاصة بعد اشتعال الأزمة الأوكرانية وسعيها نحو ضم جزيرة القرم، وهو ما وتر العلاقات بين الجانبين وجعل روسيا تهدد بغلق أنابيب الغاز الموجه نحو أوروبا في العام 2014.

كما أن ما يميز الإدارة الأمريكية بقيادة ترامب هو أنها لم تعد مهتمة بالاتفاقيات التجارية وصيغ الشراكة الإستراتيجية، وبفكرة التحالفات• أيضا، حيث أكد في هذا الصدد على أن هذه الاتفاقيات هي ذو طابع استغلالي يستخدمه المنافسون كالصين مثلا، وهذا ما لا يخدم الطموح الأمريكي، مما دفع به إلى الانسحاب

من اتفاق حول الشراكة التجارية في المحيط الهادي، هذا من جانب، ومن جانب آخر يتضح أيضا عزوف واشنطن عن التأكيد على أهمية نشر المعايير الديمقراطية، حيث ينطلق ترامب من فكرة تعزيزها محليا حتى تكون مصدر إلهام للدول الأخرى[43]. وبالتالي هناك تغير ملحوظ في طبيعة الإستراتيجية الأمريكية في عهد ترامب، والتي يمكن القول بأنها تنظر بالدرجة الأولى إلى مصلحتها الذاتية دون أي اعتبار للفواعل الدولية الأخرى، وهو ما جعله يختار عنوان أمريكا أولا بالبند العريض لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي.

ومنتهى القول حول إستراتيجية الطاقة القومية الأمريكية هو أنها امتازت بالتحديث تارة ووصلت إلى درجة التغيير تارة أخرى، نتيجة تخليها عن مبادئ عدة كرست لها الإدارات السابقة في فترة بوش وأوباما، كنشر قيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، ومحاربة الإرهاب، فعالم ترامب يرتبط بالمال والمصلحة أكثر منه بالقيم والأخلاق. وعليه فإن الأهداف لم تتغير وكلها تصب في فكرة الهيمنة والإدارة العالمية، لكن الوسائل والأدوات، وحتى أولويات الحضور الأمريكي في المجالات الحيوية عرفت تكييفا مرحليا يتناسب ومتغيرات السياق الدولي.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة نصل إلى أن نظرية المجال الحيوي تعد الإطار النظري للممارسة الجيوبوليتيكية الأمريكية، فالتحرك الأمريكي في المجالات الحيوية الأمريكية مقترن بالمصالح الطاقوية أكثر منه بالديمقراطية، وغيرها من الشعارات الإنسانية التي أنتجتها مراكز الفكر الأمريكية للتغطية على السياسات الأمريكية النفعية.

فالتواجد الأمريكي الواسع بشتى مجالاته العسكرية والاقتصادية ينطوي على هدف رئيسي وهو تنويع مصادر الطاقة، لأن القادة الأمريكان يدركون أن من يتحكم في تسيير وتوزيع الطاقة، سيمسك بمقاليد الإدارة العالمية، وهو ما يدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى توسيع نفوذها والحرص على تقييد أي قوة منافسة لها. وعليه يمكن الخروج بمجموعة من **الاستنتاجات**:

- مفهوم المجال الحيوي في حد ذاته هو مفهوم استعماري إمبريالي تحول إلى نظرية جيوبوليتيكية مثلت المحور الرئيسي في إستراتيجية التوسع الأمريكي بهدف تحصيل الطاقة وتأمينها.
- بعد نهاية الحرب الباردة تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التفكير جديا في وضع موضع قدم لها في كل المجالات الحيوية لتوسيع نفوذها السياسي والاقتصادي.

- تباينت إستراتيجيات الطاقة القومية الأمريكية من حيث المضمون وترتيب الأولويات، ولكنها تتفق على هدف واحد وهو الإبقاء على الهيمنة الأمريكية على مصادر الطاقة، وتولي مهمة توزيع الحصص بما لا يخل بميزان القوة السائد منذ نهاية نظام ثنائي القطبية.

---

[1] – C. Abrahamsson, “On the genealogy of Lebensraum”, **Geographica Helvetica**, Volume 68, May 2013, p 39.

[2] – Mark Bassin, “Imperialism and the nation state in Friedrich Ratzel’s political geography”, in : https://bit.ly/2Pnk6GV

[3] – **المرجع نفسه**، ص ص 99، 100.

[4] – سعدون شلال ظاهر، "التطبيق العنصري لنظرية المجال الحيوي: دراسة في الجغرافيا السياسية"، **مجلة البحوث الجغرافية**، العدد 5، 2004، ص 96.

[5] • – تهتم الجيوبوليتيكا بدراسة حيوية الدولة، وحركتها في مجالها الإقليمي والدولي، وفي ضوء الحقائق الجغرافية أيضا، كما تقوم بدراسة الدولة من ناحية مطالبها، وأهدافها على مستوى السياسة الدولية؛ وهنا تصبح الجيوبوليتيكا الجزء المتفرع من الجغرافيا السياسية، فهذه الأخيرة تعنى بدراسة الحقائق الجغرافيا التي تسهم في تكوين سياسة الدولة وشخصيتها. للمزيد أنظر: كامل أبو ظاهر، "الجيوبوليتيكا والجغرافيا السياسية"، فيك https://bit.ly/2Dy0UAb

[6] – سامي الجنابي، "إيران ونظرية المجال الحيوي"، **مركز العراق الجديد**، في: https://bit.ly/2DhalCT

[7] – **المكان نفسه**.

[8] – عبد الله راقدي، "الجيوبوليتيكا والعولمة: في حديث عن نهاية الجغرافيا"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 17، جوان 2017، ص ص 215، 216

[9] – نور الدين حشود، "الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة: من التفرد إلى الهيمنة 1990 – 2012"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 9، 2013، ص 380.

[10] – **المرجع نفسه**، ص ص 380، 381.

[11] – عصام بن الشيخ، "الهيمنة كهدف في السياسة الخارجية الأمريكية ..، دراسة في أدبيات جوزيف ناي، فرانسيس فوكوياما، زبيغنيو بريجينيسكي انموذجا"، **دفاتر السياسة والقانون**، عدد 15، جوان 2016، ص 287.

[12] – **المرجع نفسه**، ص 293.

[13] – حسين حافظ وهيب، "إستراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة إزاء الشرق الأوسط"، العدد 46، **مجلة دراسات دولية**، العدد 46، د س ن، ص ص 61، 62.

[14] – **Ful Report**, BP Statistical Review of World Energy, Juin 2018, p 12– 26. In : https://on.bp.com/2JOgAlv

[15] – Karl P. Mueller and others, “U.S. Strategic Interests in the Middle East and Implications for the Army”, **RAND Corporation**, 2017, p 3.

[16] – Daniel Byman and Sara Bjerg Moller, The United States and the Middle East: Interests, Risks, and Costs, in: https://bit.ly/2FrsXDc

[17] • – جماعات جهادية شكلتها الإدارة الأمريكية لمحاربة غزو الاتحاد السوفياتي لأفغانستان، حيث تم تجنيد مجموعة من الشباب العربي، وتم تدريبهم وتوجيههم فكريا بأنهم سيخوضون حربا ضد معسكر الإلحاد (الاحتلال السوفياتي)، وبأنهم هم ممثلين لمعسكر الإيمان، وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي رجع الأفغان العرب إلى بلدانهم، ووجدوا أن معايير الحكم الإسلامي التي يبحثون عنها مغيبة في أوطانهم، ومن هنا بدأت الصحوة الإسلامية وانتشر الفكر الإسلامي الأصولي، والذي شنت الولايات المتحدة الأمريكية حربا ضده مع مطلع العام 2001.

[18] – عبد الله حارم، "رؤية في أبعاد الحرب الأمريكية الجديدة في آسيا الوسطى"، **مجلة الباحث**، العدد 3، 2003، ص 98.

[19] – Andrew C. Kuchins and Jeffrey Mankoff, “Central Asia in Eurasia: U.S. Policy Interests and Recommendations”, **A Report of the CSIS Russia and Eurasia Program**, May 2015, p 2.

[19]– Stephen Blank, "The Strategic Importance of Central Asia: An American View", **Parameters**, US Army War College Quarterly, Volume 38, Number 1, Spring 2008, p p 73-75.

[20]– "Asma Sana, United State Interests in Asia – Pacific Implications for Pakistan", **ISSRA Papers 2012**, p p 105, 106, in : https://bit.ly/2RMhuz6

[21]– **ibid**, p 106.

[22]– سالي نبيل شعراوي، **العلاقات الصينية الأمريكية، وأثر التحول في النظام الدولي**، ص 188. في: https://bit.ly/2PTjnNc

[23]– Colonel Chris Mills, "The United States' Asia-Pacific Policy and the Rise of the Dragon", **Center for Defence and Strategic Studies**, August 2015, p 1.

[24]– شريف شعبان مبروك، "الاحتواء والمشاركة: الإستراتيجية الأمريكية في آسيا"، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 13 مارس 2016، في: https://bit.ly/2z0vn5Z

[25]– Idahosa Osaretin, "From the Latent to the Manifest: US Strategic Interests in the Gulf of Guinea", **Kamla-Raj Journal**, Volume 27, Number 2, 2011, p 125.

[26]– سعد حقي توفيق، "التنافس الدولي وضمان أمن النفط"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 43، دس ن، ص 16.

[27]– "Elisa Lopez Lucia , Fragility, Violence and Criminality in the Gulf of Guinea", Rapid literature review, **GSDRC Applied Knowledge Services**, p p 2, 3, in: https://bit.ly/2QxS9sB

[28]– Report of The National Energy Policy Development Group, May 2001, in : https://bit.ly/2OF6WQk

[29]– Michael . T. Kiare, "Essay : The Bush/ Cheney Energy Strategy : Implications for U.S Foreign and Military Policy", **International Law and Politics**, Volume 36 , 2004, p 397.

[30]– تقرير لم يقرأه العرب، الإستراتيجية الحقيقية للثنائي بوش – تشيني، **نشرة أنتلجنسيا**، العدد 6، جويلية 2004، ص 8.

[31]– شمسة بوشنافة، "الثابت والمتغير في سياسة الأمن الطاقوي الأمريكية، **مجلة الحقيقة**، العدد 38، د س ن، ص 97.

[32]– إبراهيم شابير الدين، "الأفريكوم.. حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة"، تر: الحاج ولد إبراهيم، **تقرير مركز الجزيرة للدراسات**، 23 جوان 2013، ص 3.

[33]– Abdullahi Ayoade Ahmad, "U.S. Africa Command: Military Operations or Good Governance", **IOSR Journal Of Humanities And Social Science**, Volume 20, Issue 6, 2015, p 6.

[34]– سعد محيو، "استدارة واشنطن، نحو آسيا قد تؤثر على توجهاتها في الشرق الأوسط"، في: https://bit.ly/2zPX558

[35]– **المكان نفسه**.

[36]– "Satu P. Limaye, The United States and the Asia-Pacific: Challenges and Opportunities", in : https://bit.ly/2zKas6P

[37]– فريد هـ. لاوسون، "في ظل التوجه الإستراتيجي الأمريكي شرقا: هل ستقلل واشنطن من وجودها العسكري في الخليج؟"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 15 مارس 2012، ص 2.

[38]– زهير حامدي، "النفط في الولايات المتحدة الأمريكية: ثورة في الأفق"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 3، جويلية 2013، ص 24.

[39]– عمرو عبد العاطي، "قراءة في إستراتيجية الأمن القومي للرئيس ترامب"، موقع مجلة السياسة الدولية، 27 ديسمبر 2017، في: https://bit.ly/2z8yHvl

[40]– Sara Vakhshouri, « The America First Energy plan: Renewing the Confidence of American Energy Producers", **Atlantic Council**, Global Energy Center, Issue Brief, August 2017, p 2.

[41]– Michael T. Klare, "The Militarization of U.S Energy Policy: Donald Trump Enlists Fossil Fuels in the Struggle for Global Dominance", 19 February 2018, The Best Thinkers on Energy, https://bit.ly/2OEKZB8

[42]– Sarah Ladislaw, "Dissecting the idea of US energy dominance", **A Quarterly Journal for Debating Energy Issues and Policies**, Issue 111, November 2017, p 5.

[43]– عمرو عبد العاطي، **المكان نفسه**.

صعود روسيا الاتحادية وتحولات النظام الدولي

The Rise of the Russian Federation and the Transformation of the International Regime

روان حج محمد[1]

مقدمة:

لا يُعد النظام العالمي الجديد الذي أعلن عنه الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في السابع عشر من كانون الثاني 1991 وليد المصادفة, بل هو نتيجة حتمية لجملة من التفاعلات والتجاذبات والأحداث الدولية التي طرأت على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية في العالم, والتي ساهمت جميعها بشكلٍ أو بآخر في زعزعة بنية النظام الدولي القائم على الثنائية القطبية لصالح ما يطلق عليه اليوم بالنظام الدولي أُحادي القطبية.

ومن الجدير بالذكر أن النظام الدولي قد مر بثلاثة مراحل رئيسية بدايةً من القرن السابع عشر والتعددية القطبية, مروراً بالثنائية القطبية إبان الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي, وصولاً إلى الأحادية القطبية مع انهيار الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو مطلع التسعينات.

هذا وقد تميزت كل مرحلة من هذه المراحل بعدة سمات فكرية وسياسية مختلفة عن سابقاتها , حيث اتسم النظام الدولي في مرحلة التعددية القطبية بالمرونة الإيديولوجية وسعي الدول للمساومة والوفاق لما تضمنته تلك المرحلة من وجود دول متعددة الانتماءات والمرجعيات الفكرية, وأتسم في مرحلة الثنائية القطبية بالتنافس والصراع والاستقطاب الإيديولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي, والسعي لفرض الإيديولوجيا الواحدة في مرحلة الأحادية القطبية التي تفردت فيها الولايات المتحدة بالقرار الدولي .

تاريخياً وبعد انتهاء الحرب الباردة تحول النظام الدولي في بنيته من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية, حيث أدت سياسات ميخائيل غورباتشوف واعتماده "البروسترويكا " إلى وقوعه في رحى مِطرقة سباق التسلح الذي فرض عليه من جهة, وسندان التخلف الاقتصادي من جهة أخرى, وهو ما أدى إلى سلسلة من الأحداث المتلاحقة التي أفضت في نهاية المطاف إلى انهيار المعسكر الاشتراكي و حلف وارسو لاحقاً, وولادة ألمانيا الموحدة مع جملة من الأحداث الأخرى التي أسدلت الستار على المشهد الأخير من الثنائية القطبية . [1]

[1] باحث في العلوم السياسية /سوريا

يقول كينث وولتز " Kenneth Waltz " في كتابه " الإنسان – الدولة والحرب " أن توّزيع القِوى وكيفية تركّزها بين الفاعلين الدوليين هو ما يحدد بنية النظام الدولي, حيث إن تركّزت القوة في دولة واحدة كنا أمام نظام دولي أحادي القطبية, وإن توزعت بين دولتين نكون أمام نظام دولي ثنائي القطبية, أما إن توزعت بين أكثر من دولتين فنحن أمام نظام دولي متعدد الأقطاب . [2]

وهنا لابد من الإشارة إلى أن النظام الدولي يتكون من مرتكزين أساسيين هما الطبيعة والبنية, حيث تقوم طبيعة النظام الدولي على الفوضوية أي "غياب السلطة المركزية", بينما تتحدد بنيته من خلال توزيع القوى بين وحداته الفاعلة وخصوصاً القوى الكبرى منها .

يقول بول كيندي في كتابه صعود وسقوط القِوى العظمى, والذي رصد فيه سياسات واقتصادات القوى العظمى منذ عام 1500 وحتى عام 2000, أن سعي الدول العظمى نحو التمدد والاتساع يؤدي بها في نهاية المطاف للوصول إلى التراجع والهبوط لصالح قائد جديد نتيجة عدم القدرة على تحمل أعباء هذا التمدد, في الوقت الذي يمتلك فيه هذا القائد الجديد من عناصر القوة ما يؤهله لقيادة العالم .

بينما يرجح روبرت غلبن " Robert Gilpin " في كتابه " الحرب والتغيير في السياسة العالمية ", أسباب التغيير في بنية النظام الدولي إلى التباين في نسب نمو القوى وعناصرها لا سيما العسكرية والاقتصادية كعامل أساس في عملية التغيير . [3]

بناءً عليه فإن بنية النظام الدولي تُعتبر متغير تابع لما قد تفرزه توازنات القِوى وشكل توزيعها بين الدول الفاعلة, وكذلك ما تمتلكه تلك الدول من عناصر تؤهلها للوصول أو التراجع عن مصاف القِوى العظمى.

– وهُنا يُطرح التساؤل التالي :

هل ما يشهده العالم اليوم من تعاظم للدور الروسي مقابل تراجع لدور قائد النظام الدولي في القضايا الدولية يعتبر شكلاً من أشكال التغيير الذي يطرأ على بنية النظام الدولي .؟

يعتقد البعض أن ما يشهده العالم اليوم من تعاظم لدور روسيا الاتحادية وخصوصاً في القضايا الدولية الراهنة, يشير إلى إمكانية عودة روسيا لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية, ما قد يمهد لاحتمال تغيير بنيوي جديد في النظام الدولي .

هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال تحديد مفهوم النظام الدولي بشكلٍ دقيق, ثم الانتقال إلى مستويات التحليل في العلاقات الدولية لرصد محددات السياسية الخارجية الروسية وقياس عناصر قوة الدولة, والإطلاع على التيارات الفكرية التي مرت بها السياسة الخارجية الروسية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي إلى يومنا هذا .

المحور الأول: مفهوم النظام الدولي

يُعد النظام الدولي إطاراً نظرياً ابتكره علماء السياسة لمساعدة الدارسين على فهم آليات التفاعل الحاصلة بين الفاعلين في البيئة الدولية والإقليمية, وهو بذلك يهدف للمساعدة على فهم وتحليل شكل العلاقات بين الدول, ومعرفة الأطراف الأكثر قوةً ونفوذاً بينها.

-المطلب الأول : تعريف النظام الدولي :

تعددت الآراء التي تناولت مصطلح النظام الدولي بالتعريف مع تعدد الدارسين واختلاف مرجعياتهم الفكرية وطرق مقاربتهم لطبيعة النظام الدولي, وقبل أن نعطي تعريفاً شاملاً لمصطلح النظام الدولي لابد لنا أن نبدأ بتعريف شقي المصطلح وهما " نظام و دولي ".

النظام: يشير بعض أساتذة العلاقات الدولية إلى أن هناك نوعاً من الخلط بين مفهومي النظام والنسق, حيث يتأتى هذا الخلط نتيجةً للترجمة الخاطئة في أغلب الأحيان والتي تُترجم كلمة system على أنها نسق, وكلمة order على أنها نظام, والعكس أحياناً .[4]

إلا أن الواقع وبالرجوع إلى أغلب كتاب العلاقات الدولية يشير بوضوح إلى أن كلمة system تستخدم للدلالة على وجود تفاعل معين بين وحدات معينة, بحيث ينتج عنه جملة من المخرجات ذات الأثر على تلك الوحدات الفاعلة, وبالتالي فإن أي تغيير في سلوك أو دور تلك الوحدات قد يؤثر بالسلب أو الإيجاب على الوحدات الأخرى وسلوكها, أما كلمة order فهي تشير إلى وجود نوع من التراتبية والنسقية بين وحداتٍ معينة قد تُشكل نظاماً, كأن نقول أن الولايات المتحدة تسعى لفرض النسق الليبرالي في النظام الدولي.[5]

الدولي : ينسب النظام إلى الدولة كونها الكيان الفاعل الرئيسي على المستوى الدولي, وقد أخذ مصطلح الدولة بعداً تاريخياً باعتبار أنها أقدم الكيانات الفاعلة في المجتمع العالمي على صورته المعاصرة, ورغم بروز كيانات أخرى كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات إلا أن تسمية الدولة أو الدولي ضلت لصيقة بالنظام والقانون للتعبير عن القواعد والأحكام التي تسعى لتنظيم علاقات الدول.[6]

من ناحية أخرى يتشكل النظام الدولي من محددين أساسيين هما الطبيعة والبنية, حيث تتميز طبيعة النظام الدولي عموماً بالفوضوية أي غياب السلطة المركزية, بينما تتحدد بنيته من خلال توزيع القوى والتفاعل اليومي بين وحداته المختلفة, وخصوصاً القوى العظمى منها.

مما سلف نستطيع أن نُعرف النظام الدولي على أنه :تجمع يضم مجموعة من الوحدات السياسية المتفاعلة مع بعضها البعض وفقاً لعمليات منظمة وواعية, بحيث تلعب القوة دوراً أساسياً في هذا التفاعل.[7]

وإن كانت معظم الدراسات التي تناولت مفهوم النظام الدولي قد اعتبرت "الدولة" هي الفاعل الوحيد, فيجب أن لا نغفل ظهور دراسات أخرى تبنت وجود فاعلون آخرون قادرون على لعب دور هام على الساحة الدولية, كالمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات.

– المطلب الثاني : أنماط النظام الدولي :

عرف العالم أنماطاً عديدة للنظم الدولية عبر التاريخ, إلا أنه ثمة ثلاث أنماط رئيسية لكلٍ منها سماته الخاصة وهي:

نظام القطبية الأحادية : يقوم هذا النمط في النظام الدولي من خلال سيطرة كيان سياسي واحد على كافة التفاعلات الحاصلة في النظام الدولي واحتكار القدر الأكبر من القوة السياسية في العالم, وعادة ما يمتلك هذا الكيان نفوذاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً هائلاً بحيث يجعل من الصعوبة بمكان منافسته من قبل الأطراف الأخرى لفترةٍ من الزمن كما هو الحال اليوم مع الولايات المتحدة الأمريكية برأي البعض .

نظام القطبية الثنائية : يقوم هذا النمط على وجود قوتين سياسيتين تلعبان دور القيادة في النظام الدولي لأنهما تمثلان القوة الأعظم في النظام نفسه, واللافت في هذا النمط أن القوى السياسية المختلفة تتمحور حول القوتين العظميين اللتين تحاولان استقطاب كافة القوى السياسية في العالم كما هو الحال فترة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة .

نظام التعددية القطبية – توازن القوى : يقوم هذا النمط على توازن القوى وتعدد محاورها المضادة التي يُعد تكافؤ قواها شرطاً لردع أي محور أو طرف دولي في حال استغلاله لتفوق عارض في قواه ضد الأطراف الأخرى, كما هو الحال الذي ساد الساحة الدولية في أعقاب توقيع معاهدة وستفاليا .

– المطلب الثالث : النظام العالمي الجديد :

كان انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وانتهاء الحرب الباردة علامة فارقة في تطور النظام الدولي والعلاقات الدولية، فقد مثل هذا الانهيار علامة النهاية للمعسكر الشرقي والإيديولوجية الشيوعية، وانتهاء تأثيرها على العالم الثالث, مقابل تزايد أهمية العامل الاقتصادي، والثورة العلمية، وتراجع نسبي في أهمية الأداة العسكرية في إدارة العلاقات الدولية.[8]

يقول جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق : " نحن اليوم وبعد انهيار الثنائية القطبية نقف أمام نظام دولي جديد "يبحث عن هوية".[9]

مع هذه التحولات بدأ البعض من السياسيين والمفكرين يتحدثون عن "نظام عالمي جديد"، وعن "نهاية التاريخ"، وكذلك "صدام الحضارات", فتعددت الاتجاهات النظرية وتمايزت فيما يتعلق بمستقبل النظام الدولي, وهنا يمكننا حصر ثلاث اتجاهات رئيسية.

– يرى الاتجاه الأبرز أن نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي يعتبر العلامة الفارقة لولادة النظام الدولي الأحادي القطبية, الذي تربعت على قمته الولايات المتحدة الأمريكية كقائد للنظام الدولي, وخصوصاً مع الأخذ بعين الاعتبار التحالفات الواسعة للولايات المتحدة مع القوى الغربية, وعدم ممانعة الصين التي تسعى لضمان مصالحها الاقتصادية مع الولايات المتحدة في ظل تركيزها على الداخل.[10]

– خلافاً لما سلف يرى البعض أن بنية النظام الدولي الحالية تقوم على تعدد مراكز القوى والتأثير فهناك القوى السياسية والقوى العسكرية والقوى الاقتصادية التي تشكل مجتمعة نظاماً متعدد الأقطاب, فروسيا والصين والاتحاد الأوربي هي قوى دولية مؤثرة إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية.[11]

– أما الاتجاه الثالث فيرى أن عملية التحول في بنية النظام الدولي وهيكليته لازالت قيد التشكل, وأن النظام العالمي الجديد هو نظام انتقالي يتحول تدريجياً إلى نظام آخر أغلب الظن أنه سيكون ثنائي القطبية.[12]

المحور الثاني: صعود روسيا الاتحادية، محاولات رسم نظام عالمي جديد

ترافق انتخاب الرئيس بوريس يلتسين في الثاني عشر من حزيران 1991 لرئاسة الجمهورية الروسية ومع أول انتخابات مباشرة في التاريخ الروسي وضع سياسي واقتصادي واجتماعي متدهور للغاية, نتيجةً لتداعيات انهيار الاتحاد السوفيتي من ناحية وارتدادات بيريسترويكا غورباتشوف من ناحية أخرى, حيث أدى انهيار الاتحاد السوفيتي لنتائج سلبية على مستوى الجمهوريات السوفيتية السابقة أولاً , ثم على مستوى بنية النظام الدولي التي أمِنت شكلاً من التوازن في الفترة السابقة ثانياً, فبالإضافة لمعاناة الشعب والجمهوريات السوفيتية السابقة من الأوضاع المتردية, عانت الكثير من الدول ذات السيادة وخصوصاً النامية منها, من تفرد الولايات المتحدة الأمريكية وتدخلها في شؤونها الداخلية.

وسعياً منها نحو تحسين الوضع الداخلي أمام العجز عن استعادة الدور الخارجي, توجهت الإدارة الروسية الجديدة ممثلة برئيسها بوريس يلتسين ومستشاره ألكسندر ريسكوي ووزير خارجيته آنذاك أندريه كوزيريف وجملة من الاقتصاديين أمثال سيرغي كرينكو, نحو بناء سياسات جديدة مع الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية, والتي عُرفت آنذاك "بالتيار الغربي".[13]

حيث يرى أصحاب هذا التيار ضرورة تحديد أوليات السياسة الخارجية الروسية بناء على الأفكار والمبادئ الليبرالية, من خلال عولمة الاقتصاد وإعطاء الأولوية للأطر القانونية الدولية التي من شأنها أن تضمن استقرار النظام الدولي وبالتالي استقرار روسيا الاتحادية.[14]

وعليه فإن الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي اقترن بإتباع سياسة خارجية ضعيفة في تلك الفترة, حيث انصبت السياسة الروسية نحو الاندماج مع الغرب وتجاهل المصالح القومية الروسية وأهمية الجوار الإقليمي, وهو ما جعل من روسيا دولة منقادة سياسياً واقتصادياً في فلك السياسة الأمريكية.

وصلت إصلاحات يلتسين في عام 2000 إلى طريق مسدود في كل المجالات وأوصلت روسيا الاتحادية إلى حافة الانهيار التام كدولة وكمجتمع, وتراجعت مكانتها ودورها العالميين, وتحولت إلى دولة تابعة ومنفذة للأوامر الأمريكية, وفي ظل هذه الظروف الداخلية السيئة والضغوط الدولية المجحفة, حدث تغيير في هرم السلطة مع تولي الرئيس فلاديمير بوتين لسدة الحكم, فأحدث ثورة في كل المجالات, وفي السياسة الخارجية وفي دور روسيا لتتحول روسيا ما بين عامي 2016/2000, إلى دولة ذات بعد ومكانة جديدة في بنية النظام الدولي.

-المطلب الأول : البوتينية "إعادة البناء" :

في الرابع والعشرين من آذار 1999, ورغم إصرار روسيا الاتحادية على أن لا يخوض حلف الناتو حرباً مع صربيا, إلا أن الحرب قامت بالفعل واستمر القصف الجوي لحلف الأطلسي للأراضي الصربية عدة أسابيع, دون أن تستطيع موسكو مد يد العون لحليفها ميلوسيفيتش, ودون أن تتمكن أيضاً من الاعتراض واستخدام موقعها في مجلس الأمن, لأن واشنطن لم تلجأ حينها إلى الأمم المتحدة.

لقد كان هذا بمثابة الاختبار الحقيقي للقوة الروسية من قبل الولايات المتحدة وحلفائها, حيث أن موضوع الحرب على صربيا كشفت الجناح المنخفض الذي اتبعته السياسة الروسية العاجزة عن أي رد عسكري, مع الأخذ بعين الاعتبار أن ما حصل يعتبر مساس مباشر بالمصالح القومية الروسية, فصربيا تعد الحليف التاريخي الأقوى لروسيا في البلقان بحكم التراث السلافي – الأرثوذوكسي المشترك, والذي دفع بالإتحاد السوفيتي سابقاً للدخول في الحرب العالمية الأولى من أجله.[15]

"في 31 كانون الأول 1999, استقال الرئيس بوريس يلتسين متوجها إلى الشعب الروسي بخطاب معبر: (أطلب منكم الصفح عني لأن أحلامكم لم تتحقق, كما أطلب الصفح لأني لم أستطع أن أكون على قدر آمالكم) معلناً تسليم المنصب إلى رئيس الوزراء المعين حديثاً والقادم إلى السلطة السياسية من عالم الاستخبارات

الخارجية الروسية, فلاديمير فلاديميرافيتش بوتين الذي فاز بعد ذلك في الانتخابات الرئاسية في 27 آذار 2000 [16]"

إن كان موقف الرئيس بوريس يلتسين حول كوسوفا يشكل عنواناً لطريقة تعامل الغرب مع روسيا الاتحادية, فإن موقف الرئيس فلاديمير بوتين في الشيشان يشكل عنواناً لتعامل روسيا الاتحادية مع الغرب.

في الحالة الأولى أضطر يلتسين للإذعان لإرادة حلف شمال الأطلسي بينما فرض الرئيس بوتين إرادته على الغرب في الحالة الثانية, وهو ما أوصل الرئيس بوتين لهذه الشعبية التي أوصلته بدورها إلى سدة الحكم, وجعلت الغرب يترقب بقلق مصير العلاقة الجديدة, مع روسيا الجديدة.[17]

بعد استلامه لمنصبه بموجب الدستور, قدم الرئيس فلاديمير بوتين جملة من المبادئ الأساسية التي ستحكم السياسة الخارجية الروسية, والتي عرفت فيما بعد باسم "مبدأ بوتين", حيث جاءت هذه المبادئ على النحو التالي:

1- التركيز على برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية.

2- الحفاظ على روسيا الاتحادية كدولة نووية عظمى.

3- تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة عظمى واحدة.

4- الاستعادة لدور روسيا الاتحادية تدريجياً في أسيا والشرق الأوسط.

5- التخلص من نتائج الحرب الباردة التي تُعامل بها روسيا على أنها الطرف المغلوب.

6- استعادة الترابط بين دول الاتحاد السوفيتي السابق كخط دفاع أمام تمدد الناتو.

7- دعم البيئة الأمنية في الشرق الأقصى وتقوية العلاقات مع الصين والهند واليابان.[18]

بناء على ما سلف وسعياً من القيادة الروسية لتحقيق مبادئ السياسة الخارجية الجديدة, وكما نص البند الأول منها, فقد سعت روسيا قبل كل شيء إلى التوجه نحو الإصلاح الداخلي وإعادة بناء القوة الذاتية, ثم إعادة بناء المحيط الإقليمي, للتحول فيما بعد إلى دولة ذات نفوذ على الساحة الدولية, دون أن يؤدي ذلك إلى الخوض في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية, وهنا يمكننا رصد مرحلتين للتوجهات الروسية الجديدة وإعادة البناء حتى نهاية العام 2015.

-المطلب الثاني : مراحل بناء الدولة الجديدة:

نظراً لما عانته روسيا الاتحادية فترة التسعينات, فقد تركز الجهد نحو التركيز على السياسة الداخلية بسبب الاختلال الكبير على مستوى النظام السياسي والأداء الاقتصادي والأحوال الاجتماعية والأمنية, وعليه تم القيام بإصلاح

سياسي واقتصادي شامل, وفق نظرة برغماتية تأخذ بعين الحسبان الظروف الداخلية والمتغيرات الدولية, وتركزت هذه النظرة على طموحات واسعة شملت إعادة هيبة الدولة والنهوض الاقتصادي والتصدي للنزعات الانفصالية لا سيما دول شمال القفقاس.

أولاً: الإصلاح الاقتصادي:

بالإضافة إلى تفشي الفساد والرشوة وانعدام الأمن الداخلي في البلاد, وصلت الديون الروسية في مطلع العام 2000 إلى قرابة 200 مليار دولار للمؤسسات المالية والنقدية الدولية, وترافق هذا مع ارتفاع كبير في نسب البطالة الذي تجاوز 20 مليون دولار, وتراجع في الإنتاج الصناعي والزراعي بنسبة 50%, إلى الحد الذي أوصل الحكومة فيه إلى العجز عن تسديد رواتب ومستحقات الموظفين وأفراد الجيش.[19]

وبناءً على القاعدة التي تقول أن الدور الخارجي لابد وأن يبنى على استقرار سياسي واقتصادي داخلي, طرح الرئيس فلاديمر بوتين منذ توليه السلطة في البلاد مشروع أقصدة السياسة الخارجية, من خلال خلق بيئة اقتصادية جديدة للاتحاد الروسي بالاعتماد على دول المحيط كالصين وروسيا والهند, مع تنظيف الاقتصاد الروسي من خلال إصلاح المؤسسات الاقتصادية ولا سيما الطاقوية منها.

في تلك الفترة أعلن الرئيس بوتين أن روسيا الاتحادية دولة غنية بالموارد ويمكنها تجاوز أزمتها الاقتصادية بالاعتماد على مواردها الذاتية, وعليه كان قطاع الطاقة من أهم المرتكزات للنهوض الاقتصادي, فعمدت الدولة للسيطرة عليه من خلال عدة سياسات كان أبرزها تفتيت شركة "يوكس النفطية" وبيع أكبر فروعها لشركة "روس نفط" الحكومية, والتضييق على نشاطات الشركة "البريطانية الروسية THK" بهدف دعم احتكار الشركات الحكومية لقطاع الطاقة في روسيا, وأبرزها "غاز بروم" التي ترأسها الرئيس السابق ديميتري مدفيدف بين عامي 2008/2000.[20]

نتيجة لذلك نما الاقتصاد الروسي وحقق في غضون عام أفضل أداء له, مع تحقيق زيادة في البيئة الاستثمارية الأجنبية, وانتعاش سوق الأسهم ولا سيما المحروقات, كما ظهر فائض في الموازنة العامة مع ارتفاع في الاحتياطي الذهبي والعملة الصعبة في البنك المركزي, مع ارتفاع ملحوظ في الأجور والمداخيل وانخفاض في معدلات البطالة بنسبة 90%.[21]

ثانياً: بناء القدرة العسكرية:

في الفترة بين الأعوام 2009/2005, كانت العقيدة الروسية في سياق التوجه الجيوسياسي العالمي, الذي يقوم على جيش قوي, وقدرات عسكرية دفاعية وهجومية إستراتيجية, تكفل القدرة على مواجهة التحديات السياسية الجديدة, المتمثلة بصراعات الشرق الأوسط من ناحية, والتهميش المتزايد لروسيا الاتحادية من قبل الولايات المتحدة, وارتفاع وتيرة التهديد الذي يمثله حلف شمال الأطلسي على الحدود الغربية من ناحية ثانية.[22]

وعليه شكلت العقيدة العسكرية الثانية خلال الفترة الرئاسية الثانية للرئيس فلاديمر بوتين, بين الأعوام 2007/2004, بناءً على العوامل الجيوسياسية السابقة بالإضافة إلى محاولات توسع حلف الناتو إلى جورجيا وأوكرانيا, عقيدة أقرب ما تكون إلى المواجهة مع الغرب, عوضاً عن الموقف الدفاعي السابق.

حيث ركزت العقيدة الجديدة على ثلاث محاور أساسية هي:

1- تجهيز القوات المسلحة بالعتاد الاستراتيجي القادر على مواجهة تهديدات حلف شمال الأطلسي وعلى رأسها الأسلحة النووية.

2- الوقوف بحزم وقوة تجاه مختلف حالات التمرد وانتهاك سيادة الدولة كما هو الحال مع جورجيا.

3- تشكيل تحالفات عسكرية مع الدول التي تشاطر موسكو مخاوف التفرد الأمريكي بالقرار الدولي, كما هو الحال مع الصين.[23]

بالإضافة إلى تبني مختلف الأفكار التي كانت حاضرة في العقيدة الإستراتيجية العسكرية الروسية الثانية والثالثة, جاءت العقيدة العسكرية الرابعة التي صادق عليها الرئيس بوتين في السادس والعشرين من كانون الأول 2014, مع تبني بعض الخيارات الاستثنائية, كخيار توجيه ضربات نووية استباقية, وإمكانية استخدام القوات العسكرية الروسية خارج نطاق روسيا الاتحادية, وإمكانية تمديد مناطق الحدود لعمق 15 كم, خصوصاً على الحدود الغربية لروسيا الاتحادية .[24]

إن روسيا اليوم ذات مكانة وبعد جديد تؤكد من خلاله على رفض كل أشكال الإملاءات والتدخلات الخارجية, وهو ما بدا جلياً من خلال حربها في جورجيا, وتدخلها في سوريا, وفرض إرادتها في القِرم.

– المطلب الثالث: التكتلات الإقليمية والدولية:

تنظر روسيا إلى نفسها اليوم, وبعد ما حققته من إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية على الصعيد الداخلي, على أنها دولة اقتصادية عظمى, قوية, وقطباً مهماً في عالم متعدد الأقطاب, فهي اليوم تمتلك مزايا تنافسية مهمة أبرزها السلاح النووي, والعضوية الدائمة في مجلس الأمن "مع حق النقض", بالاضافة إلى المساحة

الشاسعة والموارد المتنوعة, والاحتياطي الضخم من مصادر الطاقة الإستراتيجية, وهي تسعى بهذه المقومات إلى تغيير بنية النظام الدولي القائمة, أو تغيير مكان تموضعها فيه.

لكن وبالرغم مما سلف إلا أنه ليس من السهل على روسيا الاتحادية أن تصارع الولايات المتحدة الأمريكية بشكلٍ منفرد, وهي بذلك ترى نفسها مضطرة إلى اللجوء للمناورة السياسية, التي تمكنها من تلافي التكلفة السياسية والاقتصادية والعسكرية البالغة, في حال لجوءها للمواجهة المباشرة.

وعليه سعت القيادة الروسية بعدما حققته على الصعيد الداخلي, أن تخلق لنفسها دور إقليمي ودولي جديد, من خلال دمجها "أي روسيا" في تنظيمات إقليمية وعالمية مؤثرة, قادرة على أن تسهم في منحها مزيداً من الثقل في الساحة الدولية, وتجسدت هذه الرؤية من خلال قيادة روسيا الاتحادية لمنظومتين دوليتين كبيرتين, هما منظمة شنغهاي ومنظمة دول البركس, بالاضافة إلى انضمامها وتوقيعها لكثير من المعاهدات والاتفاقيات, كمعاهدة الأمن الجماعي, ومنظمة صداقة الدول المستقلة بشكلها الجديد.[25]

أولاً: منظمة شنغهاي:

تضم منظمة شنغهاي كلٍ من روسيا الاتحادية, الصين, كازاخستان, قرقيزستان, طاجيكستان, وقد كان الهدف المبدئي من توقيع هذه الاتفاقية في 1996, بدعوة من الصين, متواضع للغاية, تمثل بمحاولة حل الخلافات الحدودية بين الجمهوريات السوفيتية السابقة والصين, وتعميق الثقة العسكرية المتبادلة بين الدول الأعضاء, لكن ومع الاجتماعات المتكررة لأعضاء المنضمة, منذ تأسيسها حتى اجتماعها الأخير في بشكيك عاصمة قرقيزستان, في أيلول 2013, تطورت هذه الأهداف إلى أخرى أكثر أهمية, طالت التعاون الاقتصادي والاجتماعي والإنساني, وكذلك الأمني.[26]

ثانياً: مجموعة دول البريكس:

تعد مجموعة دول البركس, منظمة دولية مستقلة, تعمل على تشجيع التعاون التجاري, والسياسي, والثقافي بين الدول المنضوية في عضويتها, وتعود بداية تشكلها إلى وجهة نظر فلسفية اقتصادية, قدمها "جيم أونيل", رئيس "غولدمان ساكس", أحد أكبر البنوك التجارية في العالم.[27]

قدم أونيل دراسة اقتصادية عام 2001, قال فيها: أن البرازيل تشكل قاعدة العالم للمواد الخام, وتشكل روسيا, محطة الطاقة العالمية, والهند مكتبة العالم, والصين مصنع العالم, وفي دراسة أخرى أعدها مع فريقه الاقتصادي عام 2003, والتي أطْلق عليها "الطريق نحو 2050", يستشرف الفريق, أن البرازيل ستتجاوز اقتصاد إيطاليا في عام

2025, وفرنسا 2031, بينما ستتجاوز روسيا, بريطانيا وألمانيا في 2027, وكذلك ستتجاوز الهند, اليابان في 2032, وتتجاوز الصين الولايات المتحدة في 2041, وصولاً إلى 2050, حيث ستضم هذه الدول الأربع, 40% من سكان العالم والناتج المحلي القائم, الذي سيبلغ حينها, 14 تريليون دولار أمريكي, وهو ما سيعيد هيكلة الاقتصاد العالمي, ومراكز النفوذ فيه.[28]

بعد عدة لقاءات على هامش القمم والمؤتمرات الدولية, مثل اجتماع الأمم المتحدة في نيويورك 2006, ومجموعة الدول الثمان في اليابان 2008, وغيرها, عقدت مجموعة دول البريكس, قمتها الرسمية الأولى, في "يكاترينبورغ" في روسيا, في حزيران 2009, وحضرها رؤساء الدول الأربع, حيث جاء في إعلانها الأول, قيام النظام العالمي الثنائي القطبية.[29]

لتنظم وبدفع من الصين, في شباط 2011, جمهورية جنوب أفريقيا, ثم تتوالى الاجتماعات والقمم الدورية, إلى يومنا هذا, وآخرها في تموز 2014, في البرازيل.

على خلاف ما عرفه التاريخ في نشوء الأمم, لم يعد انتقال القوى الرئيسية رهينة بالانتصار في ساحات المعارك, بل أصبح النمو الاقتصادي المتسارع, مع الإبقاء على القوى العسكرية, عاملاً مهماً, نحو انتقال مراكز القوى في العالم المعاصر.

خاتمة :

" نحن لا نعترف بنظام عالمي أحادي القطبية ", هذا ما جاء على لسان الرئيس بوتين في ميونخ 2007, وهو ما كرره في الرابع والعشرين من أكتوبر 2015 , في مدينة سوتشي خلال اجتماع نادي فالداي للحوار, حيث أتهم الولايات المتحدة الأمريكية بتقويض نظام الأمن العالمي, واصفاً بناء نظام عالمي جديد للعلاقات الدولية بالمهمة ذات الأولوية.

– نقطة الصدام الأولى, بين الرؤية الروسية الجديدة, وبين الرؤية الغربية "الأطلسية", كانت في الحرب الجورجية الروسية في 16 آب 2008, حيث حققت هذه الحرب وقائع جديدة في المنطقة والعالم, وكان لها تأثير مباشر في تأكيد مصداقية العقيدة العسكرية الروسية, التي صاغها الرئيس بوتين, بداية من العام 2000.

– نقطة الصدام الثانية, كانت في سوريا, مع بداية 2011, والتي تفوقت فيها الإرادة الروسية على الإرادة الأمريكية, من خلال انتصار السياسة الروسية, على السياسة المترددة للولايات المتحدة, وخصوصاً فيما يخص

الملف النووي الإيراني, الأسلحة الكيميائية السورية, وكذلك التقارب المصري الروسي, والتركي الروسي, بعد الاعتذار الذي قدمه نظام أردوغان في الأيام الماضية في 27 حزيران 2016 .

– نقطة الصدام الثالثة, كانت الانقلاب العسكري الذي دعمته الولايات المتحدة في أوكرانيا, والتي أثبتت فيها روسيا أن لا مجال للاقتراب من المحيط الروسي اليوم, فروسيا اليوم ليست كما كانت عليه أمس, فهي اليوم " أي روسيا " استعادة المبادرة التي خسرتها مطلع التسعينات, ولم تعد تلك الدولة المتراجعة قواها, عسكرياً واقتصادياً, والملزمة بقبول الولايات المتحدة المنتصرة في الحرب الباردة.

" يبدو أن هؤلاء الذين يصنعون الثورات الملونة واحدة تلو الأخرى , يرون في أنفسهم أنهم رسامون مبدعون , فلا يستطيعون التوقف , ولا يفكرون بالعواقب على الإطلاق".

.(**الرئيس فلاديمر بوتين , 24 أكتوبر 2015 , سوتشي**)

. **المراجع** .

---

[1] : النظام الدولي بعد الحرب الباردة – مفهوم القوة وصعود اللاعبين , مقالة الكترونية , صحيفة الغد على الويب , 2010/4/28 , *www.alghad.com/articles/532070*

[2] : خالد المصري , نظرية العلاقات الدولية , مادة علمية , الأكاديمية السورية الدولية للتطوير والتدريب , دبلوم الشؤون الدولية والدبلوماسية , ص 22

[3] : المرجع السابق , ص 60

[4]:خالد المصري,نظرية العلاقات الدولية,مرجع سابق, ص10

[5] :المرجع السابق

[6] :جهاد عودة,النظام الدولي–نظريات وإشكاليات,دار الهدى للنشر والتوزيع,مصر,ط1/ 2005,ص10

[7]:المرجع السابق

[8]: مصطفى علوي, القطب المنفرد والتغيير في هيكل النظام الدولي, مقالة إلكترونية, المركز العربي للبحوث والدراسات, 2015/1/10, رابط: http://www.acrseg.org/36519

[9] :منير محمود بدوي,الاتجاهات الحديثة في دراسة النظام الدولي, بحث مقدم إلى اللجنة الدائمة للعلوم السياسية, كلية التجارة جامعة أسيوط, مصر,ص2.

[10] : مصطفى علوي, القطب المنفرد,مرجع سابق.

[11] : جهاد عودة,النظام الدولي, مرجع سابق, ص184 .

[12] :المرجع السابق.

[13] : عبد الصادق علي ، روسيا والبحث عن دور جديد:العرب في السياسة الخارجية الروسية، شركة بن دسما للطبع، ط1، 2003، ص32.

[14] : المرجع السابق.

[15] : وسيم خليل قلعجية, روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين, الدار العربية للعلوم ناشرون, ط1 2016, ص45.

[16] :المرجع السابق,اقتباس حرفي, ص46.

[17] :محمد السماك, أي روسيا برئاسة بوتين,جريدة المستقبل,بيروت,2000/4/20, ص17.

[18] :وسيم خليل قلعجية,روسيا الأوراسية,مرجع سابق, ص17-18.

[19] :محمد مجدان,سياسة روسيا الخارجية اليوم-البحث عن دور عالمي,أبحاث جامعة الجزائر,ص46-47.

[20]:نورهان الشيخ,سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي,المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية,عدد,2004,ص9-10.

[21]:محمد مجدان,سياسة روسيا الخارجية,مرجع سابق.

[22]:وسيم خليل قلعجية,روسيا الأوراسية,مرجع سابق,ص87.

[23]المرجع السابق,اقتباس حرفي,ص89.

[24]:أحمد علو, العقيدة العسكرية الروسية الجديدة,الصحيفة الالكترونية للجيش اللبناني,عدد356,شباط2015.

[25]:وسيم خليل قلعجية,روسيا الأوراسية,مرجع سابق,ص193/194.

[26] :المرجع السابق.

[27]:ماهر بن إبراهيم القصير, تكتل دول البريكس,دار الفكر العربي,2014,ص1

[28]:وسيم خليل قلعجية,روسيا الأوراسية,مرجع سابق,ص237

[29] وسيم خليل قلعجية,روسيا الأوراسية,مرجع سابق,ص241/242.

المحور الثاني: الشرق الأوسط كجغرافية جديدة للحرب

الباردة الثانية

الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط في ظل التجاذبات الدولية للقوى الكبرى.

The geo-strategic importance of the Middle East in light of the international tussles of the major powers.

بوعزة فاطمة الزهرة *

الملخص

إن الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط من الموضوعات ذات الأهمية الكبيرة في السياسة الدولية، وعندما تستند تعاريف المناطق إلى القواسم المشتركة، فإن الشرق الأوسط يغطي مناطق من ثلاث قارات مختلفة: أفريقيا وآسيا وأوروبا، بالإضافة إلى بعض المعايير "ما وراء الجغرافيا" التي تتمتع بها المنطقة من أهمية حضارية وأهمية اقتصادية، إلا أن المنطقة تمر بانكشاف داخلي واختراق خارجي بسبب غياب الضابط الإقليمي، والفرصة تبدو أكبر لتنامي تيارات متشددة. واليوم، غالبا ما تكون رعاية الوكلاء أكثر فعالية من القوة العسكرية وكما حدث خلال الحرب الباردة، العودة إلى إستراتيجية التوازن الخارجي، وبالتالي سيبدو وضع القوة الأمريكية في الشرق الأوسط مختلفا بشكل كبير، وفي المقابل نجد روسيا كقوة عائدة والصين كقوة صاعدة هذا بالإضافة إلى الاتحاد الأوربي، مما جعلها منطقة محكومة بقانون التداخل والتعارض بين الأضداد.

الكلمات المفتاحية: الشرق الأوسط، الأهمية الجيواستراتيجية، التوجهات الإستراتيجية، القوى الدولية الكبرى.

Abstract :

The geostrategic importance of the Middle East is one of the most important issues in international politics. When regional definitions are based on commonalities, the Middle East covers regions from three different continents: Africa, Asia and Europe, as well as some of the criteria of "beyond geography" in the region of the importance of civilization and economic importance, but the region is undergoing internal exposure and external penetration because of the absence of a regional officer, and the opportunity seems greater for the growth of extremist currents. Today, proxy sponsorship is often more effective than military power, and as during the Cold War, a return to the strategy of external balance.

* باحثة دكتوراه بجامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة – الجزائر.

Thus, the status of US power in the Middle East will be very different. In contrast, we find Russia as a returning power and China as an emerging power in addition to the European Union. Thus becoming an area governed by the law of incompatibility and overlap between Opposites.

***Keywords**: Middle East, Geostrategic Importance, Strategic Directions, Major International Powers.*

مقدمة

الخطوط الحدودية، الهيدروكربونات السائلة، مهد جميع الأديان الإبراهيمية ومعظم الحضارات السابقة، أكسب منطقة الشرق الأوسط أهمية إستراتيجية عالمية، وبناء على هذا الاستثناء لم تكن أي قوة عظمى تسمح بمنافس حقيقي ينشأ في هذه المنطقة، مما أدخل سياسات القوى الخارجية وحساباتها في توجهات القوى المحلية، ودخلت القوى المحلية كلها في مخططات القوى الخارجية.

فما يعيشه الشرق الأوسط داخليا من نزاعات استنزافية وفراغات سياسية، يعكس غياب الضابط الإقليمي لتفاعلاته، إذ لجأت دول المنطقة لتحالفات خارجية على حساب التحالفات الإقليمية المحلية. هذا الاختلال في العلاقة والتبعية المفرطة، جعل القوى الخارجية توهم دول –ثقب الأوزون– المنطقة أنها هي الضامن لأمنها الإقليمي. ومن هنا رأت الولايات المتحدة الأمريكية أنه يجب عليها إدارة مصالحها الإستراتيجية على نحو أكثر فعالية، وذلك من خلال العودة إلى نهج التوازن الخارجي، حتى تحد من صعود أي قوة إقليمية، وأيضا من السياسات التدخلية للقوى الخارجية الأخرى في المنطقة كروسيا التي لا زالت لم تتمكن من بناء إستراتيجية طويلة المدى في المنطقة، بالإضافة للطموح الصيني، وبرغماتية الإتحاد الأوربي. **ومن هنا يمكننا طرح الإشكالية التالية:**

إلى أي مدى ساهمت الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط في بلورة توجهات إستراتيجية جديدة للقوى الدولية الكبرى؟

وللإجابة على الإشكالية سنتطرق للمحاور التالية:

- **المحور الأول: البنية النظرية لمفهوم الشرق الأوسط.**
- **المحور الثاني: الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط.**

- **المحور الثالث: مداخل التأثير الدولي للقوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط.**

المحور الأول: البنية النظرية لمفهوم الشرق الأوسط

إن الشرق الأوسط إقليم صعب التحديد بصورة واضحة، ولا يرجع السبب في ذلك إلى أن الإقليم مجرد ابتكار لفظي في قاموس السياسية العالمية منذ أواخر القرن الماضي، ولكن السبب في صعوبة التحديد راجع إلى أنه إقليم هلامي القوام، بمعنى أنه يمكن أن يضيق أو يتسع على خريطة العالم حسب مصالح القوى الدولية الكبرى. لقد نظروا إلى المنطق وراء الاستخدام الغربي لمصطلح "الشرق الأوسط" لتصوير الكتلة الأرضية التي يغطيها هذا التعريف على أنها فسيفساء عرقية، مما أدى إلى تشويه الأساس المنطقي وراء الدعوات إلى "وحدة عربية" أكبر[1].

يتفق معظم علماء الاجتماع الذين يعملون في الشرق الأوسط على أنها منطقة مكونة من الدول العربية بالإضافة إلى إيران وإسرائيل وتركيا. ومع ذلك ، إذا تم فحص هذه الاتفاقية ، يتبين أنها مهمة تتطلب تقديم حجج شاملة مفهومة لمصلحة هذا التعريف. عندما تستند تعاريف المناطق إلى القواسم المشتركة، يبدوا الشرق الأوسط كحالة معقدة إلى حد ما، لأنها تغطي مناطق من ثلاث قارات مختلفة: أفريقيا وآسيا وأوروبا، وهذا هو السبب في أن العوامل الجغرافية "الموضوعية" لا تنطبق بسهولة. هناك بعض المعايير ما وراء الجغرافيا التي إذا طبقت، تنتج نتائج واعدة أكثر مثل التاريخ المشترك واللغة والدين. ومع ذلك لا يعتبر أي من هذه المعايير أيضا مطابقا، فمثلا: ليست جميع دول الشرق الأوسط غالبية مسلمة (وأكبر دولة إسلامية – إندونيسيا – تقع خارج الشرق الأوسط) وبالتالي إن تعريف الشرق الأوسط ليس له حدود واضحة، وقد يتغير معناها الدقيق حسب موضوع البحث الذي نركز عليه[2].

وإنه على مدار التاريخ، كان الغرض الرئيسي من تحديد المواقع الجغرافية وتسميتها هو في الغالب مصالح إستراتيجية عسكرية. في الواقع ، كما لاحظ **كارين فيغن** و**مارتن لويس**: تم وضع بعض المناطق الأساسية في العالم (مثل جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية) ضمن إطار المفكرين العسكريين. وبعبارة أخرى جذور الأقاليم كانت لها جذورها في المفاهيم والممارسات الأمنية لمخترعيها. وفي حالة الشرق الأوسط عادة ما ينسب اختراع المنطقة إلى النقيب **ألفريد ثاير ماهان** ضابط البحرية الأمريكي ومؤلف الأعمال الرئيسية في الإستراتيجية البحرية. وفي مقال نشر في المجلة الوطنية في عام 1902، اقترح **ماهان** أن بريطانيا يجب أن تتحمل مسؤولية الحفاظ على الأمن في الخليج العربي وسواحلها[3].

خلال الحرب العالمية الثانية، بدأ صانعو السياسة البريطانيون في استخدام المصطلح بالإشارة إلى جميع أراضي آسيا وشمال أفريقيا من الغرب إلى الهند، ولم يتم تحديد حدود محددة للمنطقة خلال هذه الفترة تماشيا مع التغييرات في سياسات الحرب البريطانية، تمت إضافة إيران في عام 1942، ومع اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية، انخرطت الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، واعتمدت التعريف البريطاني في زمن الحرب. هذه المحاولات من تعريف إلى آخر حدثت بسرعة لدرجة أنها دفعت المؤرخ المعروف في المنطقة **رودريك دافيسون** إلى أن يسأل في صفحات الشؤون الخارجية: أين الشرق الأوسط؟[4].

في الوقت نفسه، يجب التأكيد على أن الشرق الأوسط ليس مجرد تسجيل من الخارج، فمصطلح الشرق الأوسط يستخدم بشكل متكرر في المنطقة على الرغم من أنه يدل حرفيا على وجهة نظر بريطانية جدا، وقد كانت الانتفاضات الشعبية أحدث دليل على أن الشرق الأوسط يصوغ الواقع الاجتماعي وبالتالي موجود: ما بدأ في بلد صغير إلى حد ما في أقصى غرب الشرق الأوسط اكتسب زخما في جميع أنحاء العالم العربي بأسرع ما يمكن، سواء كان ذلك بمثابة حافز لتغيير النظام أو كموضوع رئيسي للمناقشات السياسية التي كانت تركز على التطورات في تونس ومصر كقضايا شبه محلية. وعلى الرغم من أن تركيا وإيران وإسرائيل لم تتأثر بشكل مباشر، فإن معاني الانتفاضات الشعبية وتأثيرها على الدول غير العربية في الشرق الأوسط أصبحا من أهم جوانب أجندتهما الوطنية[5].

كما تبنت إسرائيل مفهوم الشرق الأوسط ووجدته فرصة سانحة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، فمن الناحية السياسية ما عبر عنه "**ديفيد بن غوريون**" أول رئيس وزراء إسرائيلي حيث قال:

"إن الشرق الأوسط منطقة متعددة الأجناس والأديان ومنطقة أقليات، ووجدتها فرصة لطمس هوية الأقاليم العربية والحضارية في حين أن الشرق الأوسط ليس منطقة عربية بل منطقة متعددة الأعراق والثقافات".

لذا فإن مفهوم الشرق الأوسط يصب في مصلحة إسرائيل بدلا من تأكيد الهوية كإقليم عربي إسلامي إذ أصبحنا نجد مفهوم الشرق الأوسط وتصور إسرائيل أنها عريقة في الإقليم وأنها جزء تاريخي منه، في ظل غياب المفهوم الحقيقي العربي الإسلامي[6].

ومن بين السمات المميزة للمنطقة، هناك أربع سمات رئيسية تميز منطقة الشرق الأوسط عن المنطقة المثالية التي تشكلها قوة إقليمية: تشتت الطاقة العالية؛ رجحان السلوك التنافسي بدلا من السلوك التعاوني والقوة الصلبة بدلا

من استخدام القوة الناعمة؛ قيادة قدرات الطاقة العالمية المنخفضة فقط وعدم استخدام الموارد للتنمية الإقليمية من قبل الجهات الإقليمية الفاعلة؛ والدور المتميز للولايات المتحدة كقوة شبه إقليمية[7].

المحور الثاني: الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

تنبع الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، من الأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوعسكرية للمنطقة.

1- الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط:

السياسة في الجغرافيا السياسية هي ممارسة السلطة المستمدة من القوى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتسعى إلى السيطرة عليها. ولفهم النظم الجيوسياسية، يجب علينا معالجة الفئات المكانية التي يستخدمها الجغرافيون كأطر تحليل، إذ تتشكل المناطق من خلال التواصل والتفاعل السياسي والثقافي والتقليدي والتفاعل الاقتصادي. كما أنها تتأثر بالحركة التاريخية[8].

الشرق الأوسط مصطلح جغرافي وسياسي شاع استخدامه على كل الألسنة في أجزاء العالم المختلفة إذ يرتبط الإقليم بعامل جغرافي واضح الأثر في كل أرجائه: ذلك هو عامل المكان والعلاقات المكانية التي ميزت وتميز الشرق الأوسط كمنطقة مركزية[9]. إذ إن الرقعة الجغرافية انعكست تأثيراتها في تنوع ظروف الإقليم المناخية وتنوع نشاطاته الزراعية، فضلا عن ذلك إن هذا الامتداد العرضي مضافا إليه اتساعه المساحي أتاح له فرصة أن يكون جزءا من الحوض الرسوبي الكبير الذي غطته المياه، وما رسبت فيه من مواد هيدروكربونية كونت خزينا عظيما لإنتاج البترول والغاز الطبيعي، فضلا عن بقية المعادن والمواد الأولية الأخرى[10].

ويعزى التعريف غير الرسمي وغير الدقيق لمنطقة الشرق الأوسط الذي تطرقنا له سابقا إلى الديناميكيات الجغرافية السياسية للمنطقة التي تربط دول الشرق الأوسط بتصنيف فضفاض للغاية. كما يشكل المسلمون حوالي 85 في المائة من إجمالي سكان المنطقة. هذا بالإضافة إلى أنها منطقة تضم المدن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس، مما يجعلها منطقة حساسة للمسلمين في جميع أنحاء العالم. لذلك فإن تأثيرات التطورات السياسية في الشرق الأوسط غالبا ما نشعر بها خارج المنطقة أيضا[11].

يدرس **كيمب** و**هاركافي** الجغرافيا السياسية لما يسمونه "الشرق الأوسط الكبير" تحت هذه التسمية لأنها لا تشمل فقط ما يشار إليه عادة ب "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" (من المغرب في الغرب عبر إيران في الشرق)،

بل أيضا باكستان وأفغانستان والهند، بالإضافة إلى جمهوريات القوقاز (جورجيا وأذربيجان وأرمينيا) وآسيا الوسطى (تركمانستان وأوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وكازاخستان)، ويبرر المؤلفان هذا التركيز الجغرافي الواسع على نحو غير عادي من خلال التركيز على ثلاث خصائص لهذه المنطقة والتي في رأيهم تعطيها هويتها المميزة وأهميتها الخاصة: إمكاناتها لعدم الاستقرار والنزاع ، وموارد الطاقة الغنية، ومركزها الجغرافي الاستراتيجي[12].

وللجبهة السياسية في الشرق الأوسط أبعاد داخلية وخارجية متداخلة. إذ يشمل البعد الداخلي العلاقات الدبلوماسية بين الدول المجاورة، بالإضافة إلى الانقسامات الأيديولوجية والعرقية داخل الدول، في العراق على سبيل المثال هناك انقسام عرقي بين العرب والأكراد، وفجوة أيديولوجية بين الشيعة والسنة، أيضا احتلال الأراضي الفلسطينية والسياسات العدوانية اتجاهها على أساس الإيديولوجية والعرقية يشكل مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار في المنطقة [13].

كما أن التوتر بين إيران والعالم العربي له جذوره في الاختلافات الإيديولوجية والعرقية. عامل آخر قوي متعلق بالسياسة الداخلية في الشرق الأوسط هو قضية من يقود العالم العربي، لقد كان معظم القادة العرب مفرطين في رغبتهم في الاعتراف بهم كرؤساء العالم العربي بشكل خاص والعالم الإسلامي بشكل عام، هذه السمة لها جذورها في التقاليد القبلية للمنطقة. إلا أن العلاقات الدبلوماسية مع القوى الخارجية في إطار العلاقات الدبلوماسية تختلف عما هي عليه بين الدول المجاورة في المنطقة. على سبيل المثال العلاقة العدائية بين المملكة العربية السعودية وإيران تجبرهم على أن يكون لهم حلفاء في العالم الخارجي، كما كان الحال في الثمانينيات عندما كانت المواجهة بين إيران والعراق جارية في المنطقة وكذلك خلال حرب الخليج الأولى، عندما هاجمت العراق واحتلت الكويت، وهذا ما شكل ضعفا تم استغلاله بسهولة من قبل المصالح الخارجية، ومن أجل حماية حصصهم الاقتصادية ولا سيما الطاقة وإمداداتها، طورت القوى الخارجية مصالح عميقة في المنطقة وتتابع سياساتها على جبهات مختلفة، إما بالوسائل الدبلوماسية أو عن طريق الاستخدام القسري للسلطة[14].

الأهم في الموضوع هو كيف سيتشكل المشهد الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط في ضوء هذه الأحداث التي تشي بتغيرات في المنطقة، وكيف ستحسم الدول العربية والخليجية بالذات، أمرها في هذا المخاض العسير والذي سيكون له أثر بالغ على مستقبل المنطقة على المدى البعيد[15].

2-الأهمية الجيواقتصادية:

نظرية أو إستراتيجية "الأمان" تطبق مع مشكلة الطاقة العالمية في تفاعلات دولية تجابه دول الشرق الأوسط، وذلك منذ أصبحت هذه المنطقة أكبر مصدر للبترول وأكبر احتياطي له في العالم. وخصوصا بعد أن أصبحت أرض ومياه هذه المنطقة بسبب مشكلة الطاقة العالمية، وموقعها ملعبا وهدفا لسياسة الاندفاع والامتداد للقوتين العظيمتين واشنطن وموسكو، وإن بدرجات متفاوتة حسب نظرة كل قطب[16].

تعتمد اقتصاديات الشرق الأوسط في المقام الأول على الموارد الطبيعية، ويمكن تقسيمها إلى فئتين مختلفتين، من ناحية دول الخليج التي تعتمد في الغالب على مواردها النفطية والغازية الواسعة النطاق. أما دول الشرق الأوسط المتبقية، مثل مصر والأردن وسوريا ولبنان وفلسطين وإسرائيل وتركيا فلديها اقتصاديات أساسها الزراعة. متوسط دخل الفرد في هذه الدول هو أقل من متوسط دخل دول الخليج المصدرة للنفط. ومع ذلك قد يتم تصنيف إسرائيل وتركيا في موقع أعلى نسبيا ضمن فئة البلدان غير المصدرة للنفط: إسرائيل بسبب تفوقها التكنولوجي والتجاري الثقيل، وتركيا بسبب مواردها المائية الوفيرة والبنية التحتية المتطورة الخاصة بها والاقتصاد الإقليمي وغير التقليدي[17].

3-الأهمية الجيوعسكرية:

تعتبر مبيعات الأسلحة أداة مهمة يمكن للدول استخدامها لممارسة نفوذها. ولطالما كان الشرق الأوسط المحرك الرئيسي للتجارة العالمية في الأسلحة، بعض الدول في هذه المنطقة ذات التسلح الشديد والمتنازع عليها هي من كبار المشترين للأسلحة، وتمكنها من ذلك الشراكات مع المؤيدين الخارجيين والثروة المستمدة من احتياطيات الطاقة الضخمة[18].

فمنطقة الشرق الأوسط واحدة من أكثر المناطق عسكرة في العالم، وتضم العديد من الصراعات أو المواجهات التي تنطوي على كل دولة تقريبا في المنطقة. بما في ذلك العديد من الحروب الكبرى بين إسرائيل وجيرانها مما يؤدي إلى استمرار الحاجة للحفاظ على جيش كبير ومتقدم تقنيا. وبالتالي ينظر إلى إيران على أنها تهديد ليس فقط من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل، ولكن من قبل كل واحد من جيرانها في الخليج العربي. والصراعات الجارية في أماكن مثل اليمن وسوريا وليبيا تدل على مدى سعي الدول الأخرى للتأثير على النتائج من خلال استخدام قواتها العسكرية الخاصة ومن خلال عمليات نقل الأسلحة إلى الشركاء المحليين[19].

لقد أدت عدة عوامل إضافية إلى خلق طلب هائل على الأسلحة في المنطقة. فكثير الدول تواجه تهديدات إرهابية عبر وطنية وفي بعض الحالات تمردات داخلية. في إضافة إلى ذلك غالبا ما تلعب جيوش دول منطقة الشرق الأوسط دور بارز وحتى مهيمن في السياسة المحلية. وقد حافظت هذه الهيمنة والتقدم في التكنولوجيا والقدرات على بعض النظم التي عفا عليها الزمن. كما جادل البعض أنه من الواضح أن أهمية مشتريات الأسلحة الكبيرة من طرف حكومات الشرق الأوسط تنبع من دور الأسلحة في بناء المصداقية الدولية، وكذلك الكبرياء والهوية الوطنية، هذه حوافز قوية في منطقة تخضع فيها الشرعية للمنافسة على نطاق واسع[20].

بكل المقاييس، يعتبر الشرق الأوسط منطقة مشاركة رئيسية في تجارة الأسلحة العالمية، إذ تشكل 61.1 ٪ من قيمة جميع اتفاقات الأسلحة المبرمة من قبل جميع الموردين مع العالم النامي من عام 2012 إلى عام 2015 ، و 54.5 ٪ من عام 2008 إلى عام 2011. كما للشرق الأوسط أهمية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة: الأسلحة من الولايات المتحدة تشكل 46.2 ٪ من مجموع نقل الأسلحة إلى الشرق الأوسط في الفترة من 2008 إلى 2011، و 45.8٪ بين عامي 2012 و2015، تفوق هذه النسبة من المورد التالي الأكبر وهي روسيا التي بلغت شحناتها 19.1٪ و17.5٪. في السنة المالية 2017 تم بيع دول الشرق الأوسط أسلحة يبلغ مجموعها أكثر من 49 مليار دولار أو 78 ٪ من إجمالي 63 مليار دولار من مبيعات الأسلحة المقترحة للولايات المتحدة لتلك السنة، حيث سعت الولايات المتحدة إلى استخدام مبيعات الأسلحة لتعزيز أولويات السياسة الأمنية الإقليمية الأمريكية الكبرى بما في ذلك ما يلي: أمن إسرائيل والحفاظ على معاهدات السلام مع مصر 1979 والأردن 1994 ؛ مكافحة الإرهاب؛ حرية الوصول إلى موارد الطاقة في المنطقة إلى الأسواق العالمية ؛ مواجهة النفوذ الإقليمي الإيراني؛ الاستقرار الداخلي لشركاء الولايات المتحدة الإقليميين[21].

الشكل 1. تسليم الأسلحة إلى الشرق الأوسط 1950-2016

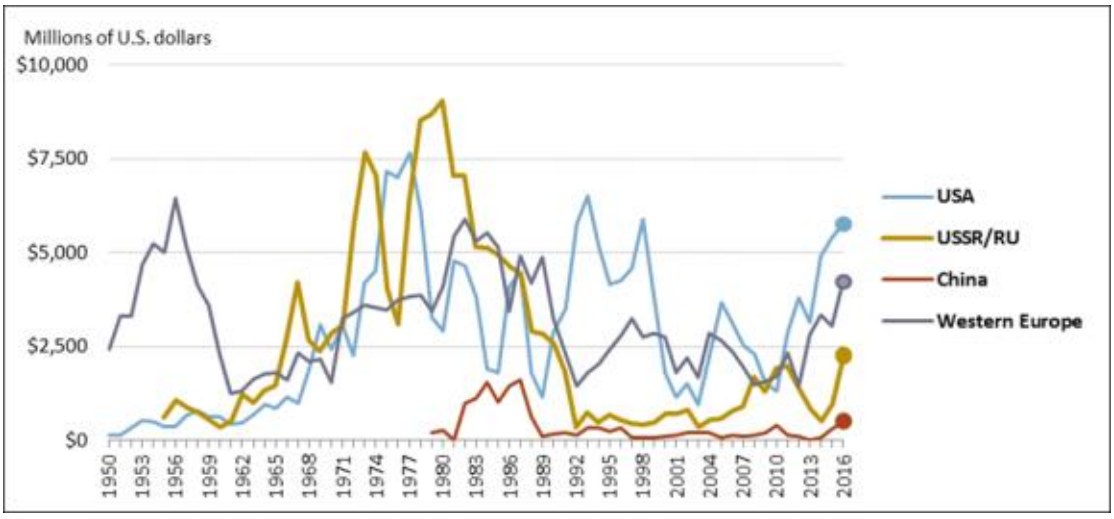

Source: Congressional Research Service, Arms Sales in the Middle East: Trends and Analytical Perspectives for U.S. Policy, Analyst in Middle Eastern Affairs, October, p09.

وحسب وكالة التعاون الأمني الدفاعي التابعة لوزارة الدفاع "البنتاغون"، هذه دول الشرق الأوسط التي وافقت الولايات المتحدة الأمريكية بإمكانية بيعها أسلحة ومجموع تكلفة هذه الصفقات لعام 2018 فقط:

-البحرين: 28 سبتمبر 2018- 30 يوليو 2018- 26 يوليو2018- 18مايو2018، 27 أبريل 2018، مجموع التكلفة لبيع هذه الأسلحة يقدر ب **1.406.4** مليار دولار.

-العراق: 3 أكتوبر 2018- بتكلفة تقدر بـ **82.5** مليون دولار .

-مصر: سبتمبر 2018 بيع عسكري أجنبي، بتكلفة تقديرية تبلغ **99** مليون دولار.

-الكويت: 2 أغسطس 2018، 30 يوليو 2018، 21 فبراير 2018، 20 فبراير 2018، بتكلفة تقدر ب**429.8** مليون دولار.

-قطر: 9 أبريل 2018، 8مارس 2018، إجمالي قيمة هذه الصفقات تبلغ **497** مليون دولار.

-المملكة العربية السعودية: 5أبريل 2018، 22مارس 2018، 22مارس 2018، مارس 2018، 17 جانفي 2018، بتكلفة تقدر ب 2.886.8 مليار دولار[22].

ومن خلال هذه الإحصائيات نلاحظ تصدر المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بأكثر من ملياري دولار، إذ تليها البحرين بأكثر من مليار دولار، وفي المرتبة الثالثة قطر ثم الكويت ثم مصر وأخيرا العراق. وقد قال رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات الدكتور هشام جابر: هناك مليارات الدولارات تصرف على شراء الأسلحة، حيث أوهمت الولايات المتحدة دول الخليج بأن إيران هي العدو المحتمل للخليج مع أن إيران لم تعلن أي بادرة للحرب. وأضاف جابر: أمريكا تبتز دول الخليج بتصدير العدو المحتمل مع أن هذه الأسلحة الكبيرة لن تستخدم وستبقى في الصحراء وتتحول إلى خردة وتتلف مع مرور الزمن[23].

ويأسف الخبير **بيتر ويزمان** في معهد سيبري قائلا: إن هذا الأمر بالفعل مخيب للآمال، ذلك أن مبيعات السلاح لازالت مستمرة في عدد أكبر من الدول المصدرة للسلاح دون أخذ كل هذه المسائل الأخلاقية في الاعتبار، وبالتالي فإن الأنظمة السلطوية في الشرق الأوسط وإلى الآن يمكنها الحصول على أسلحة بالقدر الذي ترغب فيه دون وجود موانع أو محددات إلا لدى عدد قليل للغاية من الدول[24].

المحور الثالث: مداخل التأثير الدولي للقوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط

لعبت مباريات الشطرنج الإستراتيجية على مستويات مختلفة، ومن بينها المباريات المتوازية: تنافس القوى الكبرى: الهيمنة الأمريكية وتحديها من خلال الصعود الصيني والروسي، دون أن ننسى أهمية الإتحاد الأوروبي[25].

أولا: الأداء الإستراتيجي الأمريكي اتجاه الشرق الأوسط: العودة إلى إستراتيجية التوازن الخارجي:

تشكل التوترات في الشرق الأوسط اليوم تحديات فريدة لصناع السياسة الأمريكية. وإذا أخذناها ككل، فإنهم يطرحون سؤالا رئيسيا: هل من الممكن حتى إعادة تشكيل المنطقة بما يتماشى مع المصالح الأمريكية؟ أو كما يلاحظ أحد المراقبين، ربما يكون الوقت قد حان فقط لصانعي السياسة الأمريكية أن يقبلوا أن واشنطن لم تعد تحمل معظم الأوراق في المنطقة [26].

إن فهم الاضطرابات في الشرق الأوسط بالإضافة إلى النجاحات السابقة أو فشل سياسة الولايات المتحدة هو مفتاح النقاش حول مستقبل المشاركة الأمريكية في المنطقة. فإن صانعي السياسة الأمريكيين منذ عام 1991 قد رفضوا بفعالية نهج الحرب الباردة الأمريكية في الشرق الأوسط. فبدلا من السعي إلى تحقيق التوازن في الخارج والدبلوماسية المذهلة كما فعل نظراء الحرب الباردة عادة، تبنى صانعو السياسات أهدافا أوسع بكثير واعتمادا كبيرا

على الوسائل العسكرية. ومما يثير المزيد من القلق ، أنه يبدو أن هناك القليل في طريق وضع إستراتيجية متسقة: فبعض المصالح الإقليمية التقليدية لم تعد ذات صلة، وبعضها أقل إلحاحا من السنوات السابقة، وما زال البعض الآخر غير قابل للتحقيق بسهولة مع وجود عسكري واسع النطاق[27].

الحفاظ على الوضع الراهن أو زيادة المشاركة الأمريكية في المنطقة يحمل في طياته القدرة على احتواء الولايات المتحدة في الصراع وتشجيع سلوك زعزعة الاستقرار من قبل حلفاء الولايات المتحدة وخصومها. بالنظر إلى هذه الإخفاقات، فقد حان الوقت لتجربة شيء مختلف: العودة إلى التوازن في الخارج وكما حدث خلال الحرب الباردة، فإن إستراتيجية التوازن الخارجي ستحدد المصالح الأمريكية بشكل أضيق. وسوف يركز على المصالح الرئيسية وعلى احتمال ظهور الهيمنة الإقليمية يفترض أن الدول الأخرى يمكنها وستقوم بالتوازن ضد بعضها البعض، حتى بدون تدخل أمريكي مباشر، وذلك بالاعتماد على القدرات الأفقية والشركاء المحليين، بدلا من القدرات العسكرية البرية وسيزيد التوازن البحري من تقاسم العبء ويقلل من النفوذ. وفي حين أنه لا يمكن أن يلغي الحاجة إلى التدخل العسكري في سيناريوهات معينة، فبالتأكيد لم يكن التوازن في الخارج أثناء الحرب الباردة مثاليا، وقد ساهم اختيار صانعي السياسات في الانخراط في القمع السري للديمقراطية وفي الأزمات الإقليمية الحالية [28].

لكن التحول إلى التوازن الخارجي اليوم إلى جانب رفض محاولات تشكيل السياسات الداخلية لدول المنطقة من شأنه أن يسمح للولايات المتحدة باتخاذ نهج أكثر اتساقا للسياسة الإقليمية. وهذا من شأنه أن يخفف حاجة صانعي السياسة الأمريكية إلى "اختيار جانب" في النزاعات الإقليمية؛ في الواقع فإن الإستراتيجية الأكثر فعالية للتوازن البحري اليوم ستؤدي إلى تخفيض الولايات المتحدة لدعمها العسكري لدول الخليج وتسعى إلى تحسين العلاقات طويلة الأمد مع إيران. وفي ظل التوازن الخارجي، سيبدو وضع القوة الأمريكية في الشرق الأوسط مختلفا بشكل كبير، ويشبه عصر الحرب الباردة أكثر من اليوم. من شأنه أن يلغي الحاجة للحفاظ على الآلاف من القوات البرية في القواعد في جميع أنحاء المنطقة، هذه القوات موجودة في المقام الأول لطمأنة الدول الحليفة، لن يكون ذلك انسحابا كاملا، ستحتاج أعداد صغيرة من القوات الأمريكية للبقاء في المنطقة وستظل مجموعات من قوات العمليات الخاصة تشارك في أنشطة مكافحة الإرهاب[29].

وكما لاحظ **جوشوا روفنر** و**كيتلين تالميدج** هناك فوائد لترك قدرات معينة في المنطقة، ولا سيما قدرات الاستخبارات الجوية والمراقبة والاستطلاع "ISR" وكذلك سفن الدورية الساحلية. إن الحفاظ على القاعدة البحرية والحفاظ عليها في المنامة ووجود البحرية الأمريكية في المحيط الهندي بالإضافة إلى مخزون متنوع من العتاد

الذي تم وضعه مسبقا يعتبر تحوطا إستراتيجيا معقولا ضد صراع محتمل مستقبلي في المنطقة، كما صرحت **داريل برس** و**أوجين غولز** بذلك: "يجب على الولايات المتحدة أن تبقى قريبة بما فيه الكفاية لمنع الأعمال العدائية العسكرية الكبرى ولكن البقاء بعيدا عن المشاحنات اليومية في السياسة في المنطقة"[30].

في نهاية المطاف، يقول الأوائل إنه لا توجد أي دولة إقليمية أو مجموعة من الدول يمكن أن تعمل كضامن للاستقرار الإقليمي بالطريقة التي تستطيع بها الولايات المتحدة فعل ذلك، وهي وجهة نظر واسعة النطاق بين كبار المسئولين، فعلى سبيل المثال اعترف مدير المخابرات القومية الأمريكية السابق **جيمس كلابر** بأن الولايات المتحدة لا تستطيع إصلاح الشرق الأوسط، لكنه قال إنه من الضروري أن تكون الولايات المتحدة حاضرة في المنطقة رغم ذلك[31].

ثانيا: العلاقات المعاملاتية الروسية الشرق أوسطية:

تشكل تعددية الأقطاب مطلبا أساسيا لدى الصين وروسيا، لاسيما منذ بداية القرن الواحد والعشرين، فأدخل الرئيس الروسي هذا الهدف في مفهوم السياسة الخارجية الروسية المنشور في يونيو 2000 سعيا إلى الخروج من انهيار الدور الدولي لروسيا [32].

فإن الدرس المستفاد من تجربة روسيا هو أن الحرب الباردة يمكن أن تنتهي بانحلال القوة المتضمنة علاوة على ذلك، بالنسبة للقوى العظمى مثل الصين وروسيا التي لا تزال خارج نظام التحالف الأمريكي، هناك حجة ملائمة مفادها أن هذه التحالفات تعكس عقلية الحرب الباردة المتقادمة ومعظم هذه المواقف تقول الكثير عن التفضيلات السياسية أكثر من التصورات الدقيقة عن الوضع لكن فكرة أن الخصوم الرئيسيين في تلك الحقبة يمكن اعتبارهم شركاء وكذلك منافسين، فإن هذه النظرة خاطئة، هذا هو أحد الأسباب التي تجعل التفكير في الشراكات المعاكسة، واعتبار روسيا السوفياتية والولايات المتحدة شريكين معاديين أمرا مهما [33].

بالنسبة للعديد من المراقبين الغربيين، إن انخراط روسيا الإقليمي ومقاربتها قد لا يشبهان إستراتيجية ما: فما تفعله يركز على المدى القصير، والعديد من تدابيرها تبدو انتهازية بشكل عنيف، ومع ذلك نجادل بأنه يمكن تبين شكل لإستراتيجية ما [34].

لقد أدى تتضافر العديد من العوامل إلى إعادة تنشيط سياسة روسيا في الشرق الأوسط، وذلك من خلال إستراتيجية تجمع بين احتياجات الشرق الأوسط ونقاط ضعفه، بالإضافة إلى التراجع النسبي عن طريق الاختيار

للولايات المتحدة في المنطقة، بسبب تورط الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق مما أدى إلى انسحاب كل من إدارة أوباما من كلا البلدين، إلا أن القوات الأمريكية لم تغادر بالكامل، وبالتالي فراغ السلطة خلق فرصا للآخرين على حد سواء لممارسة التأثير وتمكنت موسكو من سد الفجوة بسرعة. إن ارتباط روسيا بالمنطقة هو نتيجة اهتمامها بمجال الطاقة والموقع الاستراتيجي بين ثلاث قارات، وكانت النتيجة الأكثر وضوحا هي صفقة خفض إنتاج النفط بمقدار 1.8 مليون برميل التي ضربتها روسيا وأوبك بقيادة المملكة العربية السعودية من أجل تقليل وفرة النفط العالمي، في حين توقع العديد من المحللين فترة قصيرة لهذه الصفقة، إلا أن المسئولين الرئيسيون في موسكو والرياض أثبتوا خلاف ذلك، ودفع نجاح هذه الصفقة بعض المشاركين إلى توسيع طموحاتهم في تصور إستراتيجية مشتركة على المدى الطويل[35].

لقد مكنت سياسة الباب المفتوح روسيا من استغلال الضعف النسبي في المنطقة: عدم الاستقرار وبالتالي عدم الأمان، ومن ثم ارتفعت قيمة استيراد الأسلحة في الشرق الأوسط بنسبة مذهلة بلغت نسبة 103 بالمائة خلال السنوات الخمس الأخيرة مقارنة بالفترة 2008-2012، جزء مهم منه تم توفيره من قبل روسيا، لقد قدمت موسكو بديلا للعديد من الدول التي كانت تتطلع تقليديا إلى الغرب بحثا عن السلاح، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لا تزال أكبر مورد للأسلحة، إلا أن موسكو تصدرت عناوين الصحف من خلال صفقات بقيمة مليارات الدولارات[36].

ويرى **فاناند ميليكسيستيان Vanand Meliksetian** أنه: على الرغم من أن موسكو شهدت زيادة مطردة في الصفقات التجارية، والنجاح العسكري والدبلوماسية المفتوحة مع جميع الأطراف، إلا أن الوضع الحالي يخاطر بأن يكون ذا طابع مؤقت، إذ يمكن وصف تفاعل موسكو مع الشرق الأوسط بأنه تفاعل معاملات: تتفاعل الدول ليس لأنها يجب أن تكون، ولكن لأنها تستطيع ذلك، عندما تصطدم المصالح بالصفقات يتم ضربها، وهو ما يتناقض مع علاقة الولايات المتحدة مع بعض الدول على أنها الضامن الأمني الطويل الأجل. ومن الناحية المنطقية، فإن هذه العلاقة معرضة للمخاطرة عندما تتطلب المصلحة الجيوسياسية أو الاقتصادية ذلك. لهذا من أجل إقامة علاقات طويلة الأمد تحتاج روسيا إلى إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون وإيجاد مستوى ثابت من التفاعل، من المحتمل أن يكون الاتفاق الحالي مع السعودية العربية للحد من إنتاج النفط مثالا يمكن من خلاله وضع استراتيجيات طويلة الأجل داخل إطار محدد مسبقا [37].

وخلال المنتدى العسكري الروسي قال **ستيفن بلانك** إن الهدف الأساسي لروسيا هو ملء الفراغ الذي تركه تفكيك الاتحاد السوفييتي، وأن روسيا تسعى لمنع الولايات المتحدة من الحصول على مكانة متفوقة في المنطقة، وترى بشكل عام أن الولايات المتحدة تشكل تهديدا، حيث أن الإجراءات والإستراتيجية الأمريكية غير المقتدرة

هي سبب الحروب التي طال أمدها، وبالتالي فإن لروسيا مصلحة حيوية في التدخل في سوريا بشكل أكثر استباقية من الولايات المتحدة، وأخيرا يدعي **بلانك** أن الهدف الثانوي لروسيا هو منع الإرهابيين من العودة إلى حدودها، ولتحقيق هذه الأهداف تحتاج روسيا إلى علاقات جيدة مع الشرق الأوسط، وبالتالي سوف تتدخل حيث تخسر الولايات المتحدة الأرضية[38].

تشبثت روسيا بالاضطراب في الشرق الأوسط، فسلطت الضوء على ما تعتقد أنه حالات الفشل في السياسات الغربية وعدم جدارتها بالثقة، ومن أجل تقديم نفسها للقادة التقليديين الشرق أوسطيين أنها البديل الجدير بالثقة، لكن هذا الموقف هو تناقض بالفعل فقد تقدم روسيا نفسها على هيئة قوة محافظة في الشرق الأوسط، إلا أنها حقيقة هي قوة تخريبية، تدابير روسيا في الشرق الأوسط تقوض أيضا سردها المتعلق بسيادة الدولة وعدم التدخل، ومع ذلك فقد تعرفت روسيا إلى مصدر غني من الموارد التي تستخدمها لانتقاد الغرب، بتنمية جمهور إقليمي متعاطف من أجل رسالة بديلة في بيئة ما بعد الربيع العربي[39].

كما أن تقديم روسيا سياستها الخارجية على أنها علمانية وغير أيديولوجية، أعطاها حرية أكبر في إشراك الجهات الفاعلة المتنافسة مثل إسرائيل والسعودية وإيران. هذا الحياد الأيديولوجي يزيد من عدد الفرص المتاحة للتأثير والاستثمار الاقتصادي، هذا النهج الذي يعتمد على الموارد والفرص يتيح لموسكو استغلال الفرص المتاحة الناجمة عن ديناميكيات الشرق الأوسط غير المتوقعة مع الحد من التكاليف والالتزامات، كما أن منهج روسيا المرن يتناقض مع مقاربات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والدول الغربية الأخرى[40].

إلا أنه من الناحية الأخرى، لا تميل العلاقات غير الأيديولوجية والهادئة إلى توليد حلفاء عريقين، ففي الحقيقة ليس لدى روسيا حلفاء حقيقيين ومتسقين في الشرق الأوسط، تستطيع روسيا التأثير وتشكيل النتائج في المنطقة، ولكنها لا تستطيع تحديد أو السيطرة على أجندة مهيمنة إلا إذا كانت تخاطر بالتدخل الأحادي: فهي تريد أيضا أن يكون لها حلفاء عالميون للمساعدة في الحفاظ على مصالحها أو الحصول على أهداف في الشرق الأوسط. في أفضل الأحوال، يمكن لروسيا الحفاظ على عدد قليل من العلاقات القائمة والتأثير على سلوك الدولة، وجني الأموال على الهوامش، وتعقيد خيارات السياسة الغربية في المنطقة [41].

إن وضع إطار للمناقشة باستخدام مصطلحات الحرب الباردة، مثل مجالي النفوذ الأمريكي والروسي يتجاهل خيار وقوة الدول الشرق أوسطية. إذ بإمكان الدول الشرق أوسطية أن لا تكون ببساطة من حلفاء أو عملاء لروسيا أو

لأي قوة دولية أخرى مستفزة لها، وإنما هي كيانات قوية بحد ذاتها، يمكنها أن تدفع بالخيارات والمنافع المفتوحة أمامها إلى الحد الأقصى[42].

ثالثا: الطموحات الصينية في الشرق الأوسط:

البتروكيماويات والأسواق الاستهلاكية والتكنولوجيا المتقدمة هي الموارد الثلاثة التي تسعى إليها الشركات الصينية والدبلوماسيون في المنطقة، كل مورد يلعب دورا في السياسة المنصوص عليها في بكين، فإن واردات النفط والغاز تعد أساسية لنمو الاقتصاد الصيني المستمر وبالتالي فإن هذا هو المورد الإقليمي الوحيد الذي يعتبر مؤشرا للأمن القومي[43].

تدل المعطيات أن نسبة استيراد الصين نفط الشرق الأوسط سيبلغ 75 % في غضون 2030[44]، وعلى النقيض من روسيا، أبدت الصين اهتماما ضئيلا بالتدخل العسكري في الشرق الأوسط ، ولكن مصالحها الاقتصادية ومواردها في المنطقة تنمو بسرعة. اليوم أكثر من نصف واردات النفط الصينية تأتي من الخليج. ومع نمو احتياجات الصين من الطاقة، فإنها تتحول من تحالفها التاريخي مع إيران وتقترب أكثر من المملكة العربية السعودية، حيث وقعت مؤخرا اتفاقا مع المملكة لتزويد المفاعلات النووية فضلا عن العديد من أنظمة الأسلحة. كما تنمو التجارة الصينية السعودية، حيث ارتفعت من 24.5 مليار دولار في عام 2007 إلى 64.32 مليار دولار في عام 2011. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت هذه العلاقات المتنامية تشكل مشكلة إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة. قد تفضل بعض الدول الإقليمية وجودا أكثر قوة في الصين، وكثيرا ما يتحدث القادة الصينيون عن "الاعتماد المتبادل على الطاقة" مع الخليج، ومن غير المرجح أن يدفعوا من أجل إجراء إصلاحات ديمقراطية أو اقتصادية [45].

كما قال البروفيسور **وانغ سولاو** الخبير في العلاقات الصينية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) في جامعة بكين: "إن تقلص الولايات المتحدة أو تقليصها من الشرق الأوسط له تأثير ضئيل على سياسة الصين في الشرق الأوسط"، كما أن السياسة التي تقودها بشكل كبير الطاقة والتعاون الاقتصادي، تختلف بشكل واضح عن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط التي يقودها في المقام الأول التعاون العسكري والأمني، كما تحاول الصين أن تكون الشخص الجيد الذي هو صديق لكل شخص في المنطقة طالما أنهم على استعداد للتعاون، وللحفاظ على الاستقرار وللقيام بأعمال تجارية مشتركة، وبالتالي ترى الصين أن هذه الصداقات

متعددة الأطراف توفر لها إمكانية لعب قوة توازن، كما هو الحال في إسرائيل وفلسطين، حيث يتعهد الرئيس **شي جين بينغ** ببذل جهود متواصلة نحو تعزيز السلام، ووفقا للبروفيسور **وانغ:** "تدعم الصين بقوة حل الدولتين وعملية السلام، وفي الوقت نفسه تحترم الصين الدور الفريد للولايات المتحدة في محادثات السلام الإسرائيلية-الفلسطينية، ولا تنوي استبدال الموقف الأمريكي. فمن الواضح أن الصين تسعى للتعاون مع الولايات المتحدة، وليست لديها رغبة أو طموحات في إنهاء الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط[46].

وإذا ما أصبحت الصين زعيما جديدا نشطا في الشرق الأوسط، فعليها أن تكون مستعدة أولا لتحمل التكاليف، وثانيا تبني إستراتيجية قيادة عالمية أكثر تعقيدا، ويبقى من غير الواضح حاليا ما إذا كانت الصين تدرس هذا السيناريو. حيث أن تعقيد المنطقة من شأنه أن يوفر للصين عددا من التحديات والأهم من ذلك، كيفية الموازنة بين الحفاظ على مبدأ عدم التدخل ، واعتماد مبدأ جديد قادر على الحفاظ على شرعيتها في جميع أنحاء المنطقة، في هذه الحالة ستستفيد الصين أكثر من الاستمرار في اللعب وفقا لقواعدها التقليدية التي لا زالت لحد الآن ناجعة: البقاء على الحياد، وتعزيز الاستقرار والامتناع عن التدخل المباشر[47].

رابعا: البراغماتية المبدئية للاتحاد الأوربي اتجاه منطقة الشرق الأوسط:

البراغماتية المبدئية اتجاه منطقة الشرق الأوسط، مفهوم يقول عن ما يحاول الاتحاد الأوروبي تجنبه أكثر مما ينوي تحقيقه، إذ تتخذ الإستراتيجية العالمية نهجا متواضعا وحذرا، وبطريقة ما لا ترغب في خلق توقعات غير قابلة للتحقيق، وهذا أكثر وضوحا في أقسام الإستراتيجية التي تتعامل مع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا [48].

إذا سادت هذه الرؤية، يمكننا أن نتخيل أن الاتحاد الأوروبي يركز بشكل كبير على دعم هذه التطورات المحلية والإقليمية الإيجابية القليلة الموجودة بالفعل -سواء من حيث دعم مرونة تونس ودعم السلام على المستوى المحلي في الصراعات مثل سوريا أو ليبيا أو دعمها. الحوار الإقليمي والتعاون العملي الذي يقوم بسد الثغرات الإقليمية قد يكسب دعم حقوق الإنسان والمجتمع المدني زخما، على الأرجح على حساب خطة إرساء الديمقراطية، في هذه النقطة بالذات يجب على الاتحاد الأوروبي أن يكون حذرا وأن يجد التوازن الصحيح، لأن الاتحاد الأوروبي يدير ظهره للاهتمامات المشروعة للمواطنين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما لا ننسى أن الأسباب التي أدت إلى انتفاضات عام 2011 لا تزال موجودة وأن العديد من الأنظمة يمكن أن تكون شرسة ولكن أيضا هشة بطبيعتها[49].

في سياق الربيع العربي والعنف المتزايد من قبل الأنظمة المحاصرة في المنطقة، وصف التدخل بأنه ضرورة إنسانية. ومما لا شك فيه أن هذا السرد ساعد بريطانيا وفرنسا على إقناع الرئيس أوباما المتشكك في التدخل، ولكنه ساعد أيضا في ضمان امتناع روسيا والصين عن امتناع مجلس الأمن عن التصويت، ومع ذلك تحولت البعثة الإنسانية لمنظمة حلف شمالي الأطلسي (الناتو) التي تم تأويلها بشكل ضيق إلى دعم جوي لحملة المتمردين للإطاحة بالقذافي. وكما يوضح **ألان كوبرمان** أن التدخلات والحروب الأهلية اللاحقة قد تؤدي إلى ارتفاع حصيلة القتلى بشكل أكبر من التكاليف الإنسانية المحتملة لعدم التدخل. ويمكن لمثل هذه التدخلات أن تنتج أيضا مخاطر أخلاقية، مما يعزز التمرد بين الجماعات التي لا تستطيع الدفاع عن نفسها، ولكن من يعتقد أن المجتمع الدولي سوف يتدخل لحمايتهم بدلا من ذلك[50].

وقد جاء مقتل خاشقجي في أعقاب التحول البراغماتي "المبدئي" في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي نحو الشرق الأوسط، أقر هذا التحول التعاون بلا هوادة مع الأنظمة الأوتوقراطية "كشركاء" لحماية الاستقرار والحد من الهجرة. في نفس الوقت، المملكة العربية السعودية شريك تجاري هام وحليف وثيق للولايات المتحدة، وتعتبر الولايات المتحدة أهم شريك تجاري للاتحاد الأوروبي وحليفته العسكرية، وترأس التحالف العسكري للناتو في قلب السياسة الدفاعية للاتحاد الأوروبي. والنتيجة هي أن الاستقرار الفوري والأمن والتحالفات والمصالح الاقتصادية تزن أكثر في حساب برغماتية الاتحاد الأوروبي المبدئية من القيم الليبرالية، والنتيجة هي الرد الضعيف للاتحاد الأوروبي جراء انتهاكات وقائية لحقوق الإنسان مثل قتل خاشقجي، حيث لم تقدم **موغيريني** سوى رد لا يشعر فيه مرتكب الجريمة بأنه مهدد[51] .

الخاتمة

أدخل مصطلح الشرق الأوسط للإشارة إلى رقعة جغرافية في أدبيات العلاقات الدولية، لغرض سياسي ارتكز بأساسه لنظرة أوربا الاستعمارية في تقاسم نفوذها، إذ برز مصطلح الشرق الأوسط في السياسات البريطانية، ووظف لخدمة المصالح الإستراتيجية للقوى الدولية الكبرى، ولما تحتله منطقة الشرق الأوسط من أهمية جيوستراتيجية عالمية، تنافست القوى العظمى على التنافس فيها، كونها ذات علاقة مباشرة بالاستقرار الدولي من عدمه، ومن خلال هذه الدراسة قد تم الخروج بالنتائج التالية:

– ضرورة إيجاد آليات حل ومعالجة النزاعات الاستنزافية التي غرقت فيها المنطقة، بسبب توظيف دول الشرق الأوسط ضد بعضها البعض، في حين تمتلك أمريكا كل الآليات والوسائل لتقوية الكيان الصهيوني وتصويره على أنه هو الحليف والصديق للدول العربية، وما برز مفهوم الشرق الأوسط إلا لضم هذا الكيان ولمصلحته.

– محاولة تحقيق توازن إقليمي وذلك بتحقيق التوازن الداخلي لكل دولة، وتحصين الوضع المحلي لمجابهة الهيمنة الاستفزازية الاستغلالية للقوى الخارجية الكبرى؛ مع أولوية الاتفاق حول القضية الأكثر إشكالية في المنطقة وهي الصراع العربي الإسرائيلي.

– عودة أمريكا لإستراتيجية التوازن الخارجي التي كانت سائدة أثناء الحرب الباردة، ما هي إلا حفاظا على دورها ومكانتها التي تدهورت بسبب تورطها الكبير في منطقة الشرق الأوسط، مما منح الفرصة للقوى الأخرى للتدخل وخاصة روسيا.

– بالرجوع إلى ما تكسبه منطقة الشرق الأوسط من أهمية جيوستراتيجية عالمية استثنائية، نتطلع إلى أن تكون العلاقة بين دول المنطقة والقوى الخارجية علاقة متوازنة، وليست علاقة تبعية وهيمنة، وإن بدت العلاقة للوهلة الأولى من طرف القوى الصاعدة مع دول المنطقة، على أنها علاقة تعاونية من حيث الاستثمار والتجارة وغيرها، إلا أنها وفي ظل التغييرات المتسارعة ستتحول بشكل تدريجي إلى علاقة استغلال ونهب واستفزاز، ويصبح أولى أولوياتها التدخل العسكري.

– على الدول الشرق الأوسطية أن تدرك أن القوى الخارجية الكبرى لن تحقق لها أي إصلاحات سواء كانت سياسية أم اقتصادية ولا حماية أمنية، ولهذا عليها أن تتدبر إصلاحاتها الداخلية ذاتيا وأن تتحالف بشكل إقليمي محلي أولا.

قائمة المراجع:

[1] Pinar Bilgin, Whose 'Middle East'? Geopolitical Inventions and Practices of Security, SAGE Publications: London, Thousand Oaks, CA and New Delhi, Volume: 18, issue: 1, 2004, p30.

[2]Henner Fürtig, **Regional Powers in the Middle East New Constellations after the Arab Revolts,** the United States : New York, PALGRAVE MACMILLAN, 2014, pp 02-03.

[3] Pinar Bilgin, op cit, p26.

[4]Pinar Bilgin, op cit, p26.

[5]Henner Fürtig, op cit, pp 3-4.

[6] وفاء بوكابوس، "أهمية الشرق الأوسط في ميزان القوى الدولي والإقليمي،" في: مجموعة من المؤلفين، **الثقل الأسيوي في السياسة الدولية محددات القوة الأسيوية**، ألمانيا (برلين): المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط.1، 2018، ص ص59-60.

[7] Henner Fürtig, op cit, p5

[8] Saul B. Cohen, Global Geopolitical Change in the Post-Cold War Era, Annals of the Association of American Geographers, Taylor & Francis, Ltd, Vol. 81, No. 4, Dec., 1991, p552.

[9] محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط**، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 1974، ص ص219-220.

[10] فراس محمد أحمد الجحيشي، **التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة**، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط.1، 2015، ص17.

[11] Khalid Rahman, Internal Factors Affecting the Middle East: Trends and Implication, Pluto Journals, 05-10-2018, p01.

[12] Geoffrey Kemp and Robert Harkavy, Strategic Geography and the Changing Middle East, Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, in cooperation with Brookings Institution Press, 1997, in :
http://mepc.org/strategic-geography-and-changing-middle-east

13 Ibid , p p02-03.

[14] Ibid , p03.

[15] البدر الشاطري، الشرق الأوسط..البعد الجيوسياسي، 07 ماي 2018، في:
https://www.albayan.ae/opinions/articles

[16] يحي أحمد الكعكي، **الشرق الأوسط والصراع الدولي " دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع"**، بيروت: دار النهضة العربية، 1986، ص ص143-144.

[17] Khalid Rahman, op cit, p02.

[18] Congressional Research Service, Arms Sales in the Middle East: Trends and Analytical Perspectives for U.S. Policy, Analyst in Middle Eastern Affairs, October 11, 2017, p01.

[19] Ibid, p06.

[20] Ibid, p06.

[21] Ibid , pp 6-7.

[22] the Official Home of the Defense Security Cooperation Agency, Major Arms Sales:

http://www.dsca.mil/major-arms-sales?page=4

[23] الخارجية الأمريكية توافق على بيع طائرات هليكوبتر هجومية للبحرين، 27، 04، 2018:
https://arabic.sputniknews.com/world/

[24] عماد حسن، تقرير سيبري..هل تحتاج دول الشرق الأوسط لشراء كل هذا السلاح، 12-03-2018:
https://www.dw.com/ar/

[25] GERGELY ABLAKA, THE STRATEGIC CHESSBOARD OF THE MIDDLE EAST, NATIONAL UNIVERSITY OF PUBLIC SERVICE FACULTY OF INTERNATIONAL AND EUROPEAN STUDIES, SZOLNOK –2015, p02.

[26] Emma Ashford, Unbalanced: Rethinking America's Commitment to the Middle East, Strategic Studies Quarterly : Air University Press, Vol. 12, No. 1, SPRING 2018, p139.

[27] Ibid, p 142.

[28] Ibid, p143.

[29] Ibid, p143.

[30] Ibid , p144.

[31] Ibid, p134.

[32] كريم المفتي، "مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية،" المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 47-48، 2015، ص34.

[33] Robert Ayson, Old wine in new bottles? The continued relevance of Cold War strategic concepts, ANU Strategic & Defence Studies Centre's Golden Anniversary Conference Proceedings, ANU Press, 2018, p65.

[34] James Sladden and others, Russian Strategy in the Middle East, Expert insights on a timely policy issue, Rand corporation, p01.

[35] Vanand Meliksetian , Russia's Middle East Strategy Explained, Jun 03, 2018, in :

https://oilprice.com/Energy/Energy-General/Russias-Middle-East-Strategy-Explained.html

[36] Ibid.

[37] Ibid.

[38] di Dylan Berro, The Russia's new role in Middle East, 23 gennaio 2016, in :
https://www.geopolitica.info/the-russias-new-role-middle-east/

[39] James Sladden and others, op cit, p04.

[40] di Dylan Berro, op cit.

[41] Ben Connable, Becca Wasser, The Limits of Russian Strategy in the Middle East, May 10, 2018, The RAND Blog, in : https://www.rand.org/blog/2018/05/the-limits-of-russian-strategy-in-the-middle-east.html

[42] James Sladden and others, op cit , pp 06-07.

[43] Mercy A. Kuo, China and the Middle East: Israel's Strategic Stakes, August 29, 2018, in : https://thediplomat.com

[44] كريم المفتي، مرجع سبق ذكره، ص31.

[45] Emma Ashford, op cit, p137.

[46] Barbara Kelemen, China in the Middle East: A 'Quiet Strategy' of Balancing, 24. februára 2018, in : http://www.asian.sk/china-in-the-middle-east-a-quiet-strategy-of-balancing

[47] Barbara Kelemen, op cit.

[48] Eduard Soler i Lecha and Nathalie Tocci, Implications of the EU Global Strategy for the Middle East and North Africa, future notes, No. 1, July 2016, p04.

[49] Ibid, p04.

[50] Emma Ashford, op cit, p136.

[51] Jeremy Wildeman, Emile Badarin, How the EU's principled pragmatism sows strife in the Middle East, 26 Oct 2018, in : https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/eu-principled-pragmatism-sows-strife-middle-east-

التدخل الروسي في منطقة الشرق الأوسط: التحديات والأفاق

Intervention de la Russie au Moyen-Orient: défis et perspectives

د.صفراوي فاطمة

الملخص:

تعتبر روسيا من أهم الفواعل التي لعبت دوراً مؤثراً في منطقة الشرق الأوسط، سواء في فترة الاتحاد السوفيتي، أو فترة جمهورية روسية الاتحادية، مستغلة في ذلك مقوماتها التاريخية والجغرافية والاقتصادية والعسكرية مع تبنيها للرأسمالية واقتصاد السوق كحل أمثل لاسترجاع مكانتها التي فقدتها على صعيد السياسة الدولية، ولم تكتفي بهذا القدر بل واصلت جهودها من خلال تطوير دورها والعمل على استرجاع مناطق نفوذها المفقودة في آسيا وأوروبا والشرق الأوسط، والهدف من ذلك كله هو حماية وتعزيز مصالحها والدعوة إلى عالم متعدد الأقطاب تكون هي أحد أقطابه، وكذلك الحفاظ على حالة التوازن والتفاهم مع بقية القوى الدولية في منطقة الشرق الاوسط، وعلية تهدف الإدارة الروسية الجديدة إلى انتهاج سياسه خارجية تقوم على جعل روسيا شريكاً لا يمكن الاستغناء عنه في ظل التغيرات والتوازنات الدولية والإقليمية الحالية، وقد ازدادت قيمة وأهمية الشرق الأوسط في السياسة الروسية لعدة اعتبارات سياسية واستراتيجية، كإنهاك القوة الامريكية في المنطقة.

***Résumé**:*

La Russie est l'une des fonctions des acteurs les plus importants qui ont joué un rôle influent au Moyen-Orient, aussi bien dans la période de l'Union soviétique ou la République fédérale russe, en profitant des mérites historiques, géographiques, économiques et militaires avec l'adoption du capitalisme et l'économie de marché comme une solution optimale pour récupérer son perdu au niveau de la politique internationale, non seulement beaucoup, mais a poursuivi ses efforts par le développement de son rôle et le travail pour récupérer les zones d'influence perdue en Asie, en Europe et au Moyen-Orient, et l'objectif de tous est de protéger et de promouvoir ses intérêts et appeler à un monde multipolaire d'être est l'un des pôles, ainsi que le maintien de l'affaire De l'équilibre et de compréhension avec le reste des forces internationales au Moyen-Orient, et donc la nouvelle administration russe vise à poursuivre une politique étrangère basée sur faire de la Russie un partenaire ne peut pas être distribué avec à la lumière des

changements et équilibre international et régional actuel, ont augmenté la valeur et l'importance du Moyen-Orient dans la politique russe pour un certain nombre de considérations politiques Et stratégique, tel que l'épuisement du pouvoir américain dans la région.

مقدمة:

شهدت منطقة الشرق الأوسط اهتمامًا روسيًا ملحوظاً خاصة في السنوات الأخيرة، ليس فقط بالمقارنة على ما كانت عليه قبل تصدع المعسكر الشيوعي، وانما كذلك مقارنة بفترة تسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الحالية، فقد عادت روسيا لتلعب دوراً هاما في المنطقة، وتقوم باتخاذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الدولية والإقليمية، وما ساعدها في ذلك هو وجود نخب سياسية واقتصادية متطلعة وواعية للأولويات الوطنية ولها الكفاءة الكاملة لتنفيذ سياسات الدولة الروسية، بما يحقق الانتعاش الاقتصادي لها والاستقلال بسياستها الخارجية، وهو ما ساعدت على بروز العديد من المتغيرات الإقليمية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط، والتي من يمكن أن تعيد ترسيم خريطة القوى والتحالفات في المنطقة، وقد أدت التحركات إلى الكثير من الإبهامات والتناقضات حول توجهاتها للاستراتيجية الجديدة، وطبيعة حركتها خلال المراحل القادمة.

ولمعالجة هذا الموضوع جاءت هذه الدراسة محاولة لوضع تحليلات تتوافق وتتكيف مع طبيعة التحولات والتغيرات القائمة، والوقوف عند أهم المتغيرات التي تلعب دوراً هاماً في التأثير على توجهات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وفهم أهم الأسباب والدوافع التي تقف وراء انتهاج مثل هذا السلوك.

وعليه فإن معالجة هذه القضايا يستدعي شكلاً علمياً أكاديمياً منظماً يتطلب من الباحث وضع دراسة علمية للإشكالية والفرضية، وهو الأمر الذي يقود إلى طرح الاشكالية التالية:

ما طبيعة التدخل الروسي في منطقة الشرق الاوسط؟ وما هي المكاسب التي تحققها موسكو من عودة الانخراط المباشر في قضايا وأزمات المنطقة؟ وكيف تحافظ عليها؟

وبالتالي فالإجابة على هذه الإشكالية يستدعي وضع فرضية الدراسة والتي يمكن اخضاعها للاختبار لاكتشاف مدى صحتها أو ضعفها في معالجة هذه الإشكالية، وعليه تمت صياغة الفرضية التالية:

الغاية من وراء التدخل الروسي في منطقة الشرق الاوسط هو إضفاء الطابع القومي وضرورة استرجاع مكانتها المفقودة، والعمل على انهاك وزعزعة القوة الأمريكية استراتيجياً واقتصادياً عن طريق مزاحمتها في المنطقة.

ولمعالجة هذا الموضوع وتأسيساً لما سبق تم تناول المحاور التالية:

- **المحور الأول**: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا
- **المحور الثاني**: محددات السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الاوسط
- **المحور الثالث**: أ هداف ووسائل تنفيذ الاستراتيجية الروسية
- **المحور الرابع**: الموقف الروسي تجاه بعض قضايا الشرق الاوسط
- **المحور الخامس**: السيناريوهات المستقبلية للسياسة الخارجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط

المحور الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق البالغة الأهمية في السياسة الخارجية الروسية، وازدادت تلك الأهمية مع ظهور المبادئ الجديدة التي تبنتها روسيا في سياستها الخارجية، كما اكتسبت منطقة الشرق الأوسط أهمية كبرى في الاستراتيجيتين الأمريكية والأوروبية، بسبب امتلاكها للعديد من الموارد الاقتصادية وخاصة النفط، الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى العديد من المعادن، وبذلك تؤمن تدفق النفط والغاز ومختلف الموارد الأولية إليها وبمبالغ ضئيلة، كما أن العديد من الدول تربط أمنها القومي بمنطقة الشرق الأوسط بسبب ممراته المائية التي تضمن السيطرة على بقية دول العالم، وهو ما يتطلب مزيداً من الاهتمام بالمنطقة، خاصة وأن روسيا تعمل على استعادة مكانتها كقوة عظمى في الساحة الدولية.

أولاً: الأهمية الجيو–استراتيجية والسياسية لمنطقة الشرق الأوسط

تمتلك روسيا أهداف جيو–سياسية كثيرة ومتعددة، حيث يشكل العالم العربي وتركيا وإيران والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز غيرها من المناطق، نطاقاً حيوياً لمصالح الدول الغربية وخاصة روسية الاتحادية، كما لجأت روسيا إلى التقليل من حجم التهديدات المحتملة على حدودها الجنوبية، وهو ما دفعها إلى ربط علاقات استراتيجية مع المنطقة العربية والاسلامية، والذي يسمح لها بلعب دور قيادي على الساحة الدولية، وهو ما يساعدها في حل مشاكلها الوطنية والإقليمية من خلال تحقيق المزيد من الاستقرار[1]، وأكثر ما يشغل الإدارة الروسية في سوريا حالياً هو الوصول إلى مياهها الدافئة، بتدعيم وجودها في الشريط الساحلي الذي تتطلع للسيطرة عليه، ومن أهم أهداف الإستراتيجية الروسية في المنطقة هو العمل على انهاك وزعزعة القوة الأمريكية استراتيجياً واقتصادياً عن طريق مزاحمتها في المنطقة، أي استنزاف قدراتها الإستراتيجية في المنطقة، بواسطة استدراج واشنطن واقحامها في العديد من المشاكل الدولية إضافة إلى منطقة الشرق الأوسط، لأنها ترى أنه عندما يحين وقت إعادة تصفية الحسابات المتعلقة بموازين القوى العالمية على الرغم من معرفة الإدارة الروسية بأنها لا تستطيع

معادلة القوة الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها تصر على ضرورة إعادة تشكيل ميزان القوة العالمي[2].

وبالتزامن مع استعادة روسيا نفوذها في منطقة الشرق الأوسط عبر الانخراط الكبير في العديد من الصراعات والأزمات التي تشهدها المنطقة، وسياسات استعادة دورها ومكانتها في النظام الدولي من خلال تعزيز تحالفاتها مع القوى الصاعدة خاصة الصين، وحماية العمق الاستراتيجي من الاختراق الغربي؛ لذلك تشدد تركيزها على تحقيق الاستقرار والتماسك الداخلي لروسيا الاتحادية، من خلال تحسين أداء الاقتصاد، والتصدي للتهديدات الأمنية الجديدة، خاصة التطرف والإرهاب.

بالإضافة إلى ذلك تسعى روسيا إلى استغلال حالات الفشل العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط مثل فشلها في خوض خرب العراق 2003، بزيادة مكاسبها ونفوذها في المنطقة حسب ما كانت تخطط له سابقاً، وذلك دعمها لحلفائها كإيران وسوريا من جهة، وتعزيز تقارب موسكو مع دول المنطقة من جهة أخرى، والتقليل من التواجد الأمريكي الإقتصادي والتجاري في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى[3].

ثانياً: الأهمية الجيو– اقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط

إن الهدف الرئيسي من التواجد الروسي في منطقة الشرق الأوسط هو العمل على إنهاك ومزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ومنع الاتحاد الأوروبي من الوصول إلى أنابيب الطقة في المنطقة، لأن ذلك سيخلق لها منافسة شرسة في سوق الطاقة الأوروبية وحتى الأمريكية، مما يقلل من إيرادات وأسعار روسيا من تلك الثروة، خاصة وأن أغلب المبيعات الروسية من الغاز والنفط، والتي بلغت حوالي 68٪ سنة 2013، وبالتالي فهدف روسيا من التواجد في منطقة الشرق الأوسط متعلق بعدم مزاحمة مبيعاتها من النفط والغاز الطبيعي في أوروبا، لأنها عضو مصدر ومنافس للدول الغربية الصناعية والغنية بالموارد الطبيعية وليست مستورد عكس الولايات المتحدة ، ولذلك يستحيل أ، تبني أو تكون لها علاقات صداقة في المنطقة[4].

وبالتزامن مع التقارب السياسي والعسكري بين روسيا وبعض القوى الإقليمية، والذي يأتي في إطار تصاعد الدور الروسي في المنطقة، لا سيما بعد التدخل العسكري في الأزمة السورية بداية من سبتمبر ٢٠١٥، عززت الشركات الروسية في الآونة الأخيرة من حضورها بأسواق الشرق الأوسط، حيث أثبتت حضورًا جديًّا في قطاعات عدة، مثل الطاقة النووية، بجانب النفط والتعدين وغيرها، وهو الذي يحقق مكاسب اقتصادية وتجارية للشركات الروسية في وقت يعاني فيه الاقتصاد الروسي من صعوبات حادة نتيجة تراجع أسعار النفط، بجانب العقوبات الغربية المفروضة عليها بسبب سياستها التي تهدد الأمن الأوروبي وحلف شمال الأطلنطي (حلف الناتو)،

وعليه، فهدف روسيا من تعزيز وتكثيف علاقتها بسوريا التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية، هو أن هذه الأخير تعتبر كمستهلك جيد للسلاح الروسي، وكذلك بالنسبة إلى إيران والعراق والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليهما والتي جعلتهما أكثر قربا من روسيا، وهو ما يظهر من خلال والدور الروسي الواضح في تطوير البرنامج النووي إيران، وعملها على تنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية بينها وبين الدول العربية، كالحصول على المعاملة التفضيلية وجذب مختلف الاستثمارات العربية إليها، وهو ما يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد الروسي الذي يعاني في بعض الأحيان من العديد من الأزمات من جراء المنافسة الخارجية الشرسة[5].

المحور الثاني: محددات السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الاوسط

تلعب المحددات الداخلية والخارجية دور كبير في توجيه السياسة الخارجية الروسية، نظراً لتأثيرها البالغ على صانع القرار الخارجي، بما يتوافق مع أهدافهم ومصالحهم، ولهذا جاء هذا المحور للوقوف عند أهم المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة في صناعة وتوجيه الإستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

أولاً: المحددات الداخلية المؤثرة في الإستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط

إن صياغة الإستراتيجية الروسية الجديدة في الوقت الراهن تجاه منطقة الشرق الأوسط وعملية تنفيذها مرتبطة ومتعلقة بشكل كبير بمجموعة من العناصر، التي تتحكم بشكل كبير في تحديد التوجهات المستقبلية لروسيا تجاه المنطقة، حيث تلعب المحددات الداخلية دوراً هاماً في صياغة التوجهات الإستراتيجية الروسية من بينها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، والتي سيتم تناولها فيما يلي:

01- المؤسسات السياسية الرسمية: وتتكون من الفواعل الرسمية التالية:

أ- السلطة التشريعية: يعتبر البرلمان أعلى سلطة تمثيلية وتشريعية في الدولة الروسية، ويتكون البرلمان من:

- **مجلس الفدرالية:** والذي يضم في عضويته 178 شخصاً يمثّلون جميع الوحدات الإدارية الأساسية بواسطة ممثلين (02) عن كل وحدة الأولى تمثلها السلطة التشريعية، والثانية تمثلها السلطة التنفيذية، ويتولى المجلس الأعلى مجلس الفيدرالية الأمور المتعلقة بها، كاستخدام القوات المسلحة خارج روسيا، والموافقة على إعلان الرئيس للأحكام العرفية وغيرها، وله الحق في القبول أو الرفض للمشاريع المقدمة من المجلس الأدنى الدوما...
- **المجلس الأدنى الدوما:** يتكون من 450 نائباً، يُنتخب جميع الأعضاء بنظام القوائم الانتخابية الحزبية بالاقتراع المباشِر لمدة اربع سنوات ونظام التمثيل النسبي المختلط، ويشترط حصول الحزب على 7% على الأقل حتى يتمكن من المشاركة في المجلس، مهمة المجلس هي تولي قضايا الموافقة على التعيينات التي يقوم بها رئيس الدولة كمنصب رئيس الوزراء لرئاسة الوزراء، ورئاسة البنك المركزي، صناعة القوانين.

وعليه يمكن القول بأن للسلطة التشريعية دور كبير في المصادقة على المشاريع القانونية والمصادقة على قضايا السياسة الخارجية التي يتبناها رئيس الدولة.

ب– السلطة التنفيذية: تلعب هذه السلطة دور رئيسي في عملية صياغة الإستراتيجية الروسية وتوجيهها، وهي تتكون من العناصر التالية:

- **رئيس الدولة:** ينتخب لمدة أربع سنوات بواسطة الاقتراع العام السري والمباشر، ويشرط أن لا يقل سنه عن 35 سنة، ويعتبر الرئيس الروسي مركز الثقل في النظام السياسي ومحور عملية صنع القرار من خلال تحديد أهدافها العامة التي تخدم الأمن القومي الروسي، من مهامه تمثيل الدولة في الداخل والخارج، تشكيل مجلس الأمن القومي ورئاسته، قيادة القوات المسلحة، اقتراح تعديل الدستور والقوانين، القيام بإعلان الأحكام العرفية في حالة تعرض روسيا للاعتداءات أو التهديدات الخارجية، إعلان حالة الطوارئ، إدارة المفاوضات وتوقيع المعاهدات الدولية...، وقد اكتنف تلك الإستراتيجية التبعثر والتعددية وغياب الإجماع على الأهداف حتى أصبحت توصف بالغير عقلانية، ولكن سرعان ما تغير الوضع ببروز عوامل ومعطيات جديدة على الساحة السياسية الروسية بداية بتولي الرئيس بوتين الحكم والتي أدت إلى دخول الجانب الواقعي والعقلاني على الإستراتيجية الروسية[6].
- **الحكومة:** تتكون من رئيس الوزراء ونوابه ومجموعة من الوزراء، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس الوزراء، ويشترط في ذلك موافقة الدوما، ويتكون الجهاز الوزاري بدوره من تيارين رئيسيين هما الإصلاحيين الراديكاليين، وتيار الوسط [7]، وتتمثل أهم اختصاصات المجلس التنفيذي للحكومة في تقديم الميزانية الفيديرالية لمجلس الدوما، والعمل على تنفيذ السياسة الداخلية كالسياسات المالية والموضوعة في مختلف المجالات الثقافة والصحية وغيرها، هذا إلى جانب السياسة الخارجية للدولة، وبالتالي فالحكومة ليست سوى جهاز مساعد للرئيس، وليس لها أي سلطات في مواجهته، فدورها يقتصر في إبداء الرأي والمشورة للرئيس.
- **الجيش:** لم يكن له تأثير كبير على الاستراتيجية الروسية في السابق، ولكن مع وقوفه إلى جانب الرئيس بوتين ومساندته في ترشحه للرئاسة، وقد ظهر تأثيره بوضوح في انتخابات سنة 1993، والانتخابات التشريعية سنة 1995، فالكثير من الشخصيات الروسية يؤمنون بأن بناء جيش قوي يمكن أن يعيد روسيا إلى سابق عهدها كقوة عظمى، وبذلك حظي الرئيس بوتين بتأييد عدد من القادة العسكريين داخل روسيا منذ تعيينه رئيساً بالوكالة.
- **وزارة الخارجية:** مهمتها الأساسية هي العمل على تطوير وتنفيذ الإستراتيجية العامة للسياسة الخارجية الروسية، وتقديم المقترحات إلى للرئيس، ومن أهم الأوليات التي تتبعها في معالجة المشاكل الدولية ما يلي:

1- العمل على خلق نظام مستقر للعلاقات الدولية القائمة على إرساء مبادئ وقواعد القانون الدولي، المتمثلة في العدل والمساواة والاحترام والتعاون بين وحدات المجتمع الدولي.

2- الحفاظ على التوازن بين المصالح الروسية المتضاربة إلى جانب حماية مصالح وحدات المجتمع الدولي ككل.

3- تجنب تعظيم دور القوة في العلاقات الدولية والتركيز على تعزيز الاستقرار الإستراتيجي والإقليمي.

4- إرساء مبادئ التعاون الدولي في المجال الاقتصادي والبيئي.

5- إحياء روح التعاون الإنساني الدولي واحترام حقوق الإنسان.

6- تطوير التعاون بكل جوانبه مع الدول الأعضاء تحت لواء رابطة الدول المستقلة.

– الاستخبارات الروسية (Komitet Gosudarstvennoye Bezopastnosti): تأسست في 20ديسمبر1917 ثم وتفككت في 6 نوفمبر 1991 عند محاولة اغتيال الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف من قبل رئيس كي. جي. بي والذي تم القبض عليه في 23 أغسطس 1991 وحل محله الجنرال فأديم باكتين، أما Sluzhba Vneshney Razrdki وهو مختص بالعمليات المتعلقة بالأمن القومي، وقد خول له القيام بالمهام التالية:

1- القيام بمهمة التجسس العلمي والتكنولوجي والاستخباري.

2- إدارة الاستخبارات.

3- اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان نظام فعال للأمن الروسي.

4- القيام بالعمليات المشتركة مع الأجهزة الأمنية المختلفة.

5- العمل إلى جانب الاستخبارات الروسية في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية.

6- توفير الأمن لموظفي الحكومة وعائلاتهم.

وبالتالي يمكن القول بأن دور الفواعل الرسمية في صيغة الإستراتيجية الروسية يبقى متمحور في السلطة الرئاسية ووزارة الخارجية، وهو ما نص عليه المرسوم الرئاسي الصادر في 8 نوفمبر 2011 الذي كلف وزارة الخارجية بالتنسيق بين كل الفواعل المشاركة في صناعة القرارات الإستراتيجية بهدف خلق مسار موحد للسياسة الخارجية الروسية[8]،وتهدف كل تلك الفواعل إلى بناء مبادرات خارجية تخدم المواقف الروسية على المستوى الدولي وترقيتها بما يتلاءم والمصالح الروسية[9].

02– المؤسسات السياسية الغير رسمية: لقد لعبت المنظمات الغير حكومية التي أنشأت من قبل وزارة الشؤون الخارجية ووفق مراسيم رئاسية دوراً هاماً، فهي تعتبر أداة من أدوات التأثير الروسي على المستوى الخارجي[10]، وتتمثل المؤسسات غير الحكومية فيما يلي:

أ– النخبة السياسة الغير رسمية: وتتكون من الفواعل التالية:

– **الإصلاحيين الراديكاليين (اليمين):** يؤيد هذا الاتجاه التحول السريع إلى اقتصاد السوق، ويفضل العلاج بالصدمة كوسيلة لذلك، والتي تقتضي الخصخصة السريعة للتجارة والخدمات، وتحرير الأسعار، وفتح الاقتصاد للاستثمار المحلي والأجنبي، وينظر إلى التجربة الغربية كنموذج أعلى ويرى أن المساعدات الغربية أساسية لنجاح هذا التحول.

- **القوميون** : وهم يركزون على وحدة روسيا ويرغبون في العودة إلى ما قبل الثورة البلشفية، وهم يشكون في النية الغربية ويترددون في طلب المساعدة من الغرب، ويفضلون أن تعتمد روسيا على مواردها الذاتية في التغلب على مشاكلها الاقتصادية، كما أنهم ضد التأثير الغربي في الثقافة الروسية، ويركزون على ضرورة التمسك بالثقافة القومية الروسية واحيائها، وكذلك بالأرثوذكسية الروسية كقاعدة معنوية، كما أنهم يؤيدون على الإصلاح الاقتصادي، والاهتمام بالصناعة العسكرية التقليدية.
- **المحافظون والشيوعيون** : وهم يفضلون العودة إلى النظام المركزي في الاقتصاد ويرفضون كل الإصلاحات الخاصة بالتحول إلى اقتصاد السوق، ويرون ضرورة تنمية القدرات العسكرية الروسية.
- **اتجاه الوسط**: وممثلوه يجمعون بين الراديكاليين من جهة، والقوميين والمحافظين من جهة أخرى، ويحاولون إيجاد التوازن بينهم، وهم يؤمنون بالديمقراطية، واقتصاد السوق، والتأكيد على ضرورة الاعتماد على الموارد الروسية.
- **يمين الوسط**: وأنصاره يفضلون السير قدماً في مسيرة الخصخصة والتحول إلى اقتصاد السوق، ولكن تدريجياً وببطء ومع الحفاظ على دور أوسع للدولة في الحياة الاقتصادية.
- **يسار الوسط**: ويعارض أعضاؤه العلاج بالصدمة وإن كانوا لا يعارضون التحول إلى اقتصاد السوق على المدى الطويل، ولكنهم يؤيدون سيطرة قوية للدولة على الاقتصاد ودعم دورها في قطاع الصناعة.

وتتمثل أهمية النخبة السياسية في كونها المصدر الأساسي للتجنيد للمناصب العليا في الدولة، إلا أن ما تطرحه هذه النخبة من أراء غير ملزمة للرئيس الذي يهيمن على عملية صنع القرار، وثانيهما يرى ضرورة لعب دور نشط وفعال على الصعيد الدولي يقوم على التقارب وإقامة علاقات قوية مع الغرب، واتباع سياسة غير توسيعه تجاه دول الكومنولث، وان يتم التعامل معها على أساس من المساواة والاحت ا رم المتبادل، إلا أن الانتقادات الحادة التي وجهت إلى هذا الاتجاه بعد ذلك إلى جانب عدد من الأسباب والعوامل الأخرى أدت إلى اتخاذ مواقف أكثر تحفظاً من الغرب، وبذلك يمكن القول يبدو أن النخبة السياسية الروسية لا يعدو دورها في صنع السياسة الخارجة علي تقديم النصائح والرؤى لمؤسسة الرئاسة، ولكنها تجمع على ضرورة عودة هيبة ومكانة روسيا الاقتصادية والعسكرية وتدعيم نفوذها في منطقة الشرق الأوسط.

ب– الاحزاب: بدأ ظهور معالم التعددية الحزبية في روسيا سنة 1989، مع تعرض القيادات الحزبية الشيوعية للضغوط من أجل الحرية، حيث تم تعديل المادة رقم 06 من دستور سنة 1977، والتي نصت على أن "الحزب الشيوعي هو القوة القائدة للمجتمع السوفيتي ولكل أجهزة الدولة والمؤسسات العامة، ويمكن تقسيم الأحزاب إلى أربعة أنواع وهي:

- **الأحزاب القومية**: وأهمها الحزب الديمقراطية الليبيرالية، الحزب الجمهوري القومي، جبهة الخلاص الوطني، اتحاد كل القوميين الروس، وغيرها من الأحزاب ذات الاتجاه القومي.

- **الأحزاب ذات الاتجاه الشيوعي:** وأهمها الحزب الشيوعي لروسيا الفيديرالية، حزب العمال الاشتراكي، وحزب العمال الشيوعي الروسي، والحزب الروسي للشيوعيين، وغيرهم.
- **أحزاب الوسط** : وأهمها الاتحاد المدني، الحزب الزراعي، وحزب الشعب لروسيا الحرة، والحزب الديمقراطي، الحزب الديمقراطي الدستوري، حزب الحرية الشعبية...إلخ
- **الأحزاب ذات الاتجاه الديمقراطي:** وأهمها حزب روسيا الديمقراطية، حزب الشعب الوطني، الحزب الديمقراطي الاشتراكي، الحزب الديمقراطي الدستوري، حزب الحرية الاقتصادية، حزب حركة الإصلاح الديمقراطي، وغيرها من الأحزاب الديمقراطية.

وأهم ما يلاحظ على الأحزاب السياسية الروسية ما يلي:

- لم يكن للأحزاب السياسية دوراً هاماً ومؤثراً على السياسات الحكومية وتوجهاتها، بسبب ظروفها وتوجهاتها المختلفة، وتعارضها مع صلاحيات الرئيس.
- تعدد الأحزاب الحرة التي لا تتمكن من جمع التوقيعات التي تسمح لها بالمشاركة في الانتخابات.
- تفتقر الأحزاب السياسية إلى تمثيلها في جميع الأقاليم الروسية.

ج- جماعات المصالح: كفلها وأعطى حرية تكوينها دستور1993، وأهمها جماعات العمال، وجماعات المصالح لم تشكل قوة ضاغطة أو مؤثرة على صناع القرار في السياسية الروسية، ومعظمها تلك صغير وضعيف، وفي الغالب فإن أغلب أهدافها هي أهداف اقتصادية، وهي تعتمد على المظاهرات والإضرابات كوسائل لتنفيذ تلك الأهداف، والتي تنعكس على الإستجابة الحكومية التي تتجاوز دفع الأجور والرواتب.

ت- الرأي العام: لم يستطع الشعب الروسي بلورة رأي عام مؤثر بسبب المعاناة الطويلة التي عاشها في ظل الحكم القيصري والشيوعي، ومن ناحية أخرى لا تزال وسائل الإعلام الروسية وخاصة الصحافة مقيدة إلى حد بعيد، ومن جهة أخرى، فهي ليست بعيدة عن الصراع السياسي الروسي، والعائق الحقيقي الذي يواجه الصحافة الروسية هو فقدان الثقة فيها، حيث أدت سياسة المصارحة التي اتبعها غورباتشوف إلى توضيح الدور الذي لعبته الصحافة في تضليل الرأي العام، وهو ما أفقده الثقة بما تكتبه الصحافة الروسية[11].

وعليه، رغم تنامي الرأي العام الروسي والذي ظهر جلياً في الانتخابات الروسية التي تعبر عن رغبة الشعب الروسي وتوجهاته، إلا أن الرأي العام لهذا الأخير يعتبر غير مؤثر في الإستراتيجية الروسية، وهو يحتاج إلى وقت إضافي لكي يصبح ذات قوة فاعلة ومؤثرة إقليمياً وعالمياً.

ث- الكنيسة: تم تأسس الحكم القيصري الديني الروسي في القرن السادس عشر، وفي القرن السابع عشر أصبحت الكنيسة أداة سياسية لجذب التأييد الشعبي للقياصرة، وبعد غياب دام وبعد سبعين عاماً في ظل الحكم السوفيتي بدأت الكنيسة باستعادة دورها الروحي على المستوى السياسي والشعبي، وأصبحت مصدراً للشرعية السياسية،كما اتخذت العديد من المواقف المؤيدة للأرثوذكس في صربيا، ودعت إلى ضرورة مساندتهم في مواجهة

المسلمين في البوسنة، وعارضت قرار الأمم المتحدة الذي قضى بفرض عقوبات على الصرب، وهو ما دفع بالمنظمات الإسلامية في روسيا إلى دعوة الحكومة الروسية والمجتمع الدولي إلى العمل من أجل وقف الحرب هناك، وقد أدى هذا إلى دعوة وزير الخارجية آن ذاك أندريه كوزيريف إلى ضرورة الفصل بين الدين والدولة، وأن لا يكون الدين محدداً لسياسة روسيا الخارجية بسبب ما قد يثيره ذلك من نزاعات بين المسيحيين والمسلمين داخل روسيا.

سادسا: اليهود: له دور هام وجد مؤثر في النشاط المالي والإعلامي الروسي، حيث مازال اليهود يسيطرون على نسبة 90% من وسائل الإعلام الروسية، أما من جانب تأثيرهم على القضايا الإستراتيجية الروسية فيظهر من خلال التربص اليهودي بها في مختلف الوسائل الإعلامية سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في الدول الغربية الأخرى، أو حتى داخل روسيا في حد ذاتها، وبالنظر إلى الثقل الذي يشكله اليهود المهاجرون الروسيون إلى إسرائيل، والتي أصبحت ضمن إحدى الدول المتحدثة باللغة الروسية وبالتالي تستحق الاعتناء الحضاري.

ثانياً: المحددات الخارجية المؤثرة في الإستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط

تلعب المحددات الخارجية دور كبير في صياغة السياسة الخارجية وصنع القرار السياسي للدول، نظراً لتأثيرها البالغ على صانع القرار الخارجي، بما يتوافق مع أهدافهم ومصالحهم، ولهذا جاء هذا المحور لاستعراض أبرز المحددات الخارجية المؤثرة في صناعة وتوجيه الإستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط وهي:

01- **تراجع الأيديولوجيا في العلاقات الدولية:** كانت الاعتبارات الأيديولوجية هي الحاكم الوحيد للعلاقات الخارجية لروسيا، منذ العقود الماضية من الحرب الباردة، حيث قامت السياسة في تلك الفترة على مساندة حركات التحرر الوطني والحركات الثورية، وكذلك تأييد ومساندة الأحزاب الشيوعية، أمّا من الناحية الاقتصادية فقد شهد الوضع الجديد ي أقطابا متعددة ذات امكانيات اقتصادية كبيرة، مثل القطب الأوروبي والياباني والصيني وبعض دول شرق آسيا، وبذلك أصبحت المصالح الاقتصادية هي الحاكمة الإستراتيجي الروسي.

وفي إطار التعاون رأت روسيا أن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة في الأمور المتعلقة بالقضايا والمشاكل الدولية هو أفضل طريقة لحماية مصالحها في هذه المنطقة، وهو الأمر الذي أدى إلى المزيد من التعاون الدبلوماسي بينها والولايات المتحدة الأمريكية خلال بداية حقبة تسعينات القرن الماضي، حيث ساندت روسيا الولايات المتحدة فكرتها في الحد من التسلح وخاصة الأسلحة النووية[12]، وفي المقابل تقلصت ضغوطات الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الحليفة لها حتى لا تقترب من روسيا مع اقامة علاقات سياسية واقتصادية معها، وهدف روسيا من تلك العلاقات هو الحصول على الدعم المالي لحل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها، من خلال تشجيع تلك الدول على الاستثمار في روسيا، بينما تهدف الدول الأخرى إلى كسب الدعم السياسي الروسي، وخاصة بعد وراثتها للمقعد الدائم، للاتحاد السوفييتي داخل مجلس الأمن[13].

02- **العلاقات الروسية الأمريكية منذ سنة 2000:** لقد تراجعت العلاقات الروسية –الأمريكية مما انعكس بشكل مباشر على التوجه الروسي في منطقة الشرق الأوسط وخاصة تجاه القضية الفلسطينية، وهدف الدولتين

من تلك العلاقات هو المحافظة على مصالح كل منهما وهي ضمان الحصول على مناطق النفوذ في المجتمع الدولي ككل، وخاصة منطقة الشرق الأوسط بأهميتها الإستراتيجية وتوتراتها وأزماتها هناك وخاصة القضية الفلسطينية والأزمة الروسية، كما تعتبر تلك المنطقة من أهم المناطق عرضة للتدخلات الخارجية، والذي انعكس على السلوك الروسي الذي أصبح معارضاً للمواقف الأمريكية ومؤيداً ولو نسبياً للقضايا العربية.

يتضح مما سبق أن السياسة الروسية قد خضعت لمجموعة من المحددات الداخلية والخارجية، وهي ناتجة عن المصالح الإستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط، ويعتبر التوجه الجديد للسياسة الخارجية الروسية والمتمثل في عودتها ثانية إلى الساحة الدولية من شأنه أن يصب في صالح القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية والأزمة السورية، في حالة ما استطاع صناع القرار في الوطن العربي استثمارها على النحو الصحيح.

المحور الثالث: أهداف ووسائل السياسة الخارجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط

لقد حظيت منطقة الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة بأهمية استراتيجية كبيرة ضمن أولويات السياسة الروسية، والتي خلقت أولويات للحصول على التسهيلات العسكرية في المنطقة وتشكيل التحالفات في الإطار التنافسي بين القوتين العظميين[14]، حيث كانت العلاقات السوفياتية مع الشرق الأوسط مبنية على نقل الأسلحة والتكنولوجيا[15]، وكانت القيادات السوفياتية السابقة تقارب العلاقات السياسية والثقافية مع دول المنطقة بأبعاد إيديولوجية واضحة[16]، ولكن مع سقوط الاتحاد السوفياتي، تراجعت تلك الأهمية حيث حلت الأهداف الاقتصادية محل الأهداف الإيديولوجية، وفيما يلي عرض عام لأهداف ووسائل الساسة الروسية في الشرق الأوسط:

أولاً: أهداف الإستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط

تهدف السياسة الخارجية إلى تحقيق العديد من المصالح في منطقة الشرق الأوسط، في سبيل القضاء على المشاكل الداخلية واسترجاع مكانتها العالمية التي فقدتها بتفكك الاتحاد السوفييتي، أي العودة بالعالم إلى التعددية القطبية، وكذلك انهاك القوة الأمريكية من خلال مزاحمتها في المنطقة، ويمكن إجمال تلك الأهداف فيما يلي:

01- الأهداف الجيو-سياسية والأمنية

تمثل منطقة الشرق الأوسط بما تتمتع به من ثروات طبيعية هائلة ومكانة جيو -إستراتيجية والتي جعلتها محط أنظار للدول الكبرى، وخاصة، وروسيا الاتحادية والتي تتمتع بثقل دولي وقدرات عسكرية هائل، حيث سعت إلى التواجد والتغلغل في منطقة الشرق الأوسط منذ العهد السوفيتي، وكوريث له تسعى إلى لتحقيق أهدافها الإستراتيجية الإقليمية والعالمية مع تأمين مصالحها، كما تمتلك روسيا أهداف جيو-سياسية كثيرة ومتعددة، حيث يشكل العالم العربي وتركيا وإيران وأفغانستان والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز، نطاقاً

حيوياً للمصالح الروسية، ومن الجانب الإستراتيجي العسكري تحتاج روسيا إلى التقليل من حجم التهديدات الأمني التي قد تهدد حدودها الجنوبية، لذلك لجأت إلى إقامة شراكات مع العالم العربي والإسلامي والتي تسمح بلعب دور أكبر على الساحة الدولية، والذي يساعدها في حل المشكلة الشيشانية، وبذلك تقضي على المشاكل الداخلية، كما تهدف روسا من خلال توجهها إلى منطقة الشرق الأوسط لإنهاك القوة الأمريكية هناك من خلال مزاحمتها في المنطقة، وكذا العودة بالعالم إلى التعددية القطبية وتكون هي أحد أقطابه الكبرى، لذلك تقوم السياسة الخارجية الروسية في المنطقة على العديد من الخصائص منها:

- تعمل روسيا على جذب الاستثمارات خاصة في مجال الطاقة مع العربية وخاصة الخليجية[17]، مع تكثيف وتنشيط العلاقات التجارية، من خلال توسيع فرص الشركات الروسية في المنطقة[18]، ومنها تجارة الأسلحة، باعتبار المنطقة العربية سوقاً تجارياً مهماً[19].
- تحاول روسيا الحفاظ على هيمنتها وسيطرتها على دول آسيا الوسطى من خلال العمل على تطوير علاقاتها مع إيران واستخدامها لمواجهة ضغوطات الولايات المتحدة الأمريكية.
- تسعى روسيا إلى تحقيق نوع من الاستقرار للحدود الجنوبية للتخلص من التهديدات المحتملة، كمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى التي تعرف صراعات الهوية والانفصال خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفييتي[20].
- إن الهدف من دخول روسيا ثانية إلى المنطقة بناء سياسة وقائية لمنع صعود التيارات الإسلامية، مع خلق نظام إقليمي مستقر قرب حدودها، للقضاء على التحديات الخارجية.
- تسعى روسي إلى بناء كتلة من الدول تقف في وجه القطبية الأحادية، والعودة بالمجتمع الدولي إلى التعددية القطبية، وهوما يفسر اقامة تطوير علاقاتها مع إيران والعراق وسوريا.
- محاولة روسيا تطوير علاقاتها مع دول الشرق الأوسط خاصة بعد ثورات الربيع العربي، من تهديد مصالحها بوصول شعلة تلك الأحداث إلى المحيط الحيوي لروسيا، والذي شهد سابقاً ما عرف بالثورات الملونة[21].
- زيادة مداخيل الصادرات النفطية بما يؤمن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الروسي، والدول النفطية في المنطقة مع السيطرة على أسعار النفط[22].
- إيجاد وخلق آليات جديدة للأمن البيئي[23].

02- الأهداف الاقتصادية

ازدادت أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للاتحاد السوفياتي سابقاً، وخاصة بعد أن واجه العديد من التحديات الاقتصادية المتنوعة في المجال النفطي، وبذلك تفاعلت الحاجة إلى الموارد النفطية إلى جانب الحاجة إلى بناء العلاقات الاقتصادية والتجارية، والتي تهدف إلى الحصول على الموارد الأولية، وإقامة العلاقات التجارية، لتوفير

العملة الصعبة[24]، أما روسيا الاتحادية الحالية فتسعى إلى إقامة شراكات اقتصادية وتقنية مع دول الشرق الأوسط، وهي مرتبطة بثلاث قطاعات رئيسية حسب الترتيب في سلم أولويات الاستراتيجية الروسية، والمتمثلة في الموارد الطاقوية، أي العمل على الحفاظ على إستقرار السوق النفطية[25] مع ضمان الحد الأدنى للأسعار[26]، ثم التعاون الاقتصادي والتقني في المجالات الصناعية والتنموية، وأخيراً التعاون في المجال العسكري، وخاصة تجارة السلاح، حيث تعتبر البلاد العربية سوقاً مهمة لمثل هذه التجارة[27]، والتي وصل حجم صفقاتها التي أبرمت سنة 2011، إلى حوالي مليار دولار، أي بزيادة 9.5 مليار دولار عن السنة التي سبقتها[28].

كما تهدف روسيا إلى تكثيف الاستثمارات وخاصة المتعلقة بالجانب المالي من أجل جذب الأموال العربية للاستثمار في الصناعات التكنولوجية والحربية، إلا أن تلك الاستثمارات العربية تواجه العديد من الصعوبات سواء في رأس المال الروسي أو داخل الدول العربية في حد ذاتها، لذلك لابد من إعادة النظر في تبادل الاستثمارات، من خلال تأمين الشروط المناسبة لها لكلا الطرفين[29]، ولذلك عادت روسيا إلى الوطن العربي بمنظور جديد، له ارتباط وثيق برغبتها في تحقيق أهدافها الإستراتيجية، المتمثلة في استعادة دورها ومكانتها العالمية من خلال رفع مستوياتها الاقتصادية وتحقيق اكتفائها الذاتي خلال بالاعتماد على قطاع الطاقة، والاستثمارات في تجارة الأسلحة.

وعليه، يمكن تحديد ثلاث مصالح أساسية تحدد سبب التوجه الروسي نحو منطقة الشرق الأوسط، والوطن العربي عموماً، وهي كالتالي:

- **العمل على إنهاك القوة الأمريكية استراتيجياً من خلال مزاحمتها في منطقة الشرق الأوسط**: وذلك باستدراج واشنطن إلى الدخول في المشاكل والصراعات الدولية، واستغلال حالات الفشل العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط كالعراق وأفغانستان، بهدف التقليل من التواجد الأمريكي في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، وهو ما يمكن أن يدفع بالولايات المتحدة إلى الاعتراف بروسيا كقوة عالمية لا يمكن تجاوزها في تحديد نمط العلاقات الدولية[30].
- **المصالح الاقتصادية الروسية في منطقة الشرق الأوسط**: تختلف حالياً طبيعة التعاملات الروسية مع دول الشرق الأوسط عن سابقاتها التي اعتمدت على الجانب الأيديولوجي، حيث أصبح يغلب عليها المنطق المصلحي الاقتصادي.
- **المصالح الأمني والعسكرية**: تنطلق الإستراتيجية الروسية من الأهمية الجغرافية والإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط؛ باعتبارها منطقة ذات أولوية كبيرة في الساحة الدولية، إذ لا يمكن لأي وحدة سياسية بأن تتشكل خارج إطار حدود تلك المنطقة، أي تعتبر مركزاً هاماً لأي دور سياسي سواء كان أمريكياً أو روسياً أو أوروبياً.

ثانياً: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط

استخدمت روسيا مجموعة من طرق لتوطيد علاقاتها مع دول الشرق الأوسط لتحقيق مجموعة أهدافها الإستراتيجية في المنطقة من بينها الدبلوماسية، والاقتصادية والعسكرية، والتي يمكن ذكرها كما يلي:

01- الاعتماد على الأدوات الدبلوماسية: وظفت روسيا الوسيلة الدبلوماسية في إدارة علاقاتها مع دول الشرق الأوسط وذلك في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها المنطقة، حيث توالت الزيارات سواء من الجانب الروسي أو من طرف مسؤولي دول لمنطقة، كما تعتبر الدبلوماسية أداة من الأدوات المستعملة من طرف الدولة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، وهي تلعب دور هام في التخفيف من حدة النزاعات العسكرية المسلحة، وهي تكتسب أهمية سياسية كبيرة خاصة عندما يتم استخدامها بدقة في مواقف السياسة الخارجية[31]، وقد ظهرت الدبلوماسية الروسية في العديد من قضايا المنطقة العربية، كالملف النووي الإيراني، وكثرة التصريحات الصادرة عن الدبلوماسية الروسية حول الأزمة، ونفس الشيء بالنسبة للأزمة السورية، فقد رفضت روسيا أي تدخل خارجي بأي شكل من الأشكال، واستخدمت حق الفيتو داخل مجلس الأمن ثلاث مرات للحيلولة دون ذلك.

02- **الاعتماد على الأدوات الاقتصادية:** وتعتبر هذه الوسائل من أبرز وسائل تحقيق أهداف السياسة الخارجية، من خلال القيام بالاستثمارات وتقديم المساعدات الاقتصادية، وتعتبر هذه الأداة من بين أكثر الوسائل تأثيراً على المستوى معيشي للأفراد في الدول المستقبلة لتلك المساعدات والاستثمارات بصورة إيجابية، وهو ما يؤدي إلى ظهور رأي عام إيجابي، الذي بدوره يضغط باتجاه تغيير مواقف وتصورات صناع القرار تجاه الدولة المستخدمة لهذه الوسيلة[32]، وفي المقابل تسعى روسيا من خلال استخدام تلك الوسائل إلى تحقيق مكاسب سياسية وعسكرية تنافس الوجود الأمريكي في المنطقة العربية، مع إقامة شراكة استراتيجية اقتصادية، تعود عليها بفوائد اقتصادية وتنموية لروسيا ولدول المنطقة ككل[33]، إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي مسيرة تلك العلاقات كالوجود الأمريكي في الخليج العربي، وذلك ما يجعلها تبذل جهداً كبيراً لتطوير آلياتها ووسائلها الدبلوماسية لتفعيل تلك الشراكة بالشكل الذي يتوافق مع مصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

03- الاعتماد على الوسائل العسكرية: تستخدم روسيا الوسيلة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية عندما يتعلق الأمر بالمواقف الدولية المتصلة بمتطلبات الأمن القومي، ويتم استخدامها في حالة فشل تحقيق الوسائل الديبلوماسية والاقتصادية، فهي الخيار الأخير في سلم الخيارات التي يمكن للدولة استخدامها، لما يمكن أن تسببه من نتائج وعواقب وخيمة خاصة في ظل انتشار أسلحة الدمار الشامل، كما يمكن استخدام هذه الوسيلة كتقديم المساعدات العسكرية وبيع الأسلحة[34]، بواسطة عقد التحالفات العسكرية المختلفة، أو تقديم المساعدات العسكرية، وكانت أداة بيع الأسلحة من بين أكثر الأدوات التي اعتمدتها روسيا لتنشيط علاقاتها

مع دول المنطقة العربية، مثل صفقة إمداد سوريا ب 36 وحدة من نظام بانتسير–س 1، وهو أحد أحدث الأنظمة الدفاعية في روسيا، وعليه، يمكن القول أن السلاح الروسي يمكنه أن يقدم صورة واضحة للعلاقات السياسية والاقتصادية الروسية أكثر من غيرها[35].

لذلك وظفت روسيا مجموعة من الأدوات والآليات لتحقيق أهداف سياستها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط، والمرتبطة أساساً بالمصالح الأمنية والاقتصادية، وذلك من خلال مجموعة من المواقف والأفعال التي ترجمتها على شكل اتفاقيات وعقود استثمارية في مختلف المجالات الاقتصادية والعسكرية في المنطقة.

المحور الرابع: موقف السياسة الروسية من بعض القضايا

جاء هذا المحور لاستعراض مختلف المواقف للسياسة الخارجية الروسية تجاه بعض قضايا منطقة الشرق الأوسط والمتميزة بالتذبذب والثبات في بعض الأحيان، وهنا يتم التركيز على الدول التي لها أبعاد إستراتيجية كبيرة في السياسة الخارجية الروسية، مع التركيز على أهم القضايا ومواقف السياسة الروسية منها وهي كالتالي:

01– القضية العراقية: لقد عارضت روسيا الحرب على العراق ونددتها بشدة، إلا أنها وافقت على ذلك في الأخير، وذلك لتقاطع مصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية أكثر منها مع العراق، حيث حصلت روسيا على ضمانات من الولايات المتحدة برعاية مصالحها هناك، وذلك رغم التأثير الكبير لتغير النظام السياسي في العراق على المصالح الروسية، وقد هددت باستخدام حق الفيتو في مجلس الأمن إذا لجأت أمريكا إلى الأمم المتحدة لشن الحرب على العراق، ويرجع سبب ذلك الوقوف إلى خوف روسيا من استخدام المعارضة من قبل الحزب الشيوعي خاصة مع اقتراب انتخابات مجلس الدوما، إضافة إلى ذلك معارضة أغلب دول العالم الإسلامي الحرب، والتي تتيح لروسيا الحصول على أصدقاء جدد كحلفاء ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك معارضة كل من فرنسا وألمانيا للحرب والتي قد تنتج المزيد من فرصة للتقارب الروسي الفرنسي، والذي يمكن أن يشكل في حد ذاته توجهاً ضد القطبية الأحادية الأمريكية وبالتالي تحقيق الهدف الروسي وهو العودة بالمجتمع الدولي إلى التعددية القطبية.

02– الشأن الإيراني: لقد ساندت وتفهمت روسيا الموقف الإيراني، والذي شكل تحدياً كبيراً للولايات المتحدة الأمريكية، فقد نددت بشدة فرض العقوبات على الشركات الروسية المتعاونة مع إيران، ورغم موافقة روسيا على قرارات مجلس الأمن الدولي في الصادر سنة 2010، بفرض عقوبات دولية على إيران لوقف تخصيب اليورانيوم، فإن ذلك لا يعد تراجع روسيا عن موقفها في دعم إيران، فموقفها بقي ثابتاً وذلك راجع إلى الاعتبارات التالية:

- رفض امتلاك إيران أسلحة نووية، أو تأييد حق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية بشرط استخدامها في الأمور السلمية فقط، أي عدم استخدامه عسكرياً.
- تهدف روسيا من خلال التقارب مع إيران إلى القضاء على سياسة العزلة التي حاولت الإدارة الأمريكية فرضها عليها بواسطة إيران.
- البحث عن حلفاء جدد لتكوين قوة كبيرة قدرة على الوقوف ومواجهة الهيمنة الأمريكية.

03- قضية الثورات العربية: في البداية لم تؤيد روسيا أي حراك عربي، على خلاف مواقفها الداعمة لحركات التحرر خلال حقبة الاتحاد السوفياتي[36]، ولكن سرعان ما تراجعت عن موقفها وخاصة بعد أن اهتمام كل دول العالم بما عرف بالثورات العربية، وخاصة تجاه الحراك المصري[37]، ولكن كان ذلك متأخراً حيث تغير موقفها بعد سقوط الأنظمة القائمة، مثل ما حدث في تونس ومصر، كما اتسمت موقفها بالحياد أما تجاه اليمن والبحرين، على عكس موقفها تجاه الأزمة السورية والليبية حيث أيدت بوضوح تلك الأنظمة القائمة، وفي المقابل حرصت على إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع الأطراف المعارضة حفاظاً على التوازن في موقفها وعلاقاتها مع تلك الدول[38]، بغض النظر عن السلطة التي ستحكمها بعد سقوط النظام.

وترجع دوافع وأهداف الموقف الروسي من الثورات العربية إلى العوامل التالية:

- الخوف من انتقال تلك الثورات إلى أراضيها، بسبب التشابه الكبير بين أنظمة الحكم الروسية والعربية من حيث الشمولية وطريقة انتقال السلطة.
- وجود العديد من التحديات داخل المجتمعات الروسية، واعتمادها على التباين العرقي والديني والتباعد الجغرافي وهو ما يهدد بالانفصال والتفكك.
- تخوف روسيا من ظهور قوى إسلامية متطرفة، تؤدي بدورها إلى ظهور تيارات إرهابية تهدد مصالحها في مناطق القوقاز وآسيا الوسطى.
- ترى روسيا أن الوقت الذي ظهرت فيه تلك الثورات يعبر عن انهيار النظام العالمي، لذلك لجأت إلى الحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والدول العربية.

وعليه، فإن السياسة الروسية تجاه دول الشرق الأوسط، تعتبر مؤشراً لبدء حقبة جديدة في الدبلوماسية الروسية لكي تستعيد من خلالها مكانتها كفاعل أساسي في شؤون المنطقة وقضاياها، ولكن على أسس تتفق مع التوجهات العامة للسياسة الروسية ومع توازنات القوى في المنطقة وخريطة التحالفات والمصالح بها[39].

المحور الخامس: السيناريوهات المستقبلية للسياسة الخارجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط

لقد أدت التحركات الروسية في الفترة الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط إلى العديد من الاستفسارات حول التوجهات المستقبلية لسياستها الخارجية، وهو ما يطرح جملة من السيناريوهات حول آفاق العلاقات الروسية– العربية في ظل هذه التغيرات والتحولات الدولية والإقليمية الراهنة التي يشهدها العالم العربي، وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المحور، إذ يمكن التمييز بين ثلاث سيناريوهات مستقبلية لها، وهي كالتالي:

أولا: سيناريو البقاء على الوضع القائم

يهدف هذا السيناريو إلى البقاء على الوضع القائم للسياسة الخارجية الروسية، وهو يدمج بين احتمال تكثيف العلاقات مع دول المنطقة وسعي روسيا إلى إيجاد المزيد من مناطق النفوذ هناك، كما سعت إلى لعب دور هام في المنطقة، ولكن سرعان ما أخفقت في تحقيق ذلك، بسبب تهميش الدور الروسي اتجاه الثورات العربية والمفاوضات العربية– الإسرائيلية، وهي تسعى حالياً لتعزيز واسترجاع دورها الدولي من خلال ترحيبها بمؤتمر السلام في المنطقة، وهي تسعي إلى بناء وخلق أدوار مهمة في مناطق مختلفة من العالم بما يتوافق ومصالحها العالمية، والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق أهدافها الخاصة دون التركيز على منطقة الشرق الأوسط[40]، وبذلك يمكن أن تبقى الإستراتيجية الروسية مرتبطة بتحقيق وتنفيذ عناصرها من أجل تحقيق طموحاتها بجعل العالم متعدد الأقطاب.

بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تبرز قوى عالمية جديد على الساحة الدولية كالصين والهند اليابان وإيران وغيرها، والتي يمكن لها أن تؤثر على نمط وطبيعة العلاقات الدولية، حيث بدأت هذه القوى بالظهور بشكل واسعة في العديد من المجالات الاقتصادية، والتكنولوجية، مما يدخل روسيا ضمن دائرة المنافسة للحصول على مكانة ضمن تلك المجموعة الصاعدة.

وبالتالي، ستظل الرؤية المستقبلية للسياسة الخارجية الروسية بالنسبة لعلاقاتها مع دول الشرق الأوسط، غير واضحة المعالم، كما ستبقى فرص تواجد النفوذ الروسي في المنطقة مرهون بالأوضاع الداخلية في المنطقة، وبالاستراتيجية الأمريكية تجاه دول المنطقة، والتي يحتمل أن تخلق مواقف قد تكون معادية للمصالح الروسية.

ثانياً: سيناريو التراجع والانعزال عن لعب أدوار في المنطقة

بالرغم من تحقق العديد من الطموحات والانجازات الروسية في منطقة الشرق الأوسط، إلا أنها قد عرفت أيضا العديد من الإخفاقات، بسبب مجموعة من التحديات التي ترجح حدوث واستمرار معالم هذا السيناريو في المنطقة أو الأخذ بسياسة الانعزال عنها، فمثلاً فيما يخص الملف النووي الإيراني، يلاحظ أن هناك تناقض واضح في الموقف الدور الروسي اتجاهه، فرغم أن روسيا تقوم بدور كبير من خلال رفضها لفرض العقوبات الأممية على إيران، إلا أنها تتراجع بعد ذلك وتقبل بفرضها بعد تعديلها أو تخفيفها، حيث جاء الرد الروسي من طرف سيرغي

بريخو ديكو مستشار بوزارة الخارجية الروسية، على أن جميع المصالح الروسية تُؤخذ بعين الاعتبار بغض النظر عن الانجازات الأمريكية أو الإيرانية[41].

وبالتالي، يمكن اعتبار هذا الاحتمال غير منتظر على المدى القريب لعدم اهتمام روسيا بالتدخل في القضايا التي تقع خارج إقليمها الجغرافي كأوروبا وأمريكا الجنوبية وأفريقيا، على عكس علاقاتها الثنائية ما لم تهدد مصالحها، كما أن الحديث عن الدور الروسي على الصعيد الدولي يتطلب ربطه بالدور الأمريكي، وأخيراً وجود العديد من التحديات الداخلية في روسيا والتي قد تعيق تحقيق مصالحها الخارجية.

ثالثاً: سيناريو استمرا وتكثيف العلاقات مع دول المنطقة

لقد حققت روسيا العديد من الانجازات والتي أعطت دفعاً قوياً لاستراتيجياتها الخارجية، فبعد أن شهدت تدهور كبير في جميع المجالات، والذي صاحبه انهار مؤسسات الدولة وظهور حالات عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتراجع مكانتها الدولية والإقليمية، إلى حد أفقدها نفوذها في العديد من المناطق المتعلقة بأمنها القومي، ولكن سرعان ما تداركت روسيا الوضع وحاولت النهوض بقدراتها، وبذلك حقق قطاعها الإقتصادي فائضاً كبيراً في معدلات النمو، والميزان التجاري، والذي ساعدها على تحسين أوضاعها الداخلية وتحقيق الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي، وبالتالي زيادة تفعيل سياستها الخارجية، ومن هنا ظهرت السياسة الخارجية الروسية في العديد من المواقف اتجاه العديد من القضايا الدولية والإقليمية[42].

وبالتالي، فمصالح الطرفين أصبحت أكثر تشابكاً بين دول المنطقة وروسيا، وهو الأمر الذي أدى بهذه الدول إلى الاتجاه نحو روسيا، وذلك براجع إلى مجموعة من الاعتبارات، أهمها:

- تخوفت روسيا من صعود تيار الإسلام السياسي ووصوله إلى السلطة في بعض دول المنطقة.
- أدت التغيرات التى أعقبت الثورات العربية، إلى تقييم سلبى من جانب القيادة السياسية الروسية وهو ما أكدت المخاوف السابقة لها.
- أدى تراجع القوة لأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ببعض القوى الإقليمية والدولية إلى تعويض تلك المكانة هناك، كما انتهت روسيا من معالجة مشاكلها الداخلية، والبدء في إعادة بناء علاقاتها الإستراتيجية مع العالم الخارجي، بهدف استرجاع مكانتها المفقودة على مسرح السياسة الدولية، ووجدت في الشرق الأوسط الأرض الخصبة لتطبيق ذلك، وهذا للأسباب التالية:

- الأزمة السورية التي تهدد المصالح الروسية الحيوية هناك، والحضور الروسي في البحر الأبيض المتوسط، لذلك تدخلت لحسم ذلك الصراع، حتى تحقق تفوقاً على الوحدات التي ستحاول عرقلة الاستقرار الروسي مستقبلا.
- تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي الأهم في الشرق الأوسط، لما تتربع عليه من قوة اقتصادية وتجارية.

وعليه، يبقى هذا السيناريو هو الأكثر ترشيحاً من بين السيناريوهات السابقة وذلك بسبب استغلال السياسة الخارجية الروسية للأخطاء الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وتحويلها لصالحها، وبذلك يبقى مستقبل السياسة الروسية في المنطقة مرهوناً بالارتباط المصلحي والاستراتيجي، وبناء على ذلك يمكن تطوير تلك العلاقات من خلال تفعيل التعاون في المجالات التالية[43]:

- تفعيل التعاون التجاري والمالي بين الطرفين، مع ضرورة توجيه الاستثمار العربي نحو روسيا.
- تأسيس قاعدة مشتركة عبر التمثيل البرلماني لوضع التشريعات الملائمة والأسس القانونية التي تخدم تطوير العلاقات بين الطرفين.
- تعزيز الدبلوماسية الشعبية وذلك لتجنب البيروقراطيات الرسمية التي قد تعرقل الرغبة في التواصل بين الطرفين.
- تنشيط دور الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية والبرلمانات من أجل مد الجسور بين الطرفين.
- الاستفادة من التجربة الروسية الناجحة في التعايش المشترك بين القوميات والإثنيات التي تضمها روسيا على مساحة جغرافية واسعة.

وبتالي يمكن القول أن هناك ثلاث سيناريوهات مستقبلية للسياسة الروسية وهي السيناريو الأول والذي يرجح زيادة التدخل الروسي في الشرق الأوسط، واستمرار الانسحاب الأمريكي ولكن ليس بصورة كاملة نظراً لمصالح حلفاءها في المنطقة، أما السيناريو الثاني يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستتدارك للخطر الروسي وتدخلها المتزايد في الشرق الأوسط، أما السيناريو الثالث والأخير فهو الأقرب إلى الواقع، والذي يرجح صعود أكثر من دولة للمشاركة كقوى عظمى إلى هيكل النظام الدولي مثل الولايات المتحدة الاتحاد الأوروبي، روسيا، الصين، أي العودة بالنظام الدولي إلى التعددية القطبية.

الخاتمة:

تحتل منطقة الشرق الأوسط بأهمية كبيرة ضمن قائمة الدول الكبرى، ليس فقط لملأ الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة خلال السنوات الماضية فقط، وإنما لما لها من أهمية جيو-استراتيجية واقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي، وعلى رأسها النفط والغاز ومختلف الموارد الطاقوية، وجغرافية موقعه المتميز عالمياً، لما له من ممرات مائية، ولذلك شكلت هذه المنطقة نقطة استقطاب استراتيجية هامة على المدى البعيد، وبذلك استغلت روسيا منطقة الشرق الأوسط بما فيها من صراعات وتطورات داخلية وإقليمية، من جراء ثورات الربيع العربي، بالإضافة إلى انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من المنطقة، بسبب المشكلات الاقتصادية الداخلية التي جعلتها تتجه إلى دول شرق آسيا، وبذلك بدأت روسيا بالتقرب من دول منطقة الشرق الأوسط عن طريق العقود

الاقتصادية، بالإضافة إلى التدخل العسكري في سوريا بداية من سبتمبر 2015، والتي استطاعت من خلاله فرض وجودها الفعال كما عملت والذي يمكن أن يُحدث تغيرات جذرية على مستوى هيكل النظام الدولي.

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى استخلاص النتائج التالية:

- لقد تعددت الأسباب والعوامل التي لعبت دور هام وفعال في إعادة استرجاع القوة الروسية في منطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي ككل.
- إن الهدف الأساسي من التواجد الروسي في الشرق الأوسط هو العمل على إنهاك القوة الأمريكية عن طريق مزاحمتها المنطقة.
- تهدف الاستراتيجية الروسية بصفة عامة إلى تغليب مبدأ المصلحة الوطنية، حيث تتسم أغلب توجهاتها الخارجية بالاعتماد على مبدأ البراغماتية على الصعيد الدولي، مثل التباين والتذبذب الواضح في مواقفها تجاه العلاقات الايرانية والسورية بما يتوافق مع أهدافها ومصالحها.
- إن الدافع الأساسي من وراء التوجه الروسي نحو منطقة الشرق الأوسط هو الحاجات الأمنية والاقتصادية.
- إن هدف من التوجه نحو الشرق الأوسط هو حماية وتعزيز مصالحها والدعوة إلى عالم متعدد الأقطاب تكون هي ضمن أحد أقطابه الكبرى، ومع الحفاظ على حالة التوازن والتفاهم مع بقية القوى الدولية في المنطقة.

---

[1]- أحمد محمد متولي مسلم، تأثير الصعود الروسي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ، 2015)، ص 76.

[2]- أحمد سالم محمد أبو صلاح، السياسة الروسية والأمريكية تجاه الأزمة السورية وأثرها على النظام الدولي والأمن الإقليمي، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2011)، ص47.

[3]- أحمد محمد متولي مسلم، مرجع سابق، ص76.

[4]- خديجة لعربي، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضيرة، 2013)، ص111.

[5]- خديجة محجوب محمد صالح، مرجع سابق، ص111.

[6]- نعمة كاظم هاشم، روسيا في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة، بدون طبعة، (الأردن: دار امنة للنشر والتوزيع، 2013)، ص21.

[7]- نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية-الروسية، بدون طبعة، (بيروت: مركز دراسة الوحدة العربية، 1998)، ص 46.

[8]-Elena Morenkova Perrier, Les principes fondamentaux de la pensée stratégique russe, institut de recherche stratégique de l'école militaire, paris, 2012, P22.

[9]- وسام شكلاط، الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين من 2000 إلى 2014: دراسة حالة جنوب المتوسط، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو، الجزائر، 2016)، ص162.

[10]- وسام شكلاط، المرجع نفسه، ص 161.

[11]- نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص169.

[12]– لمى مضر الإمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية، الطبعة الأولى، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 202.

[13]– لمى مضر الإمارة، المرجع نفسه، ص 203.

[14]– فيبي مار، وليم لويس، امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، ترجمة: عبد الله جمعة الحاج، الطبعة الثانية، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997)، ص 12.

[15]– أمين هويدي، التحولات الاستراتيجية الخطيرة: البيروسترويكا وحرب الخليج الأولى، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار الشروق،1997)، ص79.

[16]– يورايز فاديسكي، كيف ننظر للعالم العربي ؟، مجلة شؤون الأوسط، العدد 711، (شتاء 2001)، ص40.

[17]– خديجة لعربي، مرجع سابق، ص117.

[18]– خضر عباس عطوان، سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، (خريف 2008)، ص57.

[19]– جورج شكري كتن، العلاقات الروسية–العربية في القرن العشرين وآفاقها، الطبعة الأولى، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001)، ص 9.

[20]– إبراهيم عرفات، روسيا والشرق الأوسط، أية عودة؟، مجلة السياسة الدولية، العدد 370 ، (أكتوبر 2007)، ص 73.

[21]– السيد أمين شلبي، بوتين وسياسة روسيا الخارجية، بدون طبعة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 175، (فيفري 2009)، ص 35.

[22]– ف. بوبوف، العلاقات الروسية– العربية الشراكة في زمن الأقوياء، شؤون الأوسط، العدد 128 ، (شتاء–ربيع 2008)، ص ص 34–35.

[23]– نورهان الشيخ، مصالح ثابتة ومعطيات جديدة، مرجع سابق، ص115.

[24]– لمى مضر الأمارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، المرجع السابق الذكر، ص ص361–362.

[25]– نورهان الشيخ، مصالح ثابتة و معطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، (العدد 186)، (أكتوبر 2011)، ص 114.

[26]– نيكولاي زلوبن، المصالح الدولية في منطقة الخليج، الطبعة الأولى، (الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009)، ص 56.

[27]–جورج شكري كتن، العلاقات الروسية – العربية في القرن العشرين و آفاقها، الطبعة الأولى، (أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،1007)، ص96.

[28]–محمد قدري سعيد، حسابات متداخلة: صفقات السلاح الرئيسية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 107، (أفريل 2011) ، ص 107.

[29]– نورهان الشيخ، مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية، مرجع سابق الذكر، ص 115.

[30]– محمد المجذوب، محمد المجدوب، الوسيط في القانون الدولي العام، بدون طبعة، (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1999)، ص 173.

[31]– إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، الطبعة الأولى، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2011)، ص163.

[32]– حسين بوقارة، السياسة الخارجية : دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، بدون طبعة، (الجزائر: دار هومه، 2012)، ص ص 105–106.

[33]– أحمد سالم محمد أبو صلاح، مرجع سابق، ص47.

[34]– حسين بوقارة، المرجع نفسه، ص ص 101–102.

[35]– شادي علاء الدين، الحشد الروسي في المنطقة استعراض أسلحة، جريدة العرب، العدد 10154، (14 جانفي2016)، ص6

[36]– نورهان الشيخ، مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية، مرجع سابق، ص113.

[37]– ناصر جويدة، خالد خلف، الثورات العربية في مايزن، الطبعة الأولى، (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،2012)، ص 59.

[38]– نورهان الشيخ، مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية، مرجع سابق، ص 113.

[39]– نورهان الشيخ، روسيا ومحاولة استعادة الفرص الضائعة في الجوار القريب، مجلة السياسة الدولية، العدد 178، (أكتوبر 2009)، ص 03.

[40]– محمد سعد أبو عامود، روسيا.. حضور جديد في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 181، (جويلية 2010)، ص 208.

[41]– إبراهيم عرفات، روسيا والشرق الأوسط... أية عودة؟، مرجع سابق ، ص 74.

[42]– نورهان الشيخ، العلاقات الروسية–الأورو–أطلنطية: بين المصالح الوطنية والش ا ركة الاستراتيجية، مرجع سابق، ص ص 47–48.

[43]–محمد المجذوب، مرجع سابق، ص 175.

صدام المصالح الروسية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة

The clash of Russian-American interests in the Middle East after the Cold War

أ.هيبة غربي[1]

الملخص:

مرّت العلاقات الأميركية-الروسية بمراحل عديدة متقلّبة ومتفاوتة وفق الظروف وبحسب ما تقتضيه المصالح والأهداف، انطلاقا من التعاون في فترة الحرب العالمية الثانية مرورا بالحرب الباردة والعلاقات ما بعد الحرب الباردة وصولا إلى العلاقات الروسية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين أين شهدت هذه الأخيرة توجهًا جديدًا نتيجة التحوّل الذي طرأ على نوعية القيادة في كلا الطرفين. ومن القضايا التي شكّلت مؤخرًا بؤرة جديدة للتوتر بين الدولتين، الأزمة السورية لما لها من خصوصية إقليمية ودولية ومحط حسابات فعال. وعليه تعبر هذه الأخيرة بعد دو حدين، الحد الأول وهو المتمثل في صراع دولي من الطراز الرفيع يشبه إلى حدّ ما الحرب الباردة بين الشرق والغرب سابقاً، والحد الثاني الذي يتمثل في الدعوة إلى التعاون الإلزامي والاتفاق للعمل سوياً للتعامل مع القضية. هذه البداية السلمية لم تحددها القوة المادية ولا القوة العسكرية وإنّما حددتها قوة الأفكار أي التغيير الذي حدث على مستوى أذهان صناع القرار والنخبة الحاكمة. وعليه لا يوجد شيء حتمي وثابت في العلاقات الدولية وهناك إمكانية للتغير، إلاّ أن المصلحة الخاصة للطرفين تطغى دائما على المصلحة العامة، فمن العلاقات الأمريكية_الروسية نجد انّه من الضرورة أن نشير إلى حقائق هامة منها أنّ عامل المصلحة الذاتية هو العامل الحاسم الذي يتحكم في السياسة الخارجية للدول الكبرى، وروسيا وأمريكا واحدتان منها.

Abstract:

American-Russian relations have undergone many stages of fluctuating and varied according to circumstances and interests and goals, from cooperation in the Second World War to the Cold War and the post-Cold War relationship to Russian-American relations in the twenty-first century. Which has affected the quality of leadership on both sides. One of the issues that has recently formed a new focus of tension between the two countries, the Syrian crisis because of its

[1] **باحثة متخصصة في الدراسات الأمنية والإستراتيجية**

regional and international specificity and effective accountant. Thus, the two-sided approach is the first of a high-level international conflict that is somewhat similar to the cold war between East and West, and the second is the call for mandatory cooperation and agreement to work together to deal with the issue. This peaceful start was not determined by material strength or military power but by the power of ideas, that is, the change that has occurred at the level of the minds of decision-makers and the ruling elite. There is nothing inevitable and constant in international relations and there is a possibility of change, but the special interest of the parties always dominate the public interest, it is necessary to note the US - Russian relations are important facts that the factor of self - interest is the decisive factor that controls the foreign policy of States Russia, and the United States, two of them

الكلمات المفتاحية: روسيا/ أمريكا/ المصالح الأمريكية الروسية/ الشرق الأوسط/ الحرب الباردة

key words : Russia / America / US – Russian interests / Middle east / cold War

مقدمة:

يُشكّل الشرق الأوسط منطقة نفوذ أساسيّة ومجال اهتمام كبير للدول الكبرى، حيث تجلّت الحرب الباردة في الماضي من خلال الأزمات التي مرّت بها، وبخاصةٍ مسألة الصراع العربي الإسرائيلي وما تبعها من حروب وأحداث، وتطوّرات ونتائج إقليمية ودولية. أمّا في الوقت الراهن فإنّ موضوع الربيع العربي بجميع محطّاته، يتصدّر قائمة اهتمامات الدول الكبرى حيث تُشكّل الأزمة السورية الراهنة إحدى التجلّيات والمحطات البارزة في هذه المرحلة وفي هذه المنطقة، عن طريق تشكيل الأرضيّة الملائمة لتفاعل عناصر ومكوّنات هذا الصراع وتعزيزه وتقاسم النفوذ بين الجبارين.

ومِمَا لا شكّ فيه، أنَّ المصالح الإستراتيجيّة لكل من الولايات المتحدة وروسيا تتقاطع في بعض المجالات، وتختلف في مجالات أخرى، لكن القاسم المشترك بينهما أنَّ القوتين حريصتان جدًّا على أن يكون لهما نفوذ قوي في هذه الدولة، ذات الموقع المميّز والإستراتيجي، بهدف تعزيز مركزيهما الإقليميين، وتحويل
موازين القوى لصالح كل منهما. وعلى هذا الأساس تُطرح الإشكالية التالية.

ما مدى مساهمة منطقة الشرق الأوسط كونها منطقة نفوذ ومجال اهتمام كبير لدى الدول الكبرى في تصادم المصالح الأمريكية الروسية ما بعد الحرب الباردة؟

الفرضية:

تُعتبر منطقة الشرق الأوسط إحدى تلك المناطق التي تشهد هزات سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية وطائفية وعرقية ودينية شديدة التعقيد والخطورة، ما أدى بالطرفان الأمريكي الروسي إلى عقد اتفاق على التعاون بشأن قضايا تتعلق بالنزاع في هذه المنطقة الحساسة لاسيما الأزمة السورية ومناهضة الإرهاب ونزع السلاح النووي.

خطة الدراسة:

لانجاز هذا البحث ستكون الدراسة مشكلة من خطة عمل تتكون من مبحثين بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة وهي كالتالي:

مقدمة:

المحور الأول: تحدثنا هنا عن العلاقات الأميركية–الروسية التي مرّت بمراحل عديدة متقلّبة ومتفاوتة وفق الظروف وبحسب ما تقتضيه المصالح والأهداف، انطلاقاً من التعاون في فترة الحرب العالمية الثانية مروراً بالحرب الباردة والعلاقات ما بعد الحرب الباردة وصولاً إلى العلاقات الروسية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين أين شهدت هذه الأخيرة توجهًا جديدًا نتيجة التحوّل الذي طرأ على نوعية القيادة في كلا الطرفين، بالإضافة إلى رواسب الحرب الباردة وتداعياتها التي أثرت في نظرة البلدين أحدهما إلى الآخر. ومن الواضح بأنّ توجهات القيادتين قد اصطدمت في ما بينها ولم تلتق إلاّ في نقاط قليلة ونادرة، فكان التنافس والتوتر السمة المميزة للعلاقة بينهما، الأمر الذي دفع أطرافًا أخرى إلى الاستفادة من هذا الشكل في العلاقة، وقد تكون إيران ربما من أبرز المستفيدين.

المحور الثاني: تحدثنا هنا عن الأزمة السورية كملف توافق لافتًا بين الرئيسين، خاصة مع تأكيدات "**دونالد ترامب**" أنّ التحالف مع روسيا وسوريا لهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، هو السياسة التي يفضلها للتعامل مع الأزمة السورية، فعقب انقطاع دام ثمانية سنوات، عُقدت أول قمة رسمية أمريكية روسية منذ **أفريل 2010** في "**هلسنكي**" والتي شكلت خطوة نحو التوافق على الحد الأدنى مع بقاء التناقض، ومنع تصعيده إلى مستوى أعلى. إضافة إلى أهم المعيقات إزاء هذه العلاقة فرغم التقارب على مستوى الخطاب السياسي بين الرئيسين، إلاّ انّه

هناك بعض القضايا التي مازلت عالقة بين الطرفين كقضية الدرع الصاروخي الأمريكي الذي تعتبره روسيا تهديد مباشر لأمنها القومي ومحاولة لتقويض قدراتها الدفاعية في مواجهة أي هجوم أمريكي محتمل، وتدخل روسيا في الانتخابات الرئاسية الأمريكية سنة **2016**، وملف الوجود الإيراني في سوريا،.

وأخيراً **خاتمة** تتضمن مجموعة من الاستنتاجات حول الموضوع.

المحور الأول: تحول وتطور العلاقات الأمريكية الروسية

مرّت العلاقات الأميركية–الروسية بمراحل عديدة متقلّبة ومتفاوتة وفق الظروف وبحسب ما تقتضيه المصالح والأهداف، انطلاقاً من التعاون في فترة الحرب العالمية الثانية مروراً بالحرب الباردة والعلاقات ما بعد الحرب الباردة وصولاً إلى العلاقات الروسية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين أين شهدت هذه الأخيرة توجهًا جديدًا نتيجة التحوّل الذي طرأ على نوعية القيادة في كلا الطرفين، بالإضافة إلى رواسب الحرب الباردة وتداعياتها التي أثرت في نظرة البلدين أحدهما إلى الآخر. ومن الواضح بأنّ توجهات القيادتين قد اصطدمت في ما بينها ولم تلتق إلاّ في نقاط قليلة ونادرة، فكان التنافس والتوتر السمة المميزة للعلاقة بينهما، الأمر الذي دفع أطرافًا أخرى إلى الاستفادة من هذا الشكل في العلاقة، وقد تكون إيران ربما من أبرز المستفيدين. ومن القضايا التي شكّلت مؤخرًا بؤرة جديدة للتوتر بين الدولتين، مسألة الربيع العربي وبصورة خاصة الأزمة السورية لما لها من خصوصية إقليمية ودولية ومحط حسابات فعال، حيث تحوّلت هذه الأزمة إلى صراع دولي من الطراز الرفيع يشبه إلى حدّ ما الحرب الباردة بين الشرق والغرب، ودخلت أحداث هذا البلد في بازار التجاذبات والمساومات بين الدولتين العظميين وفق المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية(1).

المطلب الأول: التعاون الروسي الأمريكي في فترة الحرب العالمية الثانية

لم تكن هناك علاقات أمريكية–روسية عقب اندلاع الثورة البلشفية سنة **1917** حتى بدأها الرئيس الأمريكي" **فرانكلين روزفلت" سنة 1933** على استحياء وباعتبار أنّ أعداء أعدائي أصدقائي؛ فقد تحالفت الدولتان في مواجهة النازية الألمانية في الحرب العالمية الثانية. وحتى قبل هذا التحالف المعلن، قدّمت الولايات المتحدة المساعدات لنظيرتها الروسية لتقاوم المد النازي في أراضيها. ثم لم يلبث هذا التحالف أن تفكك مع نهاية الحرب العالمية، واشتعل فتيل ما يعرف بـ"**الحرب الباردة**" سنة **1947** وبدأت مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية بينهما كانت أشبه بسباق نفوذ وتصارع أيديولوجيات؛ تلك التي رفعها كلا الطرفين (الديموقراطية الليبرالية مقابل الشيوعية) وهو ما عبر عنه المحللون بـ "**شهر عسل لم يد طويلاً**(2).

انتهى الرايخ الثالث بانتهاء ألمانيا الناوية سنة **1945**، وبـ انتحار "**ادولف هتلر**" في **30 افريل1945**، انتهت الحرب العالمية الثانية في أوروبا، وبعد ثلاثة شهور أنهت القنبلة الذرية الحرب في آسيا وهكذا انتهى الصراع العسكري، بعد أن خلف وراءه جراحاً دامية وخراباً ينتشر في كل مكان. لقد أحدثت الحرب تغيرات أساسية في الوضع الدولي يمكن أن نلخصها فيما يلي:

_ نظام الحكومات الأوروبية القديم الذي ضعضته الحرب العالمية الأولى، قد قُضي عليه تماماً بعد الحرب العالمية الثانية، إذ انتهت فرنسا بعد الحرب مباشرة بوصفها دولة كبرى في العالم، ودب الضعف في النفوذ البريطاني في العالم لم تعد بريطانيا قادرة على إتباع سياستها التقليدية القائمة على توازن القوى.

_ أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي الدولتين الوحيدتين اللتين تترسمان سياسة العالم، وتتنافسان على السيطرة عليه بعد أن كانت هذه الصفو مقصورة على الدول الأوروبية الغربية فقط.

_ اكتشفت أسلحة جديدة قلبت النظم العسكرية القديمة وأحدثت ثورة في الأفكار القديمة المتعلقة بالجغرافية العسكرية.

تكمن أسباب اندلاع الحرب الباردة في الاختلاف والتناقض بين المعسكرين والتي كانت مؤدية للصراع، هذا الصراع يعد وليد ثورة **1917** في روسيا والتي نتج عنها قيام الاتحاد السوفياتي ومحاولة الدولة الغربية القضاء عليه. ومما يجدر ذكره إلى أنّ الصراع بين القطبين كان متبايناً في شدته بحسب تأثير كل مرحلة من مراحل الصراع، فكل طرف حمل الطرف الأخر مسؤولية إشعال الحرب الباردة، فالولايات المتحدة والغرب نجحوا بإقناع العالم بان الاتحاد السوفياتي قد ظهر رغبة في السيطرة والتوسع في ارو ربا الشرقية، وكذلك انه منع إجراء الانتخابات في المناطق التي خضعت للسيطرة السوفياتية، أماّ الاتحاد السوفياتي فكان يرى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية عندما أعلنت مشروع مارشال سنة **1948** وكذلك إعلان سياسة احتواء المد الشيوعي بأنهّا قد بدأت الحرب عليه(3).

وتُعتبر أزمة كوبا الأخطر من بين كل الأزمات التي خلفتها الحرب الباردة خاصة وأنّ العالم على إثرها بالفعل كان على وشك حرب نووية مدمرة لولا تعقل قادة الجانبين في الوقت المناسب. بعد أن سبقت حكمة الرئيس الأمريكي ونظيره الروسي غضبهما وتوصلا أخيراً لاتفاق سلمي يجنبهما ويجنب العالم بأسره جحيم الحرب النووية التي كانت على وشك الاندلاع(4).

بداية الانفراج

لقد اعتبرت أزمة كوبا سنة **1962** ذروة المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. إلا أنها في الوقت نفسه تركت آثار مهمة في طبيعة علاقات القطبين بين المتنافسين وفي

علاقاتهما مع دول العالم. إنّ احتمالات الواجهة العسكرية الشاملة وآثارها الكارثية المتوقعة على الجميع جعل من انفراج هذه الأزمة وغلبة منطق العقل والحكمة على منطق الهيبة والكرامة الشخصية بمثابة بداية لانطلاق علاقة جديدة بين القوتين العظيمتين أطلق عليها المحللون السياسيون بـــ "**عصر الانفراج الدولي**". فمثلاً لم يستغل الرئيس الأمريكي الموقف لإذلال السوفيات باعتبارهم هُزموا في المواجهة، بل انه بادر في إرسال برقية إلى "**نيكتا سيرغيفيتش خروتشوف**" يعتذر فيها عن خرق طائرة التجسس " **U2**" للأجواء السوفياتية كما تم الاتفاق على إنشاء "**خط ساخن**" بين الرئيسين للبحث في الأزمات التي قد تحصل مستقبلاً.

وفي هذا الصدد أشار "**جون كندي**" في خاطب له في **10 جانفي 1963** إلى أن إيجاد سلام عادل حقيقي ومنع سباق التسليح يُمثلان مصلحة مشتركة للمعسكرين الشرقي والغربي وأبدى استعداده لوقف التجارب النووية فوراً. وطبقاً لذلك فقد تم الاتفاق على توقيع معاهدة "**الحظر الجزئي للتجارب النووية**" وذلك في موسكو **05 أوت 1963** وصادق عليها الكونغرس الأمريكي في **24 سبتمبر** من نفس السنة(5).

المطلب الثاني: العلاقات الأمريكية الروسية ما بعد الحرب الباردة

تحسنت العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بشكل كبير وتحولت واقعياً من علاقات صراع وتنافس إلى علاقات تعاون(6). وقد ادخل سقوط الاتحاد السوفياتي معطيات جديدة في السياسة الدولية، إذ أصبح النظام الدولي أحاديّ القطبية بزعامة الولايات المتحدة، كما أصاب التغيير مفاهيم العلاقات الدولية ومسلماتها، فبالإضافة إلى العامل العسكري، أصبح العامل الاقتصادي والتكنولوجي يحتلّ مكانة مهمة في تصنيف الدول في النظام العالمي الجديد، هذا وحاولت روسيا الاتحادية انتهاج سياسة جديدة قوامها الاتجاه نحو الغرب بصفة الشراكة بهدف الخروج من الضائقة الاقتصادية، وقد عبرّت عن ذلك من خلال مجموعة خطوات اتخذتها، من بينها الانضمام إلى المؤسسات الغربية الاقتصادية والسياسية والتوافق مع الغرب في القضايا ذات الاهتمام المشترك، في محاولة لجعل الغرب يتقبّل روسيا بوصفها دولة صديقة بعد الحرب الباردة، بالإضافة إلى المضي قدمًا في محادثات نزع السلاح، بعد أن أدركت عدم إمكانها استمرار إنتاجه وتحمل تكاليف تحديثه، بالإضافة إلى سياسة الانفتاح على المستوى الدبلوماسي والسياسي في اتجاهات أكثر واقعية مع المتغيّرات الدولية.

في **فيفري** سنة **1992**، تمّ التوقيع على وثيقة التعاون بين الرئيس السابق الأميركي "**جورج بوش**" والرئيس الروسي السابق "**بوريس يلتسين**"، حيث تمّ الاتفاق على الميثاق الروسي للشراكة والصداقة. إلاّ أنّ ظهور متغيّرات جديدة في آسيا الوسطى، دعا روسيا الاتحادية إلى إعادة التفكير في توجّه سياستها الخارجية بحيث نشأ في حينه التنافس التركي الإيراني على آسيا الوسطى، ممّا هدّد المصالح الروسية في تلك المنطقة، بالإضافة إلى تدفّق الروس بأعداد

كبيرة من دول الجوار الغربية الأمر الذي هدّد الاقتصاد الروسي مع تصاعد التيارات الأصولية المتطرّفة في آسيا الوسطى، والذي شكّل تهديدًا للأمن القومي الروسي ووحدة الأراضي الروسية، حتى أن دول آسيا الوسطى بدأت تطالب روسيا بأن تؤدّي دورًا أمنيًا في تلك الدول لعدم قدرتها على القيام بذلك بنفسها.

في المقابل فإن الولايات المتحدة لم تساند روسيا في توجهها الجديد، بل عمدت إلى إضعاف الجسم الروسي عبر تعزيز الدعم الاستخباراتي للمقاتلين الشيشان في معركتهم للانفصال عن روسيا. من هنا نقول بأن علاقة روسيا الاتحادية بالولايات المتحدة لم تتعدّ حدود العلاقات السياسية الودية لإنهاء مظاهر الحرب الباردة، من دون الحصول على شيء ملموس وواقعي ينتشلها من أزماتها الخانقة.

وهكذا، ظلت العلاقات الأميركية–الروسية خلال العقد الأخير من القرن العشرين بين مدّ وجزر، إذ سعت الولايات المتحدة إلى الحفاظ على تفوّقها العسكري عن طريق تحديث قواتها وتسليحها والسعي إلى عدم ظهور قطب آخر ينافسها على الساحة الدولية. فبغضّ النظر عن العولمة والتطوّر الاقتصادي، تحوّلت أولويّات السياسة الخارجية الروسية إلى التشدّد في المحافظة على مصالح القومية الروسية، وتعميق التوجه الأوراسي لكبح جماح الولايات المتحدة التي تحاول تهديد الأمن القومي الروسي عن طريق إثارة الأزمات ودعم الحروب الدائرة قرب الحدود الروسية والعمل على توسيع دائرة حلف شمال الأطلسي شرقًا وجنوبًا، بالإضافة إلى نشر الصواريخ وإقامة القواعد العسكرية الدائمة(7).

المطلب الثالث: العلاقات الروسية–الأميركية في القرن الحادي والعشرين

شهدت العلاقات الأميركية–الروسية توجهًا جديدًا نتيجة التحوّل الذي طرأ على نوعية القيادة في كلا الطرفين، بالإضافة إلى رواسب الحرب الباردة وتداعياتها التي أثرت في نظرة البلدين أحدهما إلى الآخر. ومن الواضح بأن توجهات القيادتين قد اصطدمت في ما بينها ولم تلتق إلا في نقاط قليلة ونادرة، فكان التنافس والتوتر السمة المميزة للعلاقة بينهما، الأمر الذي دفع أطرافًا أخرى إلى الاستفادة من هذا الشكل في العلاقة، وقد تكون إيران ربما من أبرز المستفيدين إذ أدّت الحاجة الروسية إلى ممارسة الضغط من قبل روسيا إلى توسيع تعاونها مع إيران في برنامجها النووي.

هذا وتميّزت هذه الحقبة ببروز أحداث في غاية الأهمية كان لها الأثر المباشر في نمط العلاقات بين الطرفين، فانطلاقًا من أحداث **الحادي عشر من سبتمبر** سنة **2001**، أصبح العالم يعيش مرحلة جديدة تختلف كليًا عن المراحل السابقة ما دفع الولايات المتحدة لإكمال سياستها الكونية الرامية إلى السيطرة على العالم من خلال المضي قدمًا

في محاربة الإرهاب على جميع أصقاع الأرض، مع ما يستوجب ذلك من أفعال وقائية وحروب استباقية تندرج في هذا السياق.

وفي إطار هذا التوجه، أيّدت روسيا الغزو الأميركي لأفغانستان سنة **2001**، وسهّلت عملية إنشاء قواعد عسكرية في أوزباكستان لاستخدامها في الغزو ضد أفغانستان. وفي المقابل، اعترفت الولايات المتحدة للقيادة الروسية بأنّ منطقة آسيا والقوقاز، هي منطقة نفوذ روسي، كما تم إبرام اتفاقيات ومواثيق، وعقد قمم على مستوى رؤساء الدول ووزراء الخارجية، ولقاءات على أرفع المستويات بشكل غير مسبوق، وذلك في إطار بلورة العلاقات بين الدولتين في مجال الاستقرار الاستراتيجي والتعاون وحل النزاعات القائمة(8).

هذا وقد ناقش كلا الطرفين مستقبل العلاقات بينهما، في ضوء طرح عدد من الأزمات الدولية، التي تُشكّل بؤرًا للتوتر بين الولايات المتحدة وروسيا، بسبب اختلاف وجهات النظر، والمصالح المتحكّمة بمواقفهما إزاء تلك القضايا. فروسيا عارضت غزو العراق من دون موافقة مجلس الأمن، ومن ثمّ طالب الرئيس الروسي بأن تستكمل لجان التفتيش البحث عن أسلحة الدمار الشامل وأن تعلن النتائج، الأمر الذي رفضته الولايات المتحدة وعملت على إنهاء عمل تلك اللجان. كذلك ساءت العلاقات حيال العديد من القضايا الدولية وأبرزها مسألتا جورجيا سنة **2008**، ونشر الولايات المتحدة الدرع الصاروخي في بولندا وتشيكيا، الأمر الذي رأت فيه موسكو تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، يضاف إلى ذلك سعي الإدارة الأميركية إلى تحقيق استقلال إقليم كوسوفو عن جمهورية صربيا المقرّبة من روسيا، فضلاً عن الملف النووي الإيراني الذي أثارته الإدارة الأميركية مع روسيا التي تعدّها أميركا الحليف العسكري لإيران، في سعي منها إلى فك ذلك الحلف ومنع تصدير التكنولوجيا النووية إلى هذا البلد. لما في ذلك من تهديد للمصالح الأميركية في كل من الخليج العربي، وفي الصراع العربي–الإسرائيلي(9).

مع قدوم الإدارة الأمريكية الجديدة التي كان يتوقع أن تتحسن في عهدها ومنذ البداية العلاقات مع روسيا، فقد حدث العكس حيث توترت العلاقات ليس وقع الخلاف مع روسيا في بعض الملفات فقط، وإنّما أيضاً بسبب تفاقم حدة الاتهامات لها بالتدخل في الانتخابات الأمريكية لترجيح كفة "**دونالد ترامب**" في الانتخابات الرئاسية، ما يُشكل تحدياً حقيقياً لزعامة أمريكا الخارجية ولهيبتها كزعيمة للعالم الديمقراطي الحر في العالم. هذه التفاعلات كلها تدفع باتجاه عودة التنافس والصراع على النفوذ مجدداً بين البلدين. وقد عبر وزير الدفاع الأمريكي "**جيم ماتيس**" عن هذا الأمر بوضوح عندما أبلغ لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب الأمريكي "**أنّه لا توجد دلائل على أنّ روسيا ترغب في إقامة علاقات إيجابية مع الولايات المتحدة، مضيفاً أنها اختارت أن**

تكون منافساً استراتيجياً". وذهب "**جوزيف دانفورد**" رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة إلى أبعد من هذا عندما قال "**إنّ الولايات المتحدة تربطها علاقة خصومة مع روسيا**"(10).

المحور الثاني:السياسة الخارجية الأمريكية الروسية اتجاه الشرق الأوسط والتحديات المشتركة بينهما

تُعتبر منطقة الشرق الأوسط إحدى تلك المناطق التي تشهد هزات سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية وطائفية وعرقية ودينية شديدة التعقيد والخطورة. ففي تلك المنطقة المترامية الأطراف، يوجد العديد من الملفات الحساسة التي تأخذ طابعًا دوليًا، ولها امتداداتها وتشعباتها. كما أنّ التعامل مع تلك الملفات لا يمكن بحال من الأحوال أن يتجاهل التداخلات والصراعات ذات الأعاد الإستراتيجية؛ كونها على تماس مع قضايا تتعلق بمستقبل البشرية بشكل عام، وبمصير العديد من الدول، وبموازين القوى الدولية بشكل أكثر خصوصية(11). هذا ما أدّى بالطرفان الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**" ونظيره الروسي "**فلادمير بوتين**" إلى عقد اتفاق يوم الاثنين **16 جويلية 2018** على التعاون بشأن قضايا تتعلق بالنزاع في سوريا ومناهضة الإرهاب ونزع السلاح النووي. خاصة وأنّ الأزمة في سوريا واحدة من الأزمات المعقدة وأنّ التعاون بين البلدين يتيح الفرصة لإنقاذ مئات الآلاف من الأرواح، وبالتالي يمكنهما أخذ زمام المبادرة إزاء هذه القضية في هذا البلد، والعمل سوياً بغية التغلب على الأزمة الإنسانية هناك.

المطلب الأول : محددات السياسة الخارجية الروسية وأهدافها اتجاه الشرق الأوسط

قبل وصول "**فلادمير بوتين**" مرّة أخرى إلى سدة الحكم، لوَّح بخطوات قوية لسياسة روسيا الخارجية تنتوي بلاده اتخاذها ضد "**الشركاء الغربيين**" بسبب ما يقومون به ممّا أسماه "**الخطوات الانفرادية على الساحة العالمية، والتي لا تراعي رأي روسيا ومصالحها**". وأكد الرئيس الروسي أنّه لا يجوز تحديد قواعد اللعب في الاقتصاد والسياسة الدولية من وراء ظهر روسيا، أو بمعزل عنها وعن مصالحها، مشيرًا إلى أنّ التعاون الدولي طريق ذو اتجاهين، ومشددًا على السعي إلى التعاون البنَّاء والحوار في شأن قضايا مكافحة الإرهاب الدولي، والرقابة على الأسلحة، وصون الأمن العام. وألمح إلى أنّ الخطوات الانفرادية المشار إليها سلفًا سوف تلقى التقويم المناسب والرد المقابل. كما أشار إلى أنّ روسيا استعادت خلال السنوات الأخيرة موقعها بين القوى العالمية الرئيسة، معتبرًا أنّ مكانتها الحالية وقدراتها تؤهلها للعب دور أوسع، وتجعل مشاركتها في الشئون الدولية ضرورية أكثر فأكثر.

أولاً/ أهداف السياسة الخارجية الروسية:

الواضح أنّ "**فلادمير بوتين**" قد كرّس قدرًا ملحوظًا من اهتمامه لصياغة اتجاه جديد وقوي للسياسة الخارجية الروسية، تحاول استعادة المكانة التي كان يتبوأها الاتحاد السوفييتي السابق في مرحلة الحرب الباردة، مع إحداث بعض التغييرات الجوهرية بحيث تتفق مع الوضع الجديد؛ ليمكّنها من تحقيق طموحاتها في عصر العولمة وحرية الأسواق. ولهذا فقد اعتمدت روسيا الاتحادية في سياستها الخارجية عدة دوائر تعتمد على مراحل نموها ومدى استقرارها السياسي والاقتصادي. وفي كل هذه الدوائر كان الهدف الأسمى هو تحقيق الإستراتيجية الأمنية على المدى البعيد12.

ويمكن القول أنّ أهم أهداف السياسة الخارجية الروسية في هذه المرحلة تتمثل فيما يلي:

ـ إضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية، والتأكيد على ضرورة استرداد روسيا المكانة التي افتقدتها منذ قيامها، وإنهاء الانفراد الأمريكي بموقع القمة. وحسب رؤية القيادة الروسية، فيجب إتباع خطة إستراتيجية وعقلانية تفضي إلى إحلال التعددية القطبية محل هذا الانفراد، وعلى نحو يتناسب أكثر واتجاهات العالم الجديد.

ـ السعي إلى علاقات متميزة وتعاون إستراتيجي مع أصدقاء الاتحاد السوفياتي السابقين، لاسيما الهند وإيران والصين.

ـ الاتفاق مع دول الجوار الإقليمي حول كيفية إقرار السلام والاستقرار في المنطقة.

ـ الواقعية في التفكير، وزيادة التعاون وتعزيز العلاقات مع كومنولث الدول المستقلة.

ـ السعي إلى تعزيز النفوذ الروسي في الفضاء السياسي للاتحاد السوفياتي السابق.

ـ منع انتشار الصراعات السياسية والعسكرية المؤدية لعدم الاستقرار بآسيا الوسطى.

ـ تعزيز الديمقراطية في روسيا(13).

ثانياً/ محددات وأهداف السلوك الروسي تجاه منطقة الشرق الأوسط:

عند الحديث عن محددات وأهداف السياسة الخارجية الروسية، يمكن القول بأنّ روسيا شأنها شأن الدول العظمى، توازن بين المحددات المحلية والدولية، وبين الاعتبارات الداخلية والخارجية، بل وتسعى لأن توظّف السياسة الخارجية بما يتفق ومصالحها الداخلية. وعند الحديث عن الدور الروسي في المنطقة العربية، فلا يمكن فهم المحددات دون النظر إلى تاريخية هذا الدور، لاسيما في ظل الحقبة السوفياتية، كمدخل لقراءة الدور الراهن، أو فهم مدى إمكانية إعادة تفعيله.

فقد ارتبطت بعض دول المنطقة بعلاقات استراتيجية مع السوفيات، وهي الآن في طور تعميق هذه العلاقات مع وريثتها الروسية، وذلك من خلال متابعة المواثيق والمعاهدات المبرمة مع الاتحاد السوفياتي السابق، مع الأخذ بعين

الاعتبار اختفاء الطابع الأيديولوجي الذي كان ينطلق منه النظام السوفياتي المنهار. وهذه العلاقات الروسية مع دول المنطقة لا تزال تحتفظ بمرارتها وأسبابها، خاصةً أنّ روسيا ما زالت تمسك بأكثر من ورقة من أوراق اللعبة السياسية، من خلال علاقاتها المتميزة والتاريخية مع الجزائر وسوريا والعراق وإيران ولبنان وفلسطين(14).

هذا القول مفاده أنه ومنذ سقوط الاتحاد السوفياتي، فقد شهدت السياسة الخارجية الروسية عملية إعادة هيكلة أصبحت بمقتضاها أكثر واقعية، تقيس تحركاتها واتجاهاتها بحجم ما تملكه من قوة، وبمقدار ما تحققه تلك التحركات والتوجهات من فائدة للمصالح الوطنية الروسية. ويظهر هذا واضحًا من مقولة الرئيس الروسي "**فلادمير بوتين**" عندما أكدّ على أنّ العالم يتغير بسرعة، ومسارات العولمة تخفي أخطارًا متنوعة، فيما الأزمة الاقتصادية والهزات التي تشهدها مناطق من العالم تشجع بعضهم على حل مشاكله على حساب آخرين باستخدام وسائل الضغط العسكري. وبالتالي فإن بروز قوى هدامة في بعض مناطق العالم يهدد أمن الشعوب، كما أنّ الدول التي تُحاول تصدير الديمقراطية، ولا تتوانى عن انتهاك القانون الدولي وسيادة الدول من أجل ذلك تبقى حليفةً لهذه القوى.

وعلى هذا الأساس، يمكن تحديد ثلاث مصالح كبرى وأساسية تحدد نمط السلوك الروسي في الشرق الأوسط بصفة عامة، ومنطقة الوطن العربي على وجه الخصوص، وذلك على النحو التالي:

المصلحة الأولى: تتمثل في العمل على إنهاك الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجيًّا عن طريق مزاحمتها في المنطقة، وذلك من خلال استدراج واشنطن في مشاغبات على أكثر من ساحة –والشرق الأوسط أحدها بطبيعة الحال– وهذا نابع من إدراك القيادة الروسية أنه حينما يأتي الوقت لإعادة حساب موازين القوى العالمية — على الرغم من معرفة موسكو التامة بأنها لا تستطيع معادلة القوة الاقتصادية أو العسكرية الأمريكية في أي وقت قريب شاءت– فإنّه يمكنها حينئذٍ رفض بقائها كقوة عالمية من الفئة الثانية، والإصرار على ضرورة إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي، وإحدى وسائلها إلى ذلك هي تلك المشاغبة المستمرة والمنهِكة للولايات المتحدة.

مثال ذلك ما جاء على لسان قائد الأسطول الروسي الأدميرال **Vladimir Masorin** في **أوت 2007** من الإعلان عن دراسة تقضي بإعادة الأسطول الروسي من جديد إلى البحر المتوسط مدعومًا بقاعدة عسكرية روسية تُفضَّل أن يكون مقرها سوريا؛ وذلك ردًّا على إعلان الولايات المتحدة عن نيتها بناء نظام جديد للدفاع الجوي بحلول سنة **2015**.

إضافةً إلى هذا، فإنّ روسيا تسعى إلى استغلال حالات الفشل العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، وعلى رأسها العراق، في زيادة مكاسبها ونفوذها في المنطقة؛ وذلك دعمًا لحليفتيها إيران وسوريا من ناحية، وتقوية التقارب الروسي مع دول المنطقة خصمًا من حساب الولايات المتحدة بالطبع من ناحية أخرى، وتخفيفًا من قوة

التواجد الأمريكي الاقتصادي والتجاري الكبير في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى(15). ولعل معارضة روسيا الاتحادية للحرب على العراق كان إثباتًا واضحًا على سعي موسكو إلى إفشال المشروع الأمريكي الأحادي في العالم بشكل عام، وفي الشرق الأوسط على وجه الخصوص؛ حيث أدركت موسكو أن المستنقع العراقي لن يكون بحال أسهل من المستنقع الأفغاني الذي وقع فيه الاتحاد السوفياتي في ثمانينيات القرن العشرين، وكلَّف السوفيات ماديًّا ومعنويًّا، وكان من بين عوامل نهايتهم.

لذلك أدركت روسيا تمامًا أنّ الإخفاق الأمريكي في العراق وأفغانستان أو أي مكان تتورط فيه واشنطن في منطقة الشرق الأوسط سيدق مسمارًا جديدًا في نعش التفردية الأحادية الأمريكية، وسيخلِّف فراغًا سياسيًّا وعالميًّا في خارطة النظام العالمي الجديد، ممّا يتيح المجال أمامها للعودة مرة ثانية إلى الساحة الدولية والشرق أوسطية، ولكن هذه المرة بقوة.

المصلحة الثانية: ترتبط بالمصالح الاقتصادية الروسية في منطقة الشرق الأوسط. فروسيا قد نجحت في عهد الرئيس "**فلادمير بوتين**" في التوفيق بين أهدافها الاقتصادية بالمنطقة، ومصلحتها الإستراتيجية السابق ذكرها أعلاه. وهنا تجدر الإشارة إلى أن طبيعة التعاملات الروسية مع دول المنطقة مختلفة حاليًّا عما كان عليه الحال في الفترات السابقة التي كانت تعتمد بالأساس على العنصر الأيديولوجي الذي كان يتغلب في معظم الأحيان على المنطق الاقتصادي.

المصلحة الثالثة: أمنية حَتَّمَتها قواعد الجغرافيا والديمغرافيا؛ إذ يمكن القول أنّ السياسة الخارجية الروسية الجديدة تنطلق من رؤية ترتكز –في إحدى مرتكزاتها– على إيلاء أهمية للقيمة الجغرافية والإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط؛ باعتبارها تُمثل مكان الصدارة في سلم الاهتمامات العالمية، وأنّه لا يمكن لأي نظام عالمي أن يتشكل بعيدًا عن تلك المنطقة الإستراتيجية؛ لما تمثِّله من قلب العالم: حيث يتقرر فيها مراكز التوازنات والقوى الدولية، وتمثِّل منصة ارتكاز ورافعة سياسية لأي دور محتمل لأية قوة أمريكية كانت أو روسية أو أوروبية.

تعتقد موسكو أنّ إمكاناتها وإرثها السياسي وتوجهاتها الحالية تؤهلها لحجز مكان بارز في خارطة تشكيل العالم الجديد. ومع ذلك تعمل روسيا بحذر في هذه المنطقة المليئة بالألغام السياسية، وتحاول ألا تخسر أحدًا من الأطراف. فمثلاً تدعم موسكو طهران، مع محاولة الأولى ألا يجلب ذلك عليها استعداء دول مجلس التعاون الخليجي، كذلك تدعم دمشق، مع مراعاتها ألا يثير ذلك قلق الدول العربية الأخرى. خاصة وأنّ الشرق الأوسط يُمثل حزامًا غير محكم الأطراف يحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز اللتين تعتبرهما روسيا مجالاً حيويًّا لها، وتُسخِّر كل إمكاناتها لمنع أي تعدٍّ يهدد تلك المناطق(16).

المطلب الثاني: سياسة إدارة دونالد ترامب في الشرق الأوسط

هناك العديد من التوجهات العامة في مجال السياسة الخارجية إزاء البيئة الدولية ولكن يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التوجهات أو الاستراتيجيات وهي العزلة وعدم الانحياز والتحالف، وفقاً للتوجه الانعزالي فإن الدولة تقنع بتضييق ارتباطها بالقضايا والمشاكل الدولية في أضيق الحدود، بينما يدل عدم الانحياز علي رفض العزلة مع تجنب الارتباط عسكرياً بأي كتلة من الكتل المتصارعة في النظام الدولي، أما توجه التحالف فإنه يقوم علي الافتراض بأنّ الدولة لا تستطيع الدفاع عن أمنها ومصالحها بالاعتماد علي قدرتها الذاتية، ومن ثمّ فإنها تلجأ إلي إقامة علاقات وروابط دبلوماسية وعسكرية مع الدول التي تشاركها في الأهداف.

تتغير السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية من توجه انعزالي إلي آخر تدخلي، فالسياسة الخارجية الأمريكية تميزت خلال الفترة من **1776** حتى **1798** بالتوجه الانعزالي. ولكنها ابتداء من **1798** حتى **1824**، تحولت إلي توجه تدخلي، ثم عادت إلي التوجه الانعزالي حتى سنة **1844** وهكذا.

أولاً/السمات العامة للسياسة الخارجية لـ "دونالد ترامب":

ـ يتبنى "**دونالد ترامب**" في سياسته الخارجية مبدأ "**أمريكا أولاً**" كالهدف العام من سياسته الخارجية بمعنى أنّه لا يجب على أمريكا أن تؤَّمن مصالح غيرها أو تضعها في اعتبارها بالقدر الحالي، مع ضرورة الالتزام بالمصالح الأمريكية والتعامل معها على أساس أنّها الدافع الأساسي لأي تحرك على مستوي السياسة الخارجية. فأمريكا ليس عليها أن تتحمل عبء حماية أو دفاع عن دول أخرى دون مقابل.

ـ يعد "**دونالد ترامب**" من أصحاب مبدأ العزلة في السياسة الخارجية حيث يرى أنّ الولايات المتحدة ليس عليها أن تتدخل في تنظيم شئون العالم من حولها وحل مشاكله، ويتجنب في سياسته الحديث عن العالمية. لذا يغلب على خطابه الروح القومية بل ويعظم من أهمية الدولة القومية كما أشار صراحةً في خطابه عن سياسته الخارجية (17).

ـ لا يؤمن "**دونالد ترامب**" بفكرة التدخل الإنساني كأساس أو دافع للتدخل في الشأن الداخلي للدول. فطالما الأمر لم يمس المصالح الأمريكية فلا داعي لتورط القوات الأمريكية والسياسة الأمريكية في هذا الشأن. لكن عندما يتعلق الأمر بمصالح الولايات المتحدة يجب عليها التدخل العسكري الأحادي الذي لا تعتمد فيها على أطراف أخرى.

ـ يقف "**دونالد ترامب**" ضد الهجرة فهو أكثر توجهًا للتأكيد على أنّ الولايات المتحدة تقتصر على مواطنيها فهو يسعى إلى تقليص معدل الهجرة إلى الولايات المتحدة بل أحياناً يصل إلى حد منع فئات معينة من الانتقال إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

في هذا السياق يرفض "**دونالد ترامب**" الهجرة للولايات المتحدة ولاسيما من المكسيك وأعلن "**دونالد ترامب**" أنّه سيسعى لتقليص الهجرة بشكل كبير بل إنه ذهب في أحد كلماته إلى الدعوة لبناء سور فاصل بين الولايات المتحدة والمكسيك للحد من الهجرة بل وطالب المكسيك بأن تتحمل نصيبها من تكاليفه المادية. وأشار إلى أنّه لابد من تغيير القانون الذي يعطي الجنسية الأمريكية للمولودين على الأراضي الأمريكية والذي يعتبر من أهم دوافع الهجرة. أما بالنسبة لدخول المسلمين فإن "**دونالد ترامب**" أعلن أنه سيمنع المسلمين من دخول الولايات المتحدة لاعتبارهم تهديد كبير للأمن الأمريكي.

ـ يتبني "**دونالد ترامب**" مبدأ الحماية التجارية للسوق الأمريكي بجانب أنّه يتشكك في مدي فعالية وتأثير الاتفاقيات والمعاهدات التجارية الدولية والتحالفات التجارية الدولية ويعتبرها أنها غالبًا ما تكون في مصلحة الطرف الآخر على حساب الولايات المتحدة أو على أقل تقدير تنتج عنها سلبيات تضر بالاقتصاد والسوق الأمريكي. وفي هذا الإطار ينتقد بشدة اتفاقيات النافتا واتفاقيةTTP (18) .

إنّ مخرجات سياسات إدارة "**باراك أوباما**" في الشرق الأوسط، وتخبطها، ونمط تعاملها مع الربيع العربي، خاصة في ليبيا، وسوريا، والعراق، ساعدت على ظهور وتصاعد نفوذ تنظيم "**داعش**"، واندلاع الحروب الأهلية في عدد من الدول العربية، نتج عنها مشكلات الإرهاب، واللاجئين إلي الولايات المتحدة والغرب.

كما يمكن أن تُشكل تلك المخرجات دافعاً لإدارة الرئيس "**دونالد ترامب**" لإحداث تغيير في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، خاصة فيما يتعلق بمواجهة "**داعش**"، والأزمة السورية، والوضع في ليبيا، والعلاقة مع إيران. لكن ملامح هذا التغير سوف تتوقف على التوجهات والخيارات المتاحة للإدارة الجديدة. كما يظل الشرق الأوسط أحد الاختبارات لمدي قدرة "**دونالد ترامب**" على تنفيذ توجهاته بشأن السياسة الخارجية، وتحويل أقواله إلي أفعال ملموسة، نظرا لتعقيدات المنطقة، ووجود إسرائيل فيها..

وعليه يمكن القول إنّ سياسة إدارة "**دونالد ترامب**" تجاه الشرق الأوسط سوف تشهد بعض التغيرات النسبية عن سياسة إدارة "**باراك أوباما**"، في ضوء تصريحاته ومواقفه، لكنها لن تكون استنساخا من سياسة إدارة "**بوش**

الابن"، وتجربة المحافظين الجدد. كما أنّ هناك حدوداً لحجم ومدي التغير في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة في عهد إدارة "**دونالد ترامب**"، نتيجة لتعقيدات وتشابكات المصالح، وتطورات الأحداث على الأرض، وظهور متغيرات جديدة، مثل تصاعد الإرهاب، وبروز لاعبين فاعلين، وخريطة التحالفات الجديدة بالمنطقة، وتغيرها بشكل مستمر. وسيكون التغيير محدوداً مقارنة بالتحولات الأحرى المتوقعة من جانب الإدارة على المستوي الدولي، سواء في علاقات الولايات المتحدة مع أوروبا، وحلف الناتو، والمحيط الهادي، أو موقفها من العولمة. كما سيكون التغيير محصوراً في الآليات، حيث سيكون الاعتماد بشكل أكبر على الآليات الصلبة، مثل استخدام القوة العسكرية، والغارات الجوية، والعقوبات. كما سينحصر التغيير في قضايا محددة، مثل الحرب على الإرهاب، ومواجهة "**داعش**"، والعلاقات الأمريكية – الإيرانية، والتقارب مع روسيا في سوريا، والانفتاح على مصر. لكن من غير المتوقع حدوث تغييرات جذرية فيما يتعلق ببقية القضايا. وفي كل الأحوال، فإن إدارة "**دونالد ترامب**" سوف تُشكل مرحلة جديدة، ومختلفة في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط(19).

ثانياً/ الإطار العام الحاكم لسياسة "دونالد ترامب" اتجاه الشرق الأوسط:

المحددات الداخلية:

مؤسسية صنع السياسة الخارجية الأمريكية: رغم أن شخصية الرئيس "**دونالد ترامب**"، وسماته الشخصية واقتناعاته تلعب دوراً مؤثراً في توجهات السياسة الخارجية، إضافة إلي أنّ سيطرة الجمهوريين على الكونجرس الأمريكي، بمجلسيه النواب والشيوخ، تُعطي حركة ومرونة أكبر "**دونالد لترامب**" في التعامل مع القضايا الخارجية، فإنّ عملية صنع واتخاذ قرارات تلك السياسة هي نتاج التفاعل والتوافق بين المؤسسات الأمريكية، التي تشمل الرئيس، ومستشاره للأمن القومي، ووزارتي الخارجية والدفاع، وكذلك الكونجرس، وجماعات الضغط، ومراكز الأبحاث، وهي عملية معقدة يحكمها حجم وتشابكات المصالح الأمريكية في المنطقة، والتي تفرض حدوداً على إمكانية حدوث تغييرات جذرية، في ظل ضعف خبرة "**دونالد ترامب**" السياسية، وعدم درايته بتعقيدات أزمات الشرق الأوسط. لذا، فإنّ توجهات وتركيبة الفريق المعاون لـ "دونالد ترامب" سيكون لهما التأثير الأكبر في توجهات السياسة الأمريكية تجاه المنطقة.

الاتجاه الانعزالي في السياسة الأمريكية: يتبني "**دونالد ترامب**" سياسة العزلة البناءة، ومبدأ "**أمريكا أولاً**"، والتي تُمهد لتحول كبير في السياسة الخارجية الأمريكية على نمط ما قام به الرئيس الأسبق **"جيمس مونرو"** سنة **1821**. وتقضي هذه السياسة بتفعيل الموارد الكامنة. سواء كانت طبيعية، أو بشرية، أو تكنولوجية، لإعادة بناء

الولايات المتحدة كفاعل رئيسي في النظام الدولي، وعدم الانغماس في الصراعات الإقليمية، كما يحدث في منطقة الشرق الأوسط. ففي ظل وجود مشكلات داخلية عديدة تواجه الولايات المتحدة، فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية، ومشكلات الهجرة، والبطالة، ونزوح رءوس الأموال للخارج، وانتشار أعمال العنف في العديد من المدن الأمريكية، نتيجة لاستخدام السلاح بكثافة، وهي القضايا التي دفعت الناخب الأمريكي لترجيح خيار "**دونالد ترامب**"، فمن المتوقع أن يغلب التوجه الانعزالي على إدارة "**دونالد ترامب**"، على الأقل في عامه الأول، والانكفاء على مشكلات الداخل الاقتصادية، التي اختاره الناخب الأمريكي لعلاجها، مثل القضايا الاقتصادية، وتوفير الوظائف، وإصلاح النظام الضريبي. والرعاية الصحية والاجتماعية، ومعالجة مشكلات اللاجئين، والهجرة غير الشرعية، وإعادة اللحمة للمجتمع الأمريكي، وإنهاء حالة الانقسام التي أفرزتها الانتخابات الرئاسية(20).

عقيدة "دونالد ترامب" ومفهوم الصفقة: تقوم عقيدة "**دونالد ترامب**" على مبدأ ومفهوم الصفقة في التعامل مع قضايا السياسة الخارجية، ويرتكز على أنّ حجم انخراط أمريكا في قضايا العالم، ومنطقة الشرق الأوسط تحديداً، سوف يرتبط بمقدار ما تحققه من منافع اقتصادية للولايات المتحدة، وهذا نابع من عقلية رجل الأعمال الذي يتعامل بمنطق المكاسب والخسائر، والذي برز في تصريحاته في مراجعة التعاون مع حلف الناتو، والدفاع عن الدول الصديقة، وصفقة البرنامج النووي الإيراني، والانفتاح على كوبا، والشراكة مع المحيط الهادي، وموقفه الرافض للعولمة، حيث رأي "**دونالد ترامب**" أنها كانت عبئاً على الولايات المتحدة ولم تحقق لها المزايا المرجوة. لكن "**دونالد ترامب**" لا يستوعب تعقيدات المصالح السياسية والإستراتيجية، وأنّها لا ترتكز فقط على حسابات المنفعة المادية المباشرة. فالعلاقات الأمريكية مع الحلفاء ترتكز على مبدأ تبادل المصالح الإستراتيجية المشتركة في جميع المجالات السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، ولا يتم التعامل معها بمنطقة الصفقة.

غلبة الواقعية على المثالية: تُشير تصريحات ومواقف "**دونالد ترامب**" بشأن الشرق الأوسط إلي توجهه صوب تغليب الواقعية في إعلاء المصالح، والميل نحو الاستقرار، والتعاون مع الأنظمة الحاكمة لمحاربة الإرهاب، واتخاذ مواقف متشددة من التيارات والحركات الإسلامية، وهي سمات الإدارات الجمهورية، والتخلي عن المثالية، والترويج للديمقراطية، ودعم الحريات، وحقوق الإنسان، وهو ما ميز سياسة إدارة "**باراك أوباما**"، وبرز بشكل كبير إبان ثورات الربيع العربي، وتقاربه مع التيارات الإسلامية، ومنها جماعة الإخوان المسلمين. لذلك يري "**دونالد ترامب**" أنّ دعم الديمقراطية في المنطقة، والتقارب مع التيارات الإسلامية أديا إلي عدم الاستقرار، وانتشار الحروب الأهلية في العديد من الدول العربية، وصعود التنظيمات الإرهابية مثل "**داعش**"، وجبهة النصرة وغيرهما. ولذلك، من المتوقع أن يتراجع الترويج للديمقراطية في أجندة إدارة "**دونالد ترامب**" تجاه الشرق الأوسط. كما يرفض "**دونالد**

ترامب" فكرة "**الاستثناء الأمريكي**"، والدور القيادي الأخلاقي الأمريكي للعالم. ومن ثمّ، يرفض مبدأ تغيير الأنظمة بالقوة، ونشر الديمقراطية، أو حقوق الإنسان، والميل للانعزالية، والتركيز على الشأن الداخلي(21).

التغير في الآليات لا الأهداف: هناك ثوابت في السياسة الأمريكية تشكل استمرارية لها، بغض النظر عن طبيعة الإدارة الأمريكية، جمهورية كانت أو ديمقراطية، وأنّ التغير فقط دائماً ما يكون في الآليات، ما بين اللجوء إلي الآليات الصلبة كالحرب، والتدخل العسكري، والعقوبات، وهي غالبا مرتبطة بالجمهوريين، وما بين الآليات الناعمة، مثل الدبلوماسية، والمفاوضات، والمساعدات، وهي غالبا مرتبطة بالإدارات الديمقراطية. لكن هناك اتفاقاً بين كل الإدارات على تحقيق تلك الثوابت، التي ترتبط بكيفية تحقيق المصالح الأمريكية. ورغم أنّ مواقف وتصريحات "**دونالد ترامب**" تُنبئ بعزمه إحداث تغيير كبير في توجهات السياسة الأمريكية في العالم باتجاه الانعزال، ورفض العولمة، واتفاقيات التجارة الحرة، وإعادة النظر في شراكات الولايات المتحدة الخارجية، فإنّ الشرق الأوسط يُمثل أحد جوانب الاستمرارية في السياسة الأمريكية، نظراً لتشابك المصالح الأمريكية فيها، وأنّ التغيير سيكون في نطاق الآليات، والاعتماد على الآليات الصلبة، خاصة استخدام القوة العسكرية في محاربة الإرهاب، وتنظيم "**داعش**" عبر الغارات الجوية مع تجنب التدخل العسكري المباشر، كذلك استخدام أداة العقوبات ضد بعض الدول، ومنها إيران، بدلاً من آليات الدبلوماسية والمساعدات(22).

التفاوت بين التصريحات الانتخابية والمسئولية السياسية: غالباً ما تتغير مواقف المرشح الرئاسي، بعد توليه المسئولية، ومن ثمّ فإنّمواقف "**دونالد ترامب**" المتشددة بشأن قضايا الشرق الأوسط، إبان حملته الانتخابية، والتي كانت للاستهلاك الانتخابي، ربما تختلف عن مواقفه في موقع المسئولية، حيث يغلب عليه الطابع الواقعي والعقلاني، وتشابكات المصالح. من ناحية أخرى، فإنّ ضعف خبرة "**دونالد ترامب**" في القضايا الخارجية، وعدم فهمه لتعقيداتها، من شأنه أن يجعله أكثر واقعية في السلطة، وأن يتخلي عن تصريحاته ومواقفه الحادة، إبان الحملة الانتخابية، وأن يبتعد عن التغييرات الجذرية الكبرى، ويميل نحو التغير التدريجي، وفقاً للمعطيات والأبعاد المختلفة، سواء من جانب فريقه للسياسة الخارجية، أو تطورات الأحداث على الأرض في منطقة الشرق الأوسط. ولذلك، من المتوقع أن يستغرق الرئيس "**دونالد ترامب**" وقتاً طويلاً لمراجعة السياسات الأمريكية الحالية في المنطقة، قبل اتخاذ سياسات جديدة، بعد استكمال تعيينات وظائف إدارته، ولذا لن تظهر ملامح السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، قبل مرور عام على الأقل.

أمّا بالنسبة للأزمة السورية فهي تُمثل أحد مجالات التغيير الملموس المتوقعة في سياسة إدارة "**دونالد ترامب**" الشرق الأوسط. وتنبع أهمية تلك الأزمة بالنسبة لواشنطن من كونها قضية رئيسية في ملف العلاقات الأمريكية –

الروسية، ولتأثيرها في المنطقة ككل، والمصالح الأمريكية فيها، إلى جانب ارتباطها بقضايا أحرى، كالهجرة، واللاجئين، والإرهاب. وقد أظهرت تصريحات ومواقف "**دونالد ترامب**"، خلال حملته الانتخابية، عزمه إحداث تغيير كبير على السياسة الأمريكية، حيث انتقد بشدة سياسة إدارة "**بارك أوباما**" في دعم المعارضة السورية المسلحة، والتركيز على تنحية الرئيس السوري بشار الأسد، ورأى أنّ الأولوية هي لمحاربة تنظيم "**داعش**" في سوريا، وأشاد بالدور الروسي في الأزمة، وإدارة الرئيس "**فلادمير بوتين**"، والرئيس السوري لها، وأنهما أكثر ذكاء من"**باراك أوباما**"23. لذلك نادي "**دونالد ترامب**" بـــ تعزيز التقارب الأمريكي الروسي، ولكن من موقع قوة لا ضعف فعلينا إعادة العلاقات مع روسيا مرة أخري والتعامل معها من منطلق أنّ هناك خلافات بينها وبين الولايات المتحدة وليس من منطلق العداء(24). وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الثالث من خلال التحديات المشتركة بين الدولتين.

المطلب الثالث: التحديات الأمريكية الروسية المشتركة

تُمثل الأزمة السورية ملف توافق لافتًا بين الرئيسين، خاصة مع تأكيدات "**دونالد ترامب**" أنّ التحالف مع روسيا وسوريا لهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، هو السياسة التي يفضلها للتعامل مع الأزمة السورية، ويتعزز التوافق الأمريكي-الروسي في الملف السوري مع وقف إدارة "**دونالد ترامب**" أي دعم عسكري لقوى المعارضة السورية، خلافًا لما كان عليه الوضع في ظل إدارة "**باراك أوباما**"(25) . فعقب انقطاع دام ثمانية سنوات، عُقدت أول قمة رسمية أمريكية روسية منذ **أفريل 2010** في "**هلسنكي**"(26) والتي شكلت خطوة نحو التوافق على الحد الأدنى مع بقاء التناقض، ومنع تصعيده إلى مستوى أعلى.

أولاً/ قمة هلنسكي خطوة باتجاه إزالة الأنقاض عن العلاقات الروسية الأمريكية:

إن النظرة الموضوعية لقمة "**هلسنكى**" وما دار بها توضح إنها لم تكن قمة "**صعبة**" أو "**باردة**" كحال لقاءات "**باراك أوباما**" و"**فلادمير بوتين**"، فقد غلف الدفء النابع من الرغبة في التفاهم قمة هلسنكي، صحيح أنّ حصاد القمة لم يكن كبيراً، ولكنها مثلت دون شك خطوة هامة وضرورية لأي تفاهمات مستقبلية أوسع. جاء تقييم الرئيسان للقمة إيجابياً أيضاً فقد اعتبر الرئيس الأمريكي، "**دونالد ترامب**"، أنّ العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا كانت في أسوأ حالاتها لكنها تحسنت بفضل هذه القمة، وأنّ العالم كله يتطلع لنتائجها، وأنّ روسيا والولايات المتحدة أكبر قوتين نوويتين وليس من الجيد أن تكون بينهما خلافات. ووصف الرئيس "**فلادمير**

بوتين" القمة بـ"**الناجحة والمثمرة**"، وقال إنها انعقدت في أجواء "**بناءة وإيجابية**"، واعتبر أنها مثلت الخطوة الأولى في "**إزالة الأنقاض**" عن العلاقات بين البلدين. كما أكد على ضرورة توحيد جهود البلدين الرامية لمواجهة التهديدات المشتركة بالنسبة لهما، ودعا "**فلادمير بوتين**" إلى تشكيل لجنة خبراء معنية بتطبيع العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة تضم محللين سياسيين روس وأمريكيين ذوي سمعة جيدة، وعلماء ودبلوماسيين سابقين، للعمل على "**إيجاد القواسم المشتركة والتفكير في اقتياد التعاون الدولي إلى طريق التقدم الإيجابي المستدام**".

إلى جانب هذه التصريحات البناءة من الجانبين عكست القمة إيجابية في التعاطي مع عدد من الملفات لعل أهمها الملف السوري، والتفاهم حول بقاء القوات الأمريكية البالغ عددها **2200 جندي أمريكي** وقاعدة التنف مقابل تراجع واشنطن عن دعم المعارضة المسلحة في درعا مما أتاح سيطرة الجيش السوري على **90%** من درعا. ويبدو أنّ صفقة تفكيك قاعدة التنف مقابل إنهاء الوجود الإيراني بسوريا، والتي طرحت في وقت سابق للقمة، لم تكن ممكنة. أمّا على صعيد الهواجس والضغوطات الإسرائيلية التي حملها رئيس الوزراء الإسرائيلي لموسكو خلال لقائه بالرئيس "**فلاديمير بوتين**" قبل انعقاد القمة يوم **11 جويلية** ، فقد أكد الرئيس "**فلادمير بوتين**" أنّ روسيا مهتمة بضمان السلام في هضبة الجولان وتُعتبر أنّه من الضروري تطبيق اتفاق فك الاشتباك بين سوريا وإسرائيل، وتكييف الوضع في مرتفعات الجولان بالتوافق التام مع اتفاق سنة **1974** حول فصل القوات الإسرائيلية والسورية، وإحياء نظام وقف إطلاق النار بينهما، واعتبر أنّ اتخاذ هذا الإجراء سيمثل خطوة في طريق إحلال سلام عادل وصارم في المنطقة على أساس قرار مجلس الأمن رقم **338**، وأكد "**فلادمير بوتين**" أنّ تسوية الأزمة في سوريا "**قد يصبح مثالا للعمل الثنائي الناجح**" بين البلدين.

يبدو كذلك أنّ الرئيس **فلادمير بوتين**" تقبل حقيقة أنّ الولايات المتحدة أصبحت منتج كبير للطاقة، وكونها شريك مستقبلي في هذا السوق وذلك بعد الطفرة في إنتاج النفط والغاز الصخرى بها، وأن التنسيق والتفاهم وليس التنافس هو السبيل لإدارة هذا الملف بين البلدين على غرار ما يحدث مع المملكة العربية السعودية. فقد اعتبر "**فلادمير بوتين**" أنّه بإمكان روسيا والولايات المتحدة أن تتعاونا بشكل بناء في تنظيم الأسواق العالمية لموارد الطاقة، لأنّ هبوط الأسعار إلى ما تحت الحد الأدنى ليس في مصلحة البلدين، وأنّ المنتجين، بما في ذلك في الولايات المتحدة، سيعانون(27).

ثانياً/ أهم المعيقات إزاء التقارب الأمريكي الروسي:

ورغم التقارب على مستوى الخطاب السياسي بين الرئيسين(28)، إلاّ انّه هناك بعض القضايا التي مازلت عالقة بين الطرفين والمتمثلة في النقاط التالية:

ـ ملف الوجود الإيراني في سوريا، فقد أشار الرئيس الأمريكي إلى أنه أكد بوضوح لنظيره الروسي أّن الولايات المتحدة لن تسمح لإيران بالاستفادة من الحملة الناجحة ضد تنظيم "**داعش**" في المنطقة. وأوضح "**دونالد ترامب**" إلى أنه اتفق مع "**فلادمير بوتين**" على ضرورة ضمان أمن إسرائيل في ظل التطورات الجارية في سوريا .

ـ الدرع الصاروخي الأمريكي الذي تعتبره روسيا تهديد مباشر لأمنها القومي ومحاولة لتقويض قدراتها الدفاعية في مواجهة أي هجوم أمريكي محتمل .ففي المقابلة، التي أجرتها معه شبكة "**فوكس نيوز**"، عقب القمة يوم **16جويلية** أشار الرئيس "**فلادمير بوتين**" إلى استعداد موسكو لتمديد معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية النووية (ستارت الجديدة)، التي تم توقيعها في **8 افريل** 2010 وينقضي أجلها سنة **2021**، لكن عقب "**الاتفاق على التفاصيل أولاً**"، لأن "**لدينا بعض الأسئلة لشركائنا الأمريكيين**" على حد تعبير "**فلادمير بوتين**"، الذي رأى أن الولايات المتحدة ليست ملتزمة تماماً بالمعاهدة، وأنّ الخبراء هم الذين يحددون ذلك. ووفقاً للمعاهدة يتعين خفض الرؤوس الحربية والقنابل النووية التي يمكن تركيبها في الصواريخ الباليستية إلى **1550** لكل من البلدين. كما تقيد كذلك عدد ما يتم تركيبه في منصات الإطلاق من الصواريخ الباليتسية العابرة للقارات، وتلك التي يمكن إطلاقها من الغواصات والقاذفات النووية بحد أقصى يبلغ **700 كلم**، وما لم يتم تركيبه في منصات الإطلاق من هذه الأسلحة بما لا يتجاوز **800 كلم**. وأمهلت المعاهدة الدولتين حتى فيفري من هذا العام للوصول إلى الحدود القصوى المشار إليها. وتُثير روسيا تساؤلات حول تعديل الولايات المتحدة بعض الغواصات والقاذفات لتحمل أسلحة تقليدية، وتعتقد أنّه لا سبيل لها للتحقق من عدم استخدامها أيضا لحمل أسلحة نووية. هذا في الوقت الذي انتقد فيه "**دونالد ترامب**" المعاهدة ووصفها بأنها "**اتفاق سيئ تفاوض عليه سلفه**".

ـ تدخل روسيا في الانتخابات الرئاسية الأمريكية سنة **2016**، وقد رأى الرئيس "**فلادمير بوتين**" أنّ العلاقات الروسية الأمريكية يجب ألا تكون "**رهينة**" التحقيق الذي يجريه المدعي الأمريكي الخاص، "**روبرت مولر**"، بهذا الخصوص، ورأى إنه "**من الواضح جدا أن الأمر يتعلق فقط بصراع سياسي داخلي في الولايات المتحدة**".

وأشاد بنظيره الأمريكي "**دونالد ترامب**" كمحاور جيد واسع الاطلاع، وأنه "**شخص كفؤ**"، وأنه "**يعرف كيف يستمع، وينصت لما يريده الناخب والرأي العام منه، وهو يقوم بعمل جيد في هذا الشأن**". كما رفض الرئيس الأمريكي أن يوجه أي انتقاد للسياسة الروسية وأرجع سبب تدهور العلاقات بين البلدين "**لـ سنوات عديدة من الحمق والغباء الأمريكي**"(29).

على هذا الأساس تُعتبر الأزمة السورية بعد دو حدين، الحد الأول والمتمثل في صراع دولي من الطراز الرفيع يشبه إلى حدّ ما الحرب الباردة بين الشرق والغرب سابقا سببه المصلحة الخاصة لكل دولة، والحد الثاني الذي يتمثل في الدعوة إلى التعاون الإلزامي والاتفاق للعمل سوياً للتعامل مع القضية السورية. مع الحفاظ على اتصال مفتوح بين وكالات الأمن من أجل حماية مواطني البلدين من هذا التهديد العالمي. وضرورة مواصلة العمل معاً من أجل التوصل إلى حل لمجموعة كاملة تضم الملف العسكري السياسي وملف نزع السلاح النووي، بما في ذلك تمديد معاهدة خفض الأسلحة الإستراتيجية والوضع الخطير الذي يحيط بتطوير عناصر النظام العالمي للدفاع الصاروخي الأمريكي، وتنفيذ معاهدة القضاء على الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى، فضلا عن تجنب وضع أسلحة في الفضاء.

ربما قوة الأفكار لدى الطرفين قد لعبت دورها وذلك من خلال التغيير السلمي الذي حول رؤية روسيا للغرب من عدو يجب القضاء عليه إلى طرف قابل للتعايش والتعاون معه، نفس الشيء بالنسبة للسبب الذي حول رؤية الغرب لروسيا من عدو يجب القضاء عليه إلى طرف قابل للتعايش والتعاون معه....هذه البداية السلمية لم تحددها القوة المادية ولا القوة العسكرية، وإنّما حددتها قوة الأفكار أي التغيير الذي حدث على مستوى أذهان صناع القرار والنخبة الحاكمة. وعليه لا يوجد شيء حتمي وثابت في العلاقات الدولية وهناك إمكانية للتغير وهو ما عبّرت عليه مقاربة البنائية في اعتبارها أنّ كل شيء تذاتاني في العلاقات الدولية هذا ما يجعل العالم من صنع ذواتنا....

إلاّ أنّ المصلحة الخاصة للطرفين تطغى دائماً على المصلحة العامة، وهو ما تسعى إليه روسيا مدركةً تمامًا أنّ الإخفاق الأمريكي في العراق وأفغانستان أو أي مكان تتورط فيه واشنطن في منطقة الشرق الأوسط سيدق مسمارًا جديدًا في نعش التفردية الأحادية الأمريكية، وسيخلِّف فراغًا سياسيًّا وعالميًّا في خارطة النظام العالمي الجديد، ممّا يتيح المجال أمامها للعودة مرة ثانية إلى الساحة الدولية والشرق أوسطية، ولكن هذه المرة بقوة. في حين

ترى الولايات المتحدة الأمريكية عليها التعامل مع التحديات التي يفرضها التواجد الروسي في مناطق مختلفة من العالم، ممّا يهدد المصالح الأمريكية وحلفاء واشنطن في هذه المناطق.

من العلاقات الأمريكية_الروسية نجد انّه من الضرورة أن نشير إلى حقائق هامة منها أنّ عامل المصلحة الذاتية هو العامل الحاسم الذي يتحكم في السياسة الخارجية للدول الكبرى، وروسيا وأمريكا واحدتان منها، ولهذا لُوحظ بأنّ أي تناقض بين المصالح الأمريكية والروسية وحلفائهما يترتب عنه سرعة تخليهما عن التزاماتهما السابقة، فهما كغيرهما من الدول الكبرى لا تضمنان أحداً إلاّ مصالحهما، ومصالحهما بالقطع ليس مرتبطة في شخص أو نظام.

وعليه تبقى التحديات المشتركة بين روسيا والولايات المتحدة شأن قضايا الشرق الأوسط ولاسيما الأزمة السورية ما هي إلاّ خوفا على المصلحة الخاصة لكل دولة لا أكثر ولا اقل.

النتائج:

_ مرّت العلاقات الأميركية–الروسية بمراحل عديدة متقلّبة ومتفاوتة وفق الظروف وبحسب ما تقتضيه المصالح والأهداف، انطلاقاً من التعاون في فترة الحرب العالمية الثانية مروراً بالحرب الباردة والعلاقات ما بعد الحرب الباردة وصولاً إلى العلاقات الروسية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين أين شهدت هذه الأخيرة توجهًا جديدًا نتيجة التحوّل الذي طرأ على نوعية القيادة في كلا الطرفين، بالإضافة إلى رواسب الحرب الباردة وتداعياتها التي أثرت في نظرة البلدين أحدهما إلى الآخر.

_ لم يبرز التعاون الروسي الأمريكي إلاّ خلال فترة الحرب العالمية الثانية، أين بدأها الرئيس الأمريكي" **فرانكلين روزفلت**" سنة **1933** على استحياء وباعتبار أنّ أعداء أعدائي أصدقائي؛ فقد تحالفت الدولتان في مواجهة النازية الألمانية في الحرب العالمية الثانية. وحتى قبل هذا التحالف المعلن، قدمت الولايات المتحدة المساعدات لنظيرتها الروسية لتقاوم المد النازي في أراضيها. ثمّ لم يلبث هذا التحالف أن تفكك مع نهاية الحرب العالمية، واشتعل فتيل ما يعرف بـ"**الحرب الباردة**" سنة **1947** وبدأت مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية بينهما كانت أشبه بسباق نفوذ وتصارع أيديولوجيات؛ تلك التي رفعها كلا الطرفين (الديموقراطية الليبرالية مقابل الشيوعية).

_ تُعتبر أزمة كوبا الأخطر من بين كل الأزمات التي خلفتها الحرب الباردة خاصة وأنّ العالم على إثرها بالفعل كان على وشك حرب نووية مدمرة لولا تعقل قادة الجانبين في الوقت المناسب. بعد أن سبقت حكمة الرئيس

الأمريكي ونظيره الروسي غضبهما وتوصلا أخيراً لاتفاق سلمي يجنبهما ويجنب العالم بأسره جحيم الحرب النووية التي كانت على وشك الاندلاع.

_ شهدت العلاقات الأميركية–الروسية في القرن الحادي والعشرين توجهًا جديدًا نتيجة التحوّل الذي طرأ على نوعية القيادة في كلا الطرفين، بالإضافة إلى رواسب الحرب الباردة وتداعياتها التي أثرت في نظرة البلدين أحدهما إلى الآخر. وذلك من خلال إبرام اتفاقيات ومواثيق، وعقد قمم على مستوى رؤساء الدول ووزراء الخارجية، ولقاءات على أرفع المستويات بشكل غير مسبوق، وذلك في إطار بلورة العلاقات بين الدولتين في مجال الاستقرار الاستراتيجي والتعاون وحل النزاعات القائمة.

_ تُعتبر الأزمة السورية بعد دو حدين، الحد الأول والمتمثل في صراع دولي من الطراز الرفيع يشبه إلى حدّ ما الحرب الباردة بين الشرق والغرب سابقاً سببه المصلحة الخاصة لكل دولة، والحد الثاني يتمثل في الدعوة إلى التعاون الإلزامي والاتفاق للعمل سويًا للتعامل مع القضية السورية. مع الحفاظ على اتصال مفتوح بين وكالات الأمن من أجل حماية مواطني البلدين من هذا التهديد العالمي.

_ لعبت قوة الأفكار لدى الطرفين دورها وذلك من خلال التغيير السلمي الذي حول رؤية روسيا للغرب من عدو يجب القضاء عليه إلى طرف قابل للتعايش والتعاون معه، نفس الشيء بالنسبة للسبب الذي حول رؤية الغرب لروسيا من عدو يجب القضاء عليه إلى طرف قابل للتعايش والتعاون معه....هذه البداية السلمية لم تحددها القوة المادية ولا القوة العسكرية وإنّما حددتها قوة الأفكار أي التغيير الذي حدث على مستوى أذهان صناع القرار والنخبة الحاكمة. وعليه لا يوجد شيء حتمي وثابت في العلاقات الدولية وهناك إمكانية للتغير وهو ما عبرت عليه مقاربة البنائية في اعتبارها أنّ كل شيء تذاتاني في العلاقات الدولية هذا ما يجعل العالم من صنع ذواتنا....

_ تبقى المصلحة الخاصة للطرفين تطغى دائما على المصلحة العامة، وهو ما تسعى إليه روسيا مدركةً تمامًا أنّ الإخفاق الأمريكي في العراق وأفغانستان أو أي مكان تتورط فيه واشنطن في منطقة الشرق الأوسط سيدق مسمارًا جديدًا في نعش التفردية الأحادية الأمريكية، وسيخلِّف فراغًا سياسيًّا وعالميًّا في خارطة النظام العالمي الجديد، ممّا يتيح المجال أمامها للعودة مرة ثانية إلى الساحة الدولية والشرق أوسطية، ولكن هذه المرة بقوة. في حين ترى الولايات المتحدة الأمريكية عليها التعامل مع التحديات التي يفرضها التواجد الروسي في مناطق مختلفة من العالم، ممّا يهدد المصالح الأمريكية وحلفاء واشنطن في هذه المناطق.

_ من العلاقات الأمريكية_الروسية نجد انّه من الضرورة أن نشير إلى حقائق هامة منها أنّ عامل المصلحة الذاتية هو العامل الحاسم الذي يتحكم في السياسة الخارجية للدول الكبرى، وروسيا وأمريكا واحدتان منها، ولهذا لُوحظ بأنّ أي تناقض بين المصالح الأمريكية والروسية وحلفائهما يترتب عنه سرعة تخليهما عن التزاماتهما السابقة، فهما كغيرهما من الدول الكبرى لا تضمنان أحداً إلاّ مصالحهما، ومصالحهما بالقطع ليس مرتبطة في شخص أو نظام. وعليه تبقى التحديات المشتركة بين روسيا والولايات المتحدة شأن قضايا الشرق الأوسط ولاسيما الأزمة السورية ما هي إلاّ خوفا على المصلحة الخاصة لكل دولة لا أكثر ولا اقل.

التوصيات:

_ العمل على جعل قضايا الشرق الأوسط لاسيما قضية الأزمة السورية كبداية شكلت خطوة أولى نحو التوافق على الحد الأدنى مع بقاء التناقض، ومنع تصعيده إلى مستوى أعلى. واعتبارها خطوة هامة وضرورية لأي تفاهمات مستقبلية أوسع.

_ العمل على ضرورة توحيد جهود البلدين الرامية لمواجهة التهديدات المشتركة بالنسبة لهما، والدعوة إلى تشكيل لجنة خبراء معنية بتطبيع العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة تضم محللين سياسيين روس وأمريكيين ذوي سمعة جيدة، وعلماء ودبلوماسيين سابقين، للعمل على إيجاد القواسم المشتركة والتفكير في اقتياد التعاون الدولي إلى طريق التقدم الإيجابي المستدام. خاصة وأنّ روسيا والولايات المتحدة أكبر قوتين نوويتين وليس من الجيد أن تكون بينهما خلافات.

_ الحفاظ على ترك باب الاتصال مفتوح بين الدولتين ليس فقط من اجل حماية مواطني البلدين من التهديدات العالمية الناتجة عن النزاعات القائمة داخل منطقية الشرق الأوسط كونها إحدى تلك المناطق التي تشهد هزات سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية وطائفية وعرقية ودينية شديدة التعقيد والخطورة، بل ضرورة مواصلة العمل معاً في شتى المجالات كالتعاون لضمان امن الطاقة في العالم على اعتبار أنهما اكبر قوى للطاقة. وأنّ التنسيق والتفاهم وليس التنافس هو السبيل لإدارة هذا الملف بين البلدين على غرار ما يحدث مع المملكة العربية السعودية.

_ التقليل من الشك وسوء الظن القائم بين الدولتين، كالدرع الصاروخي الأمريكي الذي تعتبره روسيا تهديد مباشر لأمنها القومي ومحاولة لتقويض قدراتها الدفاعية في مواجهة أي هجوم أمريكي محتمل، وذلك عن طريق ربط علاقتهما بالعديد من الاتفاقيات لاسيما تلك المتعلقة بالأسلحة النووية .

_ استبدال المقاربة الواقعية القائمة على الشك وسوء الظن والقوة العسكرية والتشاؤم إزاء إمكانية إزالة الصراعات والحروب في تحليل وفهم القضايا الدولية، بالمقاربة الليبرالية التي تنطلق من قاعدتها القائلة انّه ليس من المحتم علينا العيش في حالة صراع دائم، وانّه هناك إمكانية الانتقال إلى حالة التعاون والاستقرار، والمقاربة البنائية القائمة على قوة الأفكار وإمكانية التغيير وانه لا يوجد شيء حتمي وثابت في العلاقات الدولية وإنما العالم هو من صنع ذواتنا.

_ العمل على التقليل من المصلحة الخاصة للطرفين التي تطغى دائما على المصلحة العامة، صحيح أنّ عامل المصلحة الذاتية هو العامل الحاسم الذي يتحكم في السياسة الخارجية للدول الكبرى، وروسيا وأمريكا واحدتان منها، إلاّ أنّ التقليل منه يساهم في القضاء على أي تناقض بين المصالح الأمريكية والروسية وحلفائهما وما يترتب عنه من سرعة تخليهما عن التزاماتهما السابقة.

خلاصة :

سينعكس الأثر الذي سيتركه تحسن العلاقات الأمريكية الروسية على دول الشرق الأوسط بشكل إيجابي، لاسيما على الملف السوري، الذي تحتفظ فيه روسيا بالنصيب الأكبر في السيطرة عليه، خاصة وأن الرؤى المشتركة بين "**فلادمير بوتين**" و"**دونالد ترامب**" في توحد الهدف وهو محاربة الإرهاب المتمثل في "**داعش**"، والتنظيمات المتطرفة الأخرى، سيولد تعاوناً بين روسيا وأمريكا، ممّا سيضفي نوعاً من الجدّية على ضربات قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة ضد الإرهاب، ستختلف بشكل كبير عن تلك التي كان يتسم بها الأداء الأمريكي في فترة "**باراك أوباما**".

إلاّ أنّ العلاقات الروسية الأمريكية تبقى مرهونة بتفاصيل عديدة، فعلى الرغم من الإدعاءات المطروحة بأنّ "**دونالد ترامب**" يسعى إلى تحسين العلاقات، إلاّ أنّ الثقة معدومة بين البلدين، ولذلك يمكن القول أنه من الصعب تغيير العلاقات بسهولة، خصوصاً أنّ أفعال "**دونالد ترامب**" لا يمكن تنبؤها، وسياسته الخارجية غير واضحة بعد.

---

(1) منصور زغيب، "**تجدد الصراع الأمريكي–الروسي في ضوء الأزمات المستجدة**"، الدفاع اللبناني، ع 90، 2014، موقع: https://www.lebarmy.gov.lb، 2018/11/25.

(2) إبراهيم بدوي، "**العلاقات الأمريكية الروسية: من الحرب الباردة إلى سوريا**"، موقع: http://www.masralarabia.com، 2018/11/25.

(3) إيناس سعدي عبد الله، **الحرب الباردة دراسة تاريخية للعلاقات الأمريكية – السوفياتية 1945-1963**، العراق: اشورنيبال للنشر، ط 1، 2015، ص ص 31-32.

(4) إبراهيم بدوي، **المرجع سبق ذكره**.

(5) موسى محمد آل طويرش، **العالم المعاصر بين الحربين من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب الباردة1914-1991**، دار معتز للنشر والتوزيع، ط1. 2017، ص ص 70-71.

(6) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، "**هل تشهد العلاقات بين واشنطن وموسكو تنافساً استراتيجيا؟**"، موقع: http://www.ecssr.com، 2018/11/26.

(7) منصور زغيب، **المرجع سبق ذكره**.

(8) منصور زغيب، **المرجع نفسه**.

(9) منصور زغيب، **المرجع نفسه**.

(10) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، **المرجع سبق ذكره**.

(11) مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، "**هكذا تؤسس روسيا لخارطة جديدة للشرق الأوسط**"، موقع: http://rawabetcenter.com، 2018/11/27.

(12) احمد عبد الله الطحلاوي، "**استعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية**"، المركز العربي للبحوث والدراسات، موقع: http://www.acrseg.org، 2018/11/27.

(13) احمد عبد الله الطحلاوي، **المرجع نفسه**.

(14) مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، **المرجع سبق ذكره**.

(15) احمد عبد الله الطحلاوي، **المرجع سبق ذكره**.

(16) احمد عبد الله الطحلاوي، **المرجع نفسه**.

(17) إيمان عنان، "**ترامب ومستقبل السياسة الخارجية الأمريكية**"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، موقع: https://elbadil-pss.org، 2018/11/28.

(18) إيمان عنان،**المرجع نفسه**.

(19) احمد سيد احمد، "**إدارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط...حدود التغيير**"، مجلة السياسة الدولية، موقع: http://www.siyassa.org.eg، 2018/11/9.

(20) احمد سيد احمد، **المرجع نفسه**.

(21) احمد سيد احمد، **المرجع نفسه**.

(23) احمد سيد احمد، **المرجع نفسه**.

(24) إيمان عنان، **المرجع سبق ذكره**.

(25) إيمان عنان، "**ترامب...ومستقبل النفوذ الروسي في الشرق الأوسط**"، مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، موقع: https://elbadil-pss.org، 2018/11/30.

(26) احمد سيد احمد،"**قمة ترامب– بوتين وحدود التقارب**"، مجلة السياسة الدولية، ع 214، م 53، 2018، ص 192.

(27) نورهان الشيخ، "**حصاد القمة الأمريكية الروسية**"، **مجموعة الرؤية الإستراتيجية**، موقع:http://ar.rusisworld.com ، 2018/11/2.

(28) احمد سيد احمد،ا**لمرجع سبق ذكره**.

(29) نورهان الشيخ، "**المرجع سبق ذكره**.

مكانة منطقة الشرق الأوسط في مبادرة الحزام والطريق الصينية (دراسة مقارنة بين المبادرة والمشروع الروسي والأمريكي في المنطقة)

Middle East position in the China Belt and Road Initiative

–A comparative study between the initiative and the Russian and US projects in the region–

أ.آسيا قبلي[1]

الملخص:

هذا البحث محاولة جادة لتسليط الضوء على الاستراتيجيات الدولية في المنطقة الشرق أوسطية، و وذلك من خلال فهم المشروع الصيني و كيف يتناول منطقة، كما يسعى الى تبيان علاقته بالطروحات الامريكية في المنطقة وكذلك الروسية، ساعيا بذلك الى ابراز جوانب التعارض و الانسجام، فيما بين هذه المشاريع، فالمنطقة الشرق أوسطية ونتيجة التفاعلات السياسية فيها أصبحت منطقة مكشوفة على الخارج وساحة لإرادات واهداف سياسية متضاربة، لذلك تسعى هذه الورقة لتسليط الضوء على المشروع الصيني المسمى " حزام واحد طريق واحد".

الكلمات المفتاحية: الصين، مبادرة الحزام و الطريق، الولايات المتحدة الامريكية، روسيا، الشرق الأوسط.

***Abstract** :*

This research paper aims to highlight the different internetional strategies in the Middle East area . In order to understand the chineese project and its relations with the american and russian strategies in this area. presenting also the harmony and the contradiction between those strategies. According to its importance, and due to the political interactivities, the Middle East as a strategic area, becomes an overland space to the encreasing conflicts which emerging powers seek to impose

[1] باحثة دكتوراه بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية/الجزائر.

its strategies in order to control the region. China as an important actor try to take place within the area by its project called One Belt One Road (OBOR) .

***Key words** : China, The Belt Road Initiative, United State Of America, Russia, Middle East.*

مقدمة:

تسعى الصين إلى تقديم نفسها للعالم بشكل يختلف عن طريقة تقديم القوى العالمية نفسها لعالم عبر التاريخ، إذ تسعى إلى مشاركة العالم في اهتماماته محافظة بذلك على طابعها البراغماتي ومصالحها، كما أنها تسعى إلى خلق مناطق نفوذ وتغلل لها دون اللجوء الى التدخل في الشؤون الداخلية للدول، هذه المزاوجة بين تحقيق المصلحة الذاتية و المصلحة الجماعية مع العالم ليست معيارية مثالية كما يعتقد الكثير وإنما هي طريقة واقعية لتحقيق الريادة الصينية في النظام العالمي، لذلك تعتمد الصين مشروع "مبادرة الحزام و الطريق" كآلية لتطبيق مكانتها في العالم المراد الوصول إليها، وهو مشروع يضاهي المشروع الأمريكي وحتى الروسي في مناطق النفوذ.

يعتبر الشرق الأوسط حاليا منطقة صدام بين عدة مشاريع عالمية، وهو ما يفسر مسارات الأزمات في الشرق الأوسط كالقضية الفلسطينية أو الأزمة السورية و اليمنية، لذلك فان الصين تتوجه إلى هذه المنطقة بمشروع آخر مخالف ومغاير أو بالأحرى أكثر إغراءا لدول المنطقة، هذه المقاربة الصينية الأكثر نعومة مقارنة بالمشاريع الأخرى المطروحة خالية من أي طرح سياسي او أيديولوجي، لذلك فانه يواجهنا الإشكال التالي:

ماهو نمط علاقة المشروع الصيني و المشاريع الدولية الأجنبية في منطقة الشرق الأوسط؟

و للإجابة عن هذا الإشكال تم وضع الخطة البحثية التالية:

- مقدمة.
  - **المحور الأول**: مفهوم مبادرة الحزام و الطريق.
  - **المحور الثاني**: التنافس بين المبادرات الروسية والأمريكية في المنطقة.
  - **المحور الثالث**: مكانة منطقة الشرق الأوسط في المبادرة الحزام و الطريق.
- الخاتمة.

المحور الأول: مفهوم مبادرة الحزام والطريق

1. مبادرة الحزام والطريق

جاءت مبادرة الحزام والطريق، أو ماكان يسمى "حزام واحد وطريق واحد"، باقتراح من الرئيس الصيني شي جين بينج في سبتمبر 2013، عندما زار جمهورية كازاخستان، ليعلن بعدها عن طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين عند زيارته اندونيسيا شهر أكتوبر من السنة نفسها. وقد جمعت المبادرة المشروعين (حزام واحد طريق واحد و طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين تحت مسمى مبادرة الحزام والطريق).تضم المبادرة 65 دولة من القارات الثلاث، وتمتد من المحيط الهادي صعودا إلى أوروبا مرورا بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[1]

وتستمد المبادرة روحها من طريق الحرير القديم، حيث اتسم هذا الطريق التجاري بالسلم النسبي والتعاون مقارنة مع غيره من طرق التجارة الأوروبية، التي كانت تربط المستعمرات بالمستعمر، والتي تميزت بالاستعباد والاستغلال، بينما قام طريق الحرير القديم على تبادل المنفعة.

وتسعى مبادرة " الحزام والطريق" إلى نقل التجربة الصينية في تطوير البنى التحتية التي سمحت لها بتسهيل حركة وتدفق السلع، وهو ما يساعدها في تسهيل التواصل والحركة مع وبين دول المبادرة، من خلال تسريع الحركة وتقليص تكلفة التنقل. وبالتالي تعزيز الروابط الاقتصادية بين الصين ودول الحزام، إلى جانب فرص الاستثمار التي تتيحها. إذ وبعد اعتماد سياسات الإصلاح والانفتاح الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية، حصّلت الصين فائضا في احتياطي العملة، دفعها للبحث عن الاستثمار في الخارج.[2]

مبادرة الحزام والطريق هي امتداد للإستراتيجية الصينية " النظر للخارج" التي بدأ تطبيقها مع الرئيس "جيانغ زيمين".

2. مجالات المبادرة

تتضمن المبادرة خمس مجالات وهي البنية التحتية، تنفيذ السياسات، تسيير حركة التجارة، تسهيل التدفق المالي، تسهيل التدفق المالي، والتواصل بين الشعوب.[3]

مجالات مبادرة الحزام و الطريق

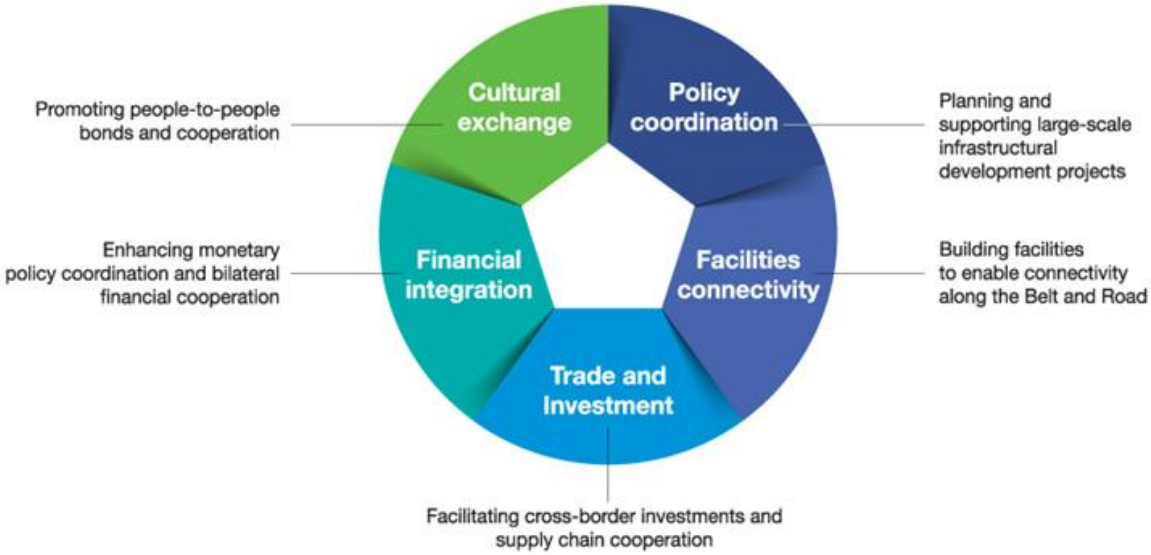

المصدر:جينليانج شيانج، إن جاناردان، **مبادرة الحزام والطريق: الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج**، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، جوان 2018، ص 3.

3. ممرات المبادرة وطرقها[4]

أ. **الممر الاقتصادي:** يربط بين الصين ومنغوليا وروسيا، وشمل مسارين أساسيين الأول يصل بيكين تيانجين وهيبي في الصين بمنغوليا وروسيا، والثاني داليان الصينية بتشيتا الروسية.

ب. **الجسر البري الأورو آسيوي:** يربط مدينتي ياني ونيانغ وريتشاو الساحليتين في الصين بروتردام في هولندا وأنتويرب في بلجيكا، في خطوة لربط المحيط الهادي بالمحيط الأطلسي، ويمر الجسر البري في شكل خط للسكك الحديدية من كازاخستان إلى ألمانيا مرورا بكل من روسيا بلاروسيا وبولندا، على طول 10,800 كلم.

ت. **الممر الاقتصادي بين الصين وسط وغرب آسيا:** يشمل هذا الممر طريق الحرير القديم الرابط بين الصين وشبه الجزيرة العربية، ينطلق من شينجيانغ في الصين وصولا إلى البحر الأبيض المتوسط، مرورا بآسيا الوسطى (يمر عبر خمس دول فيها وهي كازاخستان قيرغيزستان طاجيكستان أوزبكستان وتركمانستان)، و17 دولة غرب آسيا منها تركيا وإيران والمملكة العربية السعودية.

ث. **الممر الاقتصادي بين الصين وشبه الجزيرة الهندية الصينية:** ويمر أيضا بفييتنام ولاووس وكامبوديا وتايلاند وميانمار، وماليزيا في جنوب شرق آسيا. ويمتد من دالتا نهر اللؤلؤة في الصين نحو الغرب عبر

الطريق السريع ناتشونغ غوانغان، وخط السكك الحديدية السريعة نانينغ- غوانزو وصولا إلى هانوي وسنغافورة.

ج. **الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان:** يمتد على طول 3000 كلم من مدينة قشغر في الصين انتهاء بمدينة كوادر في باكستان، فهو يربط بين طريق الحرير القديمفي الشمال وطريق الحرير البحري للقرن 21 في الجنوب، وهو عبارة عن شبكة تجارية من الطرق السريعة، وخطوط السكك الحديدية، وخطوط الأنابيب وكابلات الألياف البصرية.

ح. **الممر الاقتصادي بين الصين بنغلادش والهند وميانمار:** ينطلق من مدينة كونمينغ الصينية ليربط كولكاتا في إقليم البنغال الغربية في الهند وبنغلادش وميانمار عبر طرق وسكك حديدية وممرات مائية وجسور برية.

ممرات المبادرة

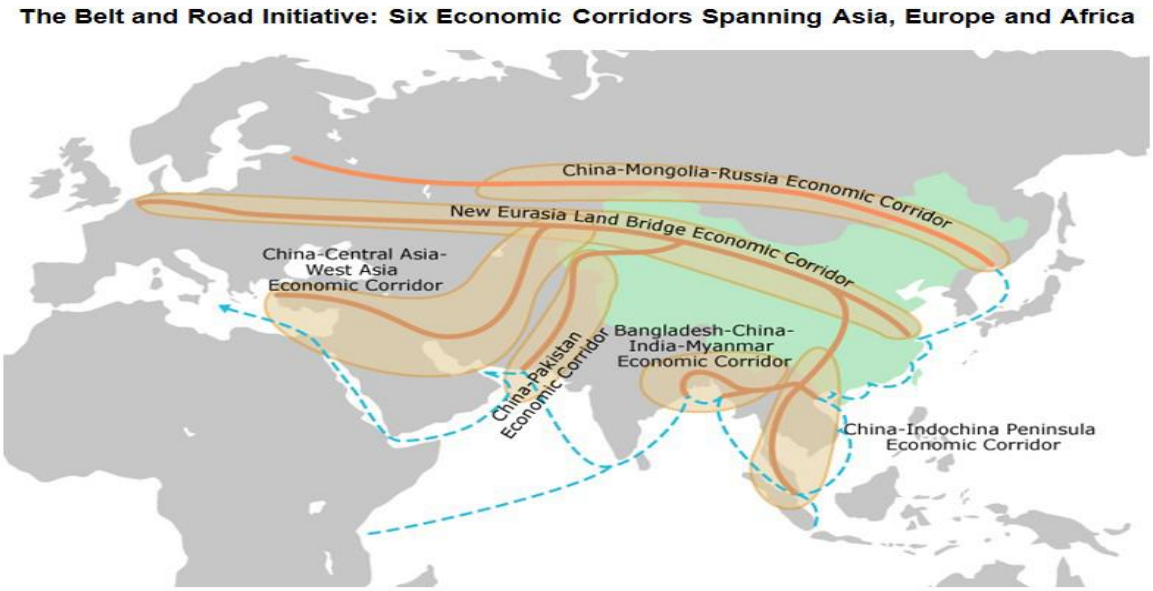

المصدر: *Christina Lin,* ***The Belt and Road and China's Long-term Visions in the Middle East****, ISPSW, No. 512, October 2017, p.3.*

وحسب مخطط العمل فإن المبادرة تشمل طريقين أحدها طريق الحرير للحزام الاقتصادي ويشمل 3 ممرات هي:

1. الصين، آسيا الوسطى روسيا وأوروبا مرورا ببحر البلطيق.

2. الصين، آسيا الوسطى، غرب آسيا، الخليج العربي، البحر الأبيض المتوسط.
3. الصين، جنوب شرق آسيا، جنوب آسيا، والمحيط الهندي.

طريق الحرير البحري للقرن 21، ويضم ممرين هما:

1. الصين الساحلية، بحر الصين الجنوبي، المحيط الهندي وأوروبا.
2. الصين الساحلية، بحر الصين الجنوبي، وجنوب الهادي.

وتوضح الخريطة التالية هذه الخطوط:

المصدر: *Thomas Zimmerman,* ***The New Silk Roads: China, the U.S., and the Future of Central Asia****, center on international cooperation, new york university, October 2015, P.5.*

جدول (1): دول مبادرة الحزام والطريق:

المنطقة	الدول
شرق آسيا	الصين، منغوليا
جنوب شرق آسيا	بونوي، كمبوديا، أندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار، الفيليبين، سنغافورة، تايلاند، تيمور ليشتي، فييتنام.
آسيا الوسطى	كازاخستان، قيغيزستان، طاجيكستان، تركمنستان، اوزبكستان.
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	البحرين، مصر، إيران، العراق، الأردن، فلسطين، الكويت، لبنان، سلطنة عمان، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، سوريا، اليمن و"إسرائيل".
جنوب آسيا	أفغانستان، بنغلادش، بوتان، الهند، المالديف، النيبال، باكستان، سيريلانكا.
أوروبا	ألبانيا، أرمينيا، أذربيجان، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، جمهورية التشيك، استونيا، جورجيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مقدونيا، مولدوفيا، الجبل الأسود، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا، تركيا، أكرانيا.

المصدر: **65** :Helen Chin, Winnie He, **the belt and road initiative countries and beyond**, global sourcing fung business intelligence center, May 2016, P.1.

الخصائص الاقتصادية للدول المنضمة الى هذه المبادرة

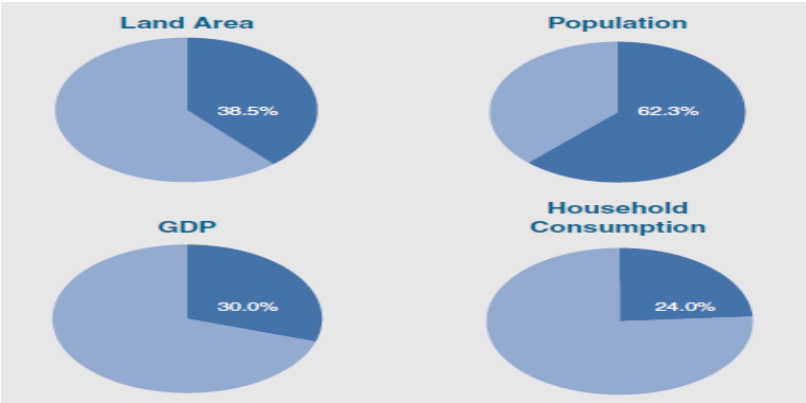

المصدر: **ibid**. p2.

إمكانيات الدول المنضمة الى المبادرة الصينية

Region	Country	Land area (sq.km thousand, 2014)	Population (million, 2014)	GDP (current US$ billion, 2014)	Household consumption (current US$ billion, 2013)
East Asia	China	9,388.2	1,364.3	10,354.8	3,424.7
	Mongolia	1,553.6	2.9	12.0	7.0
Southeast Asia	Brunei	5.3	0.4	17.1	3.6
	Cambodia	176.5	15.3	16.8	12.0
	Indonesia	1,811.6	254.5	888.5	521.6
	Laos	230.8	6.7	12.0	7.3
	Malaysia	328.6	29.9	338.1	167.5
	Myanmar	653.1	53.4	64.3	N/A
	Philippines	298.2	99.1	284.8	199.4
	Singapore	0.7	5.5	307.9	110.8
	Timor-Leste	14.9	1.2	1.4	1.1
	Thailand	510.9	67.7	404.8	218.7
	Vietnam	310.1	90.7	186.2	112.1
South Asia	Afghanistan	652.9	31.6	20.0	16.4
	Bangladesh	130.2	159.1	172.9	109.3
	Bhutan	38.1	0.8	2.0	1.1
	India	2,973.2	1,295.3	2,048.5	1,111.3
	Maldives	0.3	0.4	3.1	N/A
	Nepal	143.4	28.2	19.8	15.1
	Pakistan	770.9	185.0	243.6	186.7
	Sri Lanka	62.7	20.6	78.8	N/A
Central Asia	Kazakhstan	2,699.7	17.3	217.9	117.5
	Kyrgyzstan	191.8	5.8	7.4	7.1
	Tajikistan	140.0	8.3	9.2	9.5
	Turkmenistan	469.9	5.3	47.9	N/A
	Uzbekistan	425.4	30.8	62.6	21.6
Middle East and North Africa	Bahrain	0.8	1.4	33.9	13.3
	Egypt	995.5	89.6	286.5	219.9
	Iran	1,628.6	78.1	425.3	254.7
	Iraq	434.3	34.8	223.5	N/A
	Israel	21.6	8.2	305.7	162.4
	Jordan	88.8	6.6	35.8	27.5
	Kuwait	17.8	3.8	163.6	43.8
	Lebanon	10.2	4.5	45.7	37.5
	Oman	309.5	4.2	81.8	23.7
	Palestine	6.0	4.3	12.7	11.1
	Qatar	11.6	2.2	210.1	28.0
	Saudi Arabia	2,149.7	30.9	746.2	223.7
	Syria	183.6	22.2	N/A	N/A
	United Arab Emirates	83.6	9.1	399.5	176.0
	Yemen	528.0	26.2	N/A	N/A

المصدر. ibid. p3

4. البنك الآسيوي لاستثمارات للمنشآت التحتية

اقترحت الصين في العام 2013، إنشاء بنك آسيوي للمنشآت التحتية، وأطلقت مبادرة إنشاء البنك شهر أكتوبر 2014، حيث وقع ممثلون عن 22 دولة مذكرة التفاهم، ثم واءمت 57 دولة أخرى تطبيقاتها البنكية والبنك الآسيوي للمنشآت التحتية، بحلول 31 مارس 2015، لتصبح بذلك عضوا مؤسسا للبنك، ودخل البنك حيز العمل في 16 جانفي 2016.

يضم البنك أعضاء من القارات الخمس، 37 دولة من آسيا والمحيط الهادي، باقي الدول من أوروبا أفريقيا أمريكا اللاتينية.[5]

5. أهداف المبادرة

يبرر الموقف الرسمي المبادرة بالسعي إلى حل المشاكل الاقتصادية التنموية في الصين وفي دول المبادرة. فهي تقوم على مبادئ السلام والانفتاح والتعاون، والشفافية وتمثيل الجميع، المساواة والتعلم من الآخرين، المنفعة المشتركة والاحترام المتبادل، وتعزيز التعاون عبر المشاورات المكثفة وسيادة القانون والجهود والمنافع المشتركة وتكافؤ الفرص للجميع".

تحقيق التوازن التنموي بين شرق البلاد والوسط والغرب اللذين يرزحان تحت التخلف، إذ أن الفجوة التنموية مازالت كبيرة بين المناطق الشرقية والساحلية التي قطعت أشواطا كبيرة في التنمية وبين الوسط والغرب المتخلفين. وهذا قد يسبب لها مشاكل داخلية قد تؤثر على تطلعاتها الخارجية.

وضع مسار جديد للعولمة قائم على التعاون الدولي وإيجاد دوافع جديدة للتنمية المشتركة، بدل المسار الحالي القائم على الليبيرالية المتوحشة، والابتزاز السياسي، حيث دعا مؤتمر الحزب الشيوعي في طبعته التاسعة " شعوب العالم كافة إلى العمل معا لبناء مجتمع يقوم على صياغة مستقبل مشترك للبشرية"، لكن التقرير شدد على أن التعاون ينبني على " تحقيق التواصل في السياسات، ومنشآت البنى التحتية والتجارة والشؤون المالية، والتفاعل بين الشعوب". وابعد من ذلك تقرر تعديل الدستور للمضي قدما بمبادرة الحزام والطريق، وهذا ينم عن إصرار الصين على دفع المبادرة بقوة أكبر.

وإن كانت الأهداف المعلنة للمبادرة تبدو إنسانية وتعاونية، إلا أنها لا تخلو من المنافسة في ظل عالم يتجه نحو تعددية قطبية، رغم سيطرة القوة العظمى ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية. حيث تسعى الصين إلى إيجاد مكان لها على الساحة الدولية يواكب التطور الذي حققته خلال العقدين الماضيين على الصعيد الاقتصادي.

6. مبادئ وهيكل التعاون في إطار مبادرة طريق واحد حزام واحد:

1. الخضوع لأحكام ميثاق الأمم المتحدة: على غرار مبادئ التعايش السلمي
2. الانفتاح: بمعنى أن المبادرة مفتوحة أمام الدول غير المنتمية إلى الحزام والطريق
3. التناغم وتجاوز الخلافات الحضارية
4. احترام اتجاهات السوق: احترام قواعد السوق وماله علاقة بالمعايير الدولية، وبالتالي تمكين كل أصحاب المصلحة من تحصيل المنافع.
5. المنفعة المتبادلة[6].

مبادئ المبادرة

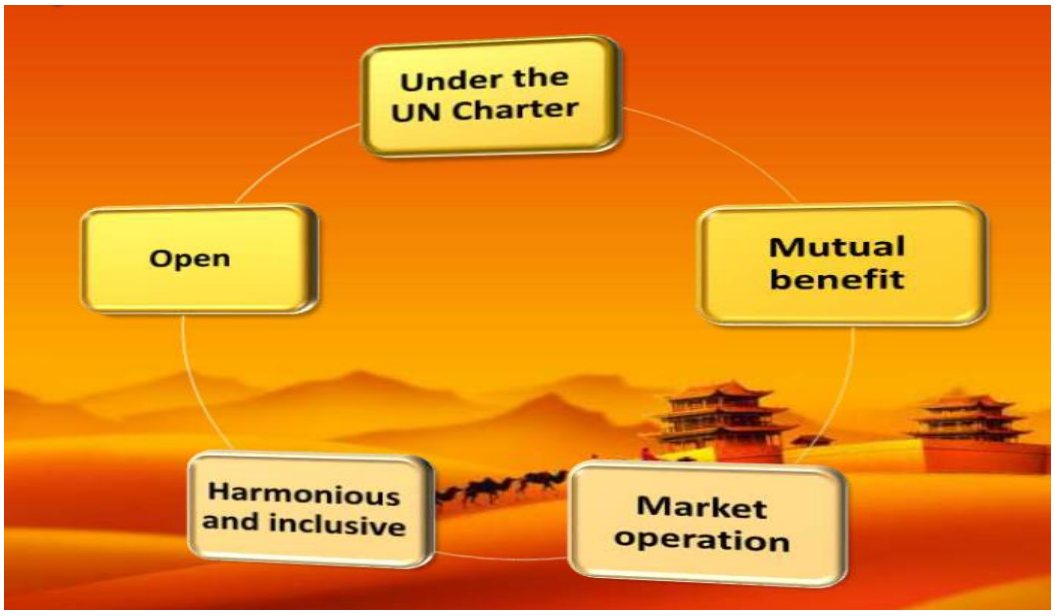

المصدر: Ibid. p6

المحور الثاني: التنافس بين المبادرات الروسية والأمريكية في المنطقة

ينظر بعض الباحثين إلى مبادرة الحزام والطريق، على أنها مبادرة صينية للتصدي للهيمنة الأمريكية الانفرادية في عالم يسير نحو تعددية قطبية، خاصة مع بروز قوى صاعدة في القارات الثلاث كالصين وروسيا الاتحادية، أو جنوب أفريقيا، والبرازيل في أمريكا اللاتينية. في حين يراها آخرون أنها نوع آخر من النيوكولونيالية، بصبغة صينية.[7]

1. مبادرة الحزام والطريق الصينية ردا مبادرة طريق الحرير الجديد الأمريكية:

أ. مبادرة طريق الحرير الجديد الأمريكية:[8]

تأتي مبادرة الصين التي أعلن عنها سنة 2013، كرد على المبادرة الأمريكية المسماة " طريق الحرير الجديد"، التي أعلنت عنها الولايات المتحدة الأمريكية فيما خص أفغانستان ودول جوارها، حيث أشار موقع كتابة الدولة للخارجية الأمريكية، ان المبادرة تخص إدماج أفغانستان في محيطها، من خلال استعادتها الطرق التجارية التقليدية، وإعادة بناء لمنشآت التحتية التي دمرت خلال عقد من النزاع. واعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن أفغانستان ودول الجوار تقود طريقا في منطقة مفتاح، في شكل طرق جديدة للعبور من شمال جنوب، وطرق تجارية بين الشرق والغرب، مرورا بمنطقة أوراسيا. وبالتالي تقلص هذه المنطقة من الحواجز في وجه التجارة، وتدعم التنمية والمشاريع العابرة للحدود.

وترمي المبادرة إلى توفير سند للسلام والاستقرار عن طريق دعم الانتقال إلى التجارة وفتح أسواق جديدة تربط أفغانستان بآسيا الوسطى، باكستان الهند وغيرها، وتلخص الولايات المتحدة الأمريكية أهداف الطريق في:

1. **أسواق إقليمية للطاقة:** باعتبار الاحتياجات الطاقوية المتزايدة لسكان المنطقة الباغ عددهم نحو 1,6 مليار نسمة، وباعتبار المنطقة خزانا لطاقات متنوعة من النفط والغاز الطبيعي، والطاقة المائية، فلابد من توجيه بعض هذه المصادر نحو الجنوب من أسيا الوسطى عبر أفغانستان.
2. **التجارة والنقل:** تطوير التجارة والنقل جنوب ووسط آسيا يعني تطوير معدات ربط الطرقات، السكك الحديدية الجسور وتسهي المرور الحدودي. إلى جانب العمل على البرمجيات، والعمل على تجانس النظم الجمركية المحلية، وتحفيز الدول لإنشاء مؤسسات تجارية متعددة الأطراف، والعمل معا لكسر الحواجز المؤسسية والبيروقراطية أمام التجارة.

3. **الجمارك والعمليات التجارية الحدودية:** تعتمد التجارة الإقليمية المفيدة على سرعة وفعالية العبور، وعلى أمن الحدود والحكم الرشيد، وهو ما يقي من نقل الأسلحة والمخدرات وتهريب البشر. حيث تساعد الولايات المتحدة الأمريكية على الوقاية منها.
4. **الأعمال وتعارف الشعوب:** حيث تقتضي التجارة التعارف بين الشعوب تقاسم الأفكار وانتشار الأسواق الاقتصادية، وإيجاد فرص للشباب والنساء والأقليات، وتحسين الاستقرار والرفاه الإقليمي.

كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية خلال القعد الثاني من الألفية الثالثة، عن مضمون المفهوم الاستراتيجي، والذي تعني به إعادة الانتشار في منطقة جنوب شرق آسيا، كمنطقة نفوذ جديدة، في حين تتجه الصين إلى الغرب إلى مناطق النفوذ التقليدية للدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يعيد التنافس الجيوبوليتيكي في منطقتي الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.

وعليه نلاحظ أن التنافس الجيوبوليتيكي جلي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين من خلال البحث عن مناطق نفوذ جديدة، والسيطرة عليها لتقويض تحرك الخصم، خاصة في منطقة أوراسيا أو قلب العالم.

ب. روسيا: تعتبر روسيا محتكرا للوضع الاقتصادي في منطقة آسيا الوسطى حيث جمعها مع بيلاروسيا وكازاخستان اتحاد جمركي، إذ ارتفعت قيمة المبادلات التجارية بين الدول الثلاث، بين 2003 و2007، من 7 مليار دولار أمريكي إلى 21 مليار دولار، واستقرت في حدود 22 مليار دولار العام 2014، لتكون روسيا ثالث أكبر متعامل اقتصادي في منطقة آسيا الوسطى بعد أوروبا والصين،وتقوم التبادلات التجارية بين روسيا ودول المنطقة على الطاقة الذي تعتبر مهيمنا عليه، اليورانيوم، الكهرباء البناء، الاتصالات اللاسلكية، النقل وسكك الحديد، البنوك، مركب الصناعات العسكرية. في 2011 تخلت الدول الثلاث عن الاتحاد الجمركي وأنشأت السوق المشتركة، بتعداد سكاني يساوي 170 مليون نسمة، وأطلقت عليه اسم الاتحاد الاقتصادي الأوراسي سنة 2015.[9]

ويمكن من هذا قراءة رسالة سياسية روسية، مفادها أنها تريد استحداث بعض الروابط من خلال آليات فوق قومية في مناطق محددة، من شأنها إدماج روسيا مع الأقليات في الجمهوريات المستقلة عنها: كازاخستان بيلاروسيا، قيرغيزستان، وطاجيكستان احتمالا.[10]

ولعل الصين تسعى إلى الحد من نفوذ روسيا على الدول المجاورة للصين، خاصة الجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفييتي غداة انهياره، حيث نصبت الصين نفسها بقوة في مجالات الوقود، الصناعات الاستخراجية، البنية التحتية، والاتصالات، وارتفعت التبادلات التجارية بين الصين ودول آسيا الوسطى من مليار إلى ثلاثة مليارات دولار بين 2002و2003، بنسبة 300 بالمائة، وبنسبة 150 بالمائة بين 2004 و 2006، أي ما يعادل 10 مليارات دولار.[11]

من خلال هذا العرض المقتطف لإستراتيجيات القوى الثلاث في منطقة آسيا الوسطى، يتضح جليا الصراع الجيوبوليتيكي على منطقة آسيا الوسطى، حيث تسعى كل دولة إلى توسيع نفوذها في المنطقة للحد من توسع الخصمين الآخرين.

المحور الثالث: مكانة منطقة الشرق الأوسط في المبادرة

وبالنسبة للشرق الأوسط خاصة المنطقة العربية، فقد عاثت أمريكا فسادا فيها من خلال التدخلات العسكرية وقلب الأنظمة، وإشعال فتيل الحرب الطائفية، بعد احتلال العراق، وتلاها الأزمة السورية، وما انجر عنها من دمار كانت له تبعات على المنطقة ككل. تأتي الصين بسياساتها "المسالمة" والداعية إلى الحل السلمي وتغليب لغة الحوار على السلاح، محاولة إيجاد مكان لها في منطقة تعتبر حيوية لمصالحها الاقتصادية كما أسلفنا أعلاه.

يمكن تناول مكانة المنطقة العربية في مبادرة الحزام والطريق من خلال التطرق لسياسة الصين الخارجية تجاه المنطقة العربية، والتي ارتبطت بحاجة الصين إلى الموارد النفطية، وحاجة دول المنطقة لإمدادات الأسلحة خاصة في فترة الحرب العراقية الإيرانية.كما تعتبر منطقة الخليج العربي سوقا استهلاكية مغرية للسلع الصينية.

فخلال الحرب العراقية الإيرانية، أصبحت الإمدادات الخليجية من النفط نحو الصين مهددة بسبب وقوع "مضيق هرمز" أهم مضيق لنقل الواردات والصادرات على الحدود الإيرانية، وهو ما اعتبر تهديدا لأمنها الطاقوي المرتبط أساسا بمنطقة الخليج. وعليه حاولت الصين إيجاد حلول سلمية للنزاعات في المنطقة، والبقاء على مسافة واحدة من أطراف النزاع، سواء ما تعلق بالصراع الخليجي الإيراني، أو مسألة احتلال إيران للجزر الإماراتية أو الصراع العربي الإسرائيلي الذي تحول إلى فلسطيني إسرائيلي.[12]

وتنبني السياسة الخارجية للصين على مبدأ عدم التدخل في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأبعد من ذلك تسعى إلى تحقيق استقرار المنطقة لأن ذلك يخدم استثماراتها، حيث كلما كانت البيئة الأمنية مستقرة كلما زادت

فرص الاستثمار. وعلى الصعيد الاقتصادي، تسعى الصين إلى رفع قيمة المبادلات التجارية مع الدول العربية 600إلى مليار دولار بحلول العام 2020، والاستثمارات من 10مليار دولار إلى 60 مليار دولار.[13]

تكتسي المنطقة العربية أهمية في مبادرة الحزام والطريق، بفعل:

1. حاجة الصين إلى الموارد النفطية المتأتية أساسا من منطقة الخليج العربي، حيث تستورد الصين أكثر من نصف حاجياتها من النفط الخام من المنطقة، أو ما يعادل 60 بالمائة.
2. تضم المنطقة اثنين من أكبر الدول من حيث المعاملات التجارية، وهي المملكة العربية السعودية ب70 مليار دولا، والإمارات العربية المتحدة ب46,3 مليار دولار العام 2016، في حين بلغ قيمة المعاملات التجارية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي 114 مليار خلال السنة نفسها.
3. مركز عبور للأسواق الأوروبية والأفريقية، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر سوق للصادرات الصينية.[14]
4. السيولة المالية الكبيرة في المنطقة باعتبار معظم الدول العربية دول بترولية، وتدر عليها عائدات البترول أموال طائلة، في مقابل كثافة سكانية ضئيلة،واقتصاديات هشة مبنية على النمط الاستهلاكي. وبالتالي تعتبر سوقا استهلاكية واستثمارية بالنسبة للصين.
5. إمكانية انجاز منشآت قاعدية وبنى تحتية، نظرا لافتقار دول المبادرة إلى ذلك.بالنسبة لهذا العنصر، فإن الصين تهدف إلى جانب تسهيل الحركة البحرية، إلى حماية الممر الاقتصادي، من خلال استغلال قوات حفظ السلام التابعة لها والموجودة في المنطقة على غرار قواتها في جيبوتي ومنطقة كوادر في عمان. وحماية عمالها في البنى التحتية في السودان.[15]
6. التعاون الأمني: شهدت المنطقة العربية منذ 2011، اضطرابات أمنية فيما عرف بـ" الربيع العربي"، إذ تفسر في جانب منها بمحاولة الدول الغربية إعادة تشكيل التنمية في المنطقة وفق المنظور الغربي للقيم ونموذج التنمية والنظام الاجتماعي. حيث تحاول حل الأزمات في المنطقة بشكل يضمن استقرارها، وبالتالي تأمين موارد الطاقة والأسواق وممرات العبور، من خلال البقاء على مسافة واحدة من جميع الأطراف، (سواء تعلق الأمر بأطراف الأزمة السورية، أو فيما تعلق بالصراع الخليجي الإيراني).[16]
7. تعريف المنطقة بالصين، والشعب الصيني وعاداته، من شأنه إزالة اللبس وسوء فهم دول المنطقة لدوافع الصين، حيث تعتمد هذه الأخيرة على الدبلوماسية الناعمة، وسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير.[17]

- **تحديات المبادرة في المنطقة العربية:**[18]

ينظر إلى مبادرة الطريق والحزام بعين الريبة سواء من الدول الأطراف فيها أو من الدول الغربية، باعتبار الصين ترمي إلى تحقيق أهداف جيوسياسية من وراء المبادرة.

1. تشبه المبادرة ببرنامج مارشال الأمريكي لإعانة الدول الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك رغم تطمينات الصين في بيان المبادرة، أنها تعني التعاون ومشاركة كل الأطراف في جميع جوانب المشروع، حتى مع اضطلاع الصين بالريادة في تنفيذها.
2. تأخر الشركات الصينية في دخول سوق الاستثمارات الخارجية، وجهل موظفيها بعادات والتقاليد الدولالتي تنشط فيها الشركات، سيما الثقافة الدينية، قد يسبب مشكلات للشركات.
3. تخشى الدول العربية الخليجية من المنافسة الصينية، في حال نجاح المشاريع الصينية في المنطقة خاصة ما تعلق بالموانئ، اذ تخشى من نجاح مشروع ميناء كوادر في عمان والذي يعني منافسة شرسة للمناطق الحرة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي.
4. تخوف دول مجلس التعاون الخليجي من التوسع الإيراني في حال تقويها في إطار المبادرة، خاصة وأن العلاقات بين إيران والصين قوية جدا.
5. المبادرات الغربية المضادة، حيث تناقش الولايات المتحدة الأمريكية أستراليا الهند واليابان إنشاء خطة مشتركة للبنى التحتية في إطار إستراتيجية الدول الواقعة على طرفي المحيط الهادي والمحيط الهندي.
6. ولعل مخاوف هذه الدول، تعود إلى خشيتها من استدراج المنطقة في صراع جيوسياسي بين القوى الغربية التقليدية والصين القوة الصاعدة.

لكن يمكن تبرير المخاوف العربية من التوسع الصيني في شقه الاقتصادي، فهو وإن كان ينبني على التعاون وإشراك جميع الأطراف واعتماد التشاور، إلا أن توسع مصالح الصين الاقتصادية في حال نجاح المشروع يعني بالضرورة، وبالنظر إلى التجارب السابقة، اصطحابها الترسانة العسكرية لحماية هذه المصالح في المنطقة التي تشهد دخول منافسين جدد على غرار روسيا إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر المنطقة منطقة نفوذ تقليدية لها.

الخاتمة:

نافلة القول يمكننا وبعد العرض السابق أن نخلص إلى اهم النقاط التالية:

1. يعتبر المشروع الصيني بالنسبة لدول العالم أكثر إنصافا و عدلا، حيث يمكن للدولة المستفيدة منه ان تحافظ على صفاتها الأيديولوجية و السياسية، وبالتالي الدول سوف تنخرط فيه دون اعتبارات نمط النظام السياسي او التاريخ السياسي للدولة.
2. المشروع الصيني مقارنة بالمشروعين الروسي و الأمريكي، مشروع ناعم يشجع على الإقبال عليه، كما أنه سيسمح للصين بالوصول الى مكانة أعلى في سلم القيادة الدولي.
3. المشاريع الأمريكية في المنطقة العربية هي مشاريع تدافع عن المصالح الأمريكية فقط كالأمن الطاقوية وتحقيق الحماية والأمن للحليف التقليدي الكيان الصهيوني.
4. المشاريع الروسية في المنطقة هي مشاريع براغماتية تهدف إلى تحقيق روسيا مجالات حيوية جيوبوليتيكية و الحفاظ على حلفاءها في المنطقة ما يخدم مصالحها على حساب دول المنطقة و شعوبها.
5. تتعامل الصين مع دول المنطقة بالندية و التكافؤ وتقاسم الأرباح، علاوة على عدم اشتراط أي تعديلات أو شروط أيديولوجية سياسية، الأمر الذي سوف يشكل حالة من القبول للصين في المنطقة واعتبارها دولة غير مخترقة.
6. المشاريع الأمريكية و الروسية في المنطقة هي مشاريع راديكالية مصلحية في الدرجة الأولى لا ترعى مصالح الدول الشرق أوسطية، في حين الصين تتبنى مبدأ الوسطية سواء في القضايا أو المصالح اذ لا تنحاز لطرف على حساب الأخر، الأمر الذي يجعلها قطب محوري تتوافق عليه كل الأطراف المتصارعة.
7. كباحثين لا يجب أن نسلم بطوباوية و مثالية المشروع الصيني، بل يجب أن نتعامل معه بموضوعية، فالصين لا تبذل كل هذه المجهودات و القدرات المالية الضخمة لتحقيق الرفاه للامم وفيها نسب كبيرة تحت خط الفقر، بل أنها ترى في المشروع حلا يدر عليها أرباح تطور اقتصادها وترفع من مستوياتها التنموية داخليا.

---

[1] ZahaoMinghao, **China's new silk road intiative,** institutoaffariinternazionali, October 2015, p. 02/

[2] Aleksander Janković, **new silk road... new grouthenging**, in **China's "new silk road" developmentstrategy**, review of international affairs, Janaury 2018, p. 8.

[3] جينليانجشيانج،**المكان نفسه**.

[4] Helen Chin, Winnie he, **the belt and road initiativ : 65 countries and beyond**, fung business intelligence center, May 2016, p.1.

[5] Ibid.p.7.

[6]Aleksander Janković, **op.cit**. p.6.

[7]Heneloto A. Sevilla,**Asian journal of Middle Eastern and islamicstadies**, vol.11. N° 1, 2017, pp.90-94.
[8]U.S. department of state, **U.S. support for the new silk road**. https://2009-2017.state.gov/p/sca/ci/af/newsilkroad/index.htm
[9]SebastienPeyrouse, GaelRaballand, **Central Asia : the new silk road initiative'squestionableeconomicrationality ,**eurasia, geography and economics, p.3. http://dx.org/10.1080/15387216.2015.1114424
[10]Loc.cit.
[11]Ibid. p.4.
[12]. عدنان خلف حميد البدراني، **الصين ومسألة أمن الخليج العربي: المواقف والأهداف**، في: **السياسة الخارجية الصينية تجاه اشرق الأوسط بعد الربيع العربي**، المركز الديمقراطي العربي، أمانيا، ط.1، 2018، ص.10.
[13]نهلة محمد أحمد جبر، **طريقالحرير... إستراتيجيةالقوة الناعمة**، ***مجلة شؤون عربية***، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، من الموقع الإلكتروني: http://arabaffairsonline.org/article.php?p=277، تاريخ الزيارة: 9 ديسمبر 2018، الساعة 11.12.
[14] Cristian Lin, **the belt and road and China's long-term vision in the Middle East,** ISPSW, issue N°. 512, October 2017, p .p. 4.5.
[15] Cristian Lin, **op. cit**. p. 7.
[16] WU Sike, **strategicdockingbetweenChina and Middle East countries under the"Belt and Road" framework**, journal of Middle Easte and islamicstadies, vol.9. N° 4, 2015, p. 4
[1717]Heneloto A. Sevilla, **op. cit**. p. 104.
[18]جين ليانجشيانج، إن جاناردان، **نبادرة الحزام والطريق: الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج**، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، جوان 2018، ص.ص. 5.6.

المحور الثالث: القوى الصغرى في مواجهة القوى الكبرى

معايير تصنيف الدول الصغرى والكبرى في ميزان القوى الدولي

Criteria for the classification of small and large countries in the international balance of power

أ.فاطمة الزهراء زايدي[1]

مقدمة:

تحظى الاستراتيجية كموضوع باهتمام واسع النطاق لدى المفكرين والمثقفين والأكاديميين، فضلا عن اهتمام النخب القيادية والرئيسية والمؤسسات الرسمية والغير رسمية لما لها من علاقة وثيقة بالعديد من مجريات السياسة الدولية، بحيث تنحصر الاستراتيجية على المستوى التكتيكي بين القيادة العليا العسكرية والقيادة المباشرة للعمليات العسكرية على جبهات القتال، ومن المسلمات ارتباط النظام الدولي بشكل أو بآخر بموازين القوى التي تنشأ عبر التحالفات بين الدول الصغرى والدول الكبرى، بحيث تلجأ الدول الصغرى إلى إتباع التحوط كخيار استراتيجي من أجل تعظيم المكاسب وتجنب التبعية للقوى الكبرى أو القوى المهددة لأمنها الوطني ولقدراتها التنافسية تحسباً لأي مواجهة عسكرية محتملة، تسعى هذه الدراسة إلى محاولة توضيح وتحليل استراتيجية كل من الدول الصغرى في مواجهة القوى الكبرى خاصة في ظل صعودها وتزايد أدوارها التي اثرت على البيئة الاقليمية والدولية، لذا جاءت الاشكالية متضمنة السؤال الاتي: **ماهي أهم المعايير التي تساهم في تصنيف وتحليل كل من استراتيجيات القوى الكبرى والصغرى؟**

وتمت معالجة هذه الاشكالية استنادا للمحاور الاتية:

- **المحور الاول: مفهوم الاستراتيجية**
- **المحور الثاني: المعايير الدولية لتصنيف الدول الكبرى**
- **المحور الثالث: المعايير الدولية للدول الصغرى**

[1] باحثة في العلوم السياسية الجزائر.

المحور الاول: مفهوم الاستراتيجية

تعتبر الاستراتيجية من اقدم المفاهيم التي عرفتها البشرية، حيث ظهرت في بداية الامر في المجال العسكري ثم انتشر استعمال كلمة الاستراتيجية حتى دخلت جميع المجالات والانشطة الانسانية، وقد نشأت البذور الاولى للاستراتيجية كمفهوم و كفكر وكوسيلة وكممارسة مع الصراع المسلح منذ كان في اشكاله الاولى فقد عبرت عليها اقوال القادة الصينين، ومرورا بالعصور القديمة والوسطى وقد بدا مفهوم الاستراتيجية في مطلع عصر النهضة في اوروبا ليصبح جزء من العلوم الاجتماعية يرتبط بالنظريات الاقتصادية والقانونية والسياسية.

شهد القرن الـ 18 تطورات في الاساليب الاستراتيجية، ونشات النظريات والخيارات الاستراتيجية التي ارتبطت بالعقائد الفلسفية والاجتماعية، وقد كان القرن العشرين عهد التحولات العميقة في هذا المفهوم الذي تكون كعلم من العلوم ساهمت في بلورته كثرة الحروب وتراكم الخيارات والتجارب، وسأحاول من خلال هذا المطلب التطرق الى مفهوم الاستراتيجية، ويجب علينا الخوض في جزئياته التي تتجلى في: التعريف ثم الاطار العام للاستراتيجية، الذي هو جوهر الاستراتيجية.

أولا– الاستراتيجية " ضبط مفاهيمي للمصطلح ":

1– اصل المصطلح " استراتيجية ":

تعتبر الاستراتيجية" Strategy "اصلا من الكلمة اليونانية " Strato" معنى جيش او حشد ومن مشتقات هذه الكلمة " Stratego " التي تعني فن القيادة ومن مشتقاتها ايضا "Stratagem" والتي الخدعة الحربية تستخدم في مواجهة العدو. وقد الف القائد الروماني

(سيكستوس اليونيس فرونتيسنوس) كتابا عام 100 م باسم جمع فيه عمليات الخداع العسكرية الناجحة التي قام بها القادة السابقون.[1]

كلمة "Strategia" خرجت من نفس الجذر لكلمة"Strategema" والتي خرجت منها كلمة " Stratagema " ولكن المارشالpuysegeur في القرن الـ 18 يرى ان هذه الكلمة الاخيرة كان لها معنى اخر في اللاتينية لم يكن في الفرنسية: حيث تعني في اللاتينية الحيلة او الخديعة او الوسيلة في الحرب.

لكن Sratagema (الوسيلة او الخديعة الحربية) ليست فقط خديعة او حيلة بل هي فعل عقلي ذكي يتمتع به " الجنرال "، ففي عالم الحروب والصراعات التي يسيطر عليها بالقوة، الاستراتيجية هي ترجمة حقيقيه لهذا الفعل الذكي للعقل. [2]

2- تعريف مصطلح الاستراتيجية:

هناك تعددية في استخدام تعبير الاستراتيجية، وهذا التنوع والتعددية يفرض علينا ان نحدد ما الذي تعنيه الاستراتيجية حصرا من الناحية العلمية والموضوعية.

بدء لابد من التأكيد على ان تعبير الاستراتيجية ذو اصل عسكري، ومن الناحية التاريخية ارتبط لفظ الاستراتيجية، وكما سبقت الاشارة بلفظ الحرب وقيادتها، وعندما ظهر علم الحرب اصبحت استراتيجية الحرب فرعا من فروعه، وبدأت الجهود العلمية على نحو جاء بتدوين فن الحرب مع (نيكولا ميكافيلي، Niccolo Machiavelli)،الذي قام بتأليف كتاب بعنوان " فن الحرب".

ترجع بداية الدراسة بداية الدراسة العلمية للموضوع الى منتصف القرن الـ 18 ورغم ان(ميزورا mizroua) الفرنسي قد استخدم لفظ الاستراتيجية اولا، ثم (هنري لويد) الانكليزي، وفي منتصف القرن الـ 18 قام في مقدمة مؤلفة عن تاريخ حرب السنوات السبع بتدوين عدد من النظريات العسكرية العامة واسس الاستراتيجية الحربية، وجهود (هنري لويد) هنا كانت بمثابة تأسيس للفن والعلم العسكري، حيث ربط الاستراتيجية، فإنها لم تبتعد عن هذه الدلال. [3]

كما انه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه لمصطلح الاستراتيجية ومن بين هذه التعاريف نذكر:

❖ تعاريف المدرسة الغربية:

يعرفها كارل فون كلاوز فيتش (karal von clauzewitz): الاستراتجية هي استخدام الاشتباك وسيلة للوصول الى هدف الحرب، فهي لا تهتم الا بالاشتباك، فالاستراتيجية تستخدم الاشتباك كوسيلة للوصول الى غايات الحرب، وعليها ان تحدد للعمل الحربي هدفا يتلاءم مع غرض الحرب فإذن ينبغي على الاستراتيجية وضع خطة الحرب وان تحدد طبقا للهدف المحدد (هدف الحرب، سلسلة من الاعمال الملائمة تقود الى تحقيقه). [4]

فوندر جولتر wunder julter: عرف الاستراتيجية انها اتخاذ الاجراءات ذات الطبيعة العامة بالنسبة لمسرح الحرب ككل.

ليدل هارت liddell hart: هي فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة.

ليتريه littre: هي فن اعداد خطة الحرب وتوجيه الجيش في المناطق الحاسمة لضمان التعرف على النقاط التي يجب تحشيد اكبر عدد من القطاعات فيها لضمان النجاح في المعارك.

المفهوم الامريكي: فقد عرف دليل ضباط اركان القوات المسلحة الامريكية لعام 1959 الاستراتيجية بانها فن وعلم استخدام القوات المسلحة للدولة بغرض تحقيق اهداف السياسة العامة عن طريق استخدام القوة او التهديد باستخدامها. [5]

مولتكه Moltkha: الاستراتجية هي مجموعة من الوسائل التي تستخدم لإدراك وتحقيق الوصول الى غرض محدد. [6]

هاملي Hamly: ان مسرح الحرب هو مجال الاستراتيجية اما ساحة المعركة فمجال التكتيك.

تعريف اندريه بوفرvonder goltz:" الاستراتيجية هي فن استخدام القوه لتقوم بأكبر اسهام في اتجاه تحقيق الغايات التي وضعتها السياسة."

تعريف كنت روبرتس غرينفيلد k.R.Greenfeild: **تتضمن** الاستراتيجية مفاهيم استراتيجية وخطط القوى او التحالف لفرض اراداتك على العدو. وتتضمن استخدام الاساليب التي تثبت صحتها وتجنب تلك التي تثبت عدم صحتها، من اجل تحقيق هذا الغرض". [7]

الموسوعة الأمريكية فتعرف الاستراتيجية:" تعرف على انها فن وعلم يدور حول استخدام القوة الشاملة بظروف مختلفة للتحكم بالخصم بوسائل مختلفة.

ومثلما كسب هذا التعريف الاستراتيجية بعدا فنيا وعلميا وشموليا فانه اكسبها ايضا بعدا عدوانيا بإخضاع الخصم والتحكم في سلوكه فليس كل الفاعلين الدوليين خصوم وليست علاقات الامم مع بعضها علاقات صراع. [8]

❖ **تعاريف المدرسة الشرقية:**

سوكولوفيكي: تمثل الاستراتيجية العسكرية مجموعة من المعارف النظرية التي تعالج قوانين الحرب كصراع مسلح دفاعا عن مصالح طبقية محددة وتدرس الاستراتيجية في ضوء التجارب العسكرية والاوضاع السياسية والعسكرية و الطاقات الاقتصادية والمعنوية، واساليب تصريف الحروب، وجهات نظر العدو المحتمل واوضاع الحرب المقبلة وطبيعتها وطرائق الاعداد لها وتيسير دقتها وفروع القوات المسلحة وأسس استخدامها الاستراتيجي بالإضافة الى اسس الحرب المادية والتقنية وتظل في الوقت نفسه مجال النشاط العملي للقيادة السياسية والعسكرية العليا في القيادة العامة ومقرها و المتعلق بفن اعداد البلاد للحرب وتصريف الصراعات المسلحة في ظل اوضاع تاريخية محددة.

لينين: الاستراتيجية الصحيحة هي التي تتضمن العمليات الى الوقت الذي يسمح فيه الانهيار المعنوي للخصم الضربة المهيأة بان تكون سهلة وممكنة. [9]

ماوتسي تونغ: " هي دراسة قوانين الوضع الكلي للحرب "

كوزلوف: هي عملية خلق الوسائل العسكرية التي تمكن السياسة من الحصول على اهداف.

كرازيلفكوف: "ان الاستراتيجية العسكرية تعتمد مباشره على السياسة وتخضع لها، و خطط الحرب الاستراتيجية يتم تصميمها على اساس الاهداف التي تهددها السياسة". [10]

ثانيا– الاطار العام للاستراتيجية:

يقصد بالاطار العام مختلف العوامل والعناصر والمحددات التي تاخذ بها الهيئات والدوائر المسؤولة عن تصميم ورسم الاستراتيجيات، لهذا نجد ذلك التمايز والتباين في الاستراتيجيات حسب مقتضيات التحولات المكانية والزمانية تبعا لثلاثة اطر رئيسية تتحكم

في اعداد ورسم الاستراتيجية فهناك اطر للاستراتيجية من خلال مستوياتها ونماذجها ووسائلها وقبل دراسة وتحليل هذه الاطر، يجب اولا معرفة الكيفية التي عادة ما تلجأ اليه الدوائر الاستراتيجية المختصة ومراكز الدراسات والفكر الاستراتيجي عند وضع الاستراتيجية الكبرى وهي تتضمن خمس خطوات:

1- دراسة وتحليل طبيعة المهمة من حيث اطارها (داخلية، اقليمية، خارجية او دولية) حيث تعتبر اللعبة (Gome theoury) ان صانع القرار يجب ان يركز على الاهداف الفاعلة في هذه المهمة، وكذلك يجب هذه المهمة من حيث الاهداف والقيم المرتبطة بها، ولا يجب التركيز على الاهداف العامة بل يجب البحث عن الاهداف الخفية والكامنة من وراء السلوك الاستراتيجي.

2- تحديد التغيرات المرتبطة بهذه المهمة وترتبها من حيث درجة الاهمية او درجة التعقيد او حتى درجة التهديد، ومهمة تحديد المتغيرات ذات صلة ذات صلة وثيقة بمنظومة المعلومات وجودتها عامل مهم وعنصر مؤثر على مستوى الصراعات الاستراتيجية المتعلقة بالتنافس في الدول، فالطرف الذي بحوزته اكبر قدر من المعلومات الدقيقة والصحيحة هو لاشك من يملك القدرة على ادارة وتيسير قواعد اللعبة والتحكم فيها بما يخدم مصالحه الاستراتيجية.

3- وضع فكرة او اسلوب للتعامل مع موضوع هذه الاستراتيجية او المهمة ويتطلب ذلك القيام بمهمتين:

أ/ محاولة استشراق تداعيات وانعكاسات هذا السلوك المحتمل.

ب/ محاولة التنبؤ بمختلف اختيارات واستراتيجيات الاطراف الاخرى.

4- وضع مخطط تفصيلي بكيفية قيام هذه المهمة، ويحتوي المخطط عادة على تحديد مضمون المهمة، اهدافها بدقة ثم الامكانيات المادية والمعنوية الازمة لتحقيق هذه الاهداف ايضا الاجراءات والسلوكيات التي تقتضيها اهداف المهمة، ثم وضع اجندة او رزنامة بمختلف الفترات التي يتطلبها عملية تحقيق الاهداف الاستراتيجية

5- حسم او اختيار الاستراتيجية مع الاخذ بقدراتها، والحسم النهائي هو سلوك تترتب عنه مجموعة من الاثار، ولكن كما يعتقد جوزيف فرانكل J.Frankel ان اتخاذ القرار لا يعتبر وحدة السلوك، بل الامتناع عن اتخاذ القرار هو ايضا سلوك، يمثل احيانا القرار الاكثر عقلانية عند الدول التي تمتلك امكانيات ووسائل تنفيذ الاستراتيجيات من النوع الشامل والكبير.[11]

المحور الثاني: المعايير الدولية لتصنيف الدول الكبرى

يمكن اعتماد معيارين لتصنيف الدول الكبرى:

معيار القوة: ويتم من خلاله تقسيم الدول الى

اولا– الدول العظمى: وهي اقوى الدول في العالم وكانت في ظل نظام ثنائي القطبية الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، وفي ظل النظام الاحادي القطبية حاليا تعد الولايات المتحدة الامريكية القطب الاحادي، فالدول تعد عظمى عندما تمتلك عدة اعتبارات منها: المساحة وحجم السكان والثروات الطبيعية والتقدم التكنولوجي ولكن الاهم من كل ذلك هو امتلاكها للأسلحة النووية كما تكون نسبيا اقل اعتمادا على الخارج بشكل عام ففي ظل القطبية الاحادية يعتبر امتلاك الهيكل الثلاثي للقوة الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي المعيار الرئيسي للقوة العظمى والتي تجسدها اليوم الولايات المتحدة الامريكية كقطب احادي.

ثانيا– الدول الكبرى: وهي الدول التي ترغب بالقيام بدور عالمي ولكن قدراتها لا تساعدها في القيام بدور عالمي الا بشكل محدود في العلاقات الدولية، ومنها الدول الكبرى التي تشكل القوى العسكرية في العالم لاسيما الدول النووية كالصين، فرنسا، بريطانيا وروسيا الاتحادية حاليا. وهناك دول كبرى ايديولوجيا او دبلوماسيا او اقتصاديا، كفرنسا وبريطانيا التان لها قوة نفوذ على الدول التي كانت تستعمرها سابقا، واليابان والمانيا كقوى كبرى اقتصادية وتكنولوجية. [12]

المعيار السياسي الاقتصادي – التكنولوجي: يمكن اضافة معيار اخر على هذه المعايير وهو عامل القوة العسكرية وهو النموذج الذي يتبناه دانيال كولار الذي يقسم فيه الدول الى:

أولا– المعيار العسكري: الذي يفرق بين الدول المالكة للسلاح النووي والدول غير مالكة والدول المالكة للسلاح النووي هي خمسة: الولايات المتحدة الامريكية، روسيا، فرنسا، بريطانيا، الصين، وقد دخلت الهند النادي النووي وهناك دول اخرى لها القدرة على انتاج السلاح النووي. [13]

ان طبيعة الدور الذي تضطلع به القوة العسكرية والمهام الموكلة اليها والنتائج المترتبة على اي فعل تقوم به جعلتها اكبر واضخم وسائل القوة بالنسبة للدولة، ففشل القوة الاقتصادية لدولة ما قد يؤدي الى الفقر، بينما قد يعني فشل القوة العسكرية لها الموت. وتشمل القوة العسكرية لأي دولة، بصفة رئيسية، قواتها المسلحة بفروعها

البرية والجوية والبحرية، وتسليحها التقليدي، وكفاءتها القتالية، ومواقع انتشارها، اضافة الى العلاقات الدفاعية التي تربط الدول بالدول الاخرى، بما تشمله من تعاون او تحالف عسكري، والى العنصر العسكري الفرعي المتمثل بالصناعات الحربية وتطورها في المستقبل، كما تشكل هذه القوة، في الوقت ذاته مورد قوة يمكن ان يدعم اسس اقتصاد الدولة ودفاعها على مستويات اخرى. [14]

ثانيا – معيار التوجه الفضائي:

وهي الدول التي لها القدرة على ارسال الاقمار الاصطناعية الى الفضاء الخارجي مثل الولايات المتحدة الامريكية وروسيا والصين والهند واليابان وبريطانيا وفرنسا.

ثالثا– معيار الانظمة الاجتماعية–الاقتصادية: يوجد في العالم لاسيما في فترة الحرب الباردة ووجود الاتحاد السوفياتي السابق نموذجين للإنتاج نادي الدول الرأسمالية ونادي الدول الاشتراكية، اذ تتميز الدول الراسمالية بالملكية الفردية لوسائل الانتاج واقتصاد السوق الديمقراطية السياسية الليبرالية، وتتميز الدول الاشتراكية بالملكية الجماعية لوسائل الانتاج والاقتصاد المخطط وانظمة سياسية شمولية (الحزب الواحد او دكتاتورية البروليتاريا) و ادى الصراع بين النموذجين الي قيام الحرب الباردة بين الشرق والغرب. [15]

حيث ان القدرة الاقتصادية هي وسيلة هائلة الاهمية في يومنا المعاصر لما للاقتصاد من عوامل مؤثرة في السياسات الدولية. وترتبط هذه القدرة بعدد هائل من الوسائل والانشطة الخاصة كالتصدير والاستيراد والسلع والخدمات، ومنح المساعدات الاقتصادية، وتبادل الثروة والمعاملات المالية وادوات الحماية التجارية، والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية، ومنح الافضليات التجارية كوضع الدولة الاكثر رعاية، وادوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية، والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في الخارج، واشكال المفاوضات كافة الخاصة بتنظيم التعاملات الاقتصادية، والتعاون الاقليمي، فقد اصبح الاقتصاد محور عمليات تفاعل واسعة النطاق بين الدول لا تؤثر فحسب على رفاهية الشعوب وانما على امن الدول. [16]

المحور الثالث: المعايير الدولية لتصنيف الدول الصغرى

لقد تعددت المعايير الدولية في تصنيف الدول الصغرى، فمنها المعايير الاقتصادية والقومية والسلوكية والبيئية، وتؤخذ بشكل افرادي احيانا وتبادليا احيانا اخرى، وهناك مجموعة ثالثة جاءت بغير ذلك، اذ ذهبت الى الاخذ بمعايير الادراك الذاتي والوزن الدولي، كما يذهب البعض الى الركون الى الموقع الجغرافي للدول كونها مكونا

مهما. ان اخذنا في سياق الموارد والفرص وهوامش الحركة السياسية المترتبة على ذلك، هذا الى جانب معايير متلازمة مع الموقع الجغرافي منها الموارد الطبيعية والحدود والشاطئ البحري، ومن ذلك ما قال به (ماهان) وعلماء الجغرافيا الاخرون، كما لم تغفل الدراسات معيار الامن والمحافظة على البقاء اللذين تسعى الدول الصغرى جاهدة على تأمينها، بالرغم مما يكلفها في العادة من جهد في ادارة هذه العملية.

أ– المعايير الاقتصادية:

تلعب العوامل الاقتصادية، توفرها او شحها ادوارا هاما في تصنيف الدول وذلك لان هذه العوامل تعكس فرصا او تفرض قيودا بالنسبة لقرار الدولة، الامر الذي يمثل الاداء الفاعل والذي يشكل مراكز اقليمية او عالمية، ومن هنا فان حجم هذه الدول يرسمه هذا المعيار الذي يتناسب طردا مع قدرتها الاقتصادية، فعلى اساس القدرة الاقتصادية، صنفت معظم دول العالم الثالث بانها دول صغرى وذلك بسبب ضعف مواردها المادية، وضعف انتاجها وبالتالي افتقارها الى القدرات التكنولوجية وهذا يرغم هذه الدول على الاعتماد على العالم الخارجي لحماية امنها ولمواجهة احتياجاتها التي تثيرها الضغوط الشعبية في ميادين التشغيل والصحة والرعايا الاجتماعية. [17] الامر الذي يجعلها دولا محكومة بقيود خارجة عن قدرتها على صياغة قراراتها ويهمش استطاعتها على التحرك بحرية، دون الاستعانة بالقدرات القادمة من خارج حدودها ماديا، وعلميا، ومما يلاحظ ايضا انها تعاني من حالات الفساد والتهريب والاختلاس والغش والبيروقراطية وتقول الشخصيات المنتقدة فيها التي تصبح مالكة للقرار لسياسي والعسكري والاعلامي والمالي، وفي ظل ذلك تبقى هذه السلطات تبحث جادة عن استقرارها في مراكز التحكم ولتحقيق ذلك تسعى الى الفروض التي غالبا ما تكون مشروطة وتؤدي الى اختلالات كبيرة بين عالم الامكانات المحددة وعالم الامكانات الواسعة.

ان نظريات النظام Regime theory تسمح بدراسة التفاعل بين القوة المادية وقوة الافكار كما تسمح بدراسة تفاوت هيكل القوة داخل النظام الدولي، ورغم صعوبة دراسة التأثيرات غير المادية النظام الاقتصادي العالمي، نذهب بعض الاتجاهات الى ان النظم تؤسس لنوع من الارتباط الذي يشكل تفاعلا لا استراتيجيا او نوعا من التأثير، يستطيع من خلاله طرف او اطراف ما التأثير في سلوك او سياسات الطرف الاخر، وعليه فمجرد عضوية دولة ما في القلب المؤسسي للنظام الاقتصادي العالمي، تترتب توقعات معينة من السياسات والسلوك على الاعضاء وفي المقابل يأتي دور نظام المعونة الدولية، اما على الصعيد الاقتصادي فان الازمة

الاقتصادية عام 2008، وبروز قوى اقتصادية صاعدة، مثل دول البريكس التي لعبت أدورا مؤثرة فيما يتعلق بإسهامات الدول في المؤسسات الاقتصادية الدولية، وعمل لوبي للدول النامية داخل هذه المؤسسات.[18]

ب/ المعايير السياسية والاجتماعية:

مما يلاحظ ان معظم (ان لم يكن الكل) الدول الصغرى قد تشاركت في كونها دولا نامية، عانت من الاستعمار الذي لم تتخلص منه الا بعد جهد كبير، وبعد ان تم استنزاف جزء كبير من مواردها، اضافة الى ان هذا الاستعمار قد اورثها هياكل سياسية واجتماعية ضعيفة ومهزوزة وغير منتجة وعاجزة عن ادارة الدولة كما اورثها اقتصادا مختلفا يعتمد في الكثير من مكوناته على الاستيراد الذي ولد تبعية غير محدودة.

اما اجتماعيا فقد عانت هذه الدول من صراعات اثنية مهلكة، رافقها حالات واسعة من الهجرة واللجوء بسبب الصراعات والخلافات الاجتماعية والعرفية والابادة الجماعية والافتقار الى الامن الداخلي، كان وراءها فقدان المؤسسات السياسية المستقرة والتي اتسمت بالتقلبات الكثيرة وبغياب الشرعية الشعبية للأنظمة السياسية، لذلك شهدت العديد من الانقلابات العسكرية التي اتت بحكم يفتقد الى الخبرة ويقوم في اساسه على العلاقات الشخصية.[19]

كما تفتقر هذه الدول في اغلبها الى وجود مجتمع مدني مستقل وفاعل، وذلك بعد تغول " الدولة " بمعنى السلطة وهيمنتها عليه، ولتحقيق ذلك ذهبت مؤسسة، بسبب التربية السياسية التي خلفها الاستعمار في بناء مؤسسات مجتمع محلي رسمي الزماني وغير تنافسي (Alauche، 1989 ميتكس 1999) بما في ذلك انشاء احزاب هامشية تخرج في مهمتها الاساسية عن التعبير عن مصالح المواطنين، لتصبح ادوات للدولة، كونها امتدادات بصفة او بأخري، للقوى والمؤسسات التقليدية العائلية او العرقية او القبلية او الطائفية او حتى الشخصية، الامر الذي جعل من هذه الاحزاب ظاهرة شكلية فقط عاجزة عن استقطاب المواطنين لصفوفها، او تنظيم علاقتهم بالدولة وبالتالي فقدانهم لقدرة المشاركة في القرارات، اذ يبدا النظام السياسي في اختيار حزب واحد يتحكم في الحياة السياسية بعد خلق حالة من التداخل الكبير بين الحزب ونظام الحكم، تصبح معها وظيفة الحزب حشد المواطنين خلف هذا النظام او خلف الحزب والدولة في ان واحد، ذلك عندما تختزل مهام الحزب في نشر ثقافة سياسية جوهرها الولاء المطلق للنظام او الحاكم او القيادة السياسية التي تكون احيانا كثيرة، متمثلة في الحزب الواحد.

مما يلاحظ ان جميع هذه المعايير تتشابك مع بعضها البعض لتشكيل مرتكزات تقوم عليها الدول الصغرى، حيث ينتشر الفقر والبطالة والمرض وعدم الاستقرار السياسي وغياب الراي العام خاصة اذا كان معارضا، او اذا حاول رفض اوامر الحاكم الذي يحرض على رفض قيود على العمليات السياسية، وحتى يتم ذلك غالبا ما يلجا هذا الحاكم الى الاستنجاد بالقوى الخارجية التي تفرض مصالحها، وتعمل على تحقيق اجنداتها، وعندها يستقر سمو المصلحة الشخصية على المصلحة القومية فيضعف الاداء السياسي والاجتماعي والاقتصادي التي ترتهن، في مجموعها الى الاراءات المستورة [20].

ج/ معيار التأثير الدولي:

لم تستطيع الدول الصغرى ان تخرج من قيود الدور المحدد في صناعة سياستها الخارجية، وذلك لضعف عوامل الاقتدار من حيث عدد السكان او الموارد الطبيعية او القدرة الاقتصادية او العسكرية، لذلك سعت هذه الدول الى تعويض ذلك باجتراح سياسة خارجية تعتمد على التكتل الاقتصادي او اللجوء الى التجمع الاقليمي. هذه الاوضاع عكست ظروفا وحقائق طبعت السياسة الخارجية للدول الصغرى سيمات تكاد تنحصر في الاتي:

أ- عجز الدول الصغرى عن منافسة الدول الكبرى في مجال الانخراط في الشؤون الدولية، وذلك بسبب محدودية الامكانات من حيث المعلومات والقدرة على فرض ديبلوماسياتها على الاحداث العالمية، وذلك عائد الى صغر حجم تمثيلها الدبلوماسي سواء ما كان من قلة عدد السفارات ام الدبلوماسيين الذين يديرونها، اضافة الى ضعف قدرتها العسكرية، هذه القدرة التي اصبحت هذه الايام احد المكونات الرئيسية في عملية تنفيذ العديد من قرارات السياسة الخارجية، اضافة الى انها لا تمتلك الموارد المالية او القوة المالية او المستوى التقني الذي يمكنها من المشاركة الفعالة في السياق الدولي، الامر الذي يفرض على هذه الدول الصغرى ان تختار مجالات محدودة، او دولا قليلة توازيها في القوة لتشارك معها في اتباع سياسات خارجية ملائمة. [21]

ب- الميل نحو تفضيل الادوات والاعتبارات الاقتصادية والتنموية على الادوات والاعتبارات السياسية في علاقاتها الدولية، لذلك غالبا ما يلجا قادة هذه الدول الى استخدام الخطابات السياسية الي تقول بان استراتيجياتهم تلتزم بالشؤون التنموية الاقتصادية و اعتبارها اولوية في صدارة مناهجهم المتعلقة بالسياسة الخارجية، و ذلك تحت ضغوطات حاجات مواطنيهم المتعلقة بالغذاء والعمل والصحة والرعاية الاجتماعية في ظل عجز في الصناعات المتطورة، وغياب تنوع الموارد وضعف الاسواق المحلية، والشح في موارد التمويل وغالبا ما يرافق ذلك

خلل في مواكبة الاحتياجات المعيشية، خاصة وان معظم دخل الدولة انما يأتي عن طريق تصريف الموارد الاولية التي هي في الاصل ضعيفة، والتي تكون متمركزة في سلطة واحدة من الاحيان.

ج- الاضطرار الى تبني تقنيات منخفضة التكلفة مثل اللجوء الى استخدام المنظمات الدولية، والاعتماد عليها حتى تتمكن هذه الدول الصغرى من تقوية قدراتها وزيادة نفوذها، كون هذه المنظمات تدعو الى تعظيم معايير الشرعية الدولية.

د- تتسم الانظمة السياسية في الدول الصغرى بوقوعها تحت ارادة القيادة السياسية فيها، وذلك لغياب المؤسسات الديمقراطية الفاعلة الامر الذي ادى الى شخصنة القرارات السياسية الخارجية، والتي تكون في الغالب غير مؤهلة لقيادة الدولة خاصة في الشؤون الدولية. [22]

د/ المعيار الامني:

ان من الملاحظ ان الدول الصغرى (خاصة اذا كانت تمتلك ثروات) مهددة في امنها، لذلك فإنها غالبا ما تلجأ كي تسد عجز قدرتها في الدفاع عن نفسها ذاتيا، الى الانضمام الى احلاف قوية، او طلب حماية احدى القوى الكبرى في العالم. لذلك فان الدول الصغرى لا تمتلك " ترفا استراتيجيا " متعلقا بالشق الامني، كما انها لا تمتلك ترف افتراضي ان لدى الاطراف الاخرى نيات حسنة تجاهها، او انها يمكن ان تتعامل مع الاحتمال الاقل ضراوة، لذلك نرى ان الدول الصغرى غالبا ما تعاني من عقدة الاحجام القزمية، التي يبدي لها كل شيء اكبر من حجمه الطبيعي والواقعي، كما نرى ان الدول الصغرى تميل في تقديراتها الى توقع المخاطر الذي يصبح في النهاية اذارا معتادا للتفكير، وتتحول نظرية " الامن " الى نظرية " عدم الامن "كما تبدا الدول في رسم استراتيجياتها على اساس انه اذا تعارضت اعتبارات الامن مع اعتبارات السلام الجوار، فان اعتبارات الامن هي التي سوف يتم الاخذ بها وكما سلف، فان مشكلة الدول الصغرى الامنية المتعلقة تتمثل في انها دائما تكون عاجزة عن الدفاع نفسها بقدراتها الخاصة، او وفق الاستراتيجيات الدفاعية التقليدية التي تنتهجها، وذلك بفعل اختلالات الهيكلة الواسعة بينها وبين الدول التابعة لها، او تلك التي يمكن ان تستهدفها او تبتزها و حتى تواجه ذلك فان الدول الصغرى غالبا، ما تذهب الى ما يعرف " تبجييش " الدولة، وهو من الخيارات الشهيرة التي اخذت بها اسرائيل مثلا، وذك عندما وجدت انها تعيش في بؤرة مملوءة بالكرة تجاهها وبالرغم من الكلفة الاقتصادية الهائلة والاضطراب الاجتماعي الكبير الذي لحق به. [23]

خاتمة:

في الاخير لا يمكن اغفال ضرورة قراءة المعايير التي تصنف وتحدد مقدرات الدول من اجل فهم واستيعاب الاستراتيجيات التي تتبناها اقليميا ودوليا، فمقدرات هذه القوى سواء الاقتصادية أو التقنية أو العسكرية أو الأمنية أو الثقافية أو الاستقرار السياسي تحدد قوتها، ومن أهم ما استنتجناه في قراءتنا لمعايير تصنيف القوى ما يلي:

- أن الدولة لم تعد تقاس بأحجامها التقليدية وإنما دخلت هناك مواصفات كثيرة منها النفسية والثقافية السياسية ومنها المعرفية، وهذه في مجملها غيّرت الكثير من التصنيفات، ومع التحول الجديد في العالم فلم تعد هناك إمكانية لتفسير القوة بعامل واحد فقط، خاصة وأن هناك مساحات هائلة من التعاون والتكامل والاعتماد المتبادل قد قامت بين أطراف الوحدات السياسية الدولية في اطار ذلك.
- تولدت مجموعة جديدة من المعايير التي حكمت عملية التصنيف الدولي، فلم تعد المعايير التقليدية هي الوحيدة أو المتحكمة في هذه العملية، كما أنه لم تعد التصنيفات بيد الدول الكبرى أو العظمى في العالم، خاصة بعد أن سقط بعضها وإنهار، وبعد أن تحول بعض منها إلى دول متشاركة مع غيرها.
- يبقى مفهوم القوى سواء كانت كبرى او صغرى هو الافضل اليوم خاصة مع التغير الذي عرفته البيئة الدولية بعد دخول قوى من غير الدول كالجماعات والافراد كمتغيرات اساسية في البيئة الدولية.

المراجع

[1]- عبد القادر محمد فهمي، **المدخل الى دراسة الاستراتيجية**، عمان: دار مجدلاوي،ط1، 2006، ص 17.

[2]- صلاح نيوف، **مدخل الى الفكر الاستراتيجي**، الدنمارك، الاكاديمية المفتوحة، 2008، ص 09.

[3]- عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق ص 18-19.

[4]- كارل فوت كلاوز فيتر، **الوجيز في الحرب**، ترجمة أكرم ديوي الهيثم الكيلاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1998، ص 171-170.

[5]- شبكة أنا مسلم للحوار الإسلامي، " مفهوم الاستراتيجية "، تاريخ الإطلاع 02/02/2018 http://www.mslm.org/vb/show thrcad

[6]- معنى كلمة استراتيجية، المرجع السابق الذكر.

[7]- منير شفيق، **علم الحرب**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1978، ص ص 32، 39 – 40.

[8]- سامر مؤيد، "الاستراتيجية من منظور وظيفي اجرائي، كلية القانون"، جامعة كربلاء، تاريخ الإطلاع 01/01/2018 على الساعة 00: 10عن الموقع الإلكتروني . Com/mg/issue.6.2.htm.http://fc.drs

[9]-، شبكة انا مسلم للحوار الاسلامي،" مفهوم الاستراتيجية "، تاريخ الاطلاع 05/02/2018 عن الموقع الالكتروني: http://www.mslm.org/vb/show thrcad/12:10

[10]-، شبكة انا مسلم للحوار الاسلامي، المرجع السابق الذكر.

[11]- وناسي لزهر، **الاستراتيجية الامريكية في اسيا الوسطى وانعكاساتها الاقليمية بعد احداث 2001/09/11** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/2008، ص ص 23،22

[12]- وحدات النظام الدولي، تاريخ الاطلاع 2018/02/11 على الساعة 12:00 WWW.orca/share/me/42977594

[13]- فهد بن ناصر الدرسوني، "مدونة: بحوث ودراسات، استراتيجية، علاقات دولية، سياسة خارجية "، تاريخ الاطلاع 2018/02/11 على الساعة 13:14 عن الموقع الإلكتروني :

http://fahadaldarsony.blogsbort.com/2016/05/blog-post-24.html

[14]- فهد بن ناصر الدرسوني، المرجع السابق ذكره،

[15]- وحدات النظام الدولي، المرجع السابق ذكره.

[16]- وحدات النظام الدولي، تاريخ الاطلاع 2018/02/11 على الساعة 12:00 WWW.orca/share/me/42977594

[17] -Stein , Arthur A « the politice of linkage » , **world politics** ,N: 33(1) , October 1980 , p62

[18] -Krasner , stephen , «stuctural cause and regime consequences: regimes as intervening variables» ,international organizaton **, special issue** , N : 36(2) , spring 1982 , p 185.

[19] -Pevhouse , jonc ,«democracy from the outised , in: international organizations and democratization». **International organization** , N : 56(3) , 2002 , p 515.

[20]- عبيد هناء، "مابعد المشروطية: تأثير النظام الاقتصادي في مراحل التحول الديمقراطي "، تاريخ الاطلاع 15/02/2018عن الموقع الإلكتروني:

conter/ 3/134/2887/epsa WWW.sigassa.org.eg/new

[21]- راتشمان حديون، "الدول الصغيرة وحيدة تسيير على غير مدى" تاريخ الإطلاع 16/02/2018 عن الموقع الإلكتروني

www.aleqt.com/2009/10/24/artical292282,httml

[22]- توفيق حسنين، **دراسة الاحزاب السياسية في العالم الثالث**، علي الدين جلال ومحمود اسماعيل (محررين)، اتجاهات حديثة في علم السياسة المجلس الاعلى للجامعات، اللجنة العلمية للعلوم السياسية والادارة العامة ص ص 178-190

[23]- توفيق حسنين، المرجع السابق الذكر، ص 191.

معايير توظيف مقومات القوى الصغرى لمواجهة القوى الكبرى–ايران نموذجا–

Criteria for employing micro-power elements to counter major powers

د.عبلة مزوزي[1]

ملخص:

إن تغير معطيات البيئة الدولية أفضى معه الى تغير على مستوى السلوكات، والاستراتيجيات الدولية لكثير من الدول الصغرى التي باتت تؤسس لمفهوم جديد من الحروب بعد فرضها لتلك السلوكيات، وبعدما كانت الدول الصغرى مقيدة في تحركاتها ولا تأخذ أدوارا ذات ابعاد تأثيرية كبيرة، أصبحت اليوم هذه الدولة تعتمد على معيار التأثير في بناء استراتيجيتها اتجاه بيئتها الدولية والاقليمية على حساب العوامل الاخرى الاقتصادية والعسكرية التي ليست بالحجم الكبير مقارنة بمثيلاتها، ومع هذا تحاول هذه الدول تكييف مقوماتها المادية مع مقوماتها الناعمة لتوفر لنفسها استراتيجية ذكية للخروج من أزماتها كالحالة الايرانية.

Abstract:

The change in the international environment has led to a change in the behavior, and international strategies of many small countries that are establishing a new concept of war. In the past, small countries did not play influential roles in the regional and international environment. Today, however, these countries have become more influential by relying on the criterion of influence at the expense of other economic and military factors that are almost insignificant compared to their counterparts.

[1] استاذة العلوم السياسية جامعة المسيلة/ الجزائر.

مقدمة:

المتتبع لتطور الأمم والتحولات الحاصلة على ميزان القوى يدرك الرؤية الجديدة للقوى الصغرى الناجمة عن حس وادراك بالمقوم الجيبوليتيكي في بناء استراتيجيات الامم، لذا نجحت دول صغرى بعد نهاية الحرب الباردة مثل كوريا الشمالية وايران في فرض أدوارهما بعد ادراكهما العميق لمكانة العامل الجيبوليتيكي في تعظيم أدوارهما، إلى جانب هذا العامل الذي يدخل في اطار مقومات القوة الصلبة للدول، تدرك القوى الصغرى اليوم قيمة الاعتماد أيضا على المقومات الناعمة لتتحرك بسهولة دوليا وعبر الأقاليم، لذلك موازنة استراتيجياتها بين مقومات القوة الصلبة والناعمة أصبح مركبا واضحا في استراتيجياتها الموجهة بدرجة كبيرة للدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، من هذا المنطلق تحاول هذه الورقة البحثية **الاجابة على الإشكالية** التي مفادها: **إلى أي مدى استطاعت الدول الصغرى باستراتيجياتها الجديدة أن تغير من نمط الحرب الباردة التي كانت تشمل أقطاب كبرى إلى حرب باردة ثانية تغير فيها الفاعل الرئيسي وتغيرت معه جغرافية الحرب؟**

- **المحور الاول:** المرتكزات الرئيسية لاستراتيجيات القوى الصغرى
- **المحور الثاني:** المواجهة الاستراتيجية بين القوى الصغرى والقوى الكبرى : إيران نموذجا

المحور الاول: المرتكزات الرئيسية لاستراتيجيات القوى الصغرى

المقومات الجيوبوليتيكة: ترتبط الجيوبوليتيكا بالسياسة الدولية وسعي الدول الى الهيمنة على الحكم العالمي أو ايجاد مكان لها في هرم السلطة كما أشار لذلك الكسندر دوغين في كتابه: "أسس الجيوبوليتيكا"، ويعتقد الكثير من الباحثين امثال راتسيل أن التعامل الجيبوليتيكي حكر على الدول الكبرى والدليل على ذلك سعيها للتوسع لفترات طويلة[1]، وتحاول القوى الصغرى الاستفادة من نقطة الجغرافيا لتمرير سياسات معينة لإدراكها العميق لقيمة هذا العامل في تعظيم ادوارها اقليميا ودوليا.

توضح مقاربة تحليل القوى التي تندرج ضمن مدرسة الجغرافيا السياسية أهمية الجغرافيا كأحد مصادر القوة في العلاقات الدولية، وتقسم مكونات قوة الدولة وفق هذه المقاربة الى خمس مكونات هي القوة الجغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية، فيما تتمثل مكونات القوة الجغرافية في: البيئة الطبيعة، المواد الخام، السكان والموقع الجغرافي[2]، كل هذه العوامل مجتمعة تحاول بعض القوى الصغرى توظيفها في صراعتها لإدراكها العميق بالمكاسب التي ستنتج عن حسن التوظيف.

المقومات العسكرية: كان ولايزال العامل العسكري يشكل المفهوم الاولي لدى الكثير لمفهوم القوة، فلا يمكن تعظيم القوة او ممارسة نفوذ معين دون تواجد مقومات تدل على قدرة اي دولة في فرض سيطرتها المادية على ارض الواقع، بالنسبة للتوجه نحو اكتساب المزيد من التكنولوجيات العسكرية المتطورة تعتمد بعض الدول الصغرى على جانبين مهمين في بناء استراتيجياتها العسكرية:

– الامتثال الى النماذج العسكرية للقوى الكبرى، أي محاولة موازنة مقوماتها بمقومات القوى الكبرى والسعي الكبير منها لزيادة الانفاق العسكري وتطوير ترسانتها العسكرية لتتوافق وترسانات القوى الكبرى المهددة لها.

– اتباع سياسة التضليل والتشكيك في امتلاك مقومات عسكرية حساسة كالأسلحة النووية والكيميائية، وهنا تحاول هذه الدول خرق قاعدة الردع النووي باتباع سياسية التضليل والاعتماد على استراتيجية توازن التهديد، ومحاولة ابتزاز الخصم في عنصر أساسي يتمثل في" تكلفة التهديد" التي يتعرض لها كلا الطرفين في حال كان هناك تصادم بينهما، وتعتبر سياسة توازن التهديد هي امتداد لسياسية توازن القوى لكن بشكل مختلف، حيث يشير كينيث والتز الى أن سعي الدول لتشكيل تحالفات من أجل منع قوى أقوى من السيطرة عليها تقع في قلب نظرية توازن القوى التقليدية، وهذا ما يفسر حسب هذه النظرية توجه الدول للتحالف من اجل حماية نفسها من بعض القوى او التحالفات التي تشكل تهديدا لها، فالدول حسب والتز تختار التوازن لسببين اساسين هما[3]:

– التحالف مع قوة مهيمنة يضمن البقاء والاستمرار لها في حال فشلت في حماية نفسها من القوى الكبرى فالمخاطرة بالمواجهة تحتمل الفشل، لذا فالاستراتيجية الاكثر امانا هي الانضمام الى اولئك الذين لا يستطيعون السيطرة بسهولة على الحلفاء.

– إن الانضمام إلى الجانب الأضعف يزيد من تأثير العضو الجديد داخل الحلف ، لأن الأضعف لديه حاجة أكبر للمساعدة. وعلى النقيض من ذلك ، فإن التحالف مع الجانب القوي يعطي العضو الجديد نفوذاً ضئيلاً ويتركه عرضة لأهواء شركائه. وبالتالي فإن المواءمة مع الجانب الأضعف هي الخيار المناسب.

لذا تعمل القوى الصغرى على إعطاء اهمية لعنصر الادراك لمعطيات البيئة الدولية وقيمة أن لا تعمل وحدها في ابتزاز الطرف الاخر، وانما بناء مقوماتها العسكرية يكون بتحالفها مع قوى كبرى تشكل تهديدا للقوى الكبرى المهددة لها، فاذا اعتبرنا مثلا:" أ" القوى الصغرى و "ب" القوى الكبرى و "ج" هي القوى الكبرى، اذا اختارت "أ" التحالف مع "ج" ،فسيتوازن التهديد مع "ب" وينتج عنه القدرة على تهديد الخصم وثنيه عن القيام باي فعل.

إذا ما اسقطنا ما تحدث عنه كينيث والتز على واقع القوى الصغرى يمكن إضافة عنصر مهم بالنسبة لشكل التحالفات التي تتوجه نحوها القوى الصغرى، وينطبق هذا على نوع الفاعل الذي تتحالف معه القوى الصغرى والمتمثل في الفواعل غير دولية كالجماعات والافراد التي لا مجال جغرافي يحدها ولا يمكن الاعتماد على عقلانية سلوكاتها في حال المواجهات الاستراتيجية، لذا يكون تحالف القوى الصغرى عبارة عن تحالف مركب من فواعل دولية واخرى غير دولية، وبهذا الشكل تصبح القوى الصغرى تحمل مميزات مختلفة عن تلك التي كانت تتميز بها القوى الكبرى في حالات الصراع مع بعضها البعض خلال الحرب الباردة، وتتمثل هذه الصفات الجديدة في: الفجائية في التحرك، والجغرافية الواسعة التي لا يمكن التحكم فيها بسبب اعتمادها على ركائز خارج جغرافيتها المتمثلة في تلك الجماعات والأفراد الموزعين عبر نقاط واسعة، واتصافها باللاعقلانية في القرارات في حال اشتد التوتر بين الاطراف، وهي نقاط مهمة لا يمكن اغفالها عند تحليل استراتيجيات القوى الصغرى حاليا.

المقومات الناعمة: تدرك القوى الصغرى تماما أهمية الخطاب الناعم في بناء استراتيجياتها خاصة وأنه يعتبر العنصر المكمل للعناصر الاخرى لبناء استراتيجيات الدول، ويعتبر جوزيف ناي من أهم الباحثين الذين عملوا على دراسة التحولات التي عرفها مفهوم الأمن، لذا يعتبر هو الذي صاغ هذا المفهوم في عدة دراسات سابقة له، ثم أفرد له دراسة خاصة بعنوان "القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية"، وينطلق في تعريفه للقوة الناعمة من تأكيده على أنها ليست فقط المقدرة على التأثير لأن مقومات القوة الصلبة تستطيع فعل ذلك وانما على مستوى السلوك الدولي فهي القدرة على الجذب، وبالتالي فهي المزواجة بين التأثير والجذب عبر ادوات هي بالأساس ثقافية ودينية ومؤسساتية[4].

تعتبر القيم الثقافية من العوامل التي أثارت انتباه العديد من الباحثين والمفكرين في العديد من المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وشغلت بالخصوص منظري العلاقات الدولية لما لها من تأثير استوعبه الكثير من المنظرين من خلال النماذج التجريبية للعلاقات ما بين الدول، وهذا ما جعل جل النظريات الجديدة في العلاقات الدولية تعطي لهذا العامل بعدا نظريا هاما في تفسيرها لسلوكات الدول وكيفية تناغمها مع مخرجاتها، وقد أشار لذلك أصحاب النظرية البنائية constructivist theory في العلاقات الدولية أمثال ألكسندر ونتد Wendt Alexander الذين ركزوا على هذه العوامل خاصة بعد التحولات التي عرفتها البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة وإهمال النظريات الكلاسيكية في العلاقات الدولية لها، وتعتبر الثقافة من المكونات الرئيسية لاستراتيجية الدول وتعكس بذلك قوة الدولة من خلال أدائها الخارجي، وقدر وضحت النظرية المثالية من قبل

دور المكونات الثقافية كالقيم والمعتقدات وثقافة الديمقراطية والعادات والتقاليد كعناصر أساسية لإظهار قوة الدولة.[5]

المحور الثاني: المواجهة الاستراتيجية بين القوى الصغرى والقوى الكبرى : إيران نموذجا

تعتبر ايران واحدة من الدول الاسيوية التي كان لها تأثير كبير على منطقة الشرق الاوسط باعتبارها المنطقة الاكثر تأزما في آسيا، وهذا ما جعل منها محط انظار بيئتها الاقليمية والدولية خاصة بعد نجاح ثورتها الاسلامية عام 1979، والتي أسست الى قطيعة مع نظام ايران القديم، لتكون ايران الاسلامية الجديدة مصدر ازعاج وتهديد للعديد من القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية، التي صنفت من قبل النظام الايراني على أنها العدو الاستراتيجي الى جانب اسرائيل، وما جعل من ايران مصدر قلق بالنسبة للعديد من القوى الاقليمية والدولية هو طبيعة نظامها الديني الذي يوازن بين الدين والبراغماتية في تعاملاته ما اتاح له الفرصة في التأثير اكثر خاصة على المستوى الاقليمي، في اطار استراتيجية تصدير الثورة والفكر الايراني الاسلامي، بالإضافة الى العديد من المقومات التي جعلت ايران تصمد في وجه كل العقوبات والسياسات الامريكية أكثر من خمسة عشر سنة دون اي مواجهة عسكرية كانت مطروحة كثيرا وفي العديد من المرات، لذا سنحاول التعرض الى أهم المقومات التي تدرك ايران قيمة توظيفها في بناء استراتيجيتها لمواجهة القوى الكبرى والتي تم شرحها نظريا في المحور الاول.

1- التوظيف الايراني للمقومات الجيوبوليتيكة: يلعب الموقع الجغرافي لأي دولة دورا هاما في إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه اقليميا ودوليا، وتقع إيران في شرق العالم العربي، وتعتبر ملتقى أو ممر لتنقل البضائع بين شرق آسيا وغربها وبين شمال المشرق العربي والجوار الجغرافي ومركز دول آسيا الوسطى وما وراء القوقاز وتزيد مساحتها عن مليون ونصف المليون كيلومتر مربع (**1,648,000 كلم^2**)[6]، وبذلك فهي تطل على: الخليج العربي والبحر العربي والمحيط الهندي وبحر قزوين[7].

الشكل 1: الموقع الجغرافي لإيران

المصدر:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/2014/10/18/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86

فيما يتعلق بالمزايا التي يظهر فيها الارتباط الجغرافي الايراني ببعض المواقع الهامة تشير عدة دراسات أن تركيز إيران قياسا بمصالحها الحيوية يكمن في شرقها أكثر من غربها فقد شكّل طريق الحرير منذ 200ق.م إلى 1500م أهم طريق تجاري يربط الصين والهند وبلاد الرافدين، أما فيما يتعلق بغربها فقد غزت الجيوش العراق قادمة من جهة إيران سبع مرات، وتستدل الدراسة على ذلك ببعض المؤشرات في الفترة المعاصرة منها[8]:

- ✓ حضور إيران كمراقب في منظمة تعاون شنغهاي.
- ✓ إكمال خط أنابيب نفط عبر كازاخستان إلى الحدود الصينية كانت بداية العمل فيه سنة 2006؛ ما سيجعل الصين طرفًا فاعلاً في المنطقة.
- ✓ المكاسب التي تجنيها مع الشرق أكثر من الغرب.
- ✓ التوجه الإيراني للغرب سيجعلها تجني خسائر أكثر من جراء الصراع السني الشيعي من جهة، وصراعها مع اسرائيل من جهة أخرى.

أما بالنسبة للدول التي ترتبط معها جغرافيا فهي: العراق، أفغانستان، تركيا وباكستان وتبين الخريطة الموجودة أمامنا أهمية الموقع الجغرافي الايراني كونه يجمع ما بين أهم المواقع البحرية والبرية التي تتوسطهم ايران لتشكل بذلك رابطا مهما ومتحكما في هذه الجغرافية، وهذا يشكل أحد أهم مواطن القوة التي تدركه إيران خاصة على مستوى علاقاتها الجغرافية والاستعراضات العسكرية في البحر ماهي إلا دليل قاطع على محاولة إيران إيصال الرسالة لجذب انتباه الاطراف المجاورة حول المكانة الاستراتيجية لها، وحسب ما اكده ناي في هذا الشق فسيشكل تأثير وانجذاب الأطراف الاخرى للقوة الجغرافية عاملا مهما لتعزيز قوة ايران.

2- المقومات العسكرية الايرانية: يشكل تطوير القدرات العسكرية أحد اهم العناصر التي تدرك ايران قيمتها في بناء استراتيجية والمحافظة على مكانتها الاقليمية، وأداء ادوار تأثيرية أكثر، لذا فهي تؤكد باستمرار على أن استراتيجيتها العسكرية دفاعية هدفها حماية الامن القومي من جل التهديدات وأن مقوماتها العسكرية موجهة للردع وليست للهجوم[9]، كما أنها حريصة على أمنها الاقليمي والعالمي مثلما هي حريصة على امنها القومي، وقد ورثت إيران قدرات عسكرية تقليدية عام 1979 لكن حربها مع العراق أفقدتها كل هذا الكم الهائل من القدرات حوالي 50 إلى 60% من المعدات العسكرية، وحرصت إيران بعد نجاح الثورة على تطوير هذه القدرات بما يتوافق وبيئتها الداخلية الجديدة ومتطلبات الامن خاصة مع تزايد التهديدات الاقليمية والدولية،

كما ان ايران تولي اهتماما بالغا بموازنة قوتها بقوة أعدائها عبر استراتيجية التشكيك في امتلاك القدرات النووية، والتي تؤكد في كل مرة عبر ملفها النووي أن جل تلك التطورات تصب في التقنية السلمية للأغراض العلمية فقط، لكن الواقع يؤكد أن جل المنظومات الصاروخية التي تحاول ايران تطويرها في كل مرة والتي تشمل صواريخ مهمة يمكنها حمل رؤوس نووية يؤكد على أن ايران تحاول ايصال رسالة للأطراف الاخرى المهددة لها يشير مضمونها كما تكلمنا عن ذلك سابقا إلى "تكلفة التهديد"، فالعواقب التي سيجنيها كل الاطراف تجعل امكانية الردع قائمة بينهم، وبالتالي يمكن القول أن هذه نقطة قوة بالنسبة للدول الصغرى مثل ايران في امكانية مواجهتها لتهديدات واستراتيجيات قوى كبرى.

بالنسبة للقدرات الصاروخية تستند ايران في تصنيعها للصواريخ على الخبرة الروسية والصينية والكورية هذا ما يؤكد اعتمادها على حلفائها، ولمضاعفة منظومة صواريخ شهاب أقامت مصنع بمساعدة الصين لإنتاج صاروخ اوغاب الذي يصل مداه إلى 40كلم، وقد تمكنت ايران من تطوير مدى صواريخها الى ما يزيد عن (2000كلم) لإدراكها أن امتلاك القوة الصاروخية هو لردع أعدائها، واستنسخت العديد من الصواريخ نذكر منها[10]:

- صاروخ شهاب3 نسخة من الصاروخ نودونغ لكوريا الشمالية وهو نسخة عن السكود الروسي مداه 1500كلم.
- صاروخ شهاب 4 وشهاب5 وشهاب6 نسخة عن صاروخ تايبودينج-2 لكوريا الشمالية.
- الصاروخ الفضائي الذي اعلنت عن تجريبه عام 2008 يصل ارتفاعه الى حوالي 150 كلم.

الأمر الاخر الذي تكلم عنه كنيث والتز والذي يدخل ضمن نظرية توازن القوى وهو تشكيل التحالفات لزيادة حجم التهديد، ولا يخفى عن الكثير العلاقات الايرانية الروسية والصداقة البراغماتية التي تجمع الدولتين ضد عدو مشترك منح ايران القدرة على الضغط أكثر والمناورة، وكسب التكنولوجيات المتطورة في المجال العسكري مما يسمح لها في توجيه التهديد ايضا، كما تعمل ايران على بناء نقاط ارتكاز خارج اطارها الجغرافي لتشمل دولا وجماعات موزعة في جوارها الاقليمي لتشكل هذه النقاط ايضا معطيات تساهم في تعظيم قوتها مستقبلا، كحزب الله وتدعيمها لبعض الجماعات الشيعية في البحرين واليمن، اضافة الى جماعات المقاومة في فلسطين.

3- المقومات الناعمة لايران: تعتمد ايران على العقيدة الدينية كمتغير ناعم أساسي، وتستمد منها قوة خطابها، كما تعتبر الساسة الخارجية الإيرانية من خلال قراءة أهدافها مصدرا أساسيا من مصادر القوة الناعمة واكثرها فعالية وتأثيرا وجذبا كونها ترتكز على مفهوم الاسلام العالمي الذي يجب أن يظهر على سلوكها الخارجي، وتوضح المادة 3 من الفصل الأول من الدستور في بندها الثالث على أن :"تنظم السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير الاسلامية والالتزامات الأخوية اتجاه جميع المسلمين والحماية الكاملة لمستضعفي العالم"، وتحدد وثيقة إيران المعروفة ب"الاستراتيجية الايرانية العشرينية" من 2005-2025 أيضا بعض القيم التي تسعى إيران لتحقيقها عبر سياستها الخارجية خلال عشرين عاما، حيث تهدف هذه الوثيقة إلى رسم الصورة المستقبلية لمكانة إيران كمركز مهيمن على منطقة جنوب غرب آسيا بصفتها مصدر جذب للعالم الاسلامي ونموذجا ملهما بعد أن تحتل مركزا متصدرا اقليميا من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية[11].

استطاعت إيران صياغة سياسة خارجية مؤثرة نتيجة توفرها على العديد من المتطلبات أهمها:

-الخطاب الحضاري الإيراني، فقد كان الفضل يعود إلى الرئيس السابق خاتمي في طرحه لمقاربة حوار الحضارات كمنطلق جديد لمواجهة التحديات الإقليمية والعالمية، وبرز ذلك في قوة خطاباته التي تدعو إلى ضرورة الحوار ومخاطبة الآخر من اجل تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين، حيث يقول في هذا الاطار: " إن الهدف من حوار الحضارات هو بلوغ الحرية، والأمن، والعدالة، والرقي الروحي أو بالتعبير الدارج الرقي الأخلاقي" وتظهر قوة تأثير الخطاب الحضاري في قدرته على جذب واستمالة العديد من الفواعل الدولية وغير الدولية، حيث تبنت

منظمة الامم المتحدة مقاربته لحوار الحضارات في الجمعية العامة الدورة 53 نوفمبر 1998 حسب القرار رقم 22 وتم إعلان عام 2001 عاما للحوار بين الحضارات.

-الخطابات المعادية للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، سواء كان القادة الايرانيين اصلاحيين او متشددين فان العداء للغرب هو الميزة الأساسية في خطابتهم، إلا أن الاختلاف الوحيد يكمن في شدة الخطاب أم لينه عند الاصلاحيين، ويعتبر كلا التيارين أن الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل يشكلان تهديدا حقيقيا للأمن القومي الايراني خاصة بعد مضي إيران في تطوير قدراتها النووية، وتركيز الخطابات على مرتكزات تخاطب بها عقول الشعوب مما جعل من السياسة الخارجية الإيرانية محط اعجاب وجذب للكثيرين.

– دعم القضايا القومية الاسلامية، والدول التي تسعى الى التحرر من الاستعمار وهذا ما يجعل القضية الفلسطينية من القضايا الرئيسية التي تعتمد عليها إيران عليها في استظهار الدعم الدائم والمتواصل وهو ما شكل حافزا ومصدر تأثير لدى تنظيمات المقاومة الفلسطينية لتكون علاقات جدية مع إيران خاصة "حماس".

خاتمة:

تدرك ايران باعتبارها من القوى الصغرى التي تحاول فرض نفسها اقليميا ودوليا من خلال صدامها الواضح مع القوى الدولية، والاقليمية المؤثرة أن أهم العناصر لبناء استراتيجية جديدة تستوعب حجم خصومها هي المزواة بين كل المقومات الصلبة والناعمة، وهو ما يطلق عليه ناي بالقوة الذكية حيث لا يمكن الاكتفاء بالمصادر المادية فقط لمواجهة عدوك وانما المصادر الناعمة اذا انصهرت مع المصادر الصلبة تثني خصمك من مواجهتك خاصة وأنه لا يدرك مدى عقلانية الخصم المتواجد أمامه، وهذا ما تدرك ايران قيمته جيدا وتحاول من خلاله رسم استراتيجيتها الجديدة لمواجهة كل أعدائها بالاعتماد على:

– مقوماتها الجغرافية وحسن استغلال الجغرافيا لتهديد مصالح خصومها في الخليج، وكذا غلق المنافذ الاكثر حيوية واجراء تجارب صاروخية يؤكد استيعابها لجغرافيتها، التي تجعل الخصم خاصة الولايات المتحدة الامريكية تخصص عدة قراءات لكيفية تطويقها لكن كل القراءات الجغرافية تحمل احتمالات الانتكاسة خاصة وان ايران تدرك صعوبة اعدائها في فهم تضاريسها.

– التشكيك في القدرات العسكرية مما يضع الخصم أمام احتمالات التهور، هذا اضافة الى أن الدول الصغرى تعتمد على حلفاء من غير الدول ممثلة في جماعات منتشرة في كل مكان لا جغرافيا تحدد تواجدها، وبالتالي امكانية تسريب الاسلحة اليها قد يؤدي الى كوارث دولية، فنقطة لاعقلانية الخصم تجعل القوى

الكبرى اليوم تفكر بجدية قبل مواجهة مثل هذه القوى، وهذا ما يبرره عدم دخول الولايات المتحدة الامريكية في مواجهة عسكرية مع ايران لحد الان.

- نجاح ايران اليوم في تسيير ملفها النووي والوصول الى اتفاق دولي في لوزان جوان 2015 يؤكد على قوة ايران الناعمة، وقدرتها على التأثير في خصومها بقدراتها التفاوضية من جهة وخطابها الديني الداعم لحوار الحضارات والذي استطاعت من خلال كسب التأييد الدولي وتصدير فكرها لجوارها الجغرافي، مما مكنها من توفير حماية إقليمية لها من أطراف دولية وغير دولية في حال مواجهتها لأي مواجهة عسكرية.

- ايران اليوم تعي بأن نجاحها يتوقف على قدرة في توظيف وتكيف جميع مقوماتها لاخراج سلوك يجنبها المواجهة مع خصومها، فإدراكها الجيد لقوة مقوماتها يمكنها من التأثير في بيئتها الاقليمية والدولية ومن ثم لعب ادوار مؤثرة قد تنافس الادوار الاقليمية لبعض القوى الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية واسرائيل.

---

[1] الكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، ترجمة: عماد حاتم، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، **20004**، ص **57**.

[2] جهاد عودة، **مقدمة في الدراسات الاستراتيجية الشرق أوسطية**، القاهرة : المكتب العربي للمعارف، 2013، ص66.

[3] Stephen M. Wal, **The Origins of Alliances**, Cornell University Press, 1987, pp(96-97).

[4] جوزيف ناي، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2007، ص25.

[5] عبد القادر رزيق المخادمي، **النظام الدولي الجديد: الثابت والمتغير**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 1999، ص22.

[6] تاج الدين جعفر الطائي، **استراتيجية ايران اتجاه دول الخليج العربي**، دمشق: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، 2013، ص133.

[7] جودت حسنين جودت، **جغرافية أوراسيا الاقليمية**، الاسكندرية: منشأة المعارف، ط3، 2000، ص 656.

[8] وليد عبد الحي، المرجع السابق.

[9] تاج الدين جعفر الطائي، المرجع السابق، ص175.

[10] حمد جاسم محمد الخزرجي،

[11] على حسين باكير، المرجع السابق، ص3.

التصعيد الكوري الشمالي: استراتيجية شد الانتباه ام اعلان حرب؟

North Korean escalation: a strategy of attention-grabbing or declaration of war?

أ.محمد بلعيشة[1]

الملخص:

هذه الورقة محاولة جادة لفهم التصعيد في شبه الجزيرة الكورية وخلفياته الحقيقية، وذلك باستقراء الاحصائيات ومحاولة تحليلها، وهذا القصد منه الاقتراب أكثر من النوايا الحقيقية للتصعيد، بحيث يمكن التيقن من ان التهديدات التي يصرح بها أطراف الازمة هي فعلية وقابلة للتجسيد؛ أم انها مجرد مناورات للحصول على وفاق و امتيازات فقط، لذلك تحاول هذه المحاولة التحليلية نقاش هذا الطرح وفق طريقة أكاديمية منهجية.

الكلمات المفتاحية: كوريا الشمالية- الولايات المتحدة الامريكية- القدرات الباليسية- الضربة العسكرية- المفاوضات.

Abstract :

This paper is a serious attempt to understand the escalation on the Korean Peninsula and its real backgrounds by extrapolating the statistics and trying to analyze them, and this is intended to approach more than the real intentions of the escalation, so that it can be certain that the threats declared by the parties to the crisis are actual and achievable; On the horizon and privileges only, so try this analytical attempt to discuss this proposition in a systematic academic way.

***Keywords**: North Korea - United States - Ballistic capabilities - Military strike - Negotiations.*

[1] باحث دكتوراه في الدراسات الاسيوية جامعة الجزائر 3.

مقدمة:

تستغل بعض الدول قدراتها وخصائصها الاستراتيجية لتحقيق عدة مكاسب، هذا الاستغلال الهدف منه شد انتباه الرأي العام الدولي و الضغط عليه للاعتراف بهذه الدول بأنها فعلا دول ذات وزن وقوة في السياسة الدولية، ما يعطي هذه الفواعل امتيازات قد تساعدها على التغلب على مشاكلها الداخلية، ويتجلى ذلك في الحالة الكورية الشمالية، هذه الاخيرة التي استغلت موقعها الجغرافي، ومقدراتها العسكرية في استفزاز الرأي العام الدولي و استدراجه الى مفاوضات ضمنية معها، مكنها ذلك من الحصول عبر التاريخ على العديد من الامتيازات نتيجة ابتزازاتها للعالم، و التصعيد الاخير الذي عرفته الازمة الكورية ما هو الا مطالبة جديدة بتقديم بعض المصالح و الامتيازات الجديدة، لذلك تسعى هذه الورقة الى الاجابة على الاشكال التالي:

هل ما يصدر عن كوريا الشمالية من تهديدات صحيح أم انه مناورة استراتيجية فقط؟

و للاجابة عن هذه الاشكالية نرصد أهم المحاور التي يرتكز عليها البحث:

- **المحور الاول: محددات القوة لكوريا الشمالية.**
- **المحور الثاني: تصعيد كوريا الشمالية وأزمتها مع النظام الدولي.**
- **المحور الثالث: قراءة في العقل الاستراتيجي الكوري الشمالي.**
- **المحور الرابع: الأهداف الكورية الشمالية من التصعيد.**

المحور الاول: محددات القوة لكوريا الشمالية

1. الموقع الجيوستراتيجي

تقع كوريا الشمالية في جنوب شرق آسيا وتمسح النصف الشمالي لشبه الجزيرة الكورية، تحدها من الشمال الصين ومن الشرق بحر اليابان ومن الجنوب كوريا الجنوبية ومن الغرب البحر الأصفر وخليج كوريا، وتبلغ مساحتها حوالي 540.120 كلم^2.[1]

ان المتابع للموقع الكوري يتلمس جليا العمق الاستراتيجي التي تتربع عليه كوريا الشمالية، حيث انها تحاذي فواعل كبرى في العالم وحليفة للولايات المتحدة الامريكية، هذا الموقع ستتجلى حساسيته عند استقراء القدرات الباليستية لكوريا الشمالية، بحيث انها تهدد مصالح العديد من الاقطاب الدولية بفضل هذا التموضع الجغرافي.

موقع كوريا الشمالية

المصدر:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/2014/9/17/%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9

2. السكان

يبلغ عدد سكان كوريا الشمالية حوالي 25.727.408 نسمة، وهذا طبقا لإحصائية لشهر جانفي 2019م، حيث يشكل هذا التعداد نسبة 0.33% من إجمالي تعداد سكان العالم و البالغ 7,679,918,625 نسمة وذلك بتاريخ جانفي 2019م.[2]

تعداد سكان كوريا الشمالية في سنة 2019

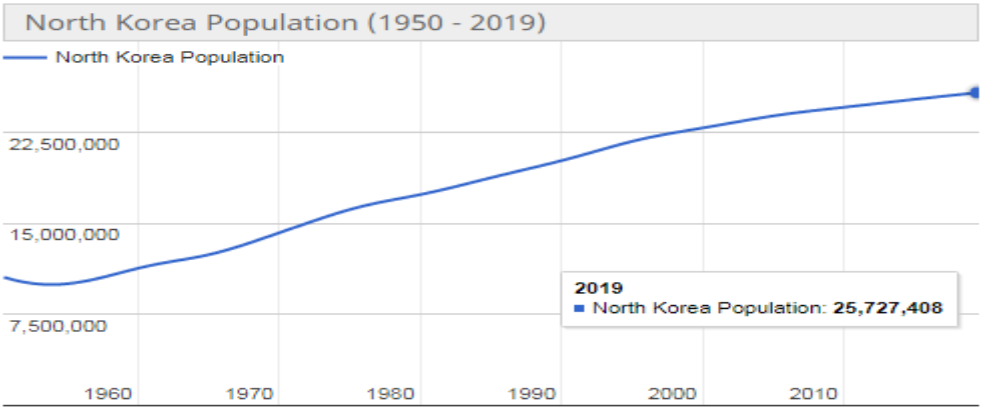

المصدر: /http://www.worldometers.info/world-population

3. عسكريا

تمتلك كوريا الشمالية ترسانة عسكرية قوامها كالتالي:

- تعداد الجنود:1.2 مليون جندي.
- تعداد قوات الاحتياط: 4.5 مليون جندي.
- الدبابات: 2000 دبابة.
- الصواريخ الباليستية:21 الف صاروخ.
- أسلحة بيولوجية وكيميائية: 2500-5000 طن.
- القوات البحرية: 967 قطعة بحرية:
  - 3 فرقاطات.
  - سفينتان حربيتان.
  - 70 غواصة.
  - 211 زورق لخفر السواحل.[3]
  - 23 زورق كاسح الغام.
  - قوة برمائية تتكون من 260 سفينة.
- الرؤوس النووية: 10.[4]

- قنابل هيدروجينية.

منظومة الصواريخ الباليستية لكوريا الشمالية

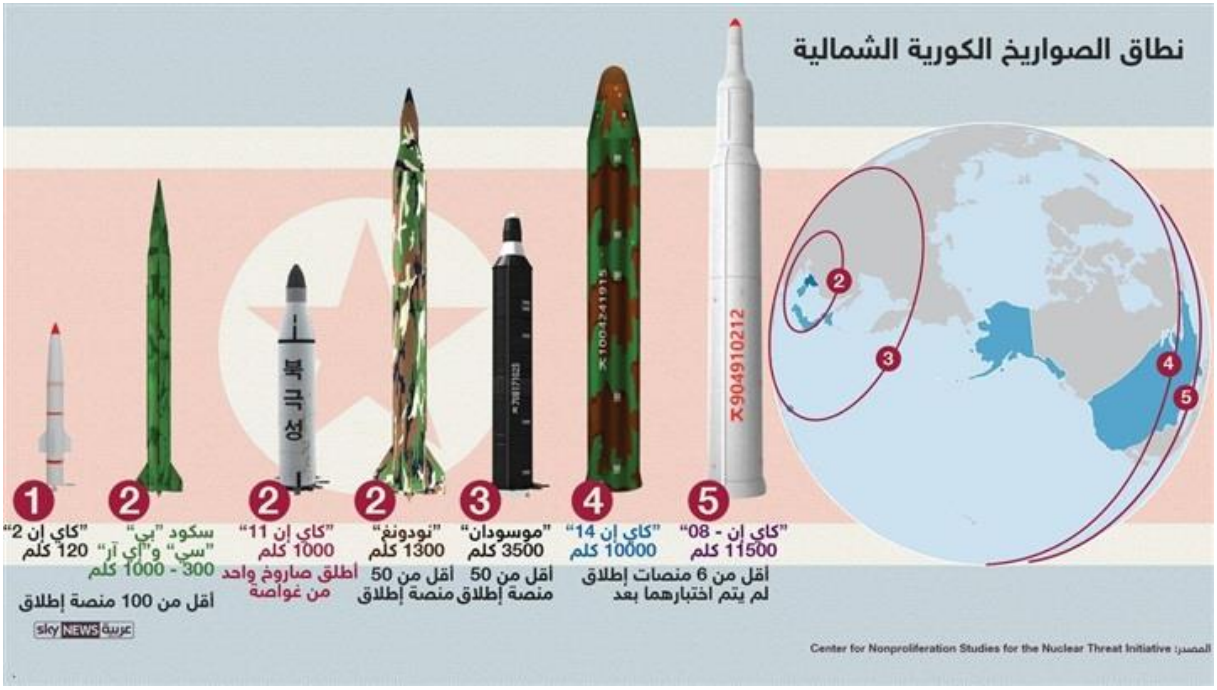

المصدر: https://www.elfagr.com/2518861

المراكز النووية و منصات الاطلاق في كوريا الشمالية

المصدر: https://www.elfagr.com/251886

المدى الذي تصله الصواخ الكورية الشمالية.

المصدر: https://arabic.euronews.com/2017/12/01/the-north-korean-military-in-numbers-missiles

المحور الثاني: تأثيرات الازمة النووية الكورية على النظام الدولي

أ. نبذة تاريخية

تعتبر لغة التصعيد و التهديد إستراتيجية كورية شمالية الهدف منها استفزاز الرأي العالمي لتحقيق أهدافها، فسجلها مع التصعيد زاخر بحوادث الانسحاب من المعاهدات الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية، ففي سنة 1985م هددت بالانسحاب، وفي سنة 1993م قامت بالإعلان عن تطوير برنامجها النووي، حيث نجحت في استدراج الولايات المتحدة الامريكية الى توقيع اتفاق اطار في تشرين الأول 1994م و القاضي بتعاون كل من اليابان و الولايات المتحدة الامريكية و كوريا الجنوبية على توفير احتياجات الطاقة لكوريا الشمالية الى غاية 2003م، وفي ذات السنة أعلنت كوريا الشمالية عن مباشرة برنامجها النووي العسكري وانسحابها من المعاهدة من جديد، وباشرت مفاوضات لعودتها مقابل الاعتراف العالمي بها وتقديم المساعدات لها وهو ما جاء به اعلان "بكين" و اعلان "كوريا الشمالية" لكن كوريا رفضا هذه الإعلانات متهمة الجهات المفاوضة بانها تتماطل في تقديم الدعم الاقتصادي لها، وفي سنة 2006م رد مجلس الامن الدولي بقرار 1718 القاضي بمنع أي بيع لكوريا

الشمالية أي مواد تدخل في برنامجها التسليحي كما تم تجميد ارصدتها التي لها لها علاقة بالابحاث العسكرية، و استأنفت المفاوضات في سنة 2007م وابرمت اتفاق قاضي بمساعدتها وشطب اسمها من قائمة الدول الداعمة للارهاب لكن كوريا أوقفت تفكيك منشآتها النووية متهمة الأطراف المفاوضة بعدم نيتها في مساعدتها، وأعلنت في سنة 2009م الانسحاب رسميا من المفاوضات وطردت مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[5]

أجرت كوريا الشمالية ثاني تجربة نووية لها في سنة 2009م، وكشفت للخبراء الأجانب عن منشأة مخصصة لتخصيب اليورانيوم، وفي سنة 2013م كانت ثالث تجربة نووية لكوريا تحت الأرض وفي سنة 2015م قامت بإعادة تشغيل المفاعل النووي (يونغ بيون)، وفي 2017م أعلنت كوريا الشمالية أنها قد أجرت تجربة لقنبلة هيدروجينية بنجاح.[6]

ب. هل يحدث صدام عسكري أمريكي–كوري؟

باستحداث مقارنة بين القوتين العسكريتين الكورية الشمالية – و الامريكية سوف تتضح لنا إمكانية الصراع العسكري من عدمها كما هو مبين في بيانات الشكل الاتي:

شكل توضيحي يقارن بين القدرات العسكرية للو.م.أ و كوريا الشمالية

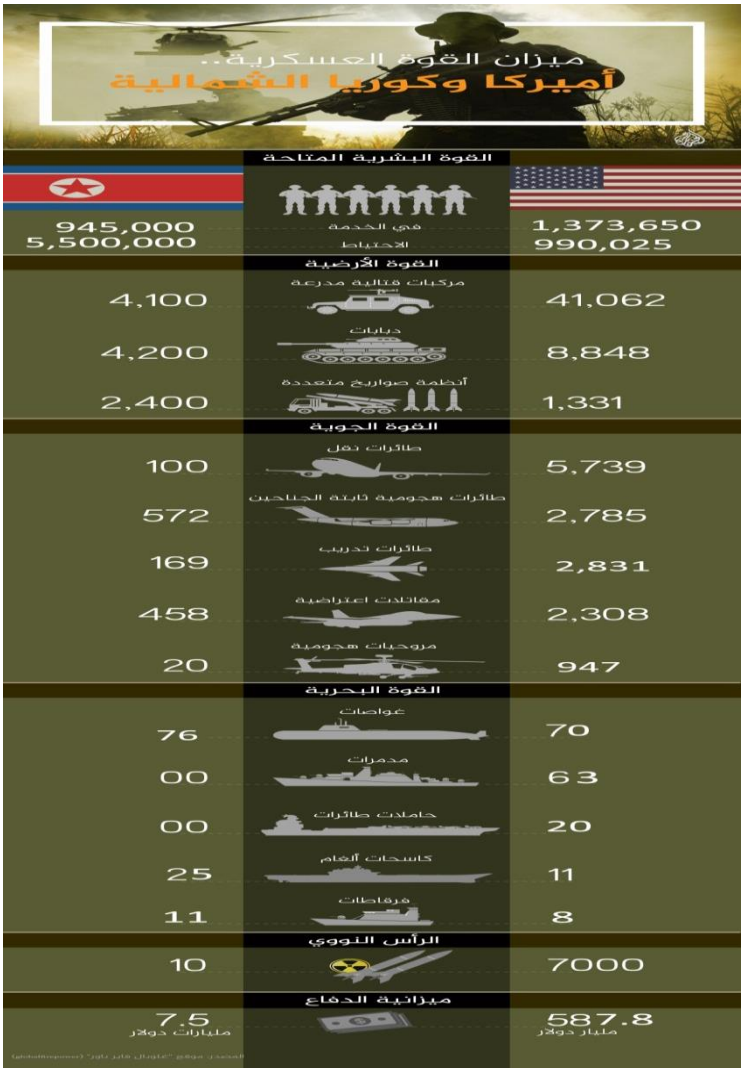

المصدر:

https://www.aljazeera.net/multimedia/infograph/2017/4/13/%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D8%A7-%D9%88%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9

حسب مقارنة موقع (غلوبال فاير باور- global fire power) فان المقدرات العسكرية الامريكية أكبر من المقدرات العسكرية الكورية الشمالية، لذلك فان التصعيد الكوري ليس الهدف منه الصدام العسكري مع الولايات المتحدة الامريكية.

المحور الثالث: قراءة في العقل الاستراتيجي الكوري الشمالي

تعي كوريا الشمالية تمام الوعي بأن مقدراتها العسكرية لا تنافس المقدرات الامريكية ولا يمكن ان تقارن بها، إلا أنها تسعى الى استراتيجية تمويه وافتعال الازمات لكسب ثقل دولي ورضوخ العالم الى طاولة المفاوضات معها، لذلك تسعى كوريا الى الاستثمار في نقاط القوة لديها فيما يلي:

أ. القراءة الجيوبوليتيكية الكورية لموقعها

سبق وان حددنا الموقع الجغرافي الذي تتموضع عليه كوريا الشمالية، هذا الموقع الذي يعتبر عمقا استراتيجيا في شرق اسيا، حيث انه لكوريا الشمالية حدود مع الصين بشريط حدودي يقدر حوالي 1.353.2 كلم و 16.2 كلم مع روسيا[7]، كما انها تحاذي كوريا الشمالية بشريط بمنطقة منزوعة السلاح تبلغ حوالي 160 ميلا، وتبعد كوريا الشمالية عن اليابان بحوالي 1.034 كلم حسب احصائية خدمة جوجل للخرائط، وبالتالي فإنها قريبة من حلفاء الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة (كوريا الجنوبية- اليابان)، وتدرك كوريا جيدا هذه الخاصية الجغرافية وتستثمر فيها، بحيث ان أي عمل عسكري ضدها يعني تهديد مباشر لحلفاء الغرب ومصالحهم في المنطقة، كما انها على يقين بان مكانتها الحدودية مع قوتين عالميتين مثل الصين و روسيا ستجعل هذين الاخيرتين ترفضان اية أي تهديد او حصار لكوريا الشمالية، وبالتالي يصبح تهديد كوريا مهددا بدوره لروسيا و الصين.

خريطة توضح قرب كوريا من حلفاء الغرب ومن خصومهم

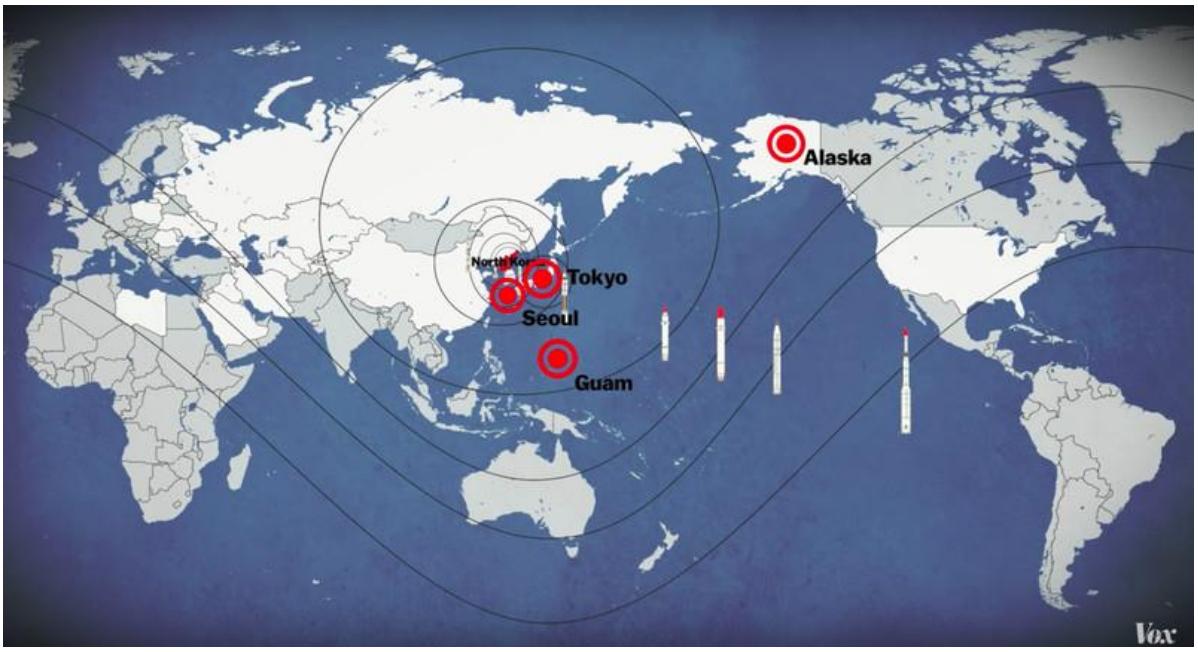

المصدر: https://tipyan.com/maps-that-explain-north-korea

ب. التصنيع العسكري:

تدرك كوريا الشمالية أهمية التصنيع العسكري في بناء استراتيجيتها، لذا تحاول أن تنقل تقنياتها العسكرية الى أعداء الولايات المتحدة الامريكية في العديد من مناطق التصعيد، مثل تزويد إيران بتقنيات تساعد على تطوير صواريخ "شهاب3"، او تزويد باكستان بمنظومة صواريخ "رودونغ" من طراز "ار ام بي ام" وهذا على حساب الهند في سباقها نحو التسلح، وهذا ما يفتح نقاط استنزاف للقدرات الامريكية و تهديد حلفاءها البعيدين جغرافيا عنها (كوريا الشمالية).[8]

المحور الرابع: أهداف كوريا الشمالية من التصعيد.

باستقراء الصيرورة التاريخية للتصعيد الكوري مع النظام الدولي، نجد ان كوريا دائما تهدف الى الاستثمار في نقاط القوة التي لديها وذلك من أجل الحصول على دعم دولي ومساعدات اقتصادية تسمح لها بكسب جبهتها الداخلية، ومن أهم الأهداف التي تسعى كوريا الشمالية الى تحقيقها التالي:

- تهدف كوريا الى بعث حرب باردة ثانية جديدة تكون فيها أحد اقطابها.
- كوريا لاتريد حربا حقيقية وانما تريد الضغط على الولايات المتحدة الامريكية.

- هدف كوريا هو اشغال العالم بان حربا ستحدث ما يعني القبول بها وتقديم تنازلات لها.
- تستفيد كوريا من أزمتها مع العالم بتوحيد جبهاتها الداخلية الامر الذي سوف ينعش الوضعية السياسية للنظام.[9]
- كسب الاعتراف الدولي بكوريا كقوة نووية.
- بعث علاقات جديدة مع كوريا الجنوبية وتحييد الجيش الحنوبي لخيار الحرب و التصعيد العسكري بردعه.
- كسر العزلة الدبلوماسية المفروضة على كوريا الشمالية، و الحصول على اغراءات ومساعدات اقتصادية و مالية.[10]

خاتمة:

نافلة القول و بعد العرض السابق يمكننا القول بأن كوريا الشمالية، دولة تحاول ان تستثمر في موقعها وقدراتها الاستراتيجية المتاحة، لذلك تسعى لشد انتباه الراي العام الدولي قصد الحصول على امتيازات تعوض الانهيار الاقتصادي، وعليه يمكننا ان نخلص لاهم النتائج التالية:

- الازمة الكورية الهدف منها تحصيل الاهتمام الدولي بكوريا.
- لا تقدر كوريا على تهديد الولايات متحدة الامريكية عسكريا.
- تبتز كوريا الشمالية الولايات المتحدة الامريكية عبر تهديدها لحلفاءها (اليابان وكوريا الجنوبية).
- لا يمكن للولايات المتحدة الامريكية ضرب كوريا الشمالية عسكريا نظرا لاعتبارات اهما الموقفين الروسي و الصيني، و كوريا الشمالية تعي جيدا هذه النقطة لذلك تسعى الى الاستثمار فيها.
- ان الاوضاع الداخلية لكوريا الشمالية اجتماعيا و اقتصاديا جد متدهورة، لذلك تطمح كوريا الشمالية الى ابتزاز العالم قصد الحصول على مساعدات اقتصادية و لوجيستية لتهدئة المجتمع.
- ترى كوريا الشمالية ان الملفات النووية المطروحة و الازمات التي هي على طاولة اولويات الولايات المتحدة الامريكية، ستفرض عليها حل الازمة الكورية بسلمية وتقديم الاغراءات لها لتتفرغ الى القضايا الاهم و الاخطر.
- الازمة الكورية نموذج يبين لنا جيدا كيف للدول ان تستثمر في مكانها الجغرافي واستغلاله الاستغلال الامثل وان كانت فاقدة للقوة اصلا ومصادرها أصلا.

[1] موسوعة الجزيرة، **كوريا الشمالية**، نقلا على الموقع الالكتروني لموسوعة الجزيرة، تاريخ التصفح: 2018/10/15، ساعة التصفح: 14:44، على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/countries/2014/9/17/%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9

[2] موقع الاحصائيات العالميworldometers ، تاريخ التصفح: 2018/10/17، توقيت التصفح: 17:55، على الرابط التالي:
http://www.worldometers.info/world-population/north-korea-population/

[3] علي العبد الله، **كوريا الشمالية و أمريكا:مسارات الازمة وتداعياتها الإقليمية و الدولية**، تقرير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2017، ص5.

[4] المرجع نفسه، ص5.

[5] علي العبد الله ،**مرجع سبق ذكره**، ص 4.

[6] حسني عماد، **شبه الجزيرة الورية بين حدة التصعيد و التهدئة**، تاريخ النشر: 2018/01/29، نقلا عن الموقع الالكتروني للمركز العربي للبحوث و الدراسات، على الرابط التالي: http://www.acrseg.org/40669

[7] KBS WORLD، **كوريا الشمالية من الداخل**، نقلا عن موقع KBS WORLD الالكتروني، على الرابط التالي:
http://world.kbs.co.kr/special/northkorea/contents/archives/geography/geography.htm?lang=a

[8] علي العبد الله،**مرجع سبق ذكره**، ص5.

[9] إيهاب شوقي،**الصراعي الكوري الامريكي إلى أين؟**، نقلا عن موقع المجتمع الالكتروني، تاريخ النشر: 2017/04/16، على الرابط التالي:
https://mugtama.com/hot-files/item/52862-2017-04-16-11-36-17.html

[10] عزت شحرور، **كوريا الشمالية: قرع لطبول الحرب ام لباب التفاوض**، تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص5.

المحور الرابع: مستقبل العالم في ظل الحرب الباردة الثانية

المثلث الإستراتيجي الروسي– الصيني– الهندي و مستقبل التوازنات العالمية: فرص التغيير وحدود التأثير

The Russia–China–India strategic triangle and the future of the world balances: chances of change and limits of effect

د.عبد القادر دندن[1]

ملخص: لم تكن الأحادية القطبية لتترسخ دوليا بعد نهاية الحرب الباردة دون أن تخلف ردود أفعال رافضة لهيمنة قوة واحدة على مقدرات النظام الدولي، و مثل هذا الاتجاه مجموعة من القوى غير الراضية عن الوضع الحالي، و التي ترى أن استقرار النظام الدولي إنما يتأتى بقيام تعددية قطبية تضمن التوازنات العالمية، و تمنع انفراد قوة واحدة بالمشهد العالمي، و تندرج فكرة المثلث الإستراتيجي لرئيس الوزراء الروسي الأسبق "ييفغيني بريماكوف" ضمن هذا الإطار، انطلاقا من أن روسيا و الصين و الهند لها من مقومات القوة و من الرصيد التاريخي و الحضاري و من عمق الرؤى و التصورات، ما يؤهلها لتكون أضلعا ضمن أي نظام دولي متعدد الأقطاب مستقبلا، و عملت هذه الدول الثلاث على تعميق علاقاتها الثنائية و تحييد ما بينها من خلافات قدر الإمكان، بتوظيف توافقها على رفض الهيمنة الأمريكية من جهة، و تفاعلها عبر منتديات متعددة الأطراف مثل منظمة شنغهاي للتعاون و مجموعة "البريكس" و منتدى الترويكا لوزراء خارجية الدول الثلاث و غيرها من جهة أخرى، غير أن تواصل مسار الخلافات بينها و خصوصا بين الهند و الصين، و مركزية الولايات المتحدة عالميا و تأثيرها في السياسات الخارجية لتلك الدول و ارتباطها بواشنطن بشكل أو بآخر، تعيق قدرتها حاليا على تجسيد فكرة المثلث الإستراتيجي، و مع ذلك فإن هذه القوى تبقى من أكبر المرشحين لتحدي الهيمنة الأمريكية العالمية.

Abstract:

By the end of the cold war and the collapse of The USSR, The United states of America became on the top of the world order as the lonely hegemon superpower, this new situation led some world powers to announce its opposition to this unipolarity, one of the most important aspects of this objection is the Primakov's idea to create a strategic triangle joins Russia, China and India, as the three powers share the same preoccupation about the reconstruction of world order on the base of multulateralism, but this initiative did not yet achieve its main object, because of several factors, like the billateral differences between the three

[1] **أستاذ العلاقات الدولية– جامعة عنابة– الجزائر**

countries especially those of China and India, the centrality of The United States in the world interactions, and the strong ties of the three countries of the strategic triangle with Washington, and the American effect in the three countries's foreign policy, neverthless,china, Russia and India are among the greatest candidates to challenge the American hegemony.

مقـدمـة: امتازت هيكلية النظام الدولي دوما بالتغير و عدم الاستقرار، و سلم تراتيبية القوى لا يلق دوما إجماعا خاصة من قبل الفواعل غير الراضية عن الوضع الهيكلي لتوزيع القوى على المستوى الدولي، لذلك تبرز مظاهر الاحتجاج و عدم الرضا من طرف تلك القوى في البداية، ثم تنتقل تلك المظاهر إلى مستوى آخر و هو مستوى التحرك للتأثير في التوازنات العالمية و خلق وضع إستراتيجي جديد لخريطة القوى العالمية.

و يعتبر النظام أحادي القطبية أكثر مظاهر توزيع القوى التي تلاقي رفضا و عدم تقبل تاريخيا، فيكون هنالك دوما سعي للخروج من دائرة الهيمنة الأحادية نحو نظام أقل حدة من حيث تمركز القوة، سواء من خلال نموذج ثنائي لتوزيع القوى أو نموذج تعددي، و يعد الوضع الدولي لما بعد الحرب الباردة أبرز مثال على هذه الوضعية، فانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقيادة العالمية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي لم يكن محل قبول و إجماع عالمي، و لم تكد تمر سوى عشرية واحدة على التبشير بنظام عالمي جديد، حتى بدأت مجموعة من القوى في إبداء تحفظها تجاه الهيمنة الأمريكية، بل و بادرت لخلق هياكل جديدة و طرح مبادرات لتحدي الوضع القائم.

و يمكن اعتبار فكرة المثلث الإستراتيجي التي طرحها الروسي "يفغيني بريماكوف" الذي تقلد منصب وزير الخارجية ثم رئيس الوزراء، أحد مظاهر التعبير عن حالة عدم الرضا السائدة دوليا حول أداء القوة الأمريكية عالميا، و يتشكل هذا المثلث من ثلاثة قوى لها خلفيات تاريخية كقوى كبرى، كما كان عليه الحال مع الصين وريثة المملكة الوسطى، و روسيا وريثة روسيا القيصرية و الإتحاد السوفييتي، و الهند صاحبة الحضارة العريقة و القوة الإقليمية في جنوب آسيا.

و رغم عدم تبلور و تحول فكرة المثلث الإستراتيجي إلى إطار عملي متماسك و واضح المعالم لحد الآن، إلا أن هنالك مؤشرات على استمرار هذه الفكرة في وعي و بعض سلوكيات قادة الدول الثلاث، و هو ما يبرز في تنامي مظاهر التعاون بينها، و اتفاقها عموما في معظم القضايا العالمية المطروحة، و تكتلها معا ضمن مجموعة "البريكس"، و ضمن منظمة شنغهاي للتعاون الإقليمي، و هذه التطورات أعادت فكرة المثلث الإستراتيجي لساحة النقاش كميكانيزم محتمل لتحقيق عالم متعدد الأقطاب و مساءلة الترتيبات الدولية القائمة حاليا.

و عليه تتركز إشكالية هذه الورقة البحثية حول **مدى إمكانية تحول فكرة المثلث الإستراتيجي إلى هيكل مؤثر في توجيه تفاعلات العلاقات الدولية و بالتالي تغيير هيكلية النظام الدولي نحو التعددية القطبية؟** و بناء على ذلك نتساءل، ما المقصود بالمثلث الإستراتيجي؟ و ما هي تصورات أطرافه الثلاثة لملامح النظام الدولي المستقبلي؟ و كيف يمكن تحقيق تلك الرؤية؟ و ما هي فرص نجاحها في تجسيد تصوراتها؟ و ما هي القيود المعيقة لتنفيذ ترتيباتها الدولية سواء الداخلية منها ضمن المثلث ذاته أو الخارجية في إطار البيئة الدولية ككل؟

و ذلك باختبار الفرضيات التالية:

– حالة عدم الرضا بين أطراف المثلث الإستراتيجي على هيكلية النظام الدولي تقوي مخرجاتها المتحدية للوضع القائم.

– كلما تزايدت سياسات الولايات المتحدة المرفوضة عالميا زادت فرص نجاح المثلث الإستراتيجي في طرح تصوراته كسياسات بديلة.

– تكتل أطراف المثلث الإستراتيجي ضمن ترتيبات متعددة الأطراف مثل "البريكس" و منظمة شنغهاي مقدمة للانتقال بالمثلث من مجرد فكرة إلى هيكل فاعل.

– المصالح المتضاربة لأطراف المثلث الإستراتيجي و مركزية الدور الأمريكي تضعف مسارها المتحدي للنظام الدولي الحالي.

أولا: فكرة المثلث الإستراتيجي..بريماكوف عراب المبادرة: كانت نهاية الحرب الباردة شاهدا على حدوث تحول جذري في هيكلية النظام الدولي، و ذلك بالانتقال من القطبية الثنائية التي سادت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، و تميزت بالصراع الإيديولوجي بين القوتين العظميين آنذاك الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفييتي و الدول المنخرطة في ذلك الصراع إلى جانب أحد القطبين، إلى وضع إستراتيجي جديد بتفكك الاتحاد السوفييتي و هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على القيادة العالمية.

هذه الوضعية نجم عنها عدة ردود أفعال من قوى أخرى في النظام، فبينما لجأت دول مثل فرنسا و ألمانيا إلى المؤسسات الدولية و المناورات الدبلوماسية لجعل الأمر أصعب على الولايات المتحدة لاستعمال قوتها، حاولت دول أخرى مثل روسيا و الصين توطيد علاقاتها مع قوى أخرى تشاطرها نفس تصورها العالمي باسم بناء نظام دولي متعدد الأقطاب، ففكرة وجود الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة دفعت بقوى كبرى مثل روسيا و الصين

و الهند للعمل معا لمواجهة النفوذ الأمريكي، و أهم مخرجات هذا القلق المشترك كان تعاون هذه الدول معا فيما اصطلح عليه "المثلث الإستراتيجي"[2].

تجد فكرة "المثلث الإستراتيجي" جذورها في نهاية الحرب الباردة، عندما هيمنت الولايات المتحدة الأمريكية على التفاعلات العالمية، و فكرة هذا المثلث رفعت الأمل في بناء عالم متعدد الأقطاب، يمكن من خلاله إيجاد نظام دولي اقتصادي و سياسي عادل و مستقر[3].

و يعتبر "ييفغيني بريماكوف" (Evgenni Primakov) وزير الخارجية الروسي الأسبق ثم رئيس الوزراء فيما بعد عراب فكرة المثلث الإستراتيجي و العقل المدبر لها، و قد بدأت هذه الفكرة في التبلور عبر محطات متسلسلة تتعلق بتطور الرؤية الروسية للتوازنات في ما بعد الحرب الباردة.

و مازال ينظر في روسيا لحد الآن لتولي "بريماكوف" لحقيبة وزارة الخارجية، على أنه تحول تاريخي في سياسة روسيا الخارجية كما صرح بذلك وزير الخارجية "سيرغي لافروف"، الذي وصف "بريماكوف" بالمؤسس لما يمكن تسميته مستقبلا بـ "عقيدة بريماكوف" (The Primakov Doctrine) [4].

حتى و إن كانت فكرة المثلث الإستراتيجي تدخل في إطار أشمل و هو التوجه الأوراسي لروسيا، و الذي بدأت ملامحه مع نهاية سنة 1994 في عهد "بوريس ييلتسين" و وزير دفاعه " أندريه كوزيريف"، نتيجة لعدة عوامل ضغطت على روسيا للتوجه شرقا نحو أوراسيا، أهمها[5]:

– تعرض سياسة "ييلتسين" الموالية للغرب لانتقادات كبيرة و اعتبارها إضعافا لروسيا، فبرزت ضغوطات لإتباع سياسة خارجية جديدة أكثر ابتعادا عن الغرب و أكثر تقاربا مع جيرانها في الشرق.

– بداية إدراك القيادة الروسية منذ 1994 لعدم جدوى الاعتماد على الغرب، لعدم رغبة هذا الأخير في دمج روسيا في مجاله الحضاري أو مساعدتها في محنتها الاقتصادية.

– عودة اللعبة الكبرى إلى آسيا الوسطى التي تعد مجالا حيويا لروسيا بفواعل و معطيات جديدة، مثل توغل تركيا و إيران في المنطقة بما يهدد مصالح روسيا، و انتشار تيارات متطرفة هناك، و تدفق ملايين الروس من تلك المنطقة نحو روسيا، و مطالبة دول المنطقة لروسيا بلعب دور الضامن لأمنها.

– إعادة تعريف هوية روسيا الإستراتيجية بأنها دولة أوروبية– آسيوية (أوراسية)، و مصالحها تكمن في المجال الأوراسي، و حتى التهديدات الكبرى للأمن القومي الروسي تنبع من هناك أيضا.

و لكن تولي "بريماكوف" لزمام الدبلوماسية الروسية بدءا من 1996، ذهب بهذه الرؤية لأبعد من ذلك، حين قام بهندسة سياسة التوازن الخارجية الروسية" (Russian's balance foreign policy)...و سرع من تبني "التوجه الأوراسي لسياسة روسيا الخارجية"، لتشجيع جيرانها الأوراسيين على عدم الارتباط بالغرب، في مقابل ربط علاقات معها كما اتضح من خلال إحيائها للتفاعلات الروسية– الصينية و الروسية– الهندية...و تجلت سياسة التوازن في السياسة الخارجية الروسية في مقاربتها تجاه قارة آسيا، مع توقيع اتفاق الشراكة الإستراتيجية بين الصين و روسيا في أفريل 2006 باقتراح من "بريماكوف" دائما، و تم فهم هذا الاتفاق على أنه محاولة لموازنة النفوذ الأمريكي، و خرج البلدان بعد ذلك ببيانات مشتركة تؤيد قيام عالم متعدد الأقطاب و تستنكر الهيمنة الأحادية، و عملت روسيا من جهة أخرى على توقيع اتفاقيات مماثلة مع الهند و اليابان، رغم وجود عوائق في وجه ذلك التوجه آنذاك مثل القضايا الخلافية بين روسيا و تلك الدول[6].

فالسيد "بريماكوف" باعتباره خبيرا في الدراسات الشرقية، كان يرى أن من أولويات روسيا تقوية الروابط مع الدول الآسيوية، و كما يقول السفير "كيريل بارسكييي": "هذا التوجه نحو الشرق كان نابعا من الفهم العميق لجوهر المصالح القومية لروسيا، و الجهود الكبيرة لأجيال عديدة من دبلوماسيينا و خبرائنا، و مع ذلك مازال هنالك من ينسب ذلك لبريماكوف باعتباره واضع أسس هذا التوجه في منتصف تسعينيات القرن العشرين"[7].

و تطورت هذه السياسة الروسية بشكل أكبر من حيث المدى و المحتوى، عندما أعلن "ييفغيني بريماكوف" في زيارة له للهند في ديسمبر 1998، عن فكرة تشكيل مثلث إستراتيجي روسي صيني هندي لمواجهة تحولات النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة.

و قد أكد "بريماكوف" عند طرحه لفكرته للمرة الأولى، بأن توحد الصين و الهند و روسيا معا سيشكل معارضة حقيقية للهيمنة الأمريكية، و هو ما يتماشى مع افتراضه بأن وجود قوة واحدة عظمى تحاول فرض نفسها، لا يعني أنه ليس هنالك دولا مثل روسيا و الصين و الهند بحاجة لنظام متعدد الأقطاب لتحقيق مصالحها عبره، و تكون لها استقلالية في صنع القرار، و هذا ما يعتبر أمرا ملحا بالنسبة للدول الثلاث، و رغم أن الفكرة ووجهت بالرفض في البداية من طرف الصين و الهند، إلا أن هنالك عدة تطورات لاحقة –كما سيأتي بيانه أدناه– غيرت جزئيا من منظور البلدين للاقتراح الروسي[8].

و تكمن قوة هذا المثلث في قوة أطرافه الثلاثة، التي تعد دولا نووية، و ذات قدرات عسكرية و إستراتيجية هامة، و تستند إلى قاعدة بشرية تتجاوز مليارين و نصف مليار نسمة، أي أكثر من ثلث سكان العالم، فضلا عن كون هذا المثلث يمتد جغرافيا على ما يزيد عن نصف القارة الآسيوية[9].

تمثل الدول الثلاث أهمية إستراتيجية في منطقة أوراسيا، فهي مجتمعة تحتل الحيز الأكبر جغرافيا و جيوبوليتيكيا من القارة الأورواسية، و من ناحية جغرافية تغطي الدول الثلاث مساحة تناهز 30 مليون كم^2 (جميعها ضمن الدول العشر الأولى من حيث المساحة في العالم، روسيا الأولى، الصين رابعة، و الهند سابعة)، و عدد سكان يمثل أكثر من خمسي 5/2 سكان العالم (الصين و الهند مجتمعتين تضمان أكثر من 35% من مجموع سكان العالم) ، إضافة إلى ثرواتها الطبيعية، و تصنف جميعها ضمن القوى الصاعدة اقتصاديا بمساهمتها بأكثر من 18% من إجمالي الناتج العالمي، و من ناحية جيوبوليتيكية جميع هذه الدول ذات وزن إستراتيجي كبير في محيطها الإقليمي و لها قدر هام من التأثير في القضايا الدولية[10].

كما أن لتلك الدول خلفيات حضارية و سوابق إمبراطورية و امتلاك قوة تاريخيا، فجميعها دول وريثة لكيانات كانت لها مكانتها التاريخية سواء في الماضي البعيد أو القريب، فالصين وريثة الإمبراطورية الوسطى أو المملكة الوسطى التي كان لها نفوذها في شرق آسيا و وصل حتى لشرق إفريقيا مع حملات أسطول الكنز التاريخي بقيادة البحار "زينغ هي"، و هي حضارة عريقة قدمت للبشرية إسهامات عملاقة، و الهند أيضا حضارة عريقة و قوة هيمنت تاريخيا بفضل إمبراطوريتها القوية على شبه القارة الهندية من المحيط الهندي إلى حدود الهيمالايا و نهر السند، و روسيا وريثة لإمبراطوريتين تعتبران حديثتي عهد بالقوة و النفوذ، أي روسيا القيصرية التي كانت إحدى أطراف نظام توازن القوى الأوروبي و من أهم القوى المتحدية للإمبراطورية العثمانية، و بعدها كوريثة للاتحاد السوفييتي الذي زاحم الولايات المتحدة الأمريكية على قمة النظام الدولي طيلة حقبة الحرب الباردة، فالأمر لا يتعلق بقوى تتطلع لاحتلال مكانة عالمية بقدر ما هي قوى تسعى لاستعادة مكانتها العالمية التاريخية.

و لكل من الدول الثلاث دوافع و مصالح تجاه فكرة المثلث الإستراتيجي، و ترى فيه إمكانية لتحقيق مكاسب إستراتيجية معينة و تجنب عوامل معيقة لسياساتها في النظام الدولي من جهة أخرى، و تعد المعارضة المشتركة لتلك الدول للهيمنة الغربية أحد حوافز الشراكة بينها...و ما حدث من تطور في العلاقات بين روسيا و الصين و الهند غداة إعلان "بريماكوف" عن فكرة المثلث الإستراتيجي لا يمكن بأي حال من الأحوال أخذها بمعزل عن معارضتها لعالم تسوده القطبية الأحادية الأمريكية[11].

جدول رقم (01): مصادر القوة لدى دول المثلث الإستراتيجي

الـدولـة	روسيـا	الصيـن	الهنـد
المساحة	17.098.242 كم^2	9.596.960 كم^2	3.287.263 كم^2
السكان (2018)	143.2 مليون نسمة	1.416 مليار نسمة	1.357 مليار نسمة
الناتج الإجمالي (2017)	1.578 تريليون دولار	12.01 تريليون دولار	2.597 تريليون دولار
ترتيبها العسكري بحسب مؤشر القوة العالمي Global Power (2018 Fire)	المرتبة الثانية	المرتبة الثالثة	المرتبة الرابعة
الخلفيات الحضارية و التاريخية	روسيا القيصرية و الاتحاد السوفييتي	المملكة الوسطى	الإمبراطورية الهندية

كان لروسيا دور كبير في رعاية ميلاد هذا الفكرة و مصلحتها كبيرة في إقامة هذا التحالف الإستراتيجي، فهي فقدت قوتها و نفوذها على الساحة العالمية و هو ما كان محل انشغال للقادة الروس، و صاحب ذلك شعور متسع و متعاظم في روسيا بأنها أصبحت محاصرة، و تراجعت من قوة عظمى إلى قوة أقل مكانة و أقل احتراما دوليا[12].

و تجلى ذلك في توسع الحلف الأطلسي شرقا للمناطق التي كانت تحت طائلة النفوذ السوفييتي، و المصالح الإستراتيجية المتجددة للغرب في الجمهوريات التابعة سابقا للاتحاد السوفييتي في آسيا الوسطى، و هو ما دفع بروسيا نحو تبني توجه أكثر نحو الشرق، و في نوفمبر 1995 صرح وزير الدفاع الروسي آنذاك "بافال غراشيف"، أنه بالموازاة مع تمدد الحلف الأطلسي شرقا، ستلتفت روسيا بدورها لجانبها الشرقي بحثا عن حلفاء جدد، حيث يرى صناع القرار الروس أن إقامة علاقات قوية مع الصين و الهند و حتى إيران، سيساهم في خلق توازن جديد للقوى في قارة آسيا يكون في صالح روسيا، كما يساهم في منع الغرب من كسب موطئ قدم له في آسيا الوسطى و القوقاز[13].

و فيما كانت روسيا تعيش مرحلة انحدار و تراجع في قوتها و مكانتها، كانت الصين حينها تبرز كقوة صاعدة ترى في الولايات المتحدة الأمريكية العائق الأكبر في وجه طموحاتها لاحتلال مكانة ريادية في الهيكلية السياسية

العالمية، لذلك فهي تدرك جيدا أهمية التعاون مع روسيا لمواجهة التوسع الأمريكي، و هو ما دفع بـ "كينيث وولتز" أثناءها للقول بأن: "السياسات الخاطئة للولايات المتحدة تجاه روسيا و الصين دفع بهما للتقارب أكثر، و قد يتطور ذلك إلى تشكيل توازن جديد للقوى ضد الولايات المتحدة"، و رغم أن الهند لم تكن في نفس وضعية الصين و روسيا من حيث إمكانية التحول إلى قوة عظمى، غير أنها ركزت في سياساتها على اهتمامات ما يسمى بالعالم الثالث، و مبادئ السيادة و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، و معارضة استعمال القوة في العلاقات الدولية، و تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالقيادة العالمية باعتباره يضر بمصالح الدول الأقل قوة مثل الهند، و هو ما يجعل أيضا من فكرة المثلث الإستراتيجي جذابة بالنسبة لها[14].

و تمتاز كل دولة من دول المثلث الإستراتيجي بخصائص و نقاط قوة تتفوق فيها و تتكامل فيما بينها في نفس الوقت، و يمكن لتلك التفاوتات أن تكون في خدمة مشروع المثلث الإستراتيجي مستقبلا، و تحقيق قدر أكبر من الاستقلالية لدول المثلث فيما يخص مسائل حيوية، و يتجلى ذلك في:

– **أفضلية الطاقة و الأسلحة لروسيا:** تتفوق روسيا في عاملي الطاقة و الأسلحة عالميا، فهي من الفاعلين الرئيسيين في سوق الطاقة العالمي، إذ تستحوذ على ما بين 12% إلى 13% من مجموع المخزونات العالمية للنفط، و هي ثاني الدول المصدرة له عالميا بعد السعودية، و تمتلك ثلث المخزونات العالمية من الغاز الطبيعي، و لها أطول أنابيب نقل طاقة في العالم...في حين تعتبر الصين و الهند أكبر المساهمين في زيادة الطلب على العالمي على الطاقة و خاصة النفط، و في ظل سعي الصين و الهند للتخلص من التبعية لنفط الشرق الأوسط تشكل روسيا بديلا مناسبا، و تشكل الطاقة مجالا واسعا للتعاون و التقارب بين الدول الثلاث...و من حيث الأسلحة تعد روسيا ثاني أكبر مصدر عالمي للأسلحة، و تشكل الصين و الهند أكبر المستوردين للسلاح الروسي.

– **أفضلية الخدمات و البرمجيات للهند:** تلقب الهند بـ "مكتب العالم" (World Office) و تتفوق في مجال التكنولوجيا و الخدمات، و هي ثاني أكبر مصدر عالمي للبرمجيات الإلكترونية بعد الولايات المتحدة، و رغم تفوق روسيا و الصين على الهند في مجال تكنولوجيا الفضاء و التسليح، إلا أنها تعوض ذلك بأفضليتها في البرمجيات، و التعاون بين هذه الدول الثلاث في مجال التكنولوجيا يجعلها تكمل بعضها البعض.

– **أفضلية رؤوس الأموال للصين:** تمكنت الصين بفضل إستراتيجيتها التصديرية على المدى الطويل من اكتساب رؤوس أموال طائلة، و هي صاحبة أكبر احتياطي و طني في العالم من العملات الصعبة، و تمكنت من مراكمة حوالي 4 آلاف مليار دولار على مدار ثلاثين سنة ما بين 1985-2015...و هو ما يجعلها بمثابة هيئة

التمويل بالنسبة لروسيا و الهند فيما يخص أية مشاريع ضخمة للدولتين، أو أية مشاريع مشتركة بين الدول الثلاث في إطار "البريكس"، مثلما هو الحال في مسألة تأسيس بنك التنمية الجديد لدول المجموعة[15].

ثانيا: التفاعلات بين أطراف المثلث الإستراتيجي: من المؤكد أن العلاقات بين روسيا و الصين و الهند لها تأثير كبير على مجريات الأحداث العالمية، و هو ما حذا بعدد من المحللين للقول بأننا نشهد مرحلة ما بعد القوة الأمريكية أو ما بعد أمريكا (Post America)، حيث يكون للعلاقات بين هذه الدول الثلاث سواء في جانبها التعاوني أو التنافسي تأثيرا كبيرا، ليس فقط على علاقاتها ببعضها البعض بل على النظام الدولي ككل[16].

كانت العلاقات بين الدول الثلاث من بين المشاهد المميزة لفترة الحرب الباردة، مع تأرجح العلاقات بين الاتحاد السوفييتي و الصين بين التحالف و الشقاق لأسباب إيديولوجية و إستراتيجية، و توازن العلاقات بين الاتحاد السوفييتي سابقا و الهند مع سياسة عدم الانحياز الهندية و تقاربهما الملحوظ حينها، و التوتر في علاقات الصين و الهند بسبب مشكلة الحدود و التبت و غيرها، و لكن نهاية الحرب الباردة فسحت المجال لإعادة بناء العلاقات بين الأطراف الثلاثة وفق إطار مصالح و سلم أولويات مختلف عما ساد في النظام الدولي ثنائي القطبية، و كانت روسيا التي فقدت المكانة العالمية إلى جانب الولايات المتحدة، قد بادرت لاستعادة مركزها عبر سياسات متدرجة زمنيا و جيوبوليتيكيا، ففي إطار توجهها الأوراسي عملت على توطيد علاقاتها مع الصين و الهند، و كان ذلك في إطار ثنائي في البداية ثم أخذ أبعادا مؤسساتية و متعددة الأطراف، و كان لأحداث 11 سبتمبر 2011 دورا كبيرا في إعطاء دفعة جديدة للعلاقات بين الدول الثلاث.

حيث سمحت تلك الأحداث بحصول تطور إستراتيجي حاسم سببه التواجد العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى على حدود روسيا و الصين و الهند[17]، فتمركز القوات الأمريكية في أفغانستان و آسيا الوسطى على مشارف الصين و الهند، أدى إلى تغيير في الاستجابات الهندية و الصينية لفكرة المثلث الإستراتيجي التي واجهتها بداية ببرودة عندما اقترحها "بريماكوف"، بأخذها للفكرة بأكثر جدية و اهتمام سنة 2001، فقد كانت تلك الأحداث التي زادت الإدراك بخطورة الإرهاب، سببا في خلق توافق أكبر بين الدول الثلاث، إذ كان لكل دولة من دول المثلث مصادر قلقها الخاصة، مثل الحركة الانفصالية في "سينجيانغ" بالنسبة للصين، و الحركات المسلحة في "جامو" و "كشمير" بالنسبة للهند، و المقاتلين الشيشانيين بالنسبة لروسيا[18].

و كانت أحداث 11 سبتمبر مبررا آخر للولايات المتحدة لممارسة هيمنتها العالمية و استعمالها للقوة في محطات أخرى مثل غزو العراق سنة 2003، و تجاهلها للمؤسسات و الشرعية الدولية، و هو ما جعل دول

المثلث الإستراتيجي تدرك أن هنالك كبحا بنيويا عالميا، و أن تحقيق أهدافها لا يمكن أن يتم في ظل أنماط علاقات و بنى مؤسساتية تقليدية ضيقة من جهة، و ضمن الهياكل المؤسساتية العالمية المعروفة التي أسسها الغرب بالدرجة الأولى و أصبحت فضاء لممارسة الهيمنة الأمريكية و تمرير سياساتها، مثل مجلس الأمن و الأمم المتحدة عموما، و المؤسسات المالية الدولية و المنظمة العالمية للتجارة و حلف الناتو من جهة أخرى، لذلك طورت الدول الثلاث تصورها الخاص لمجال تفاعلات بينها لا يقتصر على العلاقات الثنائية البينية فقط، بل يقوم على تطوير هياكل تفاعل جديدة تتماشى مع التطورات الدولية و مع طموحات الدول الثلاث في مختلف المستويات و الميادين، و هو ما يعكس مقاربة العمل المشترك و واسع المدى الذي تتبناه تلك الدول.

و عليه رأى صناع القرار في الدول الثلاث في التعاون متعدد الأطراف خيارا إستراتيجيا لتقليل فجوة الخلافات بينها و تطوير فرص التعاون، بالتركيز على هياكل جديدة و بديلة يقل فيها النفوذ الأمريكي و تجعل القيادة الأمريكية للعالم محل تساؤل، و تجلى ذلك في التفاعل ضمن هياكل موجودة من قبل و أخرى حديثة النشأة، مثل "منتدى آسيا المحيط الهادي للتعاون الاقتصادي" (APEC)، و "قمة شرق آسيا" (EAS)، و "منظمة شنغهاي للتعاون" (SCO)، و "مجموعة دول البريكس" (BRICS)، و "إطار العمل الثلاثي الروسي-الهندي-الصيني" (RIC)، و "مجموعة العشرين" (G-20)، و "البنك الآسيوي لاستثمارات البنية التحتية" (AIIB)، و "الاتحاد الاقتصادي الأوراسي" (EEU)، و "مبادرة الحزام و الطريق" (BRI)، و غيرها[19].

و يشكل التعاون متعدد الأطراف و متعدد المؤسسات المرتكز الثاني القوي في "عقيدة بريماكوف"، فمؤسسات مثل منظمة شنغهاي للتعاون و مجموعة "البريكس" لديها جذور مشتركة تعود إلى فترة التسعينيات من القرن العشرين، و لها صلة قريبة بالإرث الإستراتيجي لـ "ييفغيني بريماكوف"[20].

و يمكن الوقوف على التطبيق الفعلي لهذه المقاربة التعاونية و التشاورية لدى أطراف المثلث الإستراتيجي ضمن أطر و فضاءات تفاعل جديدة، من خلال ميكانيزمات و مؤسسات متعددة الأطراف مثل إطار العمل المشترك (RIC)، و منظمة شنغهاي للتعاون، و مجموعة "البريكس"، على النحو التالي:

* **إطار العمل المشترك الروسي-الهندي-الصيني (RIC)**: بدأت هذه المبادرة في شكل اجتماعات متفرقة لوزراء خارجية الدول الثلاث على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، و كان أولها في شهر ديسمبر

2001 أي بعد شهرين على أحداث 11 سبتمبر ، أين تم التشاور حول المتغيرات الجديدة رغم أن فكرة المثلث الإستراتيجي لم تكن لتتبلور حينها كما كان يأمل صاحبها[21].

لقد كانت تلك الاجتماعات مدفوعة في جانب كبير منها بتداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001، و بضرورة إيجاد أرضية مشتركة لمواجهة التهديدات الإرهابية، و منذ سنة 2005 لم يعد انعقاد اجتماع "ترويكا" وزراء خارجية دول المثلث الإستراتيجي على هامش أي من الأحداث الدولية الكبرى بل بشكل مستقل[22].

و منذ ذلك الحين و اجتماعات "الترويكا" مستمرة بشكل منتظم، و هذه الاستمرارية في انعقاد الدورات الوزارية الثلاثية المشتركة لها دلالات عديدة بخصوص احتمالية تأثيرها على النظام الدولي في القرن الحادي و العشرين، و ولدت هذه اللقاءات الثلاثية أجواء إيجابية بين وزراء خارجية الدول الثلاث و كان لها انعكاساتها الإيجابية على العلاقات الثنائية بينها[23].

و هو ما يعبر أيضا عن رغبة تلك الدول في مواكبة التطورات الحاصلة و الحفاظ على مستوى من الالتزام الوظيفي تجاه مبادئ و أهداف أساسية، مثل الإقرار بأهمية دور الأمم المتحدة، و أهمية إنشاء نظام دولي عادل قائم على القانون الدولي، و الالتزام الدولي بمحاربة الإرهاب و المتاجرة بالمخدرات، و التعبير عن الاهتمام بتطورات النزاعات عبر العالم، من أوكرانيا إلى الشرق الأوسط و أفغانستان[24].

و بانعقاد دورة أفريل 2016 بموسكو، تكون "ترويكا" المثلث الإستراتيجي قد عقدت أربعة عشر دورة، و كانت الدورة الحادية عشرة المنعقدة في موسكو أيضا في 13 أفريل 2011، من أهم الدورات نظرا لما ناقشته من قضايا و ما خرجت به من قرارات.

لقد عقدت الدورة الحادية عشرة بالتزامن مع حدثين دوليين هامين، و هما: اجتماع مجلس الأمن الدولي للرد على إطلاق كوريا الشمالية لقمر صناعي، و مبادرة إسطنبول حول أزمة الملف النووي الإيراني، و كان لهذه الأحداث نصيبا وافرا في محادثات وزراء خارجية الدول الثلاث، الذين عبروا عن أسفهم لسلوك كوريا الشمالية من جهة، و عن أسفهم على استمرار أسلوب العقوبات الغربي تجاهها، بتأكيد الرئيس "باراك أوباما" على استمرار سياسته الرامية لعزل "بيونغ يونغ"، و فيما يخص الملف النووي الإيراني، فقد أكدت قمة "الترويكا" على حق إيران في اكتساب التكنولوجيا النووية السلمية، و العمل على حل المسألة بالطرق الدبلوماسية و السلمية في إطار دولي، و لم تغب أفغانستان عن أجندة الدورة بتأكيد المجتمعين على كون الأمن هناك مسؤولية مشتركة لأن جميع الأطراف متضررة من الإرهاب، بالتزامن مع هجمات "مومباي" في الهند في نوفمبر 2008، و طرح الصين لما

تسميه بمسألة إرهاب تركستان الشرقية في إقليم "سينجيانغ"...و لا تقتصر مبادرة المنتدى الثلاثي على الجوانب الإستراتيجية و السياسية فقط، بل هنالك منتديات ثلاثية أخرى خاصة بمواضيع متفرقة مثل الزراعة و إدارة الكوارث و الأعمال التجارية و منتدى الحوار الثلاثي للأكاديميين[25].

و وفقا لـ "تصور السياسة الخارجية لروسيا الفيدرالية" الذي اعتمده الرئيس "فلاديمير بوتين" في 30 نوفمبر 2016، تعتقد روسيا أنه من المهم تطوير آلية سياسة خارجية فعالة و ذات منفعة متبادلة و تعاون مستمر ضمن إطار "الترويكا"، فروسيا ترى في آلية الحوار ضمن "الترويكا" عنصرا مهما في الدبلوماسية متعددة الأطراف، التي تعمل من أجل إرساء نظام دولي عادل، و يعتقد خبراء آخرون أن لهذه الآلية دورا هاما في تشكيل بنية أمنية عادلة و غير قابلة للتجزئة في منطقة آسيا المحيط الهادي، و في تحقيق تنمية مستدامة، و رغم أن روسيا ترى في منتدى الترويكا ميكانيزما للحوار الثلاثي و ليس مثلثا إستراتيجيا، إلا أنه يمتاز بقدر من المرونة تمكنه من مناقشة القضايا و المشاكل الدولية على مدى واسع[26].

* **منظمة شنغهاي للتعاون (SCO)**: أصبحت "منظمة شنغهاي للتعاون" أحد هياكل تفاعل دول المثلث الإستراتيجي معا ضمن إطار متعدد الأطراف، بعد انضمام الهند لعضوية المنظمة بصفة دائمة سنة 2017، و تشير النظرة المتفحصة للمنظمة و نشاطات الدول الثلاث فيها، إلى كونها أحد أذرع أو أدوات تلك الدول لتحقيق طموحاتها الإقليمية و العالمية، و إعادة النظر في الترتيبات الأمنية و السياسية السائدة إقليميا أو على مستوى النظام الدولي ككل و لو بشكل متدرج.

في منتصف تسعينيات القرن الماضي قامت روسيا و الصين و عدد من دول آسيا الوسطى بحل خلافاتها الحدودية، و هو ما قاد إلى تشكيل منظمة أمنية متعددة الأطراف في 26 أفريل 1996، عرفت باسم "مجموعة شنغهاي الخماسية" (The Shanghai Five)، و بدا حينها أن الصين تقود مبادرة جديدة كإضافة لحراك تأسيس تجمعات متعددة الأطراف عبر العالم، و بعد أقل من عقد على هذه المبادرة أي في 15 جوان 2001، تحولت إلى منظمة قائمة بذاتها عرفت باسم "منظمة شنغهاي للتعاون" بعضوية الدول الخمس ضمن المبادرة الأولى أي الصين و روسيا و كازاخستان و قرغيزستان و طاجكستان إضافة إلى أوزباكستان كعضو جديد[27].

و تمحورت أهداف المنظمة في بيانها التأسيسي حول تعزيز سياسات الثقة المتبادلة و حسن الجوار بين الدول الأعضاء، و محاربة الإرهاب، و تدعيم الأمن، و مكافحة الجريمة المنظمة، و تجارة المخدرات، و مواجهة حركات

الانفصال و التطرف الديني أو العرقي، و التعاون في المجالات السياسية و الاقتصادية و التجارية و العلمية و الثقافية و غيرها، و توفير الأمن و الاستقرار في المنطقة[28].

و لكن هنالك تخوفات غربية بخصوص منظمة شنغهاي و مستقبلها و تأثيرها على المصالح الغربية عموما و الأمريكية بالخصوص، و أحد أهم دعاة هذا الاتجاه الأمريكي "ستيفن بلانك" (Stephen Blank) من الكلية الحربية الأمريكية في بنسيلفانيا، و الذي يرى أن المنظمة هي أداة في يد روسيا و الصين اللتان لا تتوقف مصالحهما في حدود إجراء تمارين عسكرية مشتركة، بل تهدفان في الواقع لجعل المنظمة فضاءا تستطيع بواسطته توحيد جمهوريات آسيا الوسطى معا ضمن منظمة إقليمية أمنية مناهضة للولايات المتحدة الأمريكية...و ذهبت "جوليا ناناي" (Julia Nanay) أبعد من ذلك، حين كتبت في مجلة "المصلحة القومية" (National Interest) بأن الصين و روسيا من خلال منظمة شنغهاي: "إنما تطوران تجمعا عسكريا أوراسيا عبر جعل منظمة شنغهاي كثقل موازن لحلف الناتو"[29].

و يسود اعتقاد في الأوساط الغربية بأن سعي المنظمة لتحقيق الاستقرار في المنطقة و حل النزاعات فيها، هو إستراتيجية لتجنب قيام صراعات تسمح للولايات المتحدة بالتدخل في المنطقة المتاخمة لروسيا و الصين، لأن المنظمة تنشط ضمن النطاق الأوراسي الذي يعتبره "زبيغنيو بريجينسكي" قلب الأرض، و السيطرة عليه هي مفتاح للهيمنة العالمية، و السيطرة على آسيا الوسطى هو مفتاح السيطرة على أوراسيا، و لذلك أبدت كل من الصين و روسيا اهتمامها بالنظرية منذ تأسيس المنظمة، إلى الحد الذي يذهب فيه المحللون إلى أن الهدف الحقيقي للمنظمة هو موازنة النفوذ الأمريكي و نشاطات حلف الناتو في آسيا الوسطى، ففي بداياتها الأولى رفضت المنظمة طلبا تقدمت به الولايات المتحدة سنة 2005 للحصول على صفة مراقب في المنظمة، و طالبت المنظمة في قمتها الأولى في جوان 2005 بتحديد الولايات المتحدة لجدول زمني لانسحاب قواتها من تراب دول أعضاء في المنظمة مثل أوزباكستان و قرغيزستان، ليتبع ذلك بطلب أوزباكستان من الولايات المتحدة مغادرة قاعدة "كيه 2" الجوية[30].

و عرفت المنظمة تطورات هامة في سياق توسيع عضويتها، بانضمام الهند و باكستان لها بصفة دائمة، بعد 12 سنة من تمتع البلدين بصفة العضو المراقب فقط، ففي ختام قمة منظمة شنغهاي التي انعقدت في العاصمة الكازاخية "أستانا" يوم 9 جوان 2017، أصبح عدد أعضائها الدائمين ثمانية، ، مما يعني دخولها في مرحلة جديدة من تطورها المؤسسي، و علق "بوتين" على توسيع عضوية المنظمة بأنه تعزيز لدورها إقليميا، مما يزيد من نفوذها السياسي و الاقتصادي و الإنساني، و صرح رئيس الوزراء الهندي "ناريندار مودي" بأن عضوية الهند

ستنقل المنظمة إلى آفاق جديدة، و ستكون حريصة جدا على تعميق العلاقات بين دولها، و عبر عن شكره للصين على قبول عضوية الهند الدائمة في المنظمة، و رد الرئيس الصيني "شي جين بينغ" على ذلك بضرورة حل الخلافات مع الهند بالشكل المناسب[31].

و في اختتام أشغال قمة دول المنظمة في مدينة "تشينغداو" الصينية جوان 2018، و التي تميزت بمشاركة الهند و باكستان كعضوين دائمين، و حضرتها إيران و منغوليا و أفغانستان و بيلاروسيا كأعضاء مراقبين، و أرمينيا و أذربيجان و كمبوديا و نيبال و تركيا و سريلانكا بصفتهم أعضاء في آلية حوار الشركاء، دعت المنظمة لتنفيذ أحكام معاهدة حسن الجوار و الصداقة و التعاون بين الدول الأعضاء[32].

بانضمام الهند أحد أطراف المثلث الإستراتيجي لمنظمة شنغهاي للتعاون إلى جانب عضوية باكستان، أصبحت المنظمة بأعضائها الثمانية الدائمين أكثر امتلاكا لعناصر القوة الإجمالية، بضمها لما يقارب نصف سكان العالم، و أربعة دول نووية، و أضخم موردي الطاقة روسيا و جمهوريات آسيا الوسطى، و أضخم مساهمين عالميين في استهلاك النفط الصين و الهند و اللتان تعتبران أيضا من أسرع الاقتصاديات نموا عالميا، و مساهمتها في أكثر من ربع الناتج الإجمالي العالمي، و احتلالها لمساحة شاسعة بأكثر من 35 مليون كم^2، و امتدادها على شرق و شمال آسيا وصولا إلى وسطها و جنوبها، من تخوم المحيط القطبي الشمالي إلى المحيط الهندي جنوبا، و من المحيط الهادي شرقا إلى بحر العرب غربا[33].

* **مجموعة البريكس (BRICS)**: نتيجة تنامي وعي عدد من القوى الصاعدة و على رأسها دول المثلث الإستراتيجي الثلاث بضرورة التصدي للبنية الحالية للنظام الدولي و الانتقال بها من الأحادية إلى التعددية، اتفقت كل من روسيا و الصين و الهند إضافة إلى البرازيل على هامش قمة الثماني الكبار في جزيرة "هوكايدو" اليابانية في جويلية 2008، على تأسيس إطار عمل عرف اختصارا باسم "بريك" (BRIC) للتنسيق أكثر في القضايا العالمية، و على رأسها رسم معالم نظام دولي بعيدا عن الأحادية القطبية، و في سنة 2010 تحولت المجموعة من "بريك" إلى "بريكس" بانضمام جنوب إفريقيا لها، لتشكل مساحة تلك الدول مجتمعة حوالي 40 مليون كم^2 أي ربع مساحة العالم ، و 40% من سكان العالم[34] .

تمتاز الدول الخمسة المشكلة للمجموعة بأنها لا تنتمي إلى دائرة الحضارة الغربية، بل تشكل مزيجا متميزا من حضارات مختلفة، حيث الحضارات الشرقية العريقة ممثلة في الهند بثقافتها الهندوسية، و الصين بثقافتها

البوذية، و الحضارة السلافية الأرثوذكسية المميزة عن الشرق و الغرب معا في روسيا، و الحضارة اللاتينية في البرازيل، أين تتزاوج التيارات الإفريقية و الأوروبية و الثقافة المحلية للسكان الأصليين، و الحضارة الإفريقية الممزوجة ببصمات أوروبية في جنوب إفريقيا[35].

و قد تأسست هذه المجموعة على رفض الهيمنة الغربية العالمية سياسيا و اقتصاديا، و من مظاهر ذلك الرفض اقتصاديا، اتفاق الدول الأعضاء على إنشاء "مصرف للتنمية" خاص بدول المجموعة، يركز على مشاريع البنية التحتية في الدول النامية، لأنها ما تزال مقيدة بسبب عدم كفاية التمويل الطويل الأجل و الاستثمار الأجنبي المباشر، و يكون هذا البنك ملاذا بديلا عن المؤسسات المالية الدولية التقليدية المهيمن عليها غربيا مثل صندوق النقد الدولي ، و تتبع مبادئا مضرة بالدول النامية بسبب ربط المساعدة بالمشروطية و التدخل في الشؤون الداخلية[36].

و مثل هذا الإنجاز نقلة نوعية في عمل المجموعة، لأن "البنك الجديد للتنمية" (NDB) يمنح دول المجموعة قوة تمويلية ذاتية من جهة، و يثبت أن "البريكس" ليست فقط منتدى لإلقاء الخطابات و التصريحات و صياغة البيانات، بل هي قوة لتجسيد قراراتها ميدانيا، على الرغم من أن التمويل الخاص بهذا الصندوق لا يتعدى 2 مليار دولار كمساهمة من كل عضو من أعضاء المجموعة على مدار سبع سنوات، و هو ما يعتبر اعتمادا ماليا متواضعا مقارنة برأس مال صندوق طريق الحرير الصيني الجديد مثلا البالغ 40 مليار دولار، و رغم محدودية التوقعات من البنك الجديد و "آلية طوارئ الاحتياطيات" (CRA)، إلا أنها على الأقل تبين لروسيا و الصين و الهند كيف يجب أن تتعاون على مستوى الهياكل متعددة الأطراف بتقليل الاهتمام بالجوانب السياسية الخلافية، و التركيز على الروابط الاقتصادية و المساعدات التنموية[37] .

و مع أن الاهتمامات الاقتصادية تبرز بجلاء في انشغالات دول مجموعة البريكس، إلا أن الجوانب السياسية و الإستراتيجية لا تقل أهمية عن تلك الاقتصادية، لأن دول المجموعة تشترك معا في كونها تصنف ضمن القوى غير الراضية عن توزيع القوة في النظام الدولي، و تمثل دول المثلث الإستراتيجي و خاصة روسيا، الجناح الأكثر تركيزا على هذا الجانب ضمن المجموعة.

فقد حملت الدول الثلاث نزعة تعدد الأقطاب معها إلى صلب انشغالات المجموعة، منذ أن طرح "بريماكوف" مقاربته لسياسة روسيا الخارجية في عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث يعتبر صاحب "اتجاه تعدد الأقطاب" ضمن الاتجاهات الإستراتيجية التي برزت في روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، إلى جانب اتجاهين آخرين و هما الاتجاه

التقليدي المحافظ المتشدد، و الاتجاه البراغماتي الداعي للارتباط بالغرب، و قد تمكن "بريماكوف" من صياغة فلسفة متناغمة سميت بـ "مبدأ تعدد الأقطاب"، تؤمن ببناء تحالف جيوسياسي مرن مع الهند و الصين لتشكيل ثقل موازن للولايات المتحدة و حلف الناتو[38].

و يتضح من عدم اقتصار علاقات دول المثلث الإستراتيجي مع بعضها البعض ضمن دائرة مغلقة، مدى مرونة هذا التحالف رغم أن معالمه لم تتضح بعد بشكل جلي لحد الآن، فقد أثبتت دول المثلث الإستراتيجي مدى مرونة الفلسفة و الرؤية التي يقوم عليها هذا التحالف، من خلال انفتاحها على فضاءات أخرى، و تغلغلها في عمق التفاعلات ضمن المنطقة الأوراسية و خارجها، و تماهيها مع بنى مؤسساتية إقليمية و عالمية متعددة الأطراف، و عدم الاقتصار على الجوانب السياسية و الإستراتيجية فحسب، بل توسعها إلى الجوانب الاقتصادية و التجارية و الاجتماعية بكثافة تفوق في أحيان عديدة كثافة التفاعلات الجيوستراتيجية.

رابعا: عوائق المثلث الإستراتيجي..قيود العلاقات البينية و المركزية الأمريكية: كعادة مختلف العلاقات بين الدول، فإنها مهما بلغت متانة الروابط و عمق المصالح التي تجمعها و مدى توافقها حول القضايا المطروحة، فإنها لا تخل من خلافات و نقاط ظل تدفع تلك الدول للتنافس بدلا من التعاون، و قد تصل إلى حد تغطية عوامل الاختلاف على عوامل الاتفاق بينها في مرحلة معينة، و نجد إثباتا لهذا الافتراض في سياق العلاقات بين دول المثلث الإستراتيجي روسيا و الصين و الهند، أين تتعدد عوامل و مظاهر التباين بينها فيما يخص منطلقاتها و مصالحها و مواقفها، و هو ما يؤثر سلبا على مدى إمكانية نجاحها في توحيد جهودها لبناء النظام الدولي المنشود.

و تعبر العلاقات الصينية– الهندية عن هذه المعضلة، فرغم تقاسم البلدان لنفس الانشغالات بخصوص تنامي الهيمنة العالمية للولايات المتحدة، و تهديدات الحركات الدينية و الإثنية في صورة الإرهاب، و الحاجة للتوافق حول أولوية التنمية الاقتصادية، إلا أن هنالك عدد من العوائق التي تمنع وصول العلاقات بينهما لتحقيق جميع أهدافها المتوقعة[39].

فبينما تتوطد العلاقات بين روسيا و الهند و تمتاز باستقرار و تقدم ملحوظين، هنالك واقع إستراتيجي آخر يمتاز بعدة عوائق تعصف بالعلاقات الثنائية بين الهند والصين، فقد خاض البلدان حرباً حدودية قصيرة في عام 1962، و منذ ذلك الحين كان عدم الثقة يلازم علاقاتهما، و خلافاً لروسيا لا تزال الصين تمتنع عن دعم مسعى الهند للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، و بينما تتوثق علاقات روسيا مع الصين أكثر فأكثر، لا تزال الهند ترتاب بالصين، و تجلى ذلك خصوصا سنة 1998، حين وصف وزير الدفاع الهندي آنذاك "جورج

فرناندیس" الصین بأنها "العدو المحتمل رقم واحد"، و عقب ذلك مباشرة أجرت الهند جولة ثانية من التجارب النوویة[40]، و كتب رئیس الوزراء الهندي آنذاك للرئیس الأمریكي مبررا إجراء الهند لتلك التجارب النوویة، بأنها رد على التهدید الذي تمثله الصین للهند، و ردت الصین على ذلك بقوة و تدهورت العلاقات بینهما بشكل غیر مسبوق[41].

كما ینخرط البلدان في لعبة توازنات معقدة في قارة آسیا عموما و منطقة جنوب آسیا على الخصوص، فالقوى الكبرى بطبیعة تكوینها تمیل إلى مراجعة المبادئ الأساسیة لرؤاها الفكریة، و تكون حینها أكثر استعدادا للهجوم و التصادم، و تنزع أیضا نحو بسط هیمنتها الإقلیمیة عبر الأراضي و البحار، و هو ما ینطبق على الهند و الصین، فهما عملاقان آخذان في الصعود بشكل متزامن، و لهما رؤى و تصورات متباینة تجاه قضایا عدیدة[42].

و تنظر الهند بحساسیة شدیدة لعمل الصین على صیاغة علاقات متینة مع دول جنوب آسیا، و هو ما تجلى في تطویرها لعلاقاتها مع باكستان و میانمار و سریلانكا و بنغلادیش، و هو ما یعكس إصرارها على أن تكون قوة متعددة الأبعاد في المنطقة، في إشارة واضحة لرفضها إبقاء المنطقة كمجال للنفوذ الهندي، لأن الهند اعتادت النظر تقلیدیا لجنوب آسیا على أنها مجال طبیعي لأمنها و لنفوذها الحضاري، و التواجد الصیني هناك یتحدى وضع الهیمنة التقلیدي للهند[43].

و ما یقلق الهند هو احتمال أن تصبح مطوقة من قبل الصین، إذ إن النفوذ الصیني في سریلانكا یزعج نیودلهي، في حین أن الروابط الوثیقة بین الصین وباكستان تثیر قلقاً عمیقاً لدیها، خصوصاً بسبب تنامي التواجد العسكري الصیني في میناء "غوادار" الإستراتیجي في شمال غرب باكستان، وقاعدة الإمداد العسكریة الصینیة في جیبوتي، و میناء "غوادار" محاذٍ لمضیق هرمز في الخلیج، و هو یربط الممر الاقتصادي الصیني – الباكستاني عبر الجزء الباكستاني من كشمیر بإقلیم "سینجیانغ" الصیني، و هذا الامتداد یساعد الصین في حمایة ممراتها البحریة الحیویة، و سوف تعتمد الصین على هذا الطریق في حال استخدمت الولایات المتحدة قوتها البحریة من أجل إغلاق مضیق "ملقا" الحیوي جداً للاقتصاد الصیني، و الهند تعتبر وجود الصین في "غوادار" تأكیداً لخطط الصین لتطویقها[44].

فالصين تتحدى بشكل صريح النفوذ التقليدي للهند في المسطحات المائية للمحيط الهندي، لأن "بيجين" لها مصالح حيوية في ذلك المحيط الذي تمر منه إمداداتها النفطية و الغازية القادمة نحوها من الخليج العربي و إفريقيا، فهي تهدف إلى حماية و تأمين خطوط المواصلات البحرية لتجارتها العابرة للمحيط الهندي، و البحث عن تأمين طرق بحرية بعيدة مثل مضيق ملقا للحصول على إمدادات طاقوية متواصلة، و أن تكون قادرة على تحييد أي عمل عدائي محتمل ضدها لخنق شحناتها النفطية في المحيط الهندي و مضيق ملقا بالتنسيق بين الهند و الولايات المتحدة الأمريكية[45].

و كانت الصين قد عارضت مقترحا روسيا لتنظيم اجتماع لوزراء دفاع الدول الثلاث في أفريل 2017، بهدف تشكيل منتدى للتعاون الأمني بين الدول الثلاث، و اتخذت الصين هذا القرار آخذة في الاعتبار حساسية الأمر بالنسبة لحليفتها باكستان عدوة الهند من جهة، و كرد فعل على الزيارة التي قام بها الزعيم التبتي "الدلاي لاما" إلى منطقة "تاوانغ" (Tawang) الحدودية التابعة للهند و المتنازع عليها بين البلدين...و غياب نموذج أمني ثلاثي يجمع روسيا و الصين و الهند التي تقع جميعها في فضاء جيوبوليتيكي واحد، يجعل من تجسيد فكرة المثلث الإستراتيجي غير واقعية، لأن تحرك الدول الثلاث نحو تحقيق أهداف المثلث الإستراتيجي و الوصول إلى نظام دولي عادل و متوازن، إنما يتحقق بداية بمراعاة و احترام مصالح كل دولة عضو في المثلث الإستراتيجي، و هو ما لا تعكسه الخلافات المستمرة بين الصين و الهند[46].

أما العلاقات بين الصين و روسيا فرغم ما يبدو من توسعها و متانتها ظاهريا إلا أنها لا تخل من مواطن خلاف، فروسيا قلقة من نفوذ الصين في شرق و شمال شرق آسيا، و من تدفق المهاجرين الصينيين على أقصى الشرق الروسي، و مصالح الصين الاقتصادية المتزايدة هناك، و الأمر يتطلب جهودا كبيرة من الجانبين لتفادي أي مواجهة جيوبوليتيكية بينهما...و مصدر الخطر الأول بالنسبة لروسيا هو ضعف تحكمها في الحدود بينها و بين الصين و في آسيا الوسطى، و رغم تسوية المشاكل الحدودية بين الطرفين، إلا أن هنالك هواجس مستقبلية من قيام الصين في حال استمرار صعودها و كبح الصعود الروسي بالمطالبة بمراجعة الحدود بين البلدين، و رغم كونها الزبون الأول للسلاح الروسي، إلا أن هنالك خبراء لا يستبعدون إمكانية تشكيل الصين لخطر مستقبلي على روسيا أكبر من نظيره الأمريكي، و قد توجهت الصين فعلا لتنويع مصادر وارداتها من الأسلحة نحو أطراف أخرى، على رأسها الإتحاد الأوروبي الذي يتوقع أن يكون مصدرا بديلا على المدى الطويل للسلاح الصيني[47].

و لا تقتصر الخلافات بين دول المثلث الإستراتيجي على العلاقات البينية فقط، بل تنتقل تلك الخلافات الثنائية لتخيم على علاقات الدول الثلاث ضمن المنتديات متعددة الأطراف التي تشارك فيها تلك الدول، لتطبعها بأجواء من الشك و التعارض، و تنقل تلك الخلافات من المستوى الثنائي إلى المستوى متعدد الأطراف.

فقد عارضت الصين لمدة طويلة حصول الهند على العضوية الدائمة في منظمة شنغهاي للتعاون، و كانت حجتها في ذلك أن زيادة أعضاء المنظمة يؤثر على تماسكها بنقل الأعضاء الجدد لخلافاتهم إلى أجندة المنظمة...و هذا ما يبرر الاعتراضات السابقة على عضوية الهند و باكستان بسبب التخوف من تأثير خلافهما حول كشمير على عمل المنظمة، بينما ترى موسكو في انضمام الهند للمنظمة وسيلة لعرقلة الصعود المتنامي لنفوذ الصين داخل المنظمة، و هذه الغاية الروسية نفسها هي إحدى أهم مبررات رفض الصين لعضوية الهند، و رغم التوصل سنة 2016 إلى توافق روسي- صيني بخصوص عضوية الهند، إلا أن ذلك لم يؤثر على موازين القوى داخل المنظمة، بسبب نجاح الصين في موازنة النفوذ داخل المنظمة بنجاحها في جعل باكستان العدو التقليدي للهند تحوز بدورها على العضوية الدائمة بشكل متزامن مع انضمام الهند، (شاركت الهند و باكستان بالفعل في القمم اللاحقة لمنظمة شنغهاي بصفتهما عضوين دائمين)، و هو ما يبين تحول المنظمة إلى مسرح للعبة توازنات بين أطراف المثلث الإستراتيجي إضافة لباكستان حليفة الصين[48].

و بعد طرح الصين لمبادرة الحزام و الطريق (BRI) أو طريق الحرير الجديد و التي تضم أكثر من 100 دولة من بينها روسيا و الهند، لم تستجب هذه الأخيرة لهذه المبادرة و عبرت عن قلقها من المسارات التي يسلكها طريق الحرير الصيني، و رفضت المشاركة في منتدى الحزام و الطريق للتعاون الدولي الذي انعقد في ماي 2017، مشيرة إلى أنه لا يمكنها المشاركة في مشروع يتجاهل مخاوفها بشأن سيادتها و سلامة أراضيها، لأن مشروع الممر الاقتصادي بين الصين و باكستان الذي يعد مشروعا رئيسيا في إطار الحزام الاقتصادي لطريق الحرير الجديد، يمر عبر منطقة "جيلجيت- بالتستان" التي تخضع للسيطرة الباكستانية، و تتبع إقليم كشمير المتنازع عليه بين الهند و باكستان[49].

فالممر الاقتصادي الذي يربط بين الصين و باكستان و تبلغ تكلفته 57 مليار دولار، يمر عبر منطقة تعتبرها الهند جزءا من أراضيها رغم خضوعها حاليا لسلطة باكستان، و فشلت الصين مرة أخرى في كسب تأييد الهند للمشروع، حين أكدت وزيرة الخارجية الهندية مجددا في بيان صدر بعد اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في

منظمة شنغهاي للتعاون في أفريل 2018 بالعاصمة الصينية بكين، عن عدم دعم بلادها لمبادرة الحزام و الطريق لأسباب تتعلق بوحدة أراضي الهند و سيادتها[50].

و يسود في مجموعة "البريكس" اختلاف حول أولوية أجندة المجموعة بين روسيا من جهة و الصين و الهند من جهة أخرى، فروسيا تميل نحو جعل توجه المجموعة سياسيا و إستراتيجيا نظرا لتفوقها في هذا الجانب، بينما لا تحبذ كثيرا التوجه الاقتصادي للمجموعة لأنه سيصب في مصلحة الصين الأقوى اقتصاديا من بين جميع دول المجموعة، و لذلك لم يخف "بوتين" رغبته في أن تكون "البريكس" كميكانيزم للتعاون الإستراتيجي، و لكن الهند و الصين ما تزالان تتحفظان تجاه هذه النقطة، و لا ترغبان في تحديد هوية مجموعة "البريكس" ككتلة مناهضة للغرب بشكل صريح[51].

و ضمن آلية "الترويكا" لدول المثلث الإستراتيجي تبرز تباينات في المواقف و في درجة عمق العلاقات بين الأطراف الثلاثة، فرغم أن درجة التوافق بين الصين و روسيا مبالغ في تقديرها، إلا أنه ليس هنالك من شك في أن التقارب بين بكين و موسكو أكبر منه بين أي من تلك العاصمتين و نيودلهي، و النتيجة هي أن "الترويكا" تعمل بطريقة عرجاء أو غير متوازنة، تكون فيها الهند بمثابة عجلة ثالثة مهمشة و تتحرك بشكل غير متزامن، و من أمثلة ذلك ما حدث في قمة "غوا" (Goa) لدول مجموعة "البريكس"، حين حاولت الهند تمرير بيان يدين الإرهاب المدعوم من الدولة، في إشارة لمزاعمها بدعم باكستان لتنظيم "جيش محمد"، الذي تتهمه بالهجوم على قاعدة عسكرية هندية في كشمير خلف 19 قتيلا، و لكنها فشلت في ذلك بسبب المعارضة القوية للصين المدعومة بالموقف الروسي، و هذا ما يبرهن على أن المراهنة على روسيا لتعديل الخلافات بين الجانبين الصيني و الهندي ما هو إلا مجرد افتراض نظري لحد الآن[52].

ناهيك عن العوائق المرتبطة بالبيئة الداخلية لدول المثلث الإستراتيجي و ما يقوم بينها من اختلافات بينية، بسبب حمل كل واحدة من دول المثلث لنزعة هيمنة و رغبة في القيادة سواء إقليميا أو عالميا، و عدم الاتفاق بين دول المثلث تجاه قضايا جوهرية تتعلق بتحديد هوية و هدف المثلث الإستراتيجي في حد ذاته، أي ما إذا كان هنالك أولوية للجانب الإستراتيجي على حساب الجانب الاقتصادي أو العكس، أو ما إذا كانت المبادرة مناهضة للغرب و سياساته و للنظام الدولي بصيغته الحالية بشكل صريح، أم أنها إطار لطرح رؤى بديلة لمستقبل العلاقات الدولية من دون أية ضغينة تجاه الغرب عموما و الولايات المتحدة الأمريكية عموما، مادام الهدف هو إقامة نظام عالمي أكثر عدلا و إنصافا و استقرارا و مرونة سياسيا و اقتصاديا بإشراك جميع الفواعل دون إقصاء، تبرز أيضا عوائق متعلقة بالبيئة الخارجية للمثلث الإستراتيجي و أهمها دور الولايات المتحدة الأمريكية عالميا و تسيدها

للمشهد الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، فليس من المتوقع أن تفرط واشنطن في الريادة العالمية بسهولة، و ليس من المنتظر أن تتخلى عن مركزها لأية قوة أو قوى أخرى دون مقاومة شرسة على أقل تقدير، لاسيما حين تجمع تلك المبادرة دولا في حجم روسيا و الصين و الهند.

و يمكن القول بأن جوهر مشكلة و تعقيد العلاقات الثنائية بين دول المثلث الإستراتيجي (علاقات روسيا- الصين/ الصين- الهند/ الهند- روسيا)، هو العلاقات الخاصة التي تجمع الولايات المتحدة بكل دولة من الدول الثلاث، و كانت أحداث 11 سبتمبر التي تلت الإعلان عن فكرة المثلث الإستراتيجي بأقل من ثلاث سنوات، قد فرضت قيودا عديدة على العلاقات بين الدول الثلاث، لأنها اتجهت نحو دعم الولايات المتحدة الأمريكية في حربها المعلنة ضد الإرهاب بغية تحقيق مكاسب مختلفة رغم ما خلفته تداعيات الأحداث من تأثيرات جيوبوليتيكية على الدول الثلاث[53].

و كانت روسيا تنتظر من دعمها للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر، أن يفسح المجال للبلدين لمناقشة قضايا حاسمة بالنسبة لروسيا في العلاقات الثنائية بينهما، مثل مسألة المرحلة الثانية من توسع حلف الناتو، و تسوية اتفاقية الصواريخ الباليستية، و استغلال الفرصة لكسب دعم ضد الانفصاليين في الشيشان و داغستان و غيرهما...و الصين بدورها رأت في الأحداث و دعمها للولايات المتحدة فرصة للحصول على مكاسب في علاقاتها بواشنطن، و أثناء الاجتماع غير الرسمي لمنظمة "أباك" (APEC) في شنغهاي أكتوبر 2001، أعلن الرئيسين الصيني و الأمريكي عن إيلاء الطرفين لأهمية كبيرة للعلاقات بينهما و ضرورة جعل روابطهما بناءة أكثر، و الحاجة لإرساء ميكانيزمات متوسطة و طويلة المدى لمكافحة الإرهاب، و هو ما يخدم مساعي الصين لمحاربة الحركة الانفصالية المسلمة في إقليم "سينجيانغ"[54].

أما الهند فتدير علاقاتها الخارجية وفقا لمعايير و مؤشرات متعددة...فقد أبدت رغبتها الكبيرة في تقوية روابطها مع الولايات المتحدة الأمريكية، و انخرط البلدان في علاقات وطيدة في مجالات عدم انتشار الأسلحة، و التعاون التكنولوجي العسكري، و التبادلات الثقافية، و يسود اعتقاد واسع بأن العلاقات بين الجانبين مرشحة دوما للتقدم بسبب اشتراكهما في قيمهما الديمقراطية و تقاطع مصالحهما القومية الحيوية...إلى الحد الذي يرى فيه خبراء هنود أن الهيمنة الأمريكية في صالح الهند، لأنها ستحد من صعود الصين و تطبق ضدها سياسة تطويق و احتواء تخدم الهند، و واشنطن تنظر لنيودلهي كحليف مستقبلي محتمل يفيد في فرض حصار طاقوي على الإمدادات الصينية العابرة للمحيط الهندي و مضيق ملقا، كما يأمل الهنود في أن العلاقات الأمريكية مع باكستان حليفة الصين في

جنوب آسيا ستتراجع مستقبلا، بتراجع أهمية "إسلام أباد" كحليف في محاربة الإرهاب، و تحول محاربة الأصولية في باكستان نفسها إلى هدف أساسي لسياسة أمريكا الخارجية[55].

فواحدة من أهم المناطق التي تلتقي فيها إدراكات الدول الثلاث هي نظرتها للولايات المتحدة كمرجع خارجي رئيسي لتحديد خصوصيات سياساتها الخارجية، فمواقفها من الولايات المتحدة مختلفة بشكل أساسي، فبينما تبنت موسكو سياسة مواجهة مكشوفة مع الولايات المتحدة خصوصا في عهد إدارة "أوباما"، كانت الصين تتبنى مقاربة تمزج بين عنصري التعاون و التنافس، فيما كان ميل الهند نحو الولايات المتحدة واضحا[56].

أبعد من ذلك، فالولايات المتحدة لها وضعية ذات أفضلية مقارنة بالدول الثلاث، إلى الحد الذي سيسمح لها بحسب خبراء أن تؤثر في مسار علاقات روسيا و الهند بالصين على المدى البعيد، فلن تكون روسيا و الهند مستقبلا سوى جناحين أو طرفين في أي سياسة احتواء تمارسها الولايات المتحدة ضد صعود الصين، فمحورية و مركزية الولايات المتحدة الأمريكية في السياسات الخارجية للدول الثلاث، يعيق قدرتها على بناء جبهة واحدة متماسكة ضدها و ضد قيادتها للعالم و لو على المدى القريب، و في ظل الظروف الحالية، فإن أي محاولة من الدول الثلاث للتقارب أكثر من بعضها البعض سيكون مرهونا بشكل كبير بدور و موقع و موقف الولايات المتحدة أكثر مما هو مرهون بإرادة الدول الثلاث[57].

و الواقع أن الدول الثلاث لم تبلور بعد موقفا موحدا تجاه هدف تغيير بنية النظام الدولي، فبينما تبحث روسيا عن قلب هذا النظام، تكتفي الصين و الهند بمحاولة إصلاحه، و لكن أي من تلك الدول لم تحقق تقدما باتجاه بناء نظام بديل أو وضع قيم و معايير عالمية بديلة، و قد يكون وصول "ترامب" للبيت الأبيض سببا في تحملها لمسؤوليات عالمية جديدة، و لكن لحد الآن تبقى المؤسسات التي تجمع تلك الدول مثل "البريكس" كمؤسسات ثانوية في النظام العالمي ليس إلا، و تركيزها على علاقاتها مع الولايات المتحدة يبقى أكثر من تركيزها على علاقاتها البينية، و تبقى أيضا القيادة الأمريكية للنظام العالمي تواصل تشكيل تفاعلات دول المثلث الإستراتيجي سواء نحو الأفضل أو الأسوأ في المدى المنظور[58].

الخاتمة: تبين دراسة فكرة أو مبادرة المثلث الإستراتيجي مدى تعقد لعبة التوازنات العالمية، و مدى صعوبة الإحاطة بمختلف العوامل المؤثرة في مثل هذه القضايا الإستراتيجية، ففي الوقت الذي تظهر فيه الدول الثلاث رغبتها في بناء نظام دولي متعدد الأقطاب، إلا أنها لا تتفق حول أدوات تحقيق ذلك، كما أن تلك الدول تتأرجح في مواقفها ما بين الدعوة لتغيير هيكلية النظام الدولي من جهة، و بين التضارب في علاقاتها مع الولايات المتحدة

الأمريكية التي تعد الفاعل المهيمن في النظام الدولي القائم، و هو ما يطرح مفارقة تناقضية ما بين دول تسعى نظريا لزحزحة القوة العالمية من موقعها، في حين نجدها ترتبط مع تلك القوة المهيمنة بروابط سياسية و إستراتيجية و اقتصادية تفوق في أحيان كثيرة حجم علاقات تلك الدول فيما بينها.

إن التوصل إلى تجسيد فكرة المثلث الإستراتيجي كواقع جيوستراتيجي جديد يؤثر بشكل فاعل في دفع البنية الحالية للنظام الدولي نحو التراجع و التفتت، لفسح المجال لواقع دولي آخر جديد و مختلف، ما يزال مكبوحا بعوامل عدة تتعلق بالعلاقات البينية داخل المثلث الإستراتيجي، و استمرار وجود حالة من التشكيك بين تلك الدول، على اعتبار أن كلا منها تمتلك إدراكا بذاتها كقوة تاريخية و كقوة ذات نفوذ إقليمي على أقل تقدير، و هذا ما يخلق حساسية بينها و تخوفا من إمكانية تعرض طموحاتها العالمية لعوائق من داخل المثلث الإستراتيجي نفسه، إضافة إلى محورية العلاقات الأمريكية في أي بناء أو تصور للسياسات الخارجية للدول الثلاث.

و رغم غياب التجسيد الفعلي لمبادرة المثلث الإستراتيجي لحد الآن، إلا أن هنالك ملامحا لمزيد من التعاون بين دوله على مختلف المستويات، و هو ما يتجلى في تنامي أهمية منتديات تشكل الدول الثلاث عمودها الفقري مثل منظمة شنغهاي و مجموعة "البريكس"، و لهذا يبقى مجال التنافس الدولي مفتوحا،[i] و احتمالات حدوث تغيرات على مستوى قمة النظام الدولي أمرا واردا بل و حتميا، و السؤال المطروح هنا هو حول توقيت حدوث ذلك فقط، لأن النظم الدولية تنشأ و تقوم لتتغير و ليس لتدوم و تبقى.

الهوامش

1- Harsh V. Pant, The Moscow–Beijing–Delhi 'Strategic Triangle': An Idea Whose Time May Never Come, **Security Dialogue**, vol. 35, no. 3, September 2004. pp. 311, 312.

2- Abanti Bhattacharya, **The Fallacy in the Russia-India-China Triangle**, Institute of Defense Studies and Analyses, Volume: 28, Issue: 2, April 2004. At: "http://idsa.in/strategicanalysis/TheFallacyintheRussia-India-China Triangle_abhattacharya_0404"

3- Igor Denisov, **Russia-India-China Triangle – From Russian Perspective**, Discussion Paper for The 11th Berlin Conference on Asian Security (BCAS), Triangular formations in Asia Genesis,

strategies, value added and limitations, Berlin, September 7-8, 2017. p. 2.

4- وسيم خليل قلعجية، روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016. ص ص 42، 43.

5- Iwashita Akihiro, **Primakov Redux? Russia and the "Strategic Triangles" in Asia**, 2006. pp. 165, 166. At: "http://www.src.h.slav.hokudai.ac.jp/09_iwashita.pdf".

6- Igor Denisov. Op. Cit. p. 2.

7- Nivedita Das Kundu, **Russia-India-China: Prospects for Trilateral Cooperation**, New Delhi, 2004. p. 5. At: " http://www.helsinki.fi/ap_3-2004.pdf"

8- سعيد اللاوندي، القرن الحادي و العشرون: هل سيكون أمريكيا؟ القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، 2002. ص 161.

9- Chen Dongxiao and Feng Shuai, The Russia-India-China Trio in the Changing International System, **China Quarterly of International Strategic Studies**, 2016, 30/9/2018. At: " www.worldscientific.com".

10- V. K. Grover. "The Strategic Triangle", **India Quarterly,** January 1, 2002. p. 21.
At: "https://doi.org/10.1177/097492840205800103".

1- Harsh V. Pant. Op. Cit. p. 313.
2- V. K. Grover. Op. Cit. p. 21.
3- Harsh V. Pant. Op. Cit. p. 314.
4- LI Xing and CHENG Zhi-Jie, China-Russia-India—The BRICS Countries in Eurasia Are the Key Factors in the Construction of the Silk Road Economic Belt**, Journal of Literature and Art Studies**, Vol. 6, No. 3, March 2016. p. 288.

5- Bobo Lo, **New order for old triangle The Russia-China-India-Matrix**, Note de L'Ifri, April 2017. p. 5.
6- V. K. Grover. Op. Cit. p. 21.

7- Abanti Bhattacharya. Op. Cit.
8- Bobo Lo. OP. Cit. p. 20.
9- Igor Denisov. Op. Cit. p. 3.
20- Abanti Bhattacharya. Op. Cit.
2- Igor Denisov. Op. Cit. p. 3.
22- Swaran Singh, **Russia-India-China Strategic Triangle: Signalling a Power Shift?** Institute of Defense Studies and Analyses, April 19, 2012. At: "http://idsa.in/idsacomments/ Russia-India-China Strategic Triangle_ssingh_190412".
23- Bobo Lo. OP. Cit. p. 23.
24- Swaran Singh. Op. Cit.
25- Igor Denisov. Op. Cit. p. 3.
26- Gene Germanovich, The Shanghai Cooperation Organization: A Threat to American Interests in Central Asia?, **China and Eurasia Forum Quarterly**, Volume 6, No. 1 (2008). p. 19.

27- **منظمة شنغهاي للتعاون**، عن موسوعة ويكيبيديا الحرة، جويلية 2017. في:
https://ar.m.wikipedia.org/wiki/منظمة-شنغهاي-للتعاون

28- Gene Germanovich. Op. Cit. pp. 21, 22.

29- **منظمة شنغهاي للتعاون**. مرجع سابق.

30- محمد سعد، "**قمة منظمة شنغهاي 2017: انضمام الهند و باكستان و تعهدات بالقضاء على الإرهاب**"، 9موقع صحيفة اليوم السابع المصرية، 9 جوان 2017. في:
"https://m.youm7.com/story/2017/6/9/3276665/"

3- "**قمة منظمة شنغهاي..توقيع 17 وثيقة في أول مشاركة للهند و باكستان**"، عن موقع قناة روسيا اليوم، 10 جوان 2018. في:
"https://www.google.dz/amp/s/arabic.rt.com/world/949634-"

32- محمد سعد. مرجع سابق.

33- دول البريكس، عن ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 11 ماي 2013. في:
"http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%B1%".

34- جيهان أبو اليزيد، "**البريكس قصة نجاح تكتبها دول ناهضة**"، عن مجلة أعمال، في:
"http://www.businesstendersmag.com/ar/".

35- داني رودريك، "**ماذا يحتاج العالم من دول البريكس؟**" نقلا عن صحيفة الاقتصادية السعودية، 15 أفريل 2013. في:

"http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2013/04/15/"

36– Bobo Lo. Op. Cit. p. 21.

37- مروى صبري الإمام، التوجهات المختلفة في الفكر الإستراتيجي الروسي، **قراءات إستراتيجية**، المجلد التاسع 2006، العدد 9، سبتمبر 2006. في:

"http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/REID43.HTM"

38- Harsh V. Pant. Op. Cit. p. 319.

39- أليكس غوركا، "**هل ينجح مثلث روسيا– الصين– الهند؟**"، صحيفة الخليج، 25 جوان 2017. في:

"www.alkhaleej.ae/mob/detailed/153c9315-c755-48f7-a351-9dc93baa2e5a/7af9d209-21dc-4c43-8201-f0a/7af9d209-21dc-4c43-8201-f0adefa7bd72".

40- Harsh V. Pant. Op. Cit. p. 318.

4i- شيرين حامد فهمي، **العلاقات الصينية الهندية.. تطبيع أم تصادم؟** قراءة في تقرير المركز الباكستاني للدراسات الإقليمية، 25 جوان 2005. في:

http://www.islamonline.net/arabic/politics/2005/06/article21d.shtml

42- John W. Garver, "**China's South Asian interests and policies**", A paper prepared for US-China economic and security review comission, 22 July 2005. At: "http://www.uscc.gov/hearings/2005hearings/wriying_testimonies/05_07_21_22wrts/graver_john_wrts.pdf".

43- أليكس غوركا. مرجع سابق.

44- Amardeep Athwal, China-India relations: contemporary dynamics. Routledge, London and New York, 2008. p. 32.

45- Zhang Yi, **Why is China-Russia-India strategic triangle not viable now?**, Global Times Published 2017/4/13. At: "www.globaltimes.cn/content/1042212.shtml".

46- Harsh V. Pant. Op. Cit. p. 322.

47- Bobo Lo. Op. Cit. p. 22.

48- **الهند قلقة من مسارات طريق الحرير الصيني**، عن موقع العين الإخباري، 14 ماي 2017. في:
"https://al-ain.com/article/india-is-concerned-about-chinese-silk-road-trails"

49- **الصين تفشل في إقناع الهند بدعم مبادرة الحزام و الطريق**، عن موقع وكالة رويترز للأنباء، 24 أفريل 2018، في:
"https://ara.reuters.com/article/worldNews/idARAKBN1HV1D"

50- Bobo Lo. Op. Cit. p. 22.

5i- Ibid. pp. 23, 24.

52- Harsh V. Pant. Op. Cit. p. 323.

53- Denis Burakov, "The Strategic Triangle in the 21st Century: Implications for Sino-Russian Relations", **Journal of Contemporary international relations (JCIR)**, VOL. 1, No. 1 (2013). p. 58.

54- Harsh V. Pant. Op. Cit. p. 325.

55- Bobo Lo. Op. Cit. p. 31.

56Harsh V. Pant. Op. Cit. p. 325.

57- Bobo Lo. Op. Cit. p. 31.

السياقات الاستراتيجية لما بعد الحرب الباردة: قراءة تحليلية مستقبلية

Strategic Contexts for Post-Cold War : A futuristic Analysis

أ.قـروشي مريـــم[1]

الملخص:

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة عدة تغيرات مركزية ضمن البيئة الدولية ، حيث ظهرت ملامح صعود دور الولايات المتحدة الامريكية على مستوى التفاعلات الاستراتيجية ؛ إلا أن ذلك لم يكن ليلغي منافسة الخصوم التقليديين إضافة الى بعض القوى الصاعدة كالصين... وظهور فواعل جديدة من غير الدول ، ما يضع الباحث أمام بيئة تفاعلية متعددة و غير مستقرة، فرضت منطقا جديدا لديناميات العلاقات الدولية المعاصرة في شقها الاستراتيجي. ما يتطلب فحصا أدق في سياقاتها و تحليلا يستشرف بعض أوجه مآلاتها المستقبلية.

***Abstract**:*

The peroid that had ensued the second cold war had manifested significant changes on an International scale.This had been palpable with the rising role of the United States on the international occuring affairs. Nevertheless, this would not lead,altogether,to the omission of the competitive ambiance with Its traditional rivals as well as the manifesting role of China.

These intereactive, unstable and unprecedented circumstances would compel a researcher to adapt a new approach as to analyse their aftermath and future prospects.

مقدمة:

لقد عرفت البيئة الدولية المعاصرة خاصة بعد الحرب الباردة تغيرات عديدة، في مختلف القطاعات الاقتصادية و السياسية ...الا أن استمرار هذه التغيرات و تجددها في كل فترة بإيقاع مختلف ساعد على ظهور العديد من التحليلات و النقاشات المتخصصة ، التي حاولت في كل مرة تقديم تفسيرات أكثر ملاءمة و اقناعا للتفاعلات الدولية التي شكل طرح "الحرب الباردة الثانية" أحد هذه المحاولات التفسيرية البارزة الذي تجري المحاولة من خلال هذه الدراسة المقتضبة فحصه من خلال طرح **الإشكالية** الرئيسية الآتية:

[1] باحثة دكتوراه تخصص علاقات دولية جامعة باتنة -1-

الى أي مدى تشكل فترة ما بعد الحرب الباردة سياقا تحوليا في الاستراتيجيات الدولية نحو حرب باردة ثانية ؟ ما يقود الى سؤال جزئي آخر لا يقل أهمية و هو:

هل يمكن الاستفادة من بعض السياقات المفاهيمية لما بعد الحرب الباردة لفهم التوجهات المستقبلية للبيئة الدولية المعاصرة ؟

من هذا المنطلق و للإجابة عن هذه الإشكالية تم وضع **الفرضية** الآتية:

تشكل الحرب الباردة الثانية مدخلا مفاهيميا جديدا في البيئة الدولية ، تدعمه توجهات العولمة الإقتصادية و الفوضى كمفاهيم ميزت الاستراتيجيات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

كما تم اعتماد **المنهج** الوصفي التحليلي المقارن بما يخدم المتطلبات المنهجية للموضوع محل الدراسة بشقيه المتكاملين النظري و التطبيقي بهدف تقديم قراءة تحليلية متماسكة ذات توجه مستقبلي ، و عليه جرى تقسيم الدراسة الى ثلاث محاور رئيسية وفق الخطوات الآتية:

فقد اختص **المحور الأول** بفحص " الحرب الباردة الثانية" العولمة الاقتصادية و الفوضى الدولية بوصفها سياقات مفاهيمية أساسية لتأطير الدراسة و تحديد مؤشراتها التحليلية

أما **المحور الثاني** فقد اهتم برصد أبرز الانعكاسات المفاهيمية لكل من العولمة الاقتصادية ، الفوضى الدولية كما الحرب الباردة الثانية على ديناميات البيئة الاستراتيجية الدولية، من خلال التحول في طبيعة الفواعل الدولية، و إعادة التموقع الاستراتيجي لمختلف هذه الفواعل ما نتج عنه أزمات عديدة كانت منطقة الشرق الأوسط الجزء الأكثر تضررا من هذه الازمات.

غير ان **المحور الثالث** شكل محاولة لتقديم قراءة ذات بعد تحليلي مستقبلي لمختلف السياقات المفاهيمية و التفاعلات الدولية المشار اليها في المحاور السابقة .

I. حقبة ما بعد الحرب الباردة: فحص لبعض السياقات المفاهيمية.

تمثل حقبة ما بعدالحرب الباردة مؤشرا تاريخيا أساسيا صيغت من خلاله مفاهيم عديدة أحدثت تحديا نوعيا لأغلب إصدارات نظرية العلاقات الدولية، ما جعلها خاوية من قدرتها التفسيرية امام التطورات الهامة في السياسة العالمية[1].

من هنا يشكل فحص بعض هذه المفاهيم ضمن سياقاتها المركبة مطلبا بحثيا هاما، ومدخلا نظريا أساسي يحدد للباحث المؤشرات الرئيسية لهذه الدراسة •؛ اذ تم اعتماد ثلاث مفاهيم أساسية بما يوافق المتطلبات التحليلية الموضوعية للدراسة في حدود اشكاليتها المطروحة، وهي كالآتي:

1- الحرب الباردة الثانية

2- العولمة الاقتصادية.

3- الفوضى الدولية.

1- **الحرب الباردة الثانية:** لقد أحدث الانهيار غير المتوقع للاتحاد السوفياتي سابقا جملة من الآثار العميقة في حقل التنظير للعلاقات الدولية، ما يمكن ايجازه في النقاط الآتية:

- حالة حيرة وارتباك في الأوساط الاكاديمية المختصة بحقل التنظير للعلاقات الدولية.
- انطلاق المنظرين على اختلاف توجهاتهم لبحث وتوفير إطار تفسيري لما يحدث، وكذا الكشف عن مناحي القصور في النظريات التي لم تنجح في توقع ما حدث.
- العكوف على إعادة تكوين الرؤى النظرية لتوقع ماهية النظام الدولي وشكل التركيبة المستقبلية.
- استقراء الأسس الكفيلة بإعادة الاستقرار لهذا النظام [2]

هذه الجهود رافقتها شبكة من المصطلحات مثل " الحرب الباردة الثانية" كأحد أبرز المصطلحات المعبرة عن الفترة التي أعقبت الحرب الباردة بعد إدراك تام بحسب تعبير بول كندي:

"...أنه لن يكون مقنعا لي...اكمال التحرك على مسار المواجهة بين الشرق والغرب لأربعين سنة تالية مع مخاطر الصراع العسكري وما يعقبه من كوارث لا نطاق لها ومخاطر تفتيت مساندة الرأي العام لسياستنا الحالية... "[3]

ضمن هذا السياق التاريخي الخاص الذي تلته العديد من الاحداث الدولية كهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، الحرب على العراق وأفغانستان...كمحطات تاريخية بارزة، شكلت دافعا قويا لتبلور العديد من النقاشات النظرية والتساؤلات البحثية التي وضعت الواقع الاستراتيجي الجديد على محك التطوير والتحليل المتخصص الذي يمكن الإقرار بأنه تركز حول عدة محاور جديدة من بينها:

- اخفاق الواقعية في تفسير الحرب الباردة، بسبب تأكيدهم على "الثبات" كخيار نظري واع، إلا أن هذا الإخفاق تتشارك فيه جميع النظريات الأخرى السائدة في العلاقات الدولية[4]
- فرض السياق التاريخي الجديد جملة من المتطلبات النظرية التي تشكل المفاهيم الجديدة أساسا لها، وقد عبر عن ذلك "جوزيف ناي"Joseph Nye في كتابه: مستقبل القوة The Futur of power بقوله:

" من غير المرجح أن يكون النصف الأول من القرن الحادي والعشرين عالم ما بعد أمريكا الا ان الولايات المتحدة الامريكية بحاجة الى استراتيجية تمكنها من التعامل مع–صعود البقية–سواء كانت دولا او فواعل غير دولية فالولايات المتحدة الامريكية بحاجة لاستراتيجية القوة الذكية والتأكيد على طرح الترابطات والمؤسسات والشبكات التي تستجيب للسياق المعلوماتي العالمي الجديد ستحتاج الى اكتشاف كيف تكون القوة الذكية[5]

هذا ما يزيد من حدة تدفق المفاهيم الوافدة سواء من طرف المنظرين او المؤرخين...المشتغلين بحقل العلاقات الدولية، ما أسهم في تشكيل لوحة مفاهيمية جديدة، ترى فيها الباحثة أنها عبارة عن استجابة للتغيرات السريعة في البيئة الدولية لما بعد الحرب الباردة.

تركز النقاش في مستواه التحليلي حول اصطلاح الحرب الباردة الثانية او الحرب الباردة الجديدة اذ يمكن ايجاز أبرز محطات هذا النقاش ضمن مشكلتين رئيسيتين:

أ- **المشكلة الأولى:** رفض تعبير الحرب الباردة الجديدة تماما أو هي حرب باردة تم تحديدها، أم هي حرب باردة جديدة تماما [6] هنا تساءل الباحثون حول كيفية الاختيار بين هذه التفسيرات المتباينة.

ب- **المشكلة الثانية:** لا بد من معرفة ان كان هذا المصطلح مجرد تعبير للإضرار بأحد الخصوم، أم انه مصطلح علمي يفيد في فهم العلاقات الدولية بين الولايات المتحدة أو روسيا...هل يصف حالة معينة أو أي شيء...؟

وكخلاصة يمكن القول بناءا على ما سبق تأكيد الفراغ النظري الكبير الذي احدثه السقوط المفاجئ للاتحاد السوفياتي سابقا، ومدى ضرورة التساؤل على مدى جدية وصلاحية اصطلاح الحرب الباردة الثانية. لتفسير تمظهرات التفاعلات الدولية الجديدة، ضمن هذا السياق يؤكد البروفسور Bohdan Harasymiw • على:

- وجود حرب باردة جديدة في العلاقات الروسية منذ 1991 مع الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي وأكرانيا وجورجيا.
- كما أن الحرب الباردة لم تكن ضرورية، لأنها فشلت في تسوية القضايا مرة و للأبد **" و نحن نعيش على الندم"** [7]حسب تعبيره.

لكن يبدو أن هذا الرأي فيه نوع من المبالغة كون أنه غداة الحرب الباردة و اختلال التوازن الاستراتيجي، حدث انطلاق جديد للقوى التي تملك مقومات أداء الدور المؤثر للحفاظ على التوازن الاستراتيجي ، و منع هيمنة أحد

القوى عليه [8] و هو التفسير الملائم الذي يمكن من خلاله حسب الباحثة فهم الحراك العام و المستمر على الساحة الدولية إلى يومنا؛ أضف الى ذلك ما يمكن أن تشكله المصطلحات الجديدة "كالحرب الباردة الثانية" من أهمية إبستيمولوجية تحليلية، تبقى مرتبطة بالنسق الفكري الذي وردت فيه مذهبا كان أم معتقدا ...، كما أنها وعاء و أداة دقيقة تفيد في بناء مضامين تحليلية مفيدة لباحثي العلاقات الدولية بوجه خاص ؛ مثل الاستشراف من ناحية المفاهيم و المصطلحات كركيزة منهجية[9] ، اذا تم الاستعانة بالميادين العلمية الأخرى التي لا تحمل نفس مضامين و أهداف مصطلح " الحرب الباردة الثانية" ضمن السياق التاريخي و التنظيري في العلاقات الدولية – بطريقة كلية-. الا أن هذا السياق يعد مؤشرا مركزيا يساعد على تقديم قراءة ذات بعد مستقبلي لفترة حاسمة من تطور العلاقات الدولية – بطريقة جزئية- .

2-العولمة الاقتصادية: كذلك تبرز ضرورة الاستعانة بمؤشرات أخرى ؛ من شأنها ان تساعد في استكمال بعض الأجزاء الأساسية لقراءة السياق الاستراتيجي لفترة ما بعد الحرب الباردة كإطار كلي، و عليه يشكل مصطلح " العولمة الاقتصادية" سياقا مفاهيميا لا يمكن اغفاله بأي حال كونه مؤشرا يعبر عن تحولات اقتصادية كبيرة رغم حفاظ الولايات المتحدة الامريكية على مرتبتها في القوة العسكرية و سوقها الداخلي الكبير، اذ تحولت القوى الاقتصادية من الولايات المتحدة الامريكية و اليابان الى فاعلين آخرين خاصة الصين و الاتحاد الأوروبي ، و كذا عدد محدد من مصدري الطاقة ، ما تسبب في انتشار و توزيع للقوة أكثر تعقيدا[10]

وهو ما دفع بالولايات المتحدة الامريكية الى رسم توجهات استراتيجية اقتصادية جديدة ما عبر عنه "بول كندي" بقوله:

" ...نحن الآن في الجبهة الأمامية للثورة التكنولوجية ...نملك أضخم سوق مشترك في العالم يضم خمسين ولاية متحدة بنفس طاقة خمسين ولاية متحدة...ونملك قوة عمل ماهرة ومرنة...وأسواق مالية قوية وأصحاب مشاريع غير هيابين ومؤسسات سياسية مستقرة...بتلك الإمكانيات لا يوجد نظير للولايات المتحدة مؤهل للولوج في القرن الحادي والعشرين كأقوى أمة في عالم متعدد الأقطاب ..."[11]

ضمن هذا السياق تبلورت الاستراتيجية الاقتصادية أو ما اصطلح عليه ب "العولمة الاقتصادية"التي تم تصميمها وفقا ل:

- قرارات المؤسسات العالمية
- احتياجات التكتلات التجارية
- متطلبات الشركات العابرة للقارات والمتعددة الجنسية[12].

رغم هذا تبقى مسألة الاستراتيجيات الاقتصادية للدول لم تتطور بشكل جيد، حسب "هيرشمان" Hirshman •فقد اتجه لدراسة سياسات القوة و النفوذ، اذ حذا حذوه العديد من المختصين مثلBaldwin،T.C.Shelling في كتابه:•• Economic Statecraft " المهارة السياسية الاقتصادية" ••• ، حيث حاول تجاوز الإنفصامات التي ميزت التحاليل الاقتصادية التقليدية، و رأى انه من الواجب ليس التساؤل عن صلاحية النظريات الامبريالية بقدر ما يتعين التركيز على " أن الأمم تنتهج سياسة قوة و نفوذ مهما تكن الأسباب الاقتصادية و السياسية و النفسية[13]؛ مثال ذلك ما تهدف اليه **الصين** في اطار توجهاتها الإيجابية في العلاقات الدولية ، حيث لا يمنع ذلك من توظيف القوة الناعمة التي تستند بجيش سيكون بحلول منتصف القرن الحالي من الدرجة الأولى في العالم[14].

أما بالنسبة لروسيا فقد تغير منطقها من الاعتماد على القدرات العسكرية والرقعة الجغرافية المترامية الأطراف والتعداد السكاني الكبير الى الاعتماد على منطق القوة الاقتصادية والتنافس على الأسواق الكبرى في العالم[15].

أما الولايات المتحدة الامريكية فهي تهدف من خلال إدارة ترامب الى تعزيز الرخاء والنفوذ عالميا، كما الحفاظ على السلم من خلال القوة[16].

ضمن سياق هذه الأهداف الاقتصادية توصل Nader Elhefnawyفي مقاله:" عشرون سنة بعد الحرب الباردة: مسح استراتيجي" أن العلاقات بين القوى الكبرى هي أكثر صلابة، ولكن يرجح أن الازمات الاقتصادية (في إطار العولمة) هي السبب الأكثر احتمالا لأي صراع مستقبلي[17]و الأكثر تأثيرا.

اذن فهو مؤشر غاية في الأهمية لمقاربة البيئة الاستراتيجية الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، كونه يقدم للدارس إضافات تحليلية مفاهيمية وفق مضامين الاقتصاد السياسي الدولي ، التي تتطلب مزيدا من التوسع والتحليل (في إطار بحوث أخرى).

3-الفوضى الدولية: وبهدف معرفة طبيعة تأثير مصطلح " الفوضى" على المستوى الدولي في تفسير حقبة ما بعد الحرب الباردة، ان كان يدعم اصطلاح: " الحرب الباردة الثانية" أم يدحضه؟

يبدو ان الواقعية لم تتمكن من تفسير نهاية الحرب الباردة كون ان التفسيرات والتساؤلات التي أثيرت حول طبيعة النظام الدولي الجديد خلال السبع عقود الماضية كانت محل شك، اذ لم يكن واضحا ما العمل لإنقاذه و/أو إذا لم تنجح عملية الإنقاذ ما يمكن أن يقوم مكان هذا النظام، على اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة الدور الرئيسي لهذا النظام، وهو ما ناقشته الادبيات المتراكمة[18] التي تميل في جزء معتبر من تحليلاتها لطرح " الحرب

الباردة الثانية" و قد تساءل "بريجنسكي" في هذا الصدد ضمن كتابه: " الفوضى: الاضطراب العالمي على مشارف القرن الحادي والعشرين" بقوله:

" على المرء في عالم سريع التغيير أن يسأل: أبمستطاع أمريكا المحافظة على موقعها الخاص على المدى الطويل؟ "[19]

اذ ما يزيد من أهمية طرح هكذا أسئلة هو بروز مخاطر عدة مثل: الهجمات الإرهابية على باريس، اسقاط طائرة ركاب روسية، إطلاق نار في تونس وكاليفورنيا، ازمة اللاجئين في سوريا الواضحة للعيان بوصفها كارثة إنسانية[20]...

كل هذا يؤدي الى القول ان العالم دخل مرحلة من عدم الاتزان والفوضى العالمية و اللانظام' حتى أنه جرى تعريف العلاقات الدولية حسب بعض الادبيات " بأنها: "تبحث في غياب السلطة"، و هذا تحديدا هو مفهوم مصطلح الفوضى Anarchy حيث يعني غياب أو نفي السلطة أي ليس هناك من يستطيع أن يضمن القانون و النظام و توزيع الوظائف بين الدول و التعاون بينها[21]، إضافة الى تأكيد " برجنسكي" في ذات السياق على أن الفترة التي أعقبت الحرب الباردة أسفرت عن تحول جذري في طبيعة السياسة الدولية حيث تأطر العلاقات الدولية وفقا لتيارات لا تعرف حدودا، مع تراجع قدرة الحكومات على العمل بإطار ذي سيادة [22] ما عزز القلق الذي تحول نحو المخاطر الجديدة و شروخ في النظام الدولي الذي يتم التعبير عنه من طرف الادبيات العلمية وحتى على المستوى السياسي [23] بطرق شتى اذ شكلت " الفوضى" على المستوى الدولي مؤشرا مفاهيميا هاما في بيئة استراتيجية شديدة التعقيد والتشابك، تفرض في كل مرة مطالب وحاجيات نظرية وتحليلية منهجية متجددة، بما يتماشى وديناميات العلاقات الدولية المعاصرة في شقها الاستراتيجي •

II. انعكاسات السياقات المفاهيمية لما بعد الحرب الباردة على طبيعة البيئة الاستراتيجية الدولية:

1-تحول طبيعة الفواعل الدولية: لقد تحدث " ريتشارد هاس" Richard N. Haass في كتابه: " عالم تكتنفه الفوضى: السياسة الخارجية الامريكية" عن عملية التفكيك التي شهدتها وأزمة النظام القديم، اذ كان النظام العالمي ودعائمه، مع انتشار القوة بين عدد كبير من الفاعلين وتزايد نشاط وتأثير الفاعلين من غير الدول في عصر العولمة[24] كما أصبحت التهديدات صادرة من طرف فواعل غير دولية كالإرهاب، القرصنة البحرية...[25] الميليشيات، عصابات الجريمة المنظمة، الحركات الانفصالية، فانتقلت الدول المعاصرة الى حالة من التشتت بتزايد اندراجها في شبكات و منظمات عابرة للقوميات، مرتهنة أكثر من أي وقت مضى للمفاوضات، وفاعلين

خصوصيين وفاعليات خصوصية كما باتت مجبرة على الاعتراف بالضعف الذي يبدو أنه يتزايد أهمية كونه يتوافق مع نسبية الحدود... [26] وفيما يلي شكل يش رح هذه النسبية التي عززتها الفواعل العابرة للحدود.

الشكل (01) أنماط الأطراف الفاعلة العابرة للحدود[27]

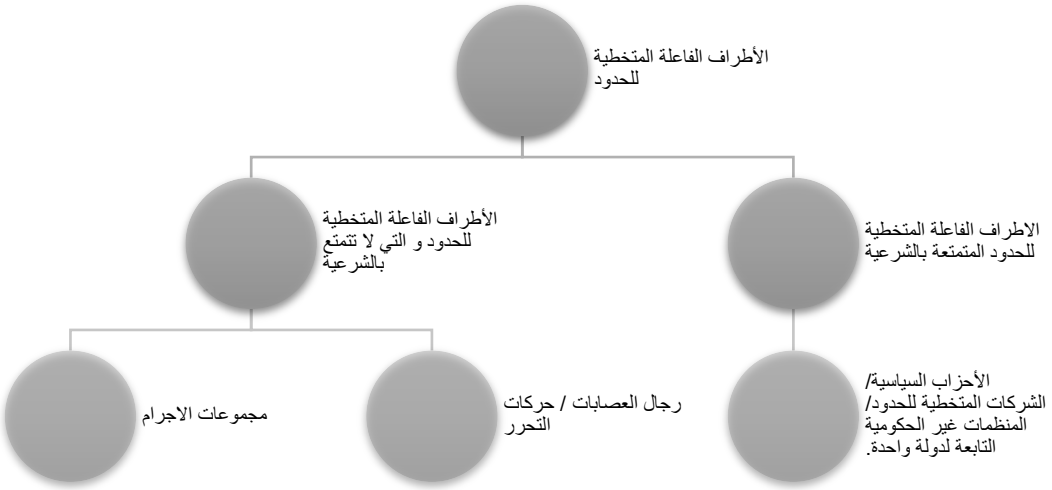

فمثلا في إطار الصراعات الاهلية في سوريا واليمن أضحت التركيبات الاجتماعية الأولية أقوى من الدولة، نظرا لاستجابتها لحاجيات أعضائها الاقتصادية والأمنية ...، كما يضيف " برجنسكي" أن التهديد قد يكون داخل الدولة نفسها من خلال النزاعات الاهلية واما بسبب تزايد استخدام التطور التكنولوجي في الاعمال الإرهابية في إطار حديثه عن الجوانب الجديدة للأمن الدولي بعد الحرب الباردة[28].

كل هذه المعطيات تعني أننا بصدد مرحلة جديدة يمكن ان تدعم فرضية السياق التحولي بعد الحرب الباردة ، فالقوى العظمى حتى و ان لم تعد قادرة على السيطرة على العالم بشكل منفرد فإنها إلتجأت الى اثارة الاضطرابات فيه ، مستخدمة في ذلك شتى الأدوات و الوسائل ، خاصة تكنولوجيا المعلومات والبرامج التي أبانت عن سيطرة على مختلف مجالات الحياة الاقتصادية و السياسية و الثقافية و العسكرية و الاجتماعية[29] ، كما كان لها عميق الأثر في احداث العديد من الحراكات الإجتماعية عبر العالم ، مثل ما اصطلح عليه ب "ثورات الربيع العربي" منذ سنة 2011 .

2-حركة إعادة الهندسة و التموقع الاستراتيجي:

من جهة أخرى حظيت فترة ما بعد الحرب الباردة بتفسيرات عدة من طرف مختصي العلاقات الدولية و التي تركزت في مجملها حول تفسيرات، جيوستراتيجية و جيواقتصادية لما لهذه الأبعاد من أهمية تحليلية لا يمكن اغفالها بأي حال، من هنا اتجه" مارسيل ميرل" Marcel Merle الى توصيف التغيرات التي حصلت بعد الحرب الباردة بقوله:

" ...ان التغيير ليس الشكل الخارجي، وانما هو تغيير الاستراتيجيات والتهديدات والمصال إضافة الى تغير هوية الفاعلين القادرين على ممارسة التأثير ولعب الأدوار الأكثر فاعلية...[30]

وهو نفس ما ذهب اليه" بول كندي " غداة نهاية الحرب الباردة حيث ركز على فكرة أن العالم امام معالم علاقات دولية ناشئة، بمنطق مختلف حيث يقول:

" نحن الآن لدينا فعلا فرصة هي الأعظم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لنتوجه نحو تشكيل وإقامة علاقات جيدة...نحن نستطيع أن نفعل هذا من موقع القوة، فإذا لم تتحقق آمالنا فلن نخسر شيئا ...أما إذا نجحنا فبإمكاننا ان نطرق أبواب القرن الحادي والعشرين بعلاقات سياسية أكثر ثباتا بين الشرق والغرب "[31] هذا من جهة **الولايات المتحدة الامريكية.**

أما بالنسبة **لروسيا،** فمنذ بداية الألفية الثالثة اقتنعت أن رؤيتها الاستراتيجية للعالم قد تغيرت من التعامل بمنطق الاتحاد السوفياتي السابق المعتمد على المكون العسكري والجغرافي، والسكاني الكبير الى منطق الدولة الكبرى التي تعتمد على منطق القوة الاقتصادية والتنافس على الأسواق الكبرى عبر العالم كما الولايات المتحدة الامريكية، حيث تمكنت في فترة "بوتين" من العودة الى التفاعلات الدولية من بوابة الاقتصاد•[32].

وبالانتقال الى **الصين** فإن رؤيتها للعلاقات الدولية التي تركزت حول: " تعقد الشؤون الدولية...حيث تعلن الاستراتيجية الصينية أنه: " لا توجد أي دولة قادرة وحدها على صد كل التحديات التي تواجه البشرية ولا دولة تستطيع التراجع الى جزيرة معزولة للانغلاق الذاتي..." كما تتجه لبناء علاقات دولية حديثة النمط والهدف في تعزيز السلام العالمي ودعم التنمية المشتركة[33].

غير أن الاستراتيجية الأمريكية فكان اتجاهها رغم ابعادها الاقتصادية، الا أنها لا تزال تسعى لتعزيز النفوذ العالمي خاصة في ظل إدارة ترامب الذي يبدو أنه يسعى لتحقيق إنجازات خارجية في أقاليم رخوة – كالشرق الأوسط–للتقليل من حدة المأزق الداخلي حول هواجس صلة الروس بفوزه في الانتخابات واسترضاء جماعات الضغط في الداخل الأمريكي[34]•.

اما بالنسبة **لأوروبا** التي تأتي في مقدمتها فرنسا والمانيا، فإنها تسعى لتكون قريبة اقتصاديا وسياسيا من روسيا بما يخدم توجهاتها الاستراتيجية، فألمانيا بحكم موقعها الجيوستراتيجي تريد من روسيا ان تكون عمقا استراتيجيا للقارة الأوروبية من الجهة الشرقية، أما فرنسا فحذرها من سياسة الولايات المتحدة الامريكية في أوروبا جعله تدافع عن ضرورة بناء علاقات متينة مع روسيا بهدف خلق توازن استراتيجي بالقارة. والحد من الهيمنة الأمريكية[35] .

وما يمكن قوله هو ان العلاقات الدولية المعاصرة، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة أمام أجندات استراتيجية متباينة تسعى كل منها للتفاعل في إطار بيئة دولية، وفق أهداف مستقبلية أبرزها:

- تركز القوة
- استعادة السيطرة والضبط
- التحكم في ديناميات انتشار وتوزيع القوة
- صعود تأثيرات الفاعلين من غير الدول

3-أزمات الشرق الأوسط: لقد شكلت-منطقة الشرق الأوسط – منطقة تجلت بها التعبيرات الميدانية لحراك ما بعد الحرب الباردة ما تثبته العديد من التقلبات والازمات التي يرى فيها الدكتور " جورج قرم" أنها تعبير عن سياسة المصالح للدول الكبرى Real Politick ...المتميزب:

- افتقارها للواقعية في بعض الأحيان
- كونها مصدرا للتوترات المتجددة
- مزعزعة للاستقرار بشكل حاد

خاصة بعد زوال الاتحاد السوفياتي [36] مثال ذلك ما حدث في العراق بوصفها جزء مهم من الاستراتيجية الامريكية تجاه المنطقة العربية و الإسلامية ، حيث يبدو أنها أسست لديمقراطية بين الطوائف الدينية و الجماعات الفرعية، و ليس بين التيارات السياسية ، ما أدى الى اختزال المجال السياسي ليحل محله التنافس الاجتماعي حول المكانة و السلطة و الثروة بين مختلف الفئات [37] ما زاد من تأثير الفواعل غير الدولية و تعزيز حالة الفوضى ، و صعود تأثير العامل الاقتصادي ؛ حيث توالت الازمات – بمنطقة الشرق الأوسط- التي شكلت احداث ما اصطلح عليه ب: "الربيع العربي" 2011 أبرز منعطف تاريخي ، جعل من التعريف الضيق للحرب الباردة (أيديولوجية، أسلحة نووية) غير مجدي و يفضي الى تقسيمات سلبية [38] تختزل التمظهرات الجديدة للحرب الباردة "الثانية" في سياق جد محدود الا أن الواقع يفرض متطلبات تحليلية (مفاهيمية) أكثر تحديدا و دقة و ملاءمة لهذا الواقع الجديد ، الذي يبدو حسب رأي الباحثة أنه يتمحور حول القطاع النفطي بذات المنطقة فمنذ عملية عاصفة الصحراء 1991 التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية ، و بعدها حصار اقتصادي و حظر على النفط حتى عام 2004 فالنفط العراقي كان له الأثر الكبير [39]، اذ يظهر جليا أنه يشكل نقطة ارتكاز أساسية في الاستراتيجيات الدولية المعاصرة بوصفه سلعة أولية باتت تلعب دورا حاسما في صراعات القوى العالمية.

III. آفاق مستقبلية للتفاعلات الدولية في ضوء السياقات الاستراتيجية المعاصرة:

اذن فقد عرفت البيئة الاستراتيجية الدولية تحولات عميقة، ضاعفت من صعوبة وتعقد عملية التفسير و محاولات التنبؤ ولو جزئيا بمجريات هذه البيئة، خاصة خلال الفترة التي أعقبت الحرب الباردة، ما يضع الباحث أمام مجموعة من الاعتبارات التحليلية التي تم رصد بعضها ضمن العنصرين الآتيين كمحاولة بحثية تهدف لتقديم قراءة تحليلية مستقبلية لما تم التطرق له أعلاه، حيث يمكن اقتراح المحددات الآتية:

1-المحددات الحاكمة لمستقبل التفاعلات الدولية ضمن السياقات الاستراتيجية المستجدة

محددات مفاهيمية نظرية:

- ضرورة التساؤل حول مدى علمية اصطلاح " الحرب الباردة الثانية" لفهم العلاقات الدولية ما أثر على تركز الجهود البحثية حول ملء الفراغ النظري الذي خلفه الانهيار غير المتوقع للنظام الدولي القديم
- أهمية النسق الفكري للمفاهيم كأداة دقيقة للاستشراف .
- مدى إجرائية مفهوم الحرب الباردة
- السياق يمكن أن يعطي أكثر من طريقة لفهم البيئة الدولية كما قد يغير المعنى تماما او يضيف له[40].
- تغير الأنساق العلمية للسياسة الدولية (المدخلات الجديدة لا بد أن تعطي مخرجات جديدة)

المحدد الجيو اقتصادي و الجيوسياسي:

- اتساع تمظهرات الحرب الباردة من الناحية الجيو اقتصادية و الجيوسياسية.
- امتلاك قوى ناشئة أسباب أداء الدور والتأثير.
- سيولة الحدود
- عدم وضوح الاستراتيجيات الاقتصادية غالبا.
- أهمية دراسة سياسات القوة والنفوذ كونها توظف في صناعة الواقع بعيدا عن انفصامات التحاليل الاقتصادية.
- الأساس الاقتصادي للصراعات المستقبلية

محددات أخرى:

- مشكلة عدم الاتزان والفوضى
- ضعف دور الدولة وصعود التركيبات الاجتماعية
- ظهور جوانب جديدة للأمن

- مبدأ اثارة الاضطرابات عند تراجع قوة النفوذ
- أهمية التكنولوجيا في دعم الفوضى من خلال تواصل الفواعل غير الدولية
- إمكانية فهم الحرب الباردة الثانية بأكثر من طريقة، فأخذ طبيعة الحرب وخضوعه لتحولات الظرفية والاجتماعية الثقافية السياسية والتكنولوجية بعين الاعتبار، فقد تركزت الحروب الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة أساسا داخل الدول أو غيرها، اذ يرى "كولين غراي" أن:

" الحرب هي الحرب فالمشكلة ليس حرب باردة ام حرب باردة ثانية".[41]

2-آفاق تفاعلات البيئة الدولية في ضوء السياقات الاستراتيجية المتغيرة:

كما يجدر بالباحث إضافة للمحددات السابقة و التي تسهم بأكثر من طريقة في تشكيل التفاعلات الدولية المعاصرة لفترة ما ، الاستفادة منها اجرائيا لتقديم قراءة تحليلية تحمل أبعادا مستقبلية و ذلك بصفة جزئية (أي في حدود المتطلبات التحليلية للدراسة الحالية) ، ما يمكن شرحه من خلال العناصر الآتية:

الشق الاقتصادي:

يرجح استمرار تفاعلات الازمات الاقتصادية الطاقوية و الاقتصادية الدولية مع ضغوطات الاقتصاد الدولي من قبيل:

- النمو البطئ
- الديون
- الضغوط البيئية

لتؤثر على الأقطاب الاقتصادية الثلاثة (الولايات المتحدة الأمريكية ، الصين، الاتحاد الأوروبي) [42]

كما أن استراتيجيات الحرب الاقتصادية عديدة و هي ليست في الغالب مفهومة جيدا من قبل علماء الاقتصاد أنفسهم ، أولئك الذين يكونون غالبا ضحية للطابع العلمي لمادتهم[43]

غير أن بول كندي يرى أن الأقطاب قائمة من جديد اذا ما قسنا المؤشرات الاقتصادية وحدها، ...و قد خصص بابا في الأخير استشرافيا لسبر أسس العلاقات بين التوازنات العسكرية و نظيراتها الإنتاجية فيما بين القوى الكبرى[44]

الشق السياسي: يبدو ان العالم في مرحلة عدم الاتزان و الفوضى العالمية و اللانظام بتوصيفات يجدها النظام الدولي الجديد كالآتي:

- التفكيك Déconstruction : في اطار الدولة ما يوفر قدرا كبيرا من الاستقلالية على المستوى الإداري و الوظيفي[45]
- الاستقطاب Polorisation: توزيع القدرات الاقتصادية و السياسية و العسكرية بين أقطاب النظام العالمي على المستوى الدولي
- الانفصال Separations : تجزئة الوحدة الإقليمية و الوطنية للدولة علـى أسس عرقية ، قوميـة و طائفية و بالتالي انهيار النظام و انتشار الفوضى[46]

كما يستنتج هاس ان العالم مقبل على مرحلة تحكمها الفوضى نتيجة غياب مركز للقوة قادر على ضبط التفاعلات الدولية مع انتشار القوة بين عدد كبير من الفاعلين الدوليين و تفاقم أزمات اللاجئين و المهاجرين و انهيار الدول و عجز النظم الديمقراطية[47]

و تنبا هاس بان الدول ذات السيادة ستقوم بمهام ضبط التدفقات العابرة للحدود الدولية- و منع انتقال التهديدات الى دول الجوار – إضافة الى الاعتماد على الدبلوماسية في تسوية الخلافات و حفظ حدة التوترات الدولية.

كما لم يغفل دور القوى العظمى في صياغة القواعد الحاكمة للتفاعلات الدولية للحفاظ على الاستقرار في النظام العالمي[48]

خاتمة:

يظهر من خلال ما سبق جملة من النتائج التي يمكن ايجازها ضمن النقاط الآتية كمحاولة للإجابة عن التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة في ضوء محاورها التحليلية الأساسية :

- تشكل العولمة و الفوضى مفاهيم شجعت على تصاعد طرح مفهوم الحرب الباردة الثانية رغم ما يطرحه من إشكالات ابستيمولوجية عميقة من قبيل مدى إجرائية المفهوم.
- تعدد مضامين الاستراتيجيات الدولية بعد الحرب الباردة يرجع لتزايد الفواعل التي امتلكت مقومات أداء الدور.
- الحرب الباردة الثانية تفسير جديد بمضامين متشابكة لايزال محل خلاف و نقاشات أكاديمية حديثة بحقل العلاقات الدولية .

[1] Bohdan Harasymiw, Russia the united states and the new cold wor, Jornal of military and strategic studies, vol:12,Issue, Winter 2010, p 03.

• بوصفها مؤشرات جزئية تقع ضمن اتجاهات كبرى في حقل التنظير للعلاقات الدولية.

[2] علي الجرباوي، الرؤى الاستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن ، **مجلة سياسات عربية**، العدد: 31، مارس 2018، ص 09.

[3] روبرت ماكنامارا، ما بعد الحرب الباردة، ترجمة محمد حسين يونس، عمان: دار الشروق للنشر و التوزيع، 1991، ص 177.

[4] جاك دونللي، الوقعية في: نظريات العلاقات الدولية، ل : سكوت بورتشيل و آخرون، ترجمة محمد صفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين، 2014 ، ص 74.

[5] Joseph S.Ney Jr, The Futur of power, New York :Public Affairs, 2011, p 23.

[6] Bohdan Harasymiw, Ibid, p03.

•من جامعة CALGARY بكندا مختص في العلقم السياسية ، وناشط ببرنامج أكرانيا المعاصرة بالمعهد الكندي للدراسات الاكرانية جامعة البيرتا.

[7] Bohdan Harasymiw, Ibid, p 31.

[8] يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الأسياوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة و آفاقها المستقبلية، الأردن : الأكاديميون للنشر و التوزيع، 2015، ص 311.

[9] حسين بوقارة ، الاستشراف في العلاقات الدولية : مقاربة منهجية، مجلة العلوم الإنسانية، عدد :21، جوان 2004، ص 191.

[10] Nader Elhefnawy, Twenty years After The cold war : A new strategic survey,paramaters,Spring 2011,p 13.

[11] روبرت ماكنامارا، مرجع سابق، ص 178.

[12] عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي و الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية : دراسة في الأفكار و العقائد ووسائل البناء الامبراطوري، عمان: دار الشروق، 2009، ص ص 133-134.

• أخصائي في الاقتصاد السياسي، و قد تأسف كون ميكيافيلي Michavel لم يفهم وجود روابط وثيقة تجمع بين الاقتصاد و السياسة.

•• تعني فن السياسة ، و فن تسيير الدولة او حتى الدبلوماسية State Craft

••• الذي أشار فيه الى أهمية التقنية الاقتصادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية.

[13] جاك فونتال، العولمة الاقتصادية و الأمن الدولي: مدخل إلى الجيو-اقتصاد، ترجمة:محمود براهم، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2009، ص ص 27-28.

[14] علي الجرباوي، مرجع سابق، ص 16.

[15] عبد الوهاب بن خليف ، جيوسياسة العلاقت الدولية : المتغيرات ، القواعد و الأدوار ، الجزائر: دار قرطبة، 2016، ص 236.

[16] علي الجرباوي، نفس المرجع.

[17] Nader Elhenawy, Idem, p 14.

[18] Trine Flochhart, The coming multi-order world**, Contemporary Security Policy**,Vol 37, N°13-30, 2016, p 04.

[19] زبغنيو برجنسكي، الفوضى:الاضطراب العالمي على مشارف القرن الحادي و العشرين، ترجمة مالك فاضل، عمان : الاهلية للنشر و التوزيع، 1998، ص 76.

[20] Trime Flochhart, Idem, p 04.

[21] استيفاني لوسن، العلاقات الدولية، عبد الحكيم أحمد الخزامي، القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2014، ص 256.

[22] زبغنيو برجنسكي، مرجع سابق، ص 78.

[23] Trime Flochhart, Idem, p 04.

• و تطرق الدراسة لهذه المصطلحات الثلاث" الحرب الباردة" " العولمة الاقتصادية" " الفوضى" لا يعني عدم وجود مفاهيم أخرى تستوجب الدراسة و التحليل ، غير أن هذه المفاهيم المعتمدة تلبي المتطلبات الموضوعية لهذه الدراسة المقتضبة.

[24] يمكن التوسع بهذا الشأن بالعودة إلى: Richars N.Haass,World in Disarry : American Foreign Policy and The crisis of the world order, penguin press, 2017.

[25] NaderElhefnawy, Idem, p 13.

[26] إيف ديلوا، الدول الحديثة: ركائز النظام العالمي، في : من يحكم العالم ؟ أوضاع العالم 2017 ، اشراف: برتراند بادي و دومنيك فيدال، ترجمة: نصير مروة، لبنان: مؤسسة الفكر العربي ،2016 ، ص 84.

[27] شهرزاد ادمام، الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية و النظرية، **سياسات عربية**، العدد: 07،أبريل 2014، ص 71.

[28] زبغنيو برجنسكي، عواقب انتهاء الحرب الباردة على الأمن الدولي ، سلسلة مقالات معربة ، رقم 08، مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق، بيروت

[29] جهاد عودة ، مقدمة في العلاقات الدواية المتقدمة، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2013، ص 476.

[30] مارسيل ميرل، العلاقات الدولية المعاصرة، ترجمة حسن نافعة، القاهرة، دار العالم الثالث، 1999، ص 220.

[31] روبرت ماكنامارا، مرجع سابق، ص 177.

• يمثل الاقتصاد أحد أهم الأجزاء في ثلاثية المعادلة الروسية القائمة على القوة العسكرية و القوة الاقتصادية و القوة العلمية.

[32] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 236.

[33] علي الجرباوي، مرجع سابق، ص 16.

•• جماعة المركب العسكري الصناعي Military Industrial Complex الغربي اليهودي الصهيوني ، و بعض الشرائح المسيحية المتطرفة ، سيما من المحافظين الجدد و طبقة أصحاب رؤوس الأموال .

[34] وليد عبد الحي، جولة دونالد ترامب في المنطقة العربية و انعكاساتها المستقبلية ، مقالة علمية، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ، عن موقع:
https://www.alzaytouna.net/2017/05/25/

[35] عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص ص 237-238.

[36] جورج قرم ، انفجار المشرق العربي: من تأميم قناة السويس الى غزو العراق 1956-2006، لبنان : دار الفرابي ، 2006، ص 177.

[37] رفيق حبيب، حروب الديمقراطية: معارك الإصلاح و الهيمنة، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006، ص 13.

[38] Bohdan Harsymiw, Ibid, p 31.

[39] طوني صبغيني ، الأزمة الأخيرة ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون، ص 52.

[40] Gray Goarrtz, Contexts of International Politics, New York,1994. , p p22-25

[41] Colin Gray, War,Peace and International Relations:An Introduction to Strategic History,London:Routledge,2007 p 227.

[42] Nader Elhefnawy, Ibid, p 13

[43] جاك فونتال، مرجع سابق، ص 17

[44] بول كندي، القوى العضمى : التغيرات الاقتصادية و الصراع العسكري من 1500 الى 2000

[45] نبيلة بن يحي ، الفوضى في السياسة الدولية: رهان القوة و مطلب الامن، اشراف: عبد الحفيظ ديب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية و الدراسات الدولية ، 2011، 2012، ص 95.

الاستقطاب

[46] نفس المرجع، ص 96.

[47] ريتشارد هاس، عالم تكتنفه الفوضى : السياسة الخارجية الامريكية و أزمة الظام القديم، عرض محمد عب الله يونس، **اتجاهات الأحداث** ، العدد 23،سبتمبر-أكتوبر 2017، ص 94، عن موقع: https://futureuae.com/media/trending_82f4e2b8-82f3-4ec7-9ad3-4be23adc36fb.pdf

[48] نفس المرجع.

معالم نظام دولي جديد

The parameters of a new international order

إسراء إسماعيل.[1]

مقدمة

بعد تحول النظام الدولي إلى الأحادية القطبية عقب تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة الأولى اعتقد كثيرون بأن هذا النظام سيشهد فترة من السلام العالمي والاتجاه نحو تفعيل الشرعية الدولية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، لكن كشفت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 عن تحول الصراع في العلاقات الدولية إلى صراع بين الدولة العظمى وهي الولايات المتحدة وبين ظاهرة الإرهاب وهي ظاهرة غير محددة المعالم، كما أظهرت الأحداث بصورة واضحة ضعف النظام العالمي القائم، من خلال تجاوز الولايات المتحدة لأطر هذا النظام وعدم الاعتماد على الشرعية الدولية في إدارتها للصراعات، ولجوئها للقوة العسكرية في محاربة أعدائها وتجاهلها للمؤسسات الدولية. وبعد أن كانت التحديات خلال القرن المنصرم تتمثل في مواجهة الاحتلال العسكري، وتحقيق الاستقلال، ودعم سبل توثيق التعاون الإقليمي والدولي، أضيف إلى ذلك تحديات أخرى تشمل الحفاظ على وحدة الدولة الواحدة ونسيجها الاجتماعي من التشرذم، ومواجهة الجماعات الإرهابية والانفصالية، فضلا عن الأزمات الاقتصادية والإنسانية، مثل أزمة اللاجئين والاتجار بالبشر والتهريب.

وذلك في الوقت الذي تبرز فيه على الصعيد الدولي العديد من القوى الاقتصادية والعسكرية، وفي مقدمتها روسيا إلى جانب الصين والهند ومجموعة دول البريكس، الأمر الذي يرجح بدوره زيادة تنافس هذه القوى على مسألة التعاون مع الأطراف الدولية المختلفة لتوسيع مجالات التفاعل والتعاون في مواجهة التحديات والأزمات العالمية، وزيادة حدة التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة النظام العالمي الجديد. وقد تسببت هذه التغيرات في إكساب النظام الدولي صفة الغموض، نتيجة استمرار بعض من عناصر نظام الثنائية القطبية التي خلفتها الحرب الباردة الأولى، جنبًا إلى جنب مع عناصر من نظام جديد يهدد الأحادية القطبية التي تمتعت بها الولايات المتحدة، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة تتسم بصعود روسيا مرة أخرى وعودتها إلى المشهد السياسي كمنافس للولايات المتحدة الأمريكية، مع تداعيات قمة هلسنكي التي عُقدت مؤخرًا (في شهر يوليو 2018)، وبروز دورها في إقليم القرم وفي الأزمة السورية، وصعود الصين كمنافس اقتصادي شرس، يمتلك العديد من أدوات التأثير الناعمة والصلبة، مما دفع البعض للقول بأن هذه المرحلة ستنتهي بفرز نظام متعدد الأقطاب تتمتع فيه

[1] دكتوراه في العلوم السياسية –كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – جمهورية مصر العربية.

الولايات المتحدة وروسيا والصين بمكانة متميزة، ورغم صعوبة الجزم بمستقبل هيكل النظام الدولي وميزان القوى فيه خلال الفترة المقبلة، إلا أن هناك بعض المحددات التي أفرزتها التطورات الحالية والتي تسمح بتحديد ملامح قد يحكمها عدم اليقين للنظام الجديد.

وقد لعبت منطقة الشرق الأوسط دورًا هامًا في تحديد ملامح النظام الدولي، خاصة عقب ثورات الربيع العربي، وما تبعها من انتشار حالة من عدم الاستقرار وعدم التيقن في نتائج التغيير المستقبلية، ومن المرجح أن يستمر دورها نظرًا لكونها تعد ساحة حرب تتصارع فيها الدول سياسيًا وعسكريًا على النفوذ والدور والثروات النفطية، وفي هذا الإطار تهتم هذه الدراسة بمحاولة استشفاف النظام الدولي الجديد، واستشراف مستقبل الحرب الباردة الثانية، وأثرها على حدود حركة الدول وأدوارها داخل النظام الدولي.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة تحديد المتغيرات التي تساهم في تشكيل النظام الدولي الجديد، ومستقبل منطقة الشرق الأوسط، في ظل ما ستسفر عنه الحرب الباردة الثانية من نتائج من شأنها أن تعمل على تغيير خريطة التفاعلات الإقليمية والدولية. ففي ظل تصاعد الحرب الباردة الثانية وما تنطوي عليه هذه المرحلة من سرعة التغيير يثور الجدل حول مستقبل أدوار الدول الرئيسية في هذه الحرب وهي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وكذلك الصين، والدول الإقليمية الفاعلة فيها، وهي إسرائيل وإيران وتركيا، وأدوات التأثير التي تمتلكها هذه الدول في أزمات المنطقة وعلى رأسها الأزمة السورية والليبية واليمنية.

تساؤلات الدراسة:

تطرح الدراسة تساؤلاً رئيسيًا يتمثل فيما يلي:

ما هو تأثير الحرب الباردة الثانية على توازن القوى في النظام الدولي مستقبلاً؟

وينبثق عنه عدة تساؤلات فرعية، تتمثل فيما يلي:

- ما هي ملامح النظام الدولي الجديد وأدوات تأثير الأطراف من الدول أو الفاعلين من غير الدول عليه في ظل الحرب البادرة الثانية؟
- ما هو مستقبل الدول القومية في منطقة الشرق الأوسط في ترتيبات ما بعد الحرب الباردة الثانية؟
- ما هو مصير المؤسسات الدولية والإقليمية الراعية للنظام الدولي الحالي وعلى رأسها الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية؟
- ما هي محددات مستقبل النظام العالمي الجديد؟ وما هي سيناريوهات المستقبل؟

فرضيات الدراسة:

تهدف الدراسة لاختبار **الفرضيات التالية:**

- استمرار تشكيل التحالفات الدولية للتدخل في أزمات منطقة الشرق الأوسط ومواجهة الإرهاب كبديل دولي في مواجهة ضعف دور المؤسسات الدولية القائمة.
- استمرار الفاعلين من غير الدول باعتبارهم أحد أدوات التأثير التي تستخدمها الدول المشاركة في الحرب الباردة الثانية.
- تآكل الدول القطرية وتقسيم دول المنطقة باعتباره أحد البدائل السياسية الرئيسية المطروحة، والتي تلقى قبولاً لدى الولايات المتحدة وروسيا باعتبارهما اللاعبين الرئيسيين في الحرب الباردة الثانية.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من محاولة استشراف مستقبل النظام الدولي بأسلوب يسمح برصد أهم التحولات التي ينطوي عليها، وتحديد طبيعة العلاقة بين الدول الفاعلة في الحرب الباردة الثانية، كما تنبع أهميتها من محاولة إيضاح انعكاس هذه التحولات في النظام الدولي الجديد على منطقة الشرق الأوسط ومسارها المستقبلي، ومستقبل الدولة القومية، وما تفرضه التطورات والنتائج المتحصلة عن هذه الحرب من فرص وتحديات تتعلق بالأمن الإقليمي والعالمي والاستقرار السياسي والاقتصادي لدول المنطقة والعالم.

منهج الدراسة:

تسعى الدراسة إلى استخدام المنهج الشبكي، فوفقًا له يعد العالم بمثابة شبكة تضم مجموعة من الفاعلين كل منهم يمثل وحدة اتصال، ويتم الاتصال وتبادل العلاقات والتفاعلات بين أعضاء المجتمع الدولي (الوحدات) عبر الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية المختلفة، فالشبكة تمثل شكلاً تنظيميًا جديدًا للمجتمع الدولي، تساهم في تشكيل محددات العملية السياسية والاقتصادية.[1]

كما ستعتمد الدراسة على منهج سيناريوهات المستقبل، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة الاتجاهات العلمية التي تحكم هذه السيناريوهات، ومحاولة تحديد المسارات العامة لتطور الأحداث في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها مسرحًا للحرب الباردة الثانية والتفاعلات المرتبطة بها، انطلاقًا من وضعها الحالي، وصولًا إلى محاولة رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الأحداث.

تقسيم الدراسة:

وفي ضوء ما سبق، تنقسم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور رئيسية: يتناول القسم الأول الحرب الباردة الثانية وملامح النظام الدولي الجديد، ويلقي القسم الثاني الضوء على التحديات التي تواجه النظام الدولي الجديد، ويسعى القسم الثالث لاستعراض محددات مستقبل النظام الدولي.

المحور الاول: الحرب الباردة الثانية وملامح النظام الدولي الجديد

شهد النظام الدولي في السنوات الأخيرة تطورات متسارعة جعلت من الصعوبة الجزم بهيكل النظام الدولي مستقبلاً، إلا أن هناك بعض العوامل التي أفرزتها مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، واندلاع ما يُطلق عليه ثورات الربيع العربي، والتي تساهم في تحديد ملامح يحكمها عدم اليقين للنظام الجديد، حيث تعتبر نتاج ما مر به من تفاعلات تتسم باستمرار نمط العلاقات التنافسية والصراعية، وهو ما دفع إلى تطوير الأدوات التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها، وظهور أنماط جديدة من القوة، أدت إلى عدم قدرة بعض الدول على مواجهة التغيرات الناتجة عن تطبيق هذه الأنماط، مما تسبب في تراجع دورها واهتزاز سيادتها، وقد انعكس الاختلال في موازين القوى على أسس العمل الجماعي التي أرستها المنظمات الإقليمية والدولية الرئيسية التي نشأت بهدف الحفاظ على السلم والأمن الإقليمي والدولي، وبروز مؤشرات على انتهاج الفردية وما قد يتبعها من فوضى في النظام الدولي، وفي مواجهة ذلك تلجأ بعض الدول لإنشاء تحالفات في مواجهة هذه التحديات، إلا أن هذه التحالفات أيضًا تتسم بعدم اليقين، ويمكن توضيح أبرز هذه الملامح التي تميز النظام الدولي الجديد فيما يلي.

1- أنماط جديدة من القوة:

أدى تطور مفهوم القوة لصعود مفهوم جديد هو "القوة الذكية"[2]، والتي تشمل مزيجًا من عناصر القوة العسكرية وكذلك القوة الناعمة، ويعد المفهوم مرادفًا لمفهوم الإكراه الشامل، وقد شهد مفهوم الإكراه في القرن الحادي والعشرين عدة تطورات، حيث وصفه "جورج كينان" منذ سبعين عامًا والذي كان يعد مهندس الحرب الباردة الأولى بأنه يعتبر أبرز آليات الحرب السياسية، وأنه يعني توظيف الدولة لجميع الأدوات السياسية دون العسكرية لتحقيق الأهداف الوطنية، ثم شهد المفهوم تطورًا حيث أشار الخبير الاستراتيجي "فرانك هوفمان" إلى أن الإكراه بمعناه الشامل يمكن أن يتضمن استخدام القوة في وقت السلم بالإضافة إلى الأدوات السياسية خلال فترة الحرب، ويشمل إمكانية استخدام أو التهديد باستخدام العنف، وفي نفس الوقت إتاحة خيار الاستعداد للتسوية.[3]

وفي الوقت الراهن يرجع استخدام الدول لأدوات الحرب السياسية وفي مقدمتها الإكراه الشامل لأنه أقل تكلفة من الحروب العسكرية، كما أنه يمكن التحكم في درجة تصعيد الصراع، وقد تبدو عمليات الإكراه الشامل منفصلة وتكتيكية، ولكن الأثر التراكمي لها يصبح أكبر من مجموع أجزائه[4]، فعلى سبيل المثال ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن روسيا تعتمد على مجموعة من أدوات الإكراه الشامل، تضم:

التأثير على الفضاء المعلوماتي مثل ما حدث قبل وأثناء الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016، الحرب النفسية، دعم الجماعات أو المنظمات المحلية في الدول المستهدفة، تقديم دعم عسكري للميليشيات داخل الدول المستهدفة، كما حدث في إقليم القرم وفي سوريا من وجهة النظر الأمريكية، استغلال اعتماد الدول المجاورة على

إمدادات الطاقة الروسية، فبين عامي 1991 و2004 قطعت روسيا إمدادات الغاز والنفط إلى جيرانها أكثر من أربعين مرة لأغراض سياسية، إلى جانب الهجمات السيبرانية.[5]

فيتضح مما سبق أن استراتيجية الإكراه الشامل تعد أحد أبرز ملامح النظام الدولي الجديد، وتتضمن توظيف مجموعة واسعة جداً من الأدوات غير التقليدية، وهي: الإضعاف، التقويض، الإكراه، التعطيل، العزل، وفي النهاية يقود ذلك لانهيار الدولة المستهدفة[6]، ويعتمد قرار الإكراه على القيام بحساب التكلفة والعائد للقرارات، ويتم تطبيقه عندما تكون التكلفة أكبر من العائد المتوقع، ومن ثمّ تسعى الدولة من خلال أدوات الإكراه لمحاولة تغيير العائد أو التكلفة المتوقعة للخصم لصالحها[7]، وهو ما طبقته الولايات المتحدة على إيران من خلال الانسحاب من الاتفاق النووي، ثم تطبيق العقوبات الاقتصادية بشكل تدريجي للضغط على النظام الإيراني لتغيير سياساته.

2- تراجع دور الدولة واهتزاز مفهوم السيادة:

شهد مفهوم الدولة وسيادتها في القرن الحادي والعشرين جملة من التغيرات، حيث أصبح من الواضح أن نظم الحكم التقليدية لا تتعامل بفاعلية مع التحديات العالمية المتسارعة، والتهديدات الأمنية الجديدة، والتي يأتي في مقدمتها ظهور جهات فاعلة غير حكومية مؤثرة على الصعيدين الداخلي والدولي، وفي هذا الإطار ظهر أولاً مفهوم الدولة الفاشلة، مرورًا بمفهوم الدول الهشة، وصولاً إلى نظم الحكم المحدودة أو المقيدة، للإشارة إلى ضعف سيادة الدولة وعجزها عن السيطرة على كامل أراضيها.

ووفقًا لـ "ماكس فيبر" فقد عرّف الدولة كهيكل حكم مؤسسي يتمتع بالقدرة على الحكم بشكل قانوني والسيطرة الشرعية على استخدام وسائل العنف[8]، وفي المقابل جاء مفهوم "الدولة الفاشلة" ليشير إلى أن الدولة لم تعد قادرة على الحفاظ على الأمن داخل حدودها، والقيام بالوظائف التنموية المنوطة بها، كما لم يعد باستطاعتها السيطرة على أراضيها وحدودها، أما مفهوم "الدولة الهشة" فيشير إلى الدولة المعرّضة لوقوع أزمات داخلية وخارجية إلى حد كبير[9]، ومع التطورات المتسارعة خاصة تلك التي تشهدها دول الشرق الأوسط ظهر مفهوم جديد وهو "نظم الحكم المحدودة" وهو إن كان يشير إلى دول معترف بسيادتها دوليًا، إلا أن سيادتها المحلية أصبحت محدودة أو مقيدة، وترضخ المناطق غير الخاضعة لسيطرة الدولة فيها لحكم جهات فاعلة أخرى، مثل: الجماعات الإرهابية أو الانفصالية.[10]

وتنتهج هذه الجهات أساليب شبكية غير هرمية في الحكم، وتعتمد على التفاوض في التعامل مع الجهات الدولية المختلفة، ويتشابه نظام حكمها إلى حد كبير مع نظم حكم المستعمرات، حيث تقدم الجهات الفاعلة الدولية وعبر الوطنية الخدمات التي من المفترض أن تقدمها الحكومة[11]، ويأتي الأمن في مقدمة هذه الخدمات، حيث يصبح سلعة تنافسية بين الجهات المتصارعة، كما أضحى هناك ثلاثة أنواع من الأمن بخلاف خدمات الأمن التي تقدمها الدولة أو إلى جانبها: **أولاً**: الأمن بالإكراه Coercive security والذي يتواجد مع توفر درجة معينة

من النظام المؤسسي عبر فرض نظام للضرائب، على سبيل المثال تشير العديد من التقارير إلى أن المليشيات الموالية لنظام الأسد في سوريا تفرض رسومًا على التجار والشركات الخاصة مقابل تقديم الحماية، وفي العراق تقوم المليشيات المسلحة التابعة للحشد الشعبي بابتزاز التجار والمستثمرين، وتهديدهم بدفع إتاوات كبيرة مقابل أمنهم الشخصي وشركاتهم.[12]

ثانيًا: أشكال الحماية ذاتية التنظيم Self-protective security ضد التهديدات الداخلية أو الخارجية (الأمن الوقائي الذاتي)، وتتضح معالم هذا النوع في لبنان[13]، ففي عام 2016 أعادت التفجيرات الإرهابية التي شهدتها بلدة القاع على الحدود اللبنانية مشهد الأمن الذاتي تحت مظلة حزبية، حيث انتشرت صور لمسلحين، بينهم نساء يحملن السلاح بغرض الدفاع عن أنفسهن، مع انتشار عناصر أمنية من مجموعات مثل حمايتي ومواكبتي بهدف ضمان تحقيق الأمن في البلدة[14]، كما يلجأ حزب الله إلى اعتماد مفهوم الأمن الذاتي في مناطقه، نتيجة عدم اعترافه بمؤسسات الدولة اللبنانية.

ثالثًا: الأمن التجاري Commercialized security عبر تفويض مهام الحماية إلى شركات أمن خاصة، ويتضح هذا النمط أيضًا في العراق، فبعد مغادرة الشركات الأمنية الخاصة للعراق عام 2009، عادت للظهور بهدف تأمين الطرق الرئيسية والسريعة الرابطة بين المحافظات العراقية من جهة، وبين المحافظات وعواصم بلدان مجاورة من جهة أخرى، ومثال ذلك تعاقد الحكومة العراقية في مايو 2017 مع شركة أمنية، لضمان أمن القناة الجافة التي تربط بغداد بالعاصمة الأردنية عمّان، وقد حاول البرلمان العراقي وضع تشريع لتنظيم عمل هذه الشركات في يناير 2017.[15]

ومع ضعف سيادة الدول على بعض المناطق وافتقارها الموارد التنموية اللازمة تظهر الفواعل البديلة من غير الدول التي تقوم بالسيطرة على هذه المناطق، وفي مواجهة ذلك يوجد خياران أمام الدولة للتعامل مع هذه المناطق، **الأول** يتمثل في محاولة استيعاب المنطقة داخل الدولة، والسعي لكسب الولاء المحلي لمواطنيها، **والخيار الثاني** يمكن للدولة من خلاله أن تعمل على استقطاب هياكل السلطات البديلة واستمالتها، بحيث يتم الاتفاق معها[16]، ومن الأمثلة البارزة على ذلك إصدار رئيس الوزراء العراقي "حيدر العبادي" مرسوماً في مارس 2018 بضم مليشيا الحشد الشعبي الشيعية إلى القوات الأمنية بالعراق.[17]

في ضوء ما سبق، أصبح تراجع السيادة في مقابل ظهور نظم حكم محدودة أو مقيدة سمة تميز النظام الدولي الراهن، وتتصاعد المخاوف من زيادة عدد الدول التي تعاني من هذه الظاهرة، خشية أن تتسبب في ظهور أطراف فاعلة غير حكومية تتبنى العنف وتوفر مأوى للإرهابيين، خاصة مع وجود تدخلات خارجية ورؤى غربية تدعم هذه الجهات وترى إمكانية التعامل معها لصالح توسيع نطاق نفوذها الدولي.

3- تغيير أسس العمل الجماعي (الإقليمي والدولي):

يرتبط التغير الذي اعترى مفهوم سيادة الدول بضعف دور المنظمات الإقليمية والدولية الراعية للأمن والسلم الدوليين، وفي هذا الإطار، سيتم التركيز على جامعة الدول العربية، وبعض المنظمات الدولية خاصة منظمة الأمم المتحدة.

أولاً – جامعة الدول العربية والنظام الإقليمي العربي:

اعتُبرت جامعة الدول العربية الإطار المؤسسي والتنظيمي للنظام الإقليمي العربي منذ عام 1945، وقد تأسست الجامعة بهدف حماية استقلال الدول الأعضاء وتسوية النزاعات العربية سلميًا، إلا أن دورها تعرّض للتراجع بسبب عدة أحداث مثلت منعطفات تاريخية:

- نكسة عام 1967 ثم زيارة الرئيس السادات للقدس عام 1977 وتوقيع اتفاقية "كامب دافيد" عام 1979، ومقاطعة غالبية الدول العربية لمصر.
- الاحتلال العراقي للكويت، واختلاف الدول فيما بينها ما بين مؤيد ومعارض، مما تسبب في إيجاد بيئة من عدم الثقة بين الدول العربية وبعضها البعض، وعزز من سياسة الاستقواء بالخارج.
- أحداث 11 سبتمبر وما تبعها من اندلاع الحرب على الإرهاب واحتلال العراق وتدميره.
- اندلاع ثورات الربيع العربي، وعدم الاستقرار الداخلي في كثير من دول المنطقة، والتدخل السياسي والعسكري الخارجي فيها.
- تنامي الصراعات الطائفية والدينية، وتحول نمط الصراعات العربية من صراعات بين الدول إلى صراعات داخل الدولة الواحدة، وظهور تنظيمات وجماعات من غير الدول، وصعود أزمة اللاجئين والتغيير الديموجرافي في المنطقة.
- تصاعد قوى إقليمية تسعى إلى تقويض منظومة العمل العربي المشترك من خلال مقاومة فكرة الوحدة العربية، بهدف توسيع نطاق دورها ونفوذها، مثل تركيا وإيران وإسرائيل، إضافة إلى القوى الدولية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت لتطبيق نظرية الفوضى الخلاقة، وإعادة تقسيم وهندسة دول المنطقة في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير.

كل هذه العوامل إضافة إلى غياب الإرادة السياسية للدول الأعضاء، فجامعة الدول العربية نشأت على أساس التوافق السياسي من خلال شرط إجماع الدول الأعضاء على القرارات الهامة، الأمر الذي منحها حيز ضيق من حرية الحركة وأدى إلى فقدان ثقة الشعوب العربية في قدرتها على اتخاذ قرارات ملموسة في الأزمات التي شهدتها وتشهدها دول المنطقة، وعلى الرغم من تعديل هذه المادة في قمة الجزائر 2005، لكنها لم تنعكس على فاعلية قرارات الجامعة، وقد أدت هذه الضغوط إلى عجز الجامعة عن التحرك ولجوئها إلى قوى ومنظمات دولية للمساعدة في حل أزمات المنطقة، ومن أبرز الأمثلة الدالة على ذلك دورها في الأزمة الليبية، حيث طلب المجلس

الوزاري للجامعة من مجلس الأمن توفير غطاء جوى لحماية الثوار من نظام الرئيس "القذافي"، وانتهى الأمر بتدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وهو ما أدى إلى تأزم الموقف واستمرار الصراع حتى الوقت الراهن، وفى الحالة اليمنية لم تتمكن الجامعة من الحفاظ على مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية، واضطر مجلس التعاون الخليجي للتدخل في الأزمة اليمنية لدعم النظام اليمني في مواجهة المتمردين الحوثيين.[18]

وفي ضوء ذلك نجد أن النظام الإقليمي العربي يشهد حالة من التغيير بعد أن كان من السائد وجود دول تلعب دورًا مركزيًا، وأخرى تلعب دورًا ثانويًا، ودول هامشية محدودة الأدوار، أصبح توزيع الأدوار داخل النظام مختلفًا، وتراجعت أدوار بعض الدول المركزية مثل مصر، نظرًا لعوامل داخلية (الضغوط الداخلية والأزمات الاقتصادية والسياسية) وخارجية، وتقدمت دول أخرى تحاول أن تحتل مركز الصدارة سواء من داخل النظام الإقليمي العربي مثل قطر، أو دول إقليمية تحاول اختراقه والسيطرة عليه، مثل تركيا وإيران وإسرائيل، أخذًا في الاعتبار تأثير الدعم الخارجي الذي يحاول استغلال إعادة توزيع موازين القوى في المنطقة لصالحه، ولا شك أن النظام الإقليمي العربي الجديد بما يمتلكه من سمات الضعف والتراجع أو مكامن للقوة، سيكون أحد المحددات الرئيسية المساهمة في تشكيل النظام الدولي مستقبلاً.

ثانيًا – منظمة الأمم المتحدة:

نشأت منظمة الأمم المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية، بهدف الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وعلى الرغم من أن الهدف من وجودها هو وضع وتنظيم أسس العمل الجماعي الدولي، إلا أن هناك بعض العوامل التي أصبحت تشكك في مصداقيتها بل وجدوى استمرارها، ومن أبرزها سلوك الولايات المتحدة الأمريكية كإحدى الدول المؤسسة تجاهها، فمع تولي الرئيس "ترامب" مقاليد الحكم اتخذت واشنطن طابعًا انعزاليًا مع رفع شعار "أمريكا أولاً"، والذي تضمن في سياقه اتخاذ عدد من الخطوات، شملت ما يلي:

إعلان الولايات المتحدة في أكتوبر 2017 الانسحاب من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بحجة انحياز المنظمة ضد إسرائيل بعد منح الفلسطينيين عضوية كاملة بها [19]، كما أعلنت أمريكا أيضًا الانسحاب من "الميثاق العالمي للهجرة" الذي تبنته الجمعية العامة تحت اسم "إعلان نيويورك" بهدف تحسين ظروف اللاجئين والمهاجرين[20]، ثم قرارها المنفرد في ديسمبر 2017 بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل[21]، وإقدامها على نقل سفارتها في مايو 2018 من تل أبيب إلى القدس[22]، مع تجاهل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بوضع مدينة القدس الشرقية منذ صدور قرار 242 عن مجلس الأمن وما تلاه من قرارات ذات صلة[23]، وصولا إلى التصويت بالأغلبية الكاسحة في الجمعية العامة برفض تغيير الوضع القانوني للمدينة فور إعلان القرار الأمريكي، وفي يونيو 2018 أقدمت واشنطن على الانسحاب من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، على خلفية اتهام واشنطن له بانحيازه ضد إسرائيل[24]، وفي نهاية أغسطس 2018 أصدرت الولايات المتحدة قرارًا بتجميد حصتها في تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" والتي تصل نسبتها إلى

50% من إجمالي تمويل الوكالة، بحجة عدم توافقها مع سياستها ومشروعها المطروح للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين[25]. هذه الخطوات في مجملها دفعت العديد من المحللين لترجيح احتمال انسحاب أمريكا من منظمة الأمم المتحدة.

الأمر ذاته ينطبق على حلف الناتو، حيث شهدت قمة الحلف التي عُقدت في بروكسل في يوليو 2018 تصاعد الخلافات بين الرئيس "ترامب" وقادة الدول الأوروبية، فيما يتعلق بزيادة الإنفاق العسكري لدول الحلف، وتقاسم الأعباء المالية والعسكرية للتحالف، وتعزيز مشاركة الشركاء الأوروبيين في العمليات العسكرية في أفغانستان، وذلك في ظل تهديد "ترامب" بانسحاب الولايات المتحدة من الناتو، ومن شأن هذه الخلافات أن تؤدي إلى تعزيز النفوذ الروسي في مناطق نفوذ دول حلف الناتو، وذلك جنبًا إلى جنب مع استغلال روسيا اعتماد الدول الأوروبية على إمدادات الطاقة الروسية، كأداة من أدوات الإكراه الشامل المذكورة آنفًا، خاصة وأن أوروبا لا تزال في حاجة للغاز الروسي.[26] وفي ظل الإجراءات الحمائية التي اتخذتها إدارة "ترامب" أعلن اعتراضه على أداء منظمة التجارة العالمية واتهمها بالانحياز لخصومه خاصة الصين، وطالبها بتغيير نهجها تجاه الولايات المتحدة مهددًا بالانسحاب منها.[27] هذه القرارات المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية قد تتسبب في تابعتين:

أولاً: قد يؤدي انسحاب الولايات المتحدة بما لها من ثقل سياسي واقتصادي وعسكري على الصعيد الدولي إلى اهتزاز دور هذه المنظمات، وانتهاج الدول الأخرى نفس المسلك الأمريكي، وهو ما قد يفرض واقعًا دوليًا جديدًا يتسم بالفردية والفوضى.

ثانيًا: قد يدفع انكفاء الولايات المتحدة الأمريكية على نفسها إلى تراجع نفوذها الدولي، وهذا التراجع من شأنه أن يقود إلى تقدُم دول أخرى صاعدة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، فإلى جانب روسيا تظهر الصين كمنافس اقتصادي رئيسي لأمريكا.

4- تحالفات مستقبلية متغيرة أو هشة:

في عام 2015 أعلنت المملكة العربية السعودية أنها بصدد إنشاء تحالف عسكري من الدول الإسلامية لمكافحة الإرهاب، ومؤخرًا عقب لقاء وزير الخارجية الأمريكي مع ثمانية من وزراء الخارجية العرب من مجلس التعاون الخليجي وكل من مصر والأردن في سبتمبر 2018، عاد الحديث من جديد عن تحالف تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية تحت مسمى "تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي" واختصاره "ميسا"، يضم هذه الدول، بهدف محاربة الإرهاب والتصدي للخطر الإيراني، مع إضافة هدف إرساء السلام في الشرق الأوسط، وهو ما يلفت الاهتمام إلى الدور الإسرائيلي في التحالف[28]، وقد تم التأكيد على هذه الأهداف من قِبل المسئولين الأمريكيين والعرب خلال حوار المنامة 2018.

وعلى الرغم من ترجيح الإعلان رسميًا عن هذا التحالف خلال القمة الخليجية الأمريكية التي من المقرر أن تُعقد في واشنطن خلال شهر يناير 2019، إلا أن العديد من التساؤلات تثور حول جدوى هذا التحالف، لأسباب معلنة أو مباشرة وأخرى خفية، فبالنسبة لما هو معلن يثور الجدل حول عضوية قطر في هذا التحالف وفقًا للرغبة الأمريكية، حيث لا ترى الدوحة أن طهران تمثل خطراً أو تهديدًا على الأمن القومي العربي والسلام العالمي، وقد سبق أن أعلنت قطر الانضمام إلى التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن عقب إطلاق عملية "عاصفة الحزم" في 2015، ثم تم استبعادها من التحالف في يونيو 2017، بسبب دعمها للإرهاب حيث فقدت مصداقيتها[29]، وبالتالي طالما استمرت برؤيتها وسياساتها الحالية القائمة على احتضان الإرهاب فهي غير مؤهلة للانضمام لهذا التحالف.

وبالنسبة للأهداف غير المعلنة أو غير المباشرة، تثور الشكوك حول جدوى هذا التحالف في ظل ديمومة السياسة الخارجية الأمريكية التي تركز على هدف تحقيق أمن إسرائيل، وإدارة الصراعات عبر إطالة أمدها لتحقيق هذا الهدف، ومحاولة التطبيع العربي الإسرائيلي، ومن المؤكد أنه على المستوى الرسمي فإن الدول العربية المشاركة في التحالف لن تقبل بضم إسرائيل إليه، طالما استمر الموقف الإسرائيلي المتعنت من عملية السلام، وفي ضوء ذلك فمن المتوقع الإعلان قريبًا عن هذا التحالف ولكنه سيكون بمثابة اتفاقية شكلية ليست ذات جدوى حقيقية، تأتي في إطار الصفقات الأمريكية التي تجريها إدارة الرئيس "ترامب" منذ توليه الحكم، كصيغة مقبولة دوليًا لاستنزاف مزيد من الأموال العربية، بدعوى تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

ومن ناحية أخرى، مثّلت الضربات الصاروخية على سوريا التي قامت بها كل من أمريكا وبريطانيا وفرنسا في أبريل 2018 فرصة مزدوجة لهذه الدول، فمن جهة جاءت كرد على الهجوم الكيميائي الذي اتهمت به دمشق في دوما[30]، ومن جهة أخرى جاءت في إطار محاولة الجانب الفرنسي تعزيز دوره ونفوذه في الشرق الأوسط، كما جاءت مشاركة بريطانيا في محاولة للرد على روسيا بعد اتهامها بمحاولة تسميم الجاسوس الروسي السابق في بريطانيا، كما تحاول لندن توثيق تحالفها مع الولايات المتحدة سياسيًا واقتصاديًا في وقت تواجه فيه مصاعب بسبب انسحابها من الاتحاد الأوروبي، وتحاول واشنطن فرض سياسة الأمر الواقع، وقد أوجدت هذه السياسة لكل من الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل من ناحية وروسيا من ناحية أخرى نوعًا من التفاهم حول أمن إسرائيل ورحيل إيران من سوريا، ولذلك تعرضت مواقع لإيران وحزب الله داخل سوريا للضرب، ولكن بشرط الإبلاغ المسبق للروس لتفادى الاحتكاكات الجوية بين روسيا وإسرائيل، وكانت تلك التفاهمات قائمة إلى أن أقدمت إسرائيل على ضرب وإسقاط طائرة روسية في سبتمبر 2018، ورفضها الاستجابة للطلب الروسي بمحاكمة ومعاقبة المسئولين عن ذلك، فهذه المقدمات قد تقود لمزيد من الاتجاه الروسي لتنسيق وتوثيق العلاقات مع سوريا وإيران التي تسعى لتأسيس تحالف يضم سوريا والعراق وحزب الله والحوثيين، وترسيخ خريطة التحالفات العالمية بين محورين، الأول يضم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأوروبا وإسرائيل – حتى وإن كانت بشكل غير معلن –

ودول الخليج ومصر والأردن، والثاني يشمل روسيا وإيران وسوريا، مع قابلية انضمام أو خروج دول من كلا المحورين، وفقًا لطبيعة التفاعلات.

فالوجود القطري غير مقبول لدى بعض دول المحور الأول مثل مصر والإمارات، ومن ناحية أخرى على الرغم من محاولات الصين اتباع استراتيجية التعاون المربح مع الجميع، إلا أنها قد تجد نفسها محسوبة بدرجة ما أو بأخرى على المحور الروسي الإيراني، وذلك نظرًا للحرب التجارية المتصاعدة بينها وبين الولايات المتحدة. وهذا المشهد الذي يوضح حدوث استقطاب دولي بين أمريكا وروسيا في منطقة الشرق الأوسط، يمثل عودة لأجواء الحرب الباردة الأولى ونظام الثنائية القطبية، ولكنه على الرغم من ذلك لا يقدم يقينًا صورة واضحة لمسار التحالفات المستقبلية التي قد تتسم بالهشاشة أو المرونة، وهو ما يؤثر بدوره على شكل النظام الدولي الجديد، مع توزيع عناصر القوة وعدم تركزها في يد واشنطن وموسكو فقط، ووجود أصوات رافضة للسياسات الأمريكية حتى داخل المحور الأمريكي العربي.

المحور الثاني: التحديات التي تواجه النظام الدولي الجديد

يتبين مما سبق وجود تغيير في الملامح التي تشكل النظام الدولي الجديد، ونظرًا لهذا الاختلاف ستختلف أيضًا طبيعة التحديات التي سيتعين عليه مواجهتها، فبعد أن كانت التحديات تتمثل في تحقيق الاستقلال والحفاظ على سيادة الدول وحريتها، أصبحت تشمل: الإرهاب، والأزمات الداخلية والتدخل الخارجي، والأزمة الطائفية والتمدد الإيراني، وأزمة اللاجئين، واستمرار التحديات أمام عملية السلام، وهو ما سيتم تناوله في التالي.

1- الإرهاب:

على الرغم من تمكُّن دول المنطقة من دحر تنظيم داعش الإرهابي، إلا أنه من المرجح أن تظل بقايا التنظيم مختبئة في عمق النسيج الاجتماعي للمجتمعات الصغيرة مع الجماعات الأخرى، وفي كثير من الأماكن، ستبقى الحدود الجغرافية في حالة تغير مستمر، حيث مازالت الحكومات تحاول إعادة السيطرة.[31] ومع الهزائم التي مُني بها تنظيم داعش في العراق وسوريا، تظهر مشكلة عودة الإرهابيين إلى بلادهم، خوفًا من انخراطهم في شبكات إرهابية جديدة أو نشر الأفكار المتطرفة. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن عدد المتطرفين الأجانب الذين تواجدوا في أماكن الصراع في الشرق الأوسط قُدر بنحو 53,781 متطرف، من 146 دولة، وتأتي روسيا في مقدمة دول العالم تصديراً للإرهابيين الأجانب في سوريا والعراق، حيث بلغ عددهم نحو 3417 متطرف روسي، والسعودية 3244، والأردن 3000، وتونس 2926، وفرنسا 1910، وهي الأولى أوروبيًا في تصدير الإرهابيين الأجانب، وتعتبر تونس هي الأولى عالميًا في عودة الإرهابيين، إذ عاد إليها نحو 800 إرهابي، والمملكة المتحدة هي الأولى أوروبيًا، حيث عاد إليها نحو 425 إرهابي.[32]

وقد شهدت الفترة الأخيرة توجه عدد كبير من المقاتلين الأجانب إلى أفغانستان، للالتحاق بفرع تنظيم داعش في أفغانستان "ولاية خراسان"، وقد انعكس ذلك على تزايد نشاط التنظيم في أفغانستان خلال الأشهر الأخيرة، خاصة ضد قوات الشرطة والجيش أو المؤسسات الحكومية، على غرار الهجوم الذي شنه التنظيم في 25 ديسمبر 2017، بالقرب من مبنى وكالة الاستخبارات الأفغانية في كابول،[33] وبالنظر إلى هذا التوجه نحو آسيا الوسطى، تشير بعض التقديرات إلى وجود دعم أمريكي خفي تجاه نقل بؤرة الصراع إلى جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة الإسلامية، وذلك لتحقيق العديد من الأهداف، **فأولاً**: إنهاك القوات الروسية التي حققت إنجازًا ملموسًا في سوريا وكذلك في أوكرانيا، **وثانيًا**: محاولة حصار الحضور الروسي المتنامي في منطقة أوراسيا، ومواجهة التنسيق المتبادل بين الصين وروسيا والذي يهدد المصالح الأمريكية، **وثالثًا**: محاولة تصدير الصراعات وعدم الاستقرار إلى محيط إيران أو جوارها.

2- الأزمات الداخلية والتدخل الخارجي:

أثبتت المعطيات التاريخية لمنطقة الشرق الأوسط وجود علاقة طردية بين الأزمات والصراعات الداخلية الطائفية والسياسية التي تعاني منها دول المنطقة وبين التدخل الخارجي في شئونها بدعوى حماية حقوق الإنسان، ويتضح ذلك من خلال الأزمات التالية:

أ) الأزمة السورية:

منذ عام 2011 سعت واشنطن إلى إحداث تغيير سياسي جوهري في سوريا، من خلال دعواتها إلى تنحي الرئيس "بشار الأسد" ودعمها لقرارات مجلس الأمن الدولي التي تدعو إلى صياغة دستور جديد وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، بيد أن إعادة انتخاب "الأسد" عام 2014، وإعادة توطيده للسيطرة الأمنية في معظم أنحاء سوريا، تحد من احتمال حدوث تغيير سياسي يتماشى مع تفضيلات واشنطن، وعلى الرغم من أنه لا تزال المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة حول تسوية الصراع مفتوحة، إلا أن واشنطن ترى أنه من غير المحتمل أن تؤدي إلى دمج حقيقي لمطالب المعارضة في ترتيبات حاكمة جديدة، خاصة أن المفاوضات البديلة التي يدعمها مؤيدو "الأسد" روسيا وإيران لديها منطقها وقوتها.[34]

وفي ضوء ذلك، تثور التساؤلات حول مستقبل إعادة الإعمار في سوريا، حيث قدّر المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا أن إعادة الإعمار ستتطلب نحو 250 مليار دولار على الأقل، وقد أعلنت الإدارة الأمريكية عن نيتها عدم المساهمة في إعادة تعمير سوريا تحت قيادة الرئيس "الأسد" ما لم يتم التوصل إلى حل سياسي، وفقًا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، وحتى الآن، وجهت الولايات المتحدة أكثر من 8,6 مليار دولار للمساعدات

الإنسانية ذات الصلة بسوريا، وعمل الكونجرس على تقييد تقديم الأموال المخصصة لمساعدة المناطق التي يسيطر عليها "الأسد"، وجاري إعادة النظر في التشريعات الخاصة بالمساعدات خلال الفترة المقبلة.[35]

ب) دور الأكراد في رسم مستقبل المنطقة:

ظهر الأكراد كطرف إقليمي فاعل ومؤثر في المشهد السياسي، فعلى الرغم من انقسامهم بين أربعة دول وهي: سوريا والعراق وإيران وتركيا، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية تأثيرهم، لذلك من غير المستبعد استمرار سعي الأكراد للحصول على الحكم الذاتي في سوريا من خلال كردستان الغربية في سوريا على أساس أن الجانب الشرقي لهذه الدولة في إيران، والجنوبي في العراق، والشمالي في تركيا التي تعد حائط الصد أمام المشروع الكردي، وذلك على الرغم من الدعم الأمريكي للأكراد، فقد أعلنت واشنطن في بداية عام 2018 عن عزمها تكوين قوة كردية مهمتها حماية حدود منطقة كردستان، وهو ما قوبل برفض تركي وإعلان أنقرة عن عملية عسكرية في عفرين، وتصاعُد التوتر الأمريكي التركي، ومن جهة أخرى تصاعُد المخاوف الأمريكية من أن يدفع ذلك لمزيد من التنسيق بين القوة الكردية وإيران، إلى جانب رفض النظام السوري لأنها تدعم فكرة الحكم الذاتي وتكرس تقسيم سوريا.

إن معطيات الأمر الواقع توضح أن الأكراد مسلحون ويسيطرون على مساحات واسعة من الأراضي، مما يجعلهم قوة لا يُستهان بها، ومع اقتراب التخلص من تنظيم داعش ودورهم في مواجهته، يسعى الأكراد إلى التوصل في مفاوضاتهم مع نظام الأسد إلى دولة فيدرالية، لكن مع إصرار النظام على استرداد كامل الأراضي السورية بما فيها مناطق الوحدات الكردية، لذلك فمن المرجح أن يتراجعوا عن مطالبهم، وتعديلها للمطالبة بتفعيل اللامركزية الإدارية التي من الممكن أن يسمح بها النظام، علاوة على أن خبرة التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية أثبتت أنها كثيرًا ما خذلت حلفائها وفقًا لمصالحها، وبالتالي يدرك الأكراد أنه من الصعب الاعتماد عليها للمطالبة بتطبيق النظام الفيدرالي.

ج) التدخل الخارجي في ليبيا:

أشار التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الإرهاب في العالم لعام 2017 إلى استمرار المخاوف الدولية من التحركات الإرهابية في ليبيا، بسبب ضعف الإمكانيات والتدريب، والقدرة على تأمين الحدود.[36] وفي ضوء ذلك قد تصبح هذه التحديات ذريعة للتدخل في ليبيا مرة أخرى، ومن المؤشرات الدالة على ذلك تأكيد حلف شمال الأطلسي في أكتوبر 2018 على استعداده لدعم ليبيا لإعادة بناء أجهزتها الأمنية والعسكرية، حيث يولي الحلف أهمية كبيرة لمركز القيادة الخاص بالجوار الجنوبي، كما تشير عدد من التحليلات إلى احتمال تدخل قوات الأفريكوم "القيادة المركزية العسكرية الأمريكية في أفريقيا"، بهدف تنفيذ ضربات جوية محددة ضد قيادات إرهابية في غرب وجنوب ليبيا، خاصة مع موافقة حكومة الوفاق الوطني.[37]

وفي سياق محاولاتها لاسترجاع نفوذها كفاعل رئيسي في أزمات دول المنطقة، قامت فرنسا بتنظيم مؤتمر دولي في مايو 2018 في باريس، بهدف وضع خطة مستقبلية لحل الأزمة برعاية أممية، لإصباغ الطابع الشرعي لتدخلاتها، وكسب النفوذ على حساب إيطاليا التي اعتبرت هذا المؤتمر محاولة من باريس لإيجاد بديل لاتفاق الصخيرات التي دعت إليه روما، وقد أعلنت الأخيرة غضبها من المبادرة الفرنسية، ثم أعلنت عن عملية بحرية في المياه الإقليمية الليبية لمساعدة خفر السواحل الليبية على منع تسلل المهاجرين بناءً على طلبٍ من الحكومة الليبية، وذلك بعد أن قامت في يناير 2018 بزيادة عدد جنودها في ليبيا إلى 400 جندي، ومركباتها العسكرية إلى 130 مركبة.[38]

وفي مواجهة النفوذ المتزايد لأمريكا وحلفائها الأوروبيين في ليبيا، سعت روسيا أيضًا لإيجاد دور لها، وتجلى ذلك في الزيارة التي قام بها وفد روسي إلى الجزائر في يناير 2018، لمناقشة الأوضاع في ليبيا، وذلك بالتوازي مع جهودها لدعم المشير "خليفة حفتر". وعلى صعيد التنافس الإقليمي في ليبيا، يظهر التنافس بين تركيا وقطر من ناحية بصفتهما راعيتان وداعمتان للجماعات الإسلامية في ليبيا عسكريًا وسياسيًا، والدول العربية الأخرى خاصة تلك المقاطعة لقطر منذ شهر يونيو 2017، وفي هذا السياق قام الرئيس التركي بزيارة دول الجوار الليبي السودان وتشاد وتونس في ديسمبر 2017، في خطوة اعتبرها البعض محاولة لاحتواء وتطويق المحور العربي المناهض لتدخلاته في ليبيا، وفي يناير 2018 أوقفت السلطات اليونانية سفينة تركية محملة بالأسلحة والمتفجرات، كانت في طريقها إلى ميناء مصراتة في ليبيا، مما يعد مؤشرًا على استمرار رغبة الجانب التركي والقطري في تصعيد المواجهة مع الدول العربية الأخرى على الأراضي الليبية.[39]

3- الأزمة الطائفية والتمدد الإيراني:

أدى الاحتلال الأمريكي للعراق إلى إيقاظ الخلافات المذهبية والعرقية، وجاء كمقدمة لامتداد هذه الفتنة إلى دول أخرى بهدف تقسيمها إلى دويلات، فالعراق دولة سنية وأخرى شيعية ودولة كردية في الشمال، وتقسيم سوريا إلى دولة علوية وأخرى سنية واقتطاع جزء للأكراد، إلى جانب الطوائف المتناحرة في لبنان، والسنة والشيعة في المنطقة الشرقية بالسعودية، والمسلمين والأقباط في مصر، والشمال المسلم والجنوب المسيحي في السودان.

وفي أعقاب احتلال العراق بدأ الدور الإيراني يشهد تناميًا ملحوظًا من خلال استخدام آلية الضغط من الداخل، عبر تقديم الدعم للجماعات الشيعية في الدول العربية سواء دول الخليج العربي وأولها العراق أو الحوثيين في اليمن وكذلك حزب الله في لبنان، الأمر الذي يتسبب في زيادة الانقسامات الطائفية لخدمة مصالحها. وتتجسد الأزمة الطائفية في العراق إلى الآن، حيث مازالت هناك صعوبات تواجه تشكيل حكومة عراقية جديدة بعد إجراء الانتخابات البرلمانية في مايو 2018[40]، بحيث تكون ممثلة لكل أطياف الشعب العراقي، لكن تطبيق العراق منذ عام 2003 لنظام المحاصصة الطائفية[41]، يُقّوي الانتماء للجماعات الأولية سواء الطائفية أو العرقية على حساب الانتماء الوطني، مما يساهم في استمرار حالة عدم الاستقرار الداخلي. ونفس المشهد يتكرر في لبنان التي تعيش بحكومة تصريف أعمال منذ إجراء الانتخابات النيابية أيضًا في مايو 2018[42]، حيث يواجه رئيس حكومة

تصريف الأعمال "سعد الحريري" صعوبة في تشكيل حكومة جديدة بسبب الخلافات حول الحقائب الوزارية، مما يثير التساؤلات حول مدى نجاح نظام المحاصصة المدعوم أمريكيًا في لبنان والعراق.

وفي اليمن أدى الدور الإيراني إلى جعل الصراع اليمني يكتسب صبغة طائفية، في ظل التنافس والصراع بين إيران والسعودية، وهو ما يُضعف فرصة اليمنيين في ترسيخ نظام سياسي واقتصادي مستقل، وفي ضوء ذلك يمكن القول، أنه كلما زاد النفوذ الإيراني في المنطقة، كلما أدى ذلك إلى تأجيج الفتنة الطائفية والتطرف السني وصعود جماعات متطرفة أخرى بخلاف داعش، وهو ما يؤثر سلبًا على التوازن والاستقرار الإقليمي والدولي. وفي مواجهة الدور الإيراني في المنطقة وإيقاف برنامجها النووي، فرضت الولايات المتحدة في نوفمبر 2018 الحزمة الجديدة من العقوبات بعد إعلان الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران في 8 مايو 2018، وبالرغم من أنها ستؤثر سلباً على الاقتصاد الإيراني، إلا أن تحقيق أهدافها أصبح أمر مشكوك به نظرًا للإعفاءات التي منحتها إدارة "ترامب" لثماني دولة حليفة للاستمرار بشراء النفط الإيراني لفترة محدودة، إضافة إلى إعلان بريطانيا وألمانيا وفرنسا عن آلية خاصة للالتفاف على العقوبات الأمريكية، وهو ما يفرض واقعًا جديدًا في علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها، حيث تدفع القرارات الفردية الأمريكية إلى مزيد من التحدي للإدارة الأمريكية، وهو ما قد يرسخ لفكرة إيجاد نظام دولي جديد في مواجهة الهيمنة الأمريكية.

4- أزمة اللاجئين:

أدت التحولات السياسية والصراعات التي اندلعت في دول المنطقة إلى موجات من النزوح السكاني على نطاق واسع لم يشهده العالم منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، فنحو 57% من اللاجئين في العالم من سوريا (6,3 مليون لاجئ،) وأفغانستان (2,6 مليون لاجئ)، وجنوب السودان (2,4 مليون لاجئ)،[43] وتمتد آثار هذه الصراعات على مختلف جوانب الحياة في المنطقة، فبالنسبة للمجتمعات المضيفة، أصبح هناك مزيدًا من التنافس على فرص العمل المتاحة، إضافة إلى الضغط على البنية التحتية القائمة، ففي لبنان على سبيل المثال تشير التقديرات الرسمية إلى وجود نحو مليون لاجئ سوري[44]، في حين يصل العدد إلى الضعف وفقًا للتقديرات غير الرسمية.

ومستقبلاً تمثل عودة اللاجئين إلى سوريا تحديًا بارزًا أمام لبنان وسوريا، ويتمثل التحدي في تعارض المصالح بين الدول في خضم الحرب الباردة الثانية، حيث أمريكا والاتحاد الأوروبي من خلال منظمة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها، استمرار بقاء اللاجئين السوريين وفرض توطينهم في لبنان، خوفًا من أن عودتهم ستُعد مرادفًا لنجاح المبادرة الروسية الخاصة بإعادة النازحين السوريين من لبنان والأردن إلى المناطق المحررة في سوريا، مما يُكسب الدب الروسي وزنًا سياسيًا إضافيًا في المنطقة، ولمواجهة ذلك قامت مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة والعاملة على الأراضي اللبنانية، بزيارات متكررة للنازحين في خيامهم لتحذيرهم من مخاطر العودة إلى سوريا بدون

مظلة أممية، وهو الأمر الذي استهجنه الرئيس اللبناني ووزير الخارجية ورئيس مجلس النواب، حيث أدانوا البيان المشترك الذي صدر عن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لمؤتمر بروكسل 2 حول الأزمة السورية، واعتبروه محاولة لتوطين مقنع للنازحين السوريين في لبنان.[45]

5- استمرار التحديات أمام عملية السلام:

يمكن فهم التحدي الذي تواجهه عملية السلام بين فلسطين وإسرائيل في ضوء عدد من المحددات:

أولاً: تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية في الأجندات الإقليمية والدولية بشكل كبير في ظل ما تشهده دول المنطقة من صراعات وحروب داخلية في أعقاب ما يُطلق عليه ثورات الربيع العربي.

ثانيًا: الموقف الأمريكي من القضية، فمنذ منذ تولي الرئيس "ترامب" الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية في يناير 2017، اتخذت الإدارة الأمريكية موقفًا متشددًا تجاه الجانب الفلسطيني ومتحيزًا للجانب الإسرائيلي، حتى أُطلق على هذه الفترة "مرحلة فرض الإملاءات"، وقد تجلى ذلك في عدد من القرارات التي اتخذتها واشنطن، وتتمثل هذه القرارات في التالي:[46]

- إغلاق مكتب بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن في 17 نوفمبر 2017.
- التأكيد على قانون الكونجرس الأمريكي باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية (1987).
- قطع المساعدات المالية عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA).
- إقرار قانون تايلور – فورس في مارس 2018، حيث أكد على قطع جميع المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية باستثناء بعض المساعدات.
- التصويت ضد كل مشاريع القرارات الخاصة بفلسطين في مجلس حقوق الإنسان، والمجلس التنفيذي لليونسكو، إضافة إلى استخدام الفيتو في مجلس الأمن، والتصويت ضد جميع مشاريع القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- عدم تأييد خيار الدولتين وعدم شرعية الاستيطان، حيث لم تعلن إدارة الرئيس "ترامب" تأييدها لخيار الدولتين على حدود 1967 كما فعلت الإدارة الأمريكية السابقة، ولم تعترف بمرجعيات عملية السلام، كما لم تعلن موقفها الرافض للاستيطان.
- إعلان تقديم الدعم لإسرائيل في المحافل الدولية، والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة إليها.

ثالثًا: الموقف الإسرائيلي الرافض لفكرة الحل السياسي المتمثل في دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، والمحرك للطرح الأمريكي الخاص بصفقة القرن التي لم يُعلن عن تفاصيلها أو أبعادها، سوى أنها تقوم على استبعاد

قضايا رئيسية من المفاوضات مثل القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود، والاعتماد على تقديم بعض المزايا الاقتصادية للفلسطينيين.

رابعًا: الموقف الفلسطيني المنقسم على نفسه في ظل إصرار منظمة حماس على السيطرة على غزة، وصعوبة التصالح الفلسطيني، واتجاه عدد من دول العالم لاعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، آخرها استراليا والبرازيل.

خامسًا: الموقف العربي في ظل ظهور مؤشرات تعكس بدء حدوث تغيير وتحرك الخليج العربي نحو التطبيع مع إسرائيل، ومن أبرز الأمثلة على ذلك زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نيتانياهو" إلى سلطنة عمان، وعرض مشروع لخط سكة حديد "السلام الإقليمي" يربط بين إسرائيل والبحر المتوسط والدول الخليجية ومنها السعودية[47].

في ضوء المحددات السابقة ومع استمرار التصعيد الإسرائيلي والصمت الدولي على جرائم الاحتلال تجاه أرض وشعب فلسطين، تستمر القضية الفلسطينية بدون حل، وهو ما يهدد الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

المحور الثالث: محددات مستقبل النظام الدولي.

تكشف التحديات التي يمر بها العالم اليوم عن أن مستقبل النظام الدولي يتسم بالضبابية وعدم التيقن، إلا أنه على الرغم من ذلك تظهر بعض العوامل التي تساعد في محاولة تحديد هيكل هذا النظام، خاصة في ظل تنامي مظاهر سباق تسلح جديد بين الولايات المتحدة وروسيا، وصعود قوى دولية اقتصادية منافسة للهيمنة الأمريكية على رأسها الصين، واستمرار تحديات عالمية تحتاج إلى تكاتف وتعاون القوى الدولية لمواجهتها على رأسها الإرهاب الداعشي، وفي ضوء ذلك يعرض هذا الجزء أبرز المحددات التي تساهم في توضيح ملامح النظام الدولي مستقبلاً، ثم السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي.

1- سباق تسلح جديد:

جاء إعلان الرئيس "دونالد ترامب" عن نية بلاده الانسحاب من "معاهدة تصفية الصواريخ المجنحة" المتوسطة والقصيرة المدى الموقعة مع موسكو عام 1987، والتي أوقفت سباق التسلح بين البلدين، ليثير الكثير من الجدل حول عودة سباق التسلح مرة أخرى، الذي كان يعد أبرز ملامح الحرب الباردة الأولى، وتبع ذلك رد الرئيس "بوتين" في ختام منتدى "فالداى" في سوتشى حيث أكد امتلاك روسيا منظومات دفاعية قوية والاستعداد لمواجهة أي احتمالات بما فيها اندلاع حرب عالمية ثالثة، ومواجهة استخدام الأسلحة النووية،[48] وقد جاء خروج الرئيس السابق "جورج دبليو بوش" من معاهدة الحد من الأنظمة المضادة للصواريخ، ثم انسحاب "ترامب" من معاهدة تدمير الصواريخ المجنحة، ليساهم في استمرار ضعف الثقة بين البلدين، ويثير المخاوف من احتمالات أن يفقد العالم الرقابة على التسلح، إضافة إلى عاملين هامين:

أولاً: ما أعلنته الولايات المتحدة من إجراءات حمائية جاءت بمثابة إعلان حرب تجارية تجاه الصين، مما قد يدفع بكين لمزيد من التقارب مع روسيا، وهو ما يدعم فكرة تحول الحرب الباردة الثانية إلى حرب عالمية ثالثة ذات جناحين رئيسيين، كما ذُكر آنفاً، الأول يتكون من أمريكا وبريطانيا والاتحاد الأوروبي وحلفائهم، والثاني يضم روسيا والصين وحلفائهم.

ثانيًا: تراجع واهتزاز دور المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة واحتمال انسحاب الولايات المتحدة منها ومن منظمة تجارة العالمية، على النحو السابق ذكره، وهو ما قد يقود إلى عالم "ما بعد المنظمات الأممية"، مع تصاعد أصوات ترى عدم جدواها حيث تثور التساؤلات حول دورها في تهدئة الصراعات وإحلال السلام، بل أنه أيضًا يتم توظيفها باعتبارها أداة سياسية في يد القوى الكبرى خاصة أمريكا للتدخل في شئون الدول الأخرى وتحقيق مصالحها وتوسيع نطاق نفوذها.[49]

2- صعود قوى منافسة:

شهد النظام العالمي تزايد مساحة دور ونفوذ عدد من الدول التي تتمتع بمعدلات نمو اقتصادي مرتفعة والتي تصنف على أنها قوى صاعدة مثل مجموعة دول البريكس، خاصة بعد أن أثبتت هذه الدول أهميتها للاقتصاد العالمي أثناء الأزمة المالية العالمية، وباتت تتحدى القوى الاقتصادية الكبرى، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان. ومن أبرز هذه الدول الصين التي سعت من خلال مبادرة "الحزام والطريق" إلى تأمين الموارد الطبيعية التي تحتاجها، وتوسيع نفوذها السياسي والاقتصادي، ليشمل العديد من دول العالم في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، أخذًا في الاعتبار ثلاثة أهداف رئيسية:

أولاً: البعد البحري للمشروع جنبًا إلى جنب مع المشاريع البرية في منطقة أوراسيا التي تمتد على مناطق ذات قيمة جغرافية استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، مما قد يؤدي إلى تهميش نفوذ واشنطن الجيوستراتيجي في هذه المنطقة.

ثالثًا: تهدف الصين من هذه المبادرة إلى تعزيز مصالحها من خلال استغلال تراجع النفوذ الأمريكي الناتج عن تدخلات واشنطن العسكرية في الشرق الأوسط، والحرب العالمية التي لا تنتهي على الإرهاب، وبالتالي عززت الصين العلاقات الثنائية مع كل من روسيا وإيران والعديد من الدول الأفريقية، انطلاقًا من الاستياء المشترك تجاه الهيمنة الأمريكية والغربية.[50]

وفي مواجهة ذلك سعت استراتيجية الأمن القومي التي أطلقتها إدارة "ترامب" مؤخراً إلى مساعدة دول جنوب آسيا الرافضة للهيمنة الصينية الصاعدة، وتم طرح مبادرة شراكة رباعية أُطلق عليها QUAD تضم الولايات المتحدة والهند واستراليا واليابان، بهدف تأسيس مشروع بنية تحتية إقليمي مشترك كبديل لمبادرة الحزام والطريق الصينية[51]، إلا أن تأثير ذلك المشروع محل شك، نظرًا لكون الصين تعد أكبر حامل سندات وأذون خزانة

أمريكية، حيث بلغت استثمارات الصين في السندات الأمريكية 1168.2 مليار دولار في يناير 2018، وتعتبر السندات ورقة ضغط قوية في يد بكين، ويشبهها البعض بمثابة قنبلة نووية اقتصادية، فإذا ما قررت بكين التخلص من السندات الأمريكية في ظل الحرب التجارية بينهما، فسيكون لذلك تأثيراً سلبيًا ليس فقط على أسواق المال الأمريكية، لكن سيؤدى إلى صدمة تؤثر سلباً على الاقتصاد العالمي بأكمله.[52]

ومن المؤشرات الدالة على قوة الصعود الروسي الصيني في مقابل أفول أو تراجع الدور الأمريكي الأوروبي، نتائج قمة منظمة شنغهاي للتعاون التي اختتمت قمتها الـ 18 في التاسع من يونيو 2018، وتأتي أهميتها من منطلق محاولة دول المنظمة إنشاء نظام عالمي جديد من خلال تفعيل دورها في الأزمات العالمية، إلى جانب حرية التجارة ومواجهة التدابير الحمائية الأمريكية، ودعم التعاون المتبادل بين دول المنظمة، وقد أوضحت القمة حرص موسكو على الدمج بين الشراكة الاقتصادية الأورو- آسيوية التي تتزعمها روسيا لتضم جميع دول منظمة شنغهاي. ويأتي ذلك في مقابل قمة مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، الذي عُقد في نفس الشهر، حيث أفصح الاجتماع عن تنامي الخلافات بين واشنطن وحلفائها، وتأكد ذلك من خلال قرار الرئيس "ترامب" سحب تأييد بلاده للبيان الختامي للقمة، مما ينذر بتداعي التماسك والتحالف بين أعضائها[53]، ويعد مؤشرًا على تغير موازين القوى العالمية وظهور نظام دولي جديد، بتحالفات جديدة قوية تختلف عن التحالفات التقليدية المتداعية.

3- مستقبل الأزمة السورية:

منذ أغسطس 2018، تم القضاء على عناصر تنظيم داعش، وسيطرة قوات المعارضة السورية المدربة والممولة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها على معظم شمال شرق سوريا، وفي الوقت الحالي، أشار صانعو السياسة الأمريكيون إلى نيتهم تدريب وتجهيز هذه القوات من أجل الاحتفاظ بالمناطق التي تم استعادتها، وتسعى إدارة "ترامب" إلى تشجيع حلفائها في المساهمة في جهود تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار كوسيلة لخفض التكاليف المباشرة على الولايات المتحدة، وفي حال تبنّي حكومة "الأسد" موقف المواجهة تجاه القوات الأمريكية وشركائها المحليين لاستعادة السيطرة على هذه المناطق، فقد يؤدي الصراع المتجدد إلى خلق تهديدات جديدة ويطيل من حالة عدم الاستقرار، أما إذا تبنّت نهجًا توافقيًا نسبيًا من خلال التفاوض، فمن الممكن تطوير نقاط جديدة للتلاقي قد تضمن نتائج سياسية مقبولة للطرفين.

وبالنظر إلى الأمام، قد ينظر الكونجرس في عدد من الاعتبارات الخاصة بالدور المستقبلي للولايات المتحدة في سوريا، تضم الهدف من الوجود العسكري الأمريكي في سوريا، ونطاقه، ومدته، والاستثمارات الأمريكية في عملية إعادة الإعمار، ودور الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الصراع، وتحديات التعامل مع حكومة "الأسد" أخذًا في الاعتبار كونها حليفًا وثيقًا لإيران وروسيا، فعلى الرغم من وجود بعض التوترات بين القادة السوريين وحلفائهم، إلا أنه من الصعب توقع سيناريو على المدى القصير تسعى فيه الحكومة السورية الحالية لاتخاذ موقف مغاير لتوجه حلفائها، أو تكون في وضع يمكنها من فرض تغيير جوهري تجاه التواجد الروسي أو الإيراني داخل سوريا.[54]

4- مستقبل الإرهاب في المنطقة:

مع استمرا عوامل عدم الاستقرار الداخلي خاصة الصراع السوري والاستقطاب السياسي والتوترات الطائفية في العراق، فقد يكون هناك فرصة لعودة تنظيم داعش في العراق، نظرًا لرفض المناطق السنية لميليشيات الحشد الشعبي بسبب ما اقترفته من جرائم ضد السنة، وكذلك الحال في سوريا فعلى الرغم من التمكن من هزيمة التنظيم واستعادة سيطرة النظام على غالبية الأراضي السورية إلا أن مواجهته في "إدلب" لا تزال معركة حاسمة، وبالرغم من اتفاق "سوتشي" بين روسيا وتركيا في سبتمبر 2018، إلا أن التنظيمات الإرهابية التابعة لتنظيم داعش مثل تنظيم "أنصار التوحيد" إضافة إلى تنظيمات أخرى تابعة لتنظيم القاعدة مثل تنظيم "حراس الدين" قد صعّدت من نشاطها، مما يعد مؤشرًا على استمرار المواجهة، وعلى احتمال لجوء هذه الجماعات والتنظيمات إلى إعادة هيكلة وتنظيم وحتى تسمية نفسها، لتضمن استمرار مشروعها ولتضمن لها موطئ قدم في المنطقة، بدعم بعض الأطراف الإقليمية لضمان مصالحها، ولتكون ورقة مساومات في المفاوضات السياسية.

وبالتالي فإن مستقبل داعش سيعتمد إلى حد كبير على دور الأطراف الدولية والإقليمية في الصراع، فإذا ما تمكّن النظام السوري وحلفاؤه (روسيا وإيران) من التوصل لاتفاق أو تفاهمات مع الولايات المتحدة، ففي هذه الحالة قد يتمكن النظام من الانتصار في معركة "ادلب" والقضاء على بقايا تنظيم داعش والجماعات الأخرى، أما إذا تعقدت العلاقات مع الولايات المتحدة خاصة مع استمرار التواجد الإيراني في سوريا، فسيجد تنظيم داعش أرضًا خصبة للبقاء والاستمرار، ومما يرجح ذلك التوجه، الموقف التركي من قوات سوريا الديمقراطية الكردية، حيث تخشى أنقرة أنه في حالة نجاح النظام السوري في القضاء على تنظيم داعش، أن يسمح ذلك للقوات الكردية بالتمدد وهو ما تعارضه أنقرة، وبالتالي من مصلحتها استمرار وجود داعش، وفي ضوء اختلاف المصالح تستمر التنظيمات الإرهابية، ويستمر صراع وتنافس الأطراف الإقليمية والدولية على الأراضي السورية، وهو ما سيكون له تأثير مباشر على دول المنطقة والنظام الإقليمي والدولي.

في ضوء استعراض المحددات السابقة التي تساهم في تحديد شكل النظام الدولي، يمكن التمييز بين ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل النظام الدولي على النحو التالي:

السيناريو الأول – التعددية (الثلاثية) القطبية:

يرى اتجاه من المحللين أن التطورات الحالية التي يمر بها النظام الدولي ستنتهي بفرز نظام متعدد الأقطاب أو بشكل أكثر دقة نظام ثلاثي القطبية، نظرًا لصعود دول ذات اقتصادات سريعة النمو، كدول مجموعة بريكس، وبالتالي تصبح هذه الدول وخاصة روسيا والصين من بين الأقطاب المحدِدة لهيكل النظام الدولي، وذلك دون تراجع مكانة الولايات المتحدة كأحد تلك الأقطاب، فمع عودة روسيا في عام 2015 إلى صدارة المشهد من خلال موقفها

وتدخلها في الأزمة السورية، وهو ما تم الاعتراف به بعد القمة الروسية-الأمريكية الأخيرة في هلسنكي، حيث جاءت نتائجها بمثابة تسليم أمريكي لروسيا بدور أساسي في سوريا ومتابعة كل المراحل المقبلة.

ومن ناحية أخرى أعطت بعض التحليلات أهمية خاصة للصين، حيث ترى إحدى الدراسات أن استمرار صعود الصين على النحو السابق توضيحه سيسمح لها بامتلاك القوة الذكية وأدوات الإكراه الشامل التي ستوظفها لتأكيد تعددية النظام الدولي[55]، وفي هذا الإطار ظهرت ثلاثة تطورات خلال الفترة الماضية توضح أن بكين يمكن أن تدخل في المنافسة مع واشنطن وموسكو للتأثير على النظام الدولي:

أولاً: إعراب الصين عن رغبتها في إنتاج نظام دولي جديد، وتعزيز دورها عبر عدد من المبادرات مثل الحزام والطريق، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، كما تخطط الصين لبناء قوات مسلحة معلوماتية بحلول عام 2050، وتتزامن هذه الإمكانية مع بعض التوقعات بتجاوز ميزانية الدفاع الصينية ميزانية الولايات المتحدة بحلول عام 2035.

ثانياً: أصبح النشاط الدبلوماسي الصيني الجديد واضحًا بلقاء الرئيس الصيني مع رئيس كوريا الشمالية في أواخر مارس 2018، وقد عُقد هذا الاجتماع في غضون أسابيع من إعلان واشنطن عن قمة "ترامب-كيم" حول نزع السلاح النووي، مما أظهر محاولة الصين وضع نفسها كقوة مضادة للولايات المتحدة، وعلى نفس القدر من الصلة بالحوار.

ثالثًا: فرض بكين رسوم جمركية على الصادرات الأمريكية، حيث ذكر سفير الصين لدى الولايات المتحدة في أوائل أبريل 2018 أن أي تعريفة تجارية جديدة تفرضها الولايات المتحدة على الصادرات الصينية ستُواجه بتدابير صينية مضادة من نفس الحجم والكثافة، وتحمل هذه الحرب التجارية الثنائية في طياتها مظاهر سباق قيادة عالمي، ووفقًا لـ"إيان بريمر" – من مجموعة يوراسيا Eurasia وهي شركة استشارية في مجال المخاطر السياسية في الولايات المتحدة – تعتقد بكين أنها تستطيع تحمل المزيد من الألم والتكلفة أكثر من واشنطن[56]، أي أنها تمتلك أدوات الإكراه الأقوى، وترى وجود فجوة ثقة بين الولايات المتحدة وحلفائها، وبالتالي اهتزاز ثقتهم في إمكانية الاعتماد عليها على المدى الطويل، وقدرتها على قيادة العالم، وهذا التراجع الأمريكي من شأنه يفتح الباب أمام بكين وكذلك روسيا للصعود وكسب ثقة مزيد من الحلفاء والتأثير في موازين القوى العالمية.

السيناريو الثاني – نظام أحادي القطبية:

ترى الكثير من التحليلات أن العالم أحادي القطبية وصل إلى نهايته في بداية الألفية الجديدة، ويؤرخ البعض لهذا التحول بداية من تاريخ 23 أبريل 1997 حينما وقّعت روسيا والصين على إعلان مشترك أكدتا فيه رفضهما انفراد الولايات المتحدة بالسيطرة على العالم، وضرورة إحياء عالم متعدد الأقطاب، ولكن على الرغم من ذلك فإن

هناك اتجاه آخر يرى استمرار النظام الدولي أحادي القطبية، انطلاقًا من ضعف المؤشرات الدالة على تعدد الأقطاب في النظام الدولي.

ويثور التساؤل حول مقومات القوى العظمى والتي على أساسها يمكن تحديد ما إذا كان النظام الدولي متعدد الأقطاب أم لا، وقد حاول البعض استشفاف أهم هذه المعايير والتي تتمثل في القدرة على جذب التجارة والاستثمار، وحجم الإنفاق العسكري، وحجم الاحتياطي من النقد الأجنبي، وريادة الدور في المنظمات الدولية، وحجم وتأثير قوة الدولة الناعمة.

صحيح أن بعض هذه المعايير لا يمكن قياسها بشكل مباشر ودقيق ولكن بعضها الآخر قابل للقياس، مثل الإنفاق العسكري، حيث لا تزال الولايات المتحدة تحتل أكبر حصة من الإنفاق العسكري على مستوى العالمي (36%) وفقًا لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (سيبري) 2016، تليها الصين (13%)، وروسيا (4,1%)، والسعودية (3,8%). فيتضح أن مساحة الفجوة بين الولايات المتحدة والدول التي تليها واسعة، وعلى الرغم من انخفاض حصة الناتج المحلي الإجمالي العالمي التي تسيطر عليها الولايات المتحدة (والاتحاد الأوروبي أيضًا) خلال الـ 15 عامًا الأولى من القرن الحادي والعشرين، إلا أن ذلك في الواقع لم يؤدِ إلى ظهور أي قطب رئيسي منافس اقتصاديًا. وبالنسبة لاحتياطي النقد الأجنبي، تؤكد الدراسات الحديثة أنه مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمكانة الجيوسياسية وخاصة العسكرية للدول، على سبيل المثال، تبيَّن أن التحالفات العسكرية تعزِّز حصة الاحتياطي من النقد الأجنبي للشريك بمقدار 30 نقطة مئوية، وبإلقاء نظرة على وضع العملات الاحتياطية على مستوى العالم، يتضح استمرار هيمنة الدولار الأمريكي (64%)، يليه اليورو (19,7%)، والجنيه الإسترليني (4,4%)، والين الياباني (4,2%)، ورنمينبي الصيني (2,5%).[57]

إضافة إلى ما سبق، فإن الدور الحالي للدول الاقتصادية الصاعدة في المنظمات الدولية لا يعكس ثقلها الحقيقي، ويتضح ذلك من خلال حصص عضوية صندوق النقد الدولي، حيث تمثل حصة البلد العضو عاملاً أساسيًا في تحديد قوته التصويتية في قرارات الصندوق، وقد احتفظت الولايات المتحدة بأكثر من 15٪ من حصص الصندوق، مما جعلها تتمتع بحق النقض، وتسيطر دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD على ثلثي الأصوات تقريبًا، في حين أن العديد من الدول الأخرى، ولا سيما الصين والهند وإندونيسيا، لا تزال محدودة التمثيل. ومن ناحية أخرى، يخلق صعود اللاعبين الجدد مخاوف من كونهم غير مستعدين أو غير راغبين في ممارسة قيادة حقيقية للعالم، وحتى في الصين فإن هناك أصوات تقف ضد المزيد من المشاركة النشطة في الشؤون الدولية، وتعتبر ذلك بمثابة مؤامرة لإيقاع البلد في مأزق فوضوي، وهذا يقود إلى مشكلة فراغ في السلطة، حيث يؤدي الافتقار إلى وجود قيادة عالمية إلى عواقب دولية كارثية.[58]

كذلك يرى أنصار هذا السيناريو أن الولايات المتحدة تمكنت من التفاوض مع كوريا الشمالية حول برنامجها النووي، كما تواجه إيران ضغوطًا اقتصادية بسبب العقوبات الأمريكية المفروضة عليها، وأدى ذلك لانسحاب

الكثير من الشركات الاستثمارية الكبرى من إيران، حيث لا يستحق النفط الإيراني وفقًا للعديد من المستثمرين ثمن العقوبات الأمريكية التي ستُفرض عليهم في حالة تعاملهم مع إيران، وبالنسبة للصين، فعلى الرغم من الإجراءات الحمائية التي اتخذتها أمريكا إلا أن الصين تحتاج إلى التصدير إلى الولايات المتحدة أكثر مما تحتاج الولايات المتحدة إلى الاستيراد من الصين.[59] وبالنظر إلى هذه المؤشرات والمواقف، يرى أنصار هذا السيناريو أن الإعلان بأن العالم قد تحول إلى متعدد الأقطاب يبدو سابقًا لأوانه.

السيناريو الثالث – اللاقطبية:

يتفق هذا السيناريو مع سيناريو تعدد الأقطاب من حيث عدم وجود قطب واحد مهيمن في النظام الدولي، ويختلف معه من حيث طبيعة الفاعلين، حيث يرى أنصار اللاقطبية تساوي الفاعلين من حيث امتلاكهم لعناصر القوة المختلفة، لدرجة عدم انطباق صفة القطب الأوحد على أي منهم، مع منح دور أكبر للفاعلين من غير الدول، الذين تزايد تأثيرهم مؤخرًا في العالم وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي توجد مراكز متعددة للقوى، ولذا لا يمكن أن يُطلق عليه نظام متعدد الأقطاب، وقد أرجع "ريتشارد هاس" السبب في ذلك إلى اكتساب بعض الدول للقوة نتيجة تنامي قدراتها الاقتصادية والعسكرية، إضافة إلى تمكن عدد من الفاعلين من غير الدول من امتلاك عناصر القوة والتأثير في مقدرات الشعوب[60] ، علاوة على السياسات الأمريكية الانسحابية على النحو السابق توضيحه، ورفع شعار "أمريكا أولاً"، مما أدى إلى تراجع دورها ونفوذها واهتزاز ثقة حلفائها فيها.

وختامًا، يمكن القول بوجود عدد من الشواهد التي تؤكد أن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد على المسرح الدولي، فاندلاع ما يُطلق عليه ثورات الربيع العربي، وصعود قوى منافسة للهيمنة الأمريكية في النظام الدولي، واختلاف طبيعة التفاعلات والتحالفات الدولية، كلها عوامل توضح أن قضايا هذا النظام اختلفت عن ذي قبل مما دفع المحللين إلى الأخذ بأكثر من وجهة نظر، فالبعض رأى في هذه التحولات تأكيدا لفكرة أن العالم بدأ يتحول إلى التعددية أو الثلاثية القطبية، ورأى فريق آخر أن هذه التحولات غير كافية لنفي القطبية الأحادية الأمريكية، ثم أخيرًا رأى فريق ثالث أن هذه الأوضاع لا تعني سوى غياب القطبية، ومع تغير طبيعة انتشار القوة في النظام الدولي الجديد وظهور فكرة الإكراه الشامل، وتعدد أنماط الفاعلين الدوليين من غير الدول، وتغير طبيعة القضايا والتحديات التي أفرزتها التطورات، واختلاف مفهوم سلطة وسيادة الدول، لذلك فإن مستقبل العالم في ظل الحرب الباردة الثانية يتسم بعدم اليقين، فإذا ما تمكنت القوى الكبرى من السيطرة على سباق التسلح الذي بدأ يلوح في الأفق مرة أخرى، وكبح جماح مصالحها ورغباتها في التمدد وتوسيع نطاق نفوذها الدولي، وتم التوصل لترتيبات وتفاهمات جديدة، فقد تخفت حدة الحرب الباردة الثانية لتلحق بالأولى، أم إذا خرجت التطورات عن السيطرة، فقد تتحول إلى حرب عالمية ثالثة.

المراجع:

[1] عزمي خليفة، مكتبة الإسكندرية، تحولات الدولة القومية والسلطة: دراسة في انعكاسات المجتمع الشبكي على الحكم وعلاقات السلطة، سلسلة أوراق، ص ص 10 – 11، 2016.

[2] Joseph S. Ney and Wange Jisi, Hard decisions on soft power: Opportunities and Difficulties for Chinese soft power, Harvard International Review, p 22, summer 2009.

[3] Mark P. Sullivan, The Mechanism for Strategic Coercion: Denialor Second Order Change?, School of Advanced Airpower Studies, Air University Press, Maxwell Air Force Base, Alabama, p 6, April 1995, accessible at: http://www.au.af.mil/au/awc/awcgate/saas/sullivan.pdf

[4] Thomas G. Mahnken, Ross Babbage and Toshi Yoshihara, Countering Comprehensive Coercion: Competitive Strategies Against Authoritarian Political Warfare, Center for Strategic and Budgetary Assessments, pp 6-8, May 2018, accessible at: https://csbaonline.org/uploads/documents/Countering_Comprehensive_Coercion%2C_May_2018.pdf

[5] Ibid., pp 20 – 22.

[6] Ibid., p 23.

[7] Mark P. Sullivan, Op.Cit., p 14.

[8] Thomas Risse (editor), Governance without a state: policies and politics in areas of limited statehood, United States of America: Columbia university press, p 4, 2011.

[9] Crisis, Fragile and Failed States Definitions used by the CSRC, Crisis States Workshop – London, March 2006, accessible at: http://www.lse.ac.uk/internationalDevelopment/research/crisisStates/download/drc/FailedState.pdf

[10] Jennifer Keister, The Illusion of Chaos, Cato Institute, policy analysis, Number 766, pp 5 – 7, December 9, 2014.

[11] Thomas Risse (editor), Op.Cit., pp 2- 3.

[12] Ibid., pp 91 - 92.

[13] Erwin van Veen, Elites, power and security: How the organization of security in Lebanon serves elite interests, Netherlands Institute of International Relations Clingendael, May 2015, p 5, accessible at: https://www.clingendael.org/sites/default/files/pdfs/Elites_power_security_in_Lebanon_2015.pdf

[14] نذير رضا، انفجارات القاع تعيد تدابير «الأمن الذاتي» إلى شرق لبنان.. ودعوات للتخلي عنها، الشرق الأوسط، رقم العدد 13728، 29 يونيو 2016، يمكن الاطلاع عليه من الرابط التالي: https://bit.ly/2Qzlinl

[15] زيد سالم، "سوق للمرتزقة"... 100 شركة أجنبية أمنية خاصة في العراق، العربي الجديد، 23 مارس 2018: https://bit.ly/2zJZZbz

[16] Jennifer Keister, Op.Cit., p 9.

[17] العبادي يدمج مليشيا "الحشد" بالجيش العراقي رسمياً، الخليج أونلاين، 9 مارس 2018، يمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي: https://bit.ly/2JUrGmm

[18] شريف مازن إسماعيل فرج، ضرورة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية في ظل الأزمات الحالية بعد ثورات الربيع العربي، المركز الديمقراطي العربي، 1 سبتمبر 2016، يمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=36618

[19] أمريكا تنسحب من اليونسكو بسبب إسرائيل.. والمنظمة: خسارة، CNN بالعربية، 12 أكتوبر 2017، يمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي:
https://arabic.cnn.com/world/2017/10/12/us-withdrawal-unesco

[20] واشنطن تنسحب من ميثاق الأمم المتحدة العالمي للهجرة، France24، 3 ديسمبر 2017، يمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي:
https://bit.ly/2LhxmaV

[21] ترامب يعلن اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل، BBC بالعربية، 6 دسيسمبر 2017، يمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-42259399

[22] الولايات المتحدة تفتتح سفارتها الجديدة في القدس في وقت لاحق اليوم، BBC بالعربية، 13 مايو 2018، يمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي: http://www.bbc.com/arabic/middleeast-42259399

[23] وضع القدس في القانون الدولي، دائرة شؤون المفاوضات، دولة فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية، 20 يونيو 2011، يمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي: https://bit.ly/2m1L0F0

[24] الولايات المتحدة تنسحب من مجلس حقوق الإنسان الدولي، BBC بالعربية، 20 يونيو 2018، يمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي:
http://www.bbc.com/arabic/world-44543116

[25] رسميا.. الولايات المتحدة تقطع تمويل الأونروا، 31 أغسطس 2018، يمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي:
https://bit.ly/2RZFwHn

[26] بهاء محمود، تقاسم الأعباء: هل تنسحب الولايات المتحدة من حلف الناتو؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 23 يوليو 2018، يمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي:https://bit.ly/2OCqq8u

[27] مها سلطان، أمريكا أولاً» أمريكا تخسر: واشنطن والأمم المتحدة .. أي منهما في مأزق؟ ترامب كـ «كبش» انسحابات.. مستمر في البيت الأبيض فهو «ينطح» جيداً!، صحيفة تشرين، 4 سبتمبر 2018:
http://tishreen.news.sy/?p=212155

[28] US pushes forward with plan for anti-Iran Arab alliance, Arab News, 25 Sep. 2018, accessible at: http://www.arabnews.com/node/1379536/middle-east

[29] قيادة تحالف دعم الشرعية في اليمن تنهي مشاركة قطر، SKYNEWS بالعربية، 5 يونيو 2017، يمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي:
https://bit.ly/2LfPIZK

[30] ضربات عسكرية أمريكية بريطانية فرنسية تستهدف مواقع في سوريا، France24، 14 أبريل 2018، يمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي:
https://bit.ly/2Qwl9F3

[31] Henri J. Barkey, The Middle East's chaotic future, The Washington Post , 21-4-2015, accessible at:
http://www.washingtonpost.com/opinions/the-middle-easts-chaotic-future/2015/04/20/f5c83ab6-d7d3-11e4-8103-fa84725dbf9d_story.html

[32] Richard Barrett, beyond the caliphate: foreign fighters and the threat of returnees, the soufan center and the global strategy network, pp 10-13, October 2017.
http://www.satp.org/satporgtp/countries/India/document/papers/Beyond-the-Caliphate-Foreign-Fighters-and-the-Threat-of-Returnees-TSC-Report-October-2017.pdf'

[33] بؤرة جاذبة: لماذا يتوجه مقاتلو "داعش" إلى أفغانستان؟، تقديرات، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 14 يناير 2018، يمكن الاطلاع على الرابط التالي:https://bit.ly/2AYh7vH

[34] Carla E. Humud, Christopher M. Blanchard, Mary Beth D. Nikitin, Armed Conflict in Syria: Overview and U.S. Respons, Congressional Research Service, p 51, September 21, 2018, accessible at: https://fas.org/sgp/crs/mideast/RL33487.pdf

[35] Ibid., pp 50, 1.

[36] Country Reports on Terrorism 2017, Chapter 1.Country Reports: Middle East and North Africa, US. Department of State, Accessible at: https://www.state.gov/j/ct/rls/crt/2017/282844.htm

[37] عبد الباسط غبارة، التدخل الخارجي في ليبيا..خطأ قد يتكرر، بوابة أفريقيا الإخبارية، 7 أكتوبر 2018، يمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي: https://bit.ly/2FfPORY

[38] يوسف صابر، الثقة المفقودة: إلى أي مدى يمكن للمبادرة الفرنسية تسوية الأزمة الليبية؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 4 يونيو 2018، يمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي: https://bit.ly/2PGIIK1

[39] عبد اللطيف حجازي، صراع ممتد: مستقبل تسوية الأزمة الليبية في عام 2018، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 13 فبراير 2018، يمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي: https://bit.ly/2Dvnc5m

[40] الانتخابات العراقية: أرقام وحقائق، BCC بالعربية، 22 مايو 2018، يمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي: http://www.bbc.com/arabic/middleeast-44093750

[41] يحيى الكبيسي، العراق: الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2013، ص 2.

[42] أول انتخابات برلمانية في لبنان منذ 9 أعوام، BCC بالعربية، 6 مايو 2018، يمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي: http://www.bbc.com/arabic/middleeast-44019912

[43] UNHCR, Figures at a Glance, accessible at: http://www.unhcr.org/figures-at-a-glance.html

[44] UNHCR, accessible at: https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/71

[45] افتكار البنداري، توطين اللاجئين بلبنان.. أزمة ساخنة بين بيروت والأمم المتحدة، شبكة العين الإخبارية، 28أبريل 2018، يمكن الإطلاع على الرابط التالي: https://al-ain.com/article/refugees-lebanon-syria

[46] صائب عريقات، المجلس الوطني الفلسطيني، المهمة: إسقاط مشروع ترامب تصفية القضية الفلسطينية، ص ص 6-7، مايو 2018.

[47] إسرائيل تعلن الأربعاء عن مشروع كبير لربطها مع دول الخليج العربي، RT بالعربية، 6 نوفمبر 2018، يمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي: https://bit.ly/2RE7nfJ

[48] By pulling out of the nuclear treaty with Russia, Donald Trump has eroded what little trust was left between the two nations, The Independent, 21 Oct. 2018, accessible at: https://www.independent.co.uk/voices/editorials/trump-nuclear-treaty-russia-cold-war-putin-hacking-war-a8594741.html

[49] مها سلطان، "أمريكا أولاً" أمريكا تخسر: واشنطن والأمم المتحدة .. أي منهما في مأزق؟ ترامب كـ «كبش» انسحابات.. مستمر في البيت الأبيض فهو «ينطح» جيداً!، صحيفة تشرين، 4 سبتمبر 2018، يمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي: http://tishreen.news.sy/?p=212155

[50] Thomas P. Cavanna, What Does China's Belt and Road Initiative Mean for US Grand Strategy?, The Diplomat, June 5, 2018, accessible at: https://thediplomat.com/2018/06/what-does-chinas-belt-and-road-initiative-mean-for-us-grand-strategy/

[51] Australia, U.S., India and Japan in talks to establish Belt and Road alternative: report, Reuters, FEBRUARY 19, 2018, accessible at: https://www.reuters.com/article/us-china-beltandroad-quad/australia-u-s-india-and-japan-in-talks-to-establish-belt-and-road-alternative-report-idUSKCN1G20WG

[52] هاني محمد، السندات.. قنبلة الصين النووية في الحرب التجارية مع واشنطن، اليوم السابع، 8 أبريل 2018، يمكن الاطلاع عليه على الرابط التالي: https://bit.ly/2Dy8w5x

[53] Clark Mindock, Trump backs out of joint G7 communique after accusing 'meek and mild' Trudeau of 'false statements',The Independent, 9 June 2018, accessible at: https://www.independent.co.uk/news/world/politics/g7-trump-trade-communique-summit-tariffs-us-eu-climate-change-may-macron-a8391601.html

[54]Carla E. Humud, Christopher M. Blanchard, Mary Beth D. Nikitin, Armed Conflict in Syria: Overview and U.S. Respons, Congressional Research Service, September 21, 2018, accessible at: https://fas.org/sgp/crs/mideast/RL33487.pdf

[55] Thomas G. Mahnken, Ross Babbage and Toshi Yoshihara, Countering Comprehensive Coercion: Competitive Strategies Against Authoritarian Political Warfare, Center for Strategic and Budgetary Assessments, May 2018, pp 35-39, accessible at: https://csbaonline.org/uploads/documents/Countering_Comprehensive_Coercion%2C_May_2018.pdf

[56] N. Janardhan, Is China Forging a New Tripolar World Order?, The Diplomat, April 25,2018, accessible at: https://thediplomat.com/2018/04/is-china-forging-a-new-tripolar-world-order/

[57] Oleg Buklemishev, Multipolar or Fragmented World: An Economist's View, Pallas Athene Geopolitical Institute, Hungary, 22 May, 2018, accessible at: http://www.geopolitika.hu/en/2018/05/22/multipolar-or-fragmented-world-an-economists-view/

[58]Ibid..

[59] Jacob L. Shapiro, Is a Multipolar World Emerging?, Geopolitical Futures, May 2, 2018, accessible at: https://geopoliticalfutures.com/multipolar-world-emerging/

[60] Richard Hass, "The Age of Non Polarity", Foreign Affairs, Vol.87, Issue No.3, May/June 2008.

الخاتمة

الخاتمة:

لا تزال كل من روسيا والولايات المتحدة الامريكية من الفواعل الرئيسية المتصدر المشهد الاساسي للحرب الباردة الثانية، ووجودهما كفاعلين اساسيين لا يعني الغاء بقية الفواعل وانما قوة وجودها وتصادمهما في البيئة الدولية الجديدة هي التي تفرضهما كأساسيين، وبناءا على التطورات التي تحدثها توجهات مثل هذه القوى عالميا تطرأ العديد من التغيرات وتأخذ العلاقات ما بين الدول اشكال متنوعة.

مع هذا يكاد الصراع يعتبر السمة الغالبة على واقع البيئة الدولية الحالية، لذا لا تكاد تنتهي حرب والا وتبدأ اخرى، ومع الاختلافات الموجودة في طبيعة هذه الحروب تجد مع كل مرحلة يظهر مفهوم جديد، قد يولد نتيجة هذه الحروب أو يكون نتيجة لها، وما دفع للبحث في موضوع الحرب الباردة الثانية والتي يمكن القول أن ملامحها بدأت منذ البدايات الاولى للتدخل الامريكي في العراق عام 2003 والذي أجج الصراع أكثر، وجعله يأخذ منحنيات واشكال مختلفة.

من مؤشرات الحرب الباردة الثانية التي بدأت مراحلها منذ 2003 التعقد التي عرفته قنوات التواصل بين الخصوم او اطراف المعادلة الجديدة التي تضم قوى دولية كبرى واخرى صغرى تتنافس فيما بينهم لتعطى سياقا جديدا لصراعات اليوم، فالتوتر المستمر بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا من جهة، والولايات المتحدة وايران وكوريا الشمالية، وكذا الازمة الاوكرانية في 2013، والسياقات التي بدأت تأخذها خريطة التحالفات الدولية بين القوى الكبرى والقوى الصغرى باتت تجعل من مفهوم الدور الاقليمي ركيزة أساسية لبناء استراتيجيتها التي تخرجها من المنافسة الاقليمية الى منافسة ذات ابعاد دولية.

يعتبر الشرق الاوسط بما يمتلكه من ثروات وميكانيزمات منطقة استراتيجية حيوية باتت كل الدول تتنافس من اجل الحفاظ على لعب ادوار فيها وكل دولة لها استراتيجيتها في بناء ذلك الدور، عن طريق الصدام او عن طريق التواجد السلمي وما يوضح هذا واقعيا هي جملة من المؤشرات التي باتت تؤسس لمشاريع دولية من بناء نقاط ارتكاز للحرب الباردة الثانية، كالتدخل العسكري الامريكي في العراق والذي يقابله مشروع تدخل عسكري في سوريا، ومشروع سلمي يحمل في طياته الخارجية سلمية وتعاون ونهوض بالمنطقة لكن ما يخبئه هو محاولة ناعمة من اجل بناء مشروع تواجد بشري يتمثل في المشروع الصيني "طريق الحرير" بالإضافة الى مشاريع اخرى لقوى اقليمية كإيران والهند وكوريا الشمالية وغيرها والتي يمكن ان تشكل فيما بعد باستراتيجياتها الجديدة والمنافسة للأدوار العالمية شرارة لحرب عالمية أخرى.

اذا اردنا الحديث عن الحرب الباردة الثانية فيمكن ان نصف التوتر الذي عرفته علاقات الولايات المتحدة بايران خلال هذه السنوات كاملة بمثابة مؤشر عن ذلك، التوتر الواضح في العلاقات الامريكية الروسية منذ التدخل في العراق عام 2003 لتتعامل روسيا بالمنطق الامريكي نفسه وتؤسس لتواجد لها في الشرق الاوسط داخل سوريا عام 2015 بعد الاخفاقات التي عرفتها الاستراتيجية الامريكية، والتوتر في العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية وكوريا الشمالية، وكذا الحروب بالوكالة في اليمن من طرف قوى اقليمية كالسعودية وايران، والحروب الالكترونية بين اسرائيل وايران وكوريا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية كلها عوامل تؤكد على ان منطقة الشرق الاوسط منطقة فعلا من المناطق المهمة في بناء السياسات العالمية، حيث يشكل التوتر والسباق ما بينها انطلاقة للعديد من القوى لفرض نفسها في المعادلة الاقليمية ومن ثم المعادلة الدولية.

من النتائج المستخلصة من البحث في هذا الموضوع يبقى العامل العسكري من العوامل المهمة التي لاتزال تسيطر على جل التفاعلات الدولية، بالرغم من السياقات الجديدة التي اخذتها مجمل التوترات التي حصلت بين الدول اقليميا ودوليا، حيث يعتبر التهديد بالسلاح النووي خاصة او التهديد بامتلاكه من طرف قوى لم تكن مالكة له من قبل من العوامل الاساسية التي دفعت الدول نحو مواجهة بعضها البعض لتتجدد الحرب الباردة الثانية بتناسق كبير بين العامل العسكري والجغرافي والاساليب الناعمة ولتتصدر كل من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا والصين وبعض القوى الصغرى المتحالفة مع احد الاطراف من القوى الكبرى هذه الحرب ولكل واحد منهم منطقه في التعامل مع هذه الحرب الجديدة.

برلين – ألمانيا

2019

The second Cold War

the change of geography

the multiplicity of actors

المركز الديمقراطي العربي

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de